

517

اقتصاديات التخطيط

الاعتبارات النظرية - القرارات الفنية - الإجراءات التخطيطية

المركز الإسلامي الثقافي

مكتبة سماحة آية الله العظمى

السيد محمد حسين فضل الله العامة

تأليف

دكتور

عبد الفتاح قنديل

خطة الاقتصاد والعلوم السياسية

المركز الإسلامي الثقافي

مكتبة سماحة آية الله العظمى

السيد محمد حسين فضل الله العامة

الرقم 517

الناشر

وكالة المطبوعات

٢٧ شارع فهد السالم - الكويت

إهداء

كنت أرجو أن أهدي هذا الكتاب إلى والدي • ولكن شئت إرادة
الله أن أتمهي من إعداداه في وقت لم يعد فيه الإهداء ممكناً ، إلا
إلى روحه الطاهرة •

تقديم

هذه الدراسة ، هي حصيلة جهد متصل طيلة الأعوام الستة الماضية .
وقد عكفت خلال هذه الفترة على وضع الاطار الذى أحسست أنه يجب
أن أكتب فى نطاقه ، واختيار المبادئ التى اعتقدت أن الامام بها مسألة
لازمة ، وأن تبسيطها وعرضها هو أول واجب على من يتطرق للكتابة فى
هذا الفرع من فروع علم الاقتصاد .

وقد اقتضى الحذر بالنسبة لوضع الاطار ، والحرص بالنسبة
لتوضيح المبادئ ، ان يتغير مضمون هذا الكتاب عدة مرات . ففى عام
١٩٧٠ ظهرت أول محاولة فى شكل محاضرات . وفى عام ١٩٧١/١٩٧٢ ،
وأثناء قيامى بالتدريس فى جامعة الكويت ، ظهرت المحاولة الثانية ، أيضا
فى شكل محاضرات . وبعد تدريس المادة عاما لطلاب قسم الماجستير
وجدت - وأرجو أن أكون قد وفقت - أن أستقر على الاطار والمبادئ
الذين يشكلان مضمون هذا الكتاب .

ولست أحب أن توحى السطور السابقة بأننى قد انفردت باتخاذ
كل قرارات التغيير فى - أو قرار الاستقرار على - الاطار والمضمون .
فلقد ساهم بدرجة أساسية فى اتخاذى لتلك القرارات استاذ فاضل ، كما
ساهم أيضا بدرجة كبيرة زميل عزيز . أما الاستاذ الفاضل الذى لم يضمن
بجهد يبذل فى القراءة منذ أول محاولة ، والذى قدم من وقته فوق ما كنت
أنتظر فى ظروف مليئة بالعمل المضى - وخاصة فى عمله الحالى فى الأمم

المتحدة - والذي كان سخيا في تعليقاته ، كريما في ملاحظاته ، فهو
استاذى الدكتور محمد زكى شافعى * وأما الزميل العزيز ، الذى ساهم
فى تشكيل كثير من الموضوعات ، والذى تسبب - عن قصد أو غير
قصد - فى تمزيق الكثير من المصودات وإعادة صياغتها طيلة ستة أعوام ؛
والذى قام أخيرا بجهد منفرد لاعداد فهرس الموضوعات ، فهى زوجتى
الدكتورة سلوى سليمان * فلكل منهما - منى - خالص الشكر والثناء

وانى اذ اقدم هذا الكتاب ، لأرجو مخلصا أن يكون فيه سد
لبعض النقص فى المكتبة العربية ، وأن تتلوه محاولات أكثر طموحا
للعاملين فى هذا المجال ، سواء منهم الذين سبق لهم الكتابة فى هذا
الميدان ، أو الذين لم يكتبوا بعد .

والله ولى التوفيق

عبد الفتاح محمد قنديل

الكويت فى يونيو ١٩٧٢

محتويات الكتاب

صفحة

تمهيد ١٧

الكتاب الأول

الاعتبارات النظرية

الباب الأول : مضمون التخطيط : كلمة عامة ٢٣

الباب الثاني : دواعي الأخذ بأسلوب التخطيط ٢٩

الفصل الأول : الحاجة الى جهاز للتنسيق ٣٠

الفصل الثاني : أجهزة التنسيق تاريخيا ٣٥

١ - التقاليد ٣٥

٢ - استخدام السلطة ٣٧

٣ - قوى السوق أو ميكانيكية الثمن ٤٠

الباب الثالث : خصائص جهاز الثمن ٤٣

الفصل الثالث : مزايا جهاز الثمن ٤٣

المبحث الأول : مبدأ سيادة المستهلك ٤٣

المبحث الثاني : دور الثمن في اجراء الحساب الرشيد ،

والرقابة والتوجيه ٤٥

١ (أ) بالنسبة للحساب الرشيد ٤٦

(ب) بالنسبة للرقابة والتوجيه ٤٧

المبحث الثالث : اعتبارات الكفاءة في الانتاج والتوزيع ... ٤٨

تحقيق الكفاءة في مجال الانتاج ... ٤٩

تحقيق الكفاءة في مجال التوزيع ... ٥٤

التوافق بين نوعى الكفاءة ... ٥٧

الفصل الرابع : قصور جهاز الثمن ... ٥٩

المبحث الرابع : أوجه القصور التقليدية ... ٦٠

المبحث الخامس : نظرة ناقدة للمزايا ... ٦٢

نظرة على سيادة المستهلك ... ٦٣

(أ) بالنسبة لقدرة المستهلك على المفاضلة

والتقدير ... ٦٤

(ب) بالنسبة لوجود اعتبارات أهم من

سيادة المستهلك ... ٦٥

نظرة على اعتبارات الكفاءة ... ٦٨

(أ) تعدد الأوضاع التى ينطبق عليها تعريف

الوضع الأمثل ... ٦٩

(ب) الكفاءة الساكنة والكفاءة المتحركة ... ٧٥

(ج) مناقشة دالة الانتاج المستخدمة فى

التحليل ... ٧٧

الفصل الخامس : خلاصة تقييم جهاز الثمن ... ٧٩

الباب الرابع : دور الثمن فى الاقتصاد المخطط ... ٩١

١ - التخطيط عن طريق الثمن ، أو التخطيط السعري ... ٩٣

٢ - التخطيط العيني ودور الثمن ... ٩٦

الكتاب الثانى

القرارات الفنية

١٠١	الباب الخامس : قرارات الاستثمار
١٠٢	الفصل السادس : معامل رأس المال
١٠٣	بعض التحفظات على استخدام معامل رأس المال
١٠٩	الفصل السابع : معايير الاستثمار
١١٠	المبحث السادس : معيار العائد على رأس المال
١١٠	تقييم المعيار
١١٤	المبحث السابع : معيار الانتاجية الحدية الاجتماعية
١١٧	تقييم المعيار
١١٩	المبحث الثامن : معيار اعادة الاستثمار
١٢٥	تقييم المعيار
١٢٦	المبحث التاسع : طبيعة الخلاف حول معايير الاستثمار
١٣٥	الفصل الثامن : توزيع الاستثمار
	العلاقة بين نسبة الاستثمار المخصص لقطاع الاستثمار ،
١٤٤	وحجم الاستهلاك
	العلاقة بين نسبة الاستثمار المخصص لقطاع الاستثمار ،
١٤٦	ومعدل نمو الاستهلاك
١٤٧	الفصل التاسع : اختيار الفن الانتاجى
	المبحث العاشر : العلاقة بين اختيار الفن الانتاجى ،
١٥٧	ومعايير الاستثمار
	المبحث الحادى عشر : العلاقة بين اختيار الفن الانتاجى
١٥٩	ومعدل الأجر

الباب السادس : هيكل الأثمان ... ١٦٧

الفصل العاشر : امكانية تحقيق الرشادة في ظل التخطيط ... ١٦٨

الفصل الحادى عشر : تحديد الأثمان في نموذج التخطيط

اللامركزى ... ١٧٥

المبحث الثانى عشر : تحديد الأثمان في نموذج

Taylor ... ١٧٥

المبحث الثالث عشر : تحديد الأثمان في نموذج

Lange ... ١٧٧

١ - الشروط الشخصية والموضوعية للتوازن

في نموذج المنافسة الكاملة ... ١٧٨

٢ - الشروط الشخصية والموضوعية للتوازن

في نموذج التخطيط اللامركزى ... ١٨٢

٣ - كيفية تحديد الأثمان في نموذج التخطيط

اللامركزى ... ١٨٦

٤ - معنى الثمن اللازم لاجراء الحساب

الاقتصادى ... ١٨٨

الفصل الثانى عشر : تحديد الأثمان في نموذج التخطيط

المركزى ... ١٩١

١ - كلمة عامة ... ١٩١

٢ - تحديد أثمان سلع الاستهلاك ... ١٩٤

أولا : أثمان التجزئة ... ١٩٥

ثانيا : أثمان البيع ... ١٩٦

٣ - تحديد أثمان السلع الاتاجية ... ١٩٩

٤ - « التخطيط على مستويين » لتحديد أثمان عناصر

٢٠١ الإنتاج

٢٠٥ الفصل الثالث عشر : الأثمان المحاسبية

اقتراب « أجور الظل » من الأجور الفعلية أثناء عملية

٢٠٩ التنمية

الكتاب الثالث

اجراءات التخطيط

٢١٧ الباب السابع : بعض المفاهيم المبدئية

٢١٨ الفصل الرابع عشر : دوافع الأخذ بالتخطيط المركزي

٢١٨ ١ - حجة السرعة في تحقيق النمو

٢١٩ ٢ - حجة الحجم الأدنى اللازم للاستثمار

٢٢٠ ٣ - حجة الوفورات الخارجية

٢٢٠ ٤ - حجة عدم القابلية للتجزئة

٢٢٢ الفصل الخامس عشر : التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل

٢٢٦ الفصل السادس عشر : الأبعاد الزمنية للتخطيط

٢٢٦ ١ - التخطيط طويل الأجل

٢٢٧ ٢ - التخطيط متوسط الأجل

٢٢٩ ٣ - التخطيط قصير الأجل

٢٣٣ الباب الثامن : الخطوات اللازمة لعملية التخطيط

٢٣٦ الفصل السابع عشر : التخطيط على مستوى الاطار العام

٢٣٦ المبحث الرابع عشر : تحديد الغايات والأهداف

٢٤٠ المبحث الخامس عشر : تحديد معدل النمو

٢٤٠ ١ - حدود اختيار معدل النمو

٢ - تحديد المعدل المستهدف ٢٤٢

المبحث السادس عشر : حصر الامكانيات اللازمة لتحقيق

معدل النمو المستهدف ٢٤٥

١ - الفائض الاقتصادى ٢٤٦

٢ - حساب معدل النمو الممكن فى ضوء الموارد

المحلية ٢٤٩

٣ - التمويل الخارجى ٢٥١

٤ - العلاقة بين معدل النمو وحجم القوة

العاملة المدربة ٢٥٤

المبحث السابع عشر : تناسق الخطة على مستوى الاطار

العام ٢٥٧

الفصل الثامن عشر : التخطيط على مستوى القطاع ٢٦٢

المبحث الثامن عشر : حساب معدل نمو القطاع ٢٦٦

المبحث التاسع عشر : توزيع الاستثمار بين القطاعات ٢٦٩

تأثير معامل رأس المال بتوزيع الاستثمارات ٢٧١

المبحث العشرون : اختبار تناسق تخطيط القطاعات ٢٧٣

الفصل التاسع عشر : التخطيط على مستوى المشروع ٢٨٠

المبحث الحادى والعشرون : كلمة عامة عن بعض المعايير ٢٨٣

المبحث الثانى والعشرون : معييار الأثر الاجتماعى ٢٨٧

١ - المعيار الذى يتم على أساسه تقدير الآثار ٢٨٩

٢ - تحديد الأوزان النسبية للأهداف ٢٩٠

٣ - اجراء المقارنة يحتاج الى جانب النفقات ٢٩١

٤ - تحديد الأوزان النسبية للعناصر النادرة ٢٩١

٥ - اجراء المقارنة بين المشروعات الاستثمارية ٢٩٢

صفحة

الحالة الأولى : هدف واحد وعنصر واحد

نادر ٢٩٣

الحالة الثانية : تعدد الأهداف وعنصر

واحد نادر ٢٩٤

الحالة الثالثة : تعدد الأهداف وتعدد العناصر

النادرة ٢٩٦

المبحث الثالث والعشرون : معيّار فترة الاجتناء ٢٩٩

١ - نبذة تاريخية ٢٩٩

٢ - كيفية تطبيق المعيار ٣٠٣

صيغة فترة الاجتناء ٣٠٣

صيغة معامل فعالية رأس المال ٣٠٤

صيغة خاصة لمقارنة أكثر من مشروعين ٣٠٦

٣ - بعض الملاحظات المتعلقة بفترة الاجتناء ٣٠٨

(أ) المضمون الاقتصادي لفترة الاجتناء ٣٠٨

(ب) العلاقة النظرية بين فترة الاجتناء ،

ومعدل العائد على رأس المال ٣١٠



تمهيد

يعتبر « التخطيط » مسألة حديثة العهد نسبيا ، اذ يرجع في الأصل — في الواقع — الى تجربة الدول الاشتراكية ؛ غير أن التخطيط كوسيلة للمساعدة في دفع عجلة النمو الاقتصادي لم يعد حكرا على الدول الاشتراكية ، وانما تنمت هذه الوسيلة معظم الدول الآخذة في النمو ، وخاصة تلك التي تنتهج في حياتها الاقتصادية منهج الثورة القومية ، وأصبح بذلك أسلوب التخطيط أساسا من أسس تميمتها الاقتصادية (١) .

بل ان الأمر قد تعدى في الوقت الحالي هذا النوع من الدول ، وانتشرت عدوى التخطيط الى الدول الرأسمالية ، نتيجة لما سيطر عليها من اهتمام شديد بمشكلة النمو ، وذلك بعد أن أصبح التطور الاقتصادي في الدول الاشتراكية ، والاهتمام بمشاكل التنمية في الدول المتخلفة — أصبح كلاهما يشكل تحديا مزدوجا للدول الرأسمالية : ألا تظل الدول الرأسمالية في معدلات نموها تسير خلف الدول الاشتراكية ، وذلك حتى يمكن لها احراز السبق — أو على الأقل عدم التخلف — في مجال المنافسة الدولية . هذا من ناحية . يضاف الى ذلك الرغبة في التوصل الى حل رأسمالي لمشاكل الدول المتخلفة التي أصبحت تمثل مشكلة هامة في السياسة الدولية . على أنه رغم انتشار عدوى التخطيط الى

معظم الدول ، بصرف النظر عن لونها السياسي ، فإن أهميته تعظم بالنسبة للدول الآخذة في النمو ، حيث أحدث التقدم الصحي أثره الملحوظ في أحداث زيادات كبيرة - سريعة - في عنصر السكان ، وأضحى الأمل في استمرار هذه المجتمعات عند حد معقول لمستوى المعيشة متوقفا على القيام بمجهود هادف لاتخاذ اجراءات خارقة لزيادة الانتاج الزراعى ، والتعجيل بسرعة التراكم الرأسمالى ، وخلق فرص عديدة للعدد المتزايد الذى ينضم الى القوة العاملة سنويا نتيجة للنمو السكانى .

على أننا يجب أن نشير هنا الى أن الشعبية التى اكتسبها التخطيط لا تعطى عند بعض الاقتصاديين تبريرا كافيا لضرورة التخطيط (١) . ومما يقوى هذا الاستنتاج عندهم أنه لا يوجد - بوجه عام - ارتباط correlation معقول بين معدل النمو ودرجة التخطيط ، سواء أكان هذا ارتباطا سالباً أم ارتباطاً موجبا . وباستثناء الحالات التى تسود فيها الملكية الجماعية لعناصر الانتاج فى الاقتصاد موضع البحث - حيث تكون المبادرة الاقتصادية كلها فى يد الدولة - فإن المتغيرات المسؤولة عن النمو - أو عن التأخر والجمود - من الصعب عزلها عن غيرها من المتغيرات (٢) . الخلاصة اذا أن التخطيط - بذاته - لا يقدم

A. H. Hanson, *The Process of Planning : A Study of India's* (١)

First Five year Plan 1950-1954, Oxford University Press, 1966. PP. 1-3.

(٢) هذه النظرة السلبية الى دور التخطيط يؤيدها تجارب بعض الدول التى اتبعت هذا الأسلوب ، ورغم ذلك لا يوجد أى ارتباط بين معدلات النمو التى حققتها ودرجة الدقة والتناسق التى تتصف بها خطط هذه الدول .

لنا وصفة ناجعة لتحقيق معدلات النمو المرتفعة ؛ كما أن انعدام التخطيط (٤) لا يعنى بالضرورة تحقيق هذه المعدلات . والمسألة تتوقف على كل حالة على حدة ، تدرس وتحلل ، ويعزل بشأنها العوامل المختلفة التى تقوم بالدور المؤثر فى النمو والركود .

ومن الخطأ يقينا أن نعتقد أن أهمية التخطيط تنحصر فيما يمكن أن يساهم به فى نمو اقتصاد ما ، أو أن تقييم هذا الأسلوب يجب أن يتم فقط فى ضوء هذه المساهمة . فقد يكون على اقتصاد ما أن يفكر طويلا قبل أن يختار من بين عدة طرق ومناهج - كلها تتساوى فى آثارها بالنسبة لمعدلات النمو - ولكنها تختلف فيما بينها فيما يختص بالآثار السياسية والاجتماعية . بل انه قد يكون من الأفضل فى بعض الظروف أن يتم اختيار منهج مؤد الى معدل للنمو أقل من المعدل الأمثل ، اذا كان من شأن هذا المنهج أن يؤدى الى ضمان توزيع أكثر عدلا لثمار التنمية (١) . كذلك فان على كل دولة أن تعطى قدرا كبيرا من الاعتبار لنوع المجتمع الذى تهدف سياستها فى التنمية الى خلقه ، أو ضمان استمراره ، حتى لو أدى هذا الاهتمام الى بعض البطء فى معدلات النمو .

وفضلا عن ذلك فان من الخطأ أن نفترض أن النمو وحده يمكن (٢) أن يقوم بحل جميع المشكلات الاجتماعية . ذلك أنه من الممكن أن المتكامل يكون النمو هو السبب الرئيسى فى ظهور الكثير منها ، أو على الأقل فى تفاقم هذه المشكلات ، وخاصة فى المراحل الأولى للتصنيع . ذلك

(١) كان ينعكس هذا على اختيار معيار معين للاستثمار ، كما سنرى فيما بعد .

أنه في مثل هذه المراحل ، يتم تحطيم الكثير من التقاليد القديمة ، وتندثر المؤسسات المرتبطة بهذه التقاليد ، ويضار العديد من المصالح الاقتصادية . ولهذا السبب ، ليس من المستغرب أن تعارض التنمية الاقتصادية مجموعات مختلفة من المجتمع ، وخاصة إذا اتخذت التنمية صورة التصنيع السريع^(١) .

* ليس من المستغرب أن تعارض التنمية الاقتصادية مجموعات مختلفة من المجتمع ، وخاصة إذا اتخذت أشكالاً مختلفة من التصنيع السريع .

الكتاب الأول
الأغبيات النظرية

* تعتبر اعتبارات الكفاية من أهم ما تعرفه ارضاء
العلم

أكتب تقييما في ذلك لهذا الاعتبار

في هذا الموضوع

الباب الأول

مضمون التخطيط

(كلمة عامة)

التخطيط هو نوع من تدخل الدولة ، لتحقيق مواعمة واعية بين الناتج القومي وهيكله من جهة ، وبين الحاجات الاجتماعية من جهة أخرى ، وذلك في شكل تصميم وتنفيذ برنامج عمل مستقبلي ، وذلك لضمان اتجاد وقيم المتغيرات الاقتصادية الهامة .

وتعريف التخطيط بهذا المعنى العام لا يدل على شكل النظام الاقتصادي الذي يتبع هذا الأسلوب . فليس هناك ترادف بين التخطيط والاشتراكية ، أو بين عدم التخطيط والرأسمالية ، بعبارة أخرى قد تتبع دولة أسلوب التخطيط دون أن تعتنق الاشتراكية . وأوضح مثال لذلك هو ألمانيا النازية التي اتبعت أسلوب التخطيط العيني ، وهو النموذج المتبع في الاتحاد السوفيتي . كذلك قد تعتنق دولة ما الاشتراكية دون أن يكون ذلك مقترنا باتباع أسلوب التخطيط . وقد كان الاتحاد السوفيتي في مثل هذا الوضع ، ولمدة تقرب من عشر سنوات بعد أن اعتنق المذهب الاشتراكي .

كذلك فإن هذا التعريف العام الذي أوردناه للتخطيط لا يعطي معنى واحدا يقبله كل من يجند استخدام أسلوب التخطيط . ذلك أنه

يوجد في الأدب الاقتصادي مجموعة من الأفكار التي تنتسب بشكل أو آخر إلى فكرة التخطيط . فهناك مثلا التخطيط الوظيفي functional والتخفيف الهيكلي structural ؛ وهناك التخطيط الدائم والتخطيط للطوارئ permanent and emergency ؛ وهناك أيضا التخطيط بشكل كلي والتخطيط المفصل general and detailed ؛ وهناك أيضا التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي centralized & decentralized ؛ وهناك أخيرا التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل partial & comprehensive . هذه كلها أمثلة مما يندرج تحت مفهوم لفظ التخطيط ، ولكل منها خصائصه وطرقه الخاصة . وستعرض فقط في مرحلة لاحقة بشيء من التفصيل للتقسيمات الأخيرة .

ويمكننا إجمال مضمون عملية التخطيط - بصفة مبدئية - في عدد من خطوات على النحو التالي :

١ - تبدأ السلطات الموكلون إليها عملية التخطيط بالتعرف (١) على الواقع الذي يبدأ منه المجتمع ، والذي ينبغي الانتقال منه إلى وضع أفضل .

٢ - تجديد السلطات الوضع الجديد الذي يرغب المجتمع في الوصول إليه . والمقصود بذلك أن يكون لدى السلطات فكرة واضحة مستقة عن الغايات التي تريد تحقيقها - مثلا عن هيكل الناتج القومي ، ونصيب الفرد من الدخل القومي ... الخ .

٣٠ - ٣١
٣٢ - ٣٣
٣٤ - ٣٥

٣ - أن تقوم سلطات التخطيط بعملية مقابلة^(١) للوضعين السابقين وذلك بقصد تحديد حجم الفجوة التى تفصل بينهما *

٣٦ - ٣٧
٣٨ - ٣٩

٤ - تحليل علمى للامكانيات الاقتصادية للمجتمع ، بقصد الوصول للمشاكل الى قرارين هامين :

(أ) المدة التى تناسب المجتمع ، والتى يرتضيها أفرادها ، لاجلاق الفجوة السابق الاشارة اليها *

(ب) اختيار أنسب الطرق^(٢) والوسائل^(٣) لاجلاق هذه الفجوة *

وأول ما يصادفه المخطط فى عملية التخطيط هو تحديد الأهداف التى يرغب المجتمع فى تحقيقها . واذا كان حصر الأهداف أو تعدادها أمر يسير ، فان امكانية اختيار ما يمكن تحقيقه من هذه الأهداف مسألة ليست بهذه السهولة . فهناك عديد من الأهداف المرغوبة ، مثل تطوير هيكل البنيان الاقتصادى ؛ زيادة حجم التشغيل للاقتراب من التشغيل الكامل ؛ تحقيق استقرار نسبى فى الأسعار ؛ وتحقيق - أو المحافظة - على التوازن فى ميزان المدفوعات ؛ تحقيق ارتفاع فى مستوى المعيشة (أى فى مستوى الدخل الفردى) ... الخ . ولكن ليس هناك ما يسنع أن يتعارض تحقيق بعض الأهداف على اطلاقها مع تحقيق البعض الآخر ، وهنا يكون على الساطات أن تضع أولويات^(٤) للأهداف المختلفة ، حتى يمكن الاختيار بينها فى حدود الامكانيات المتاحة .

Contrasting.

(١)

Approaches.

(٢)

Methods.

(٣)

Priorities.

(٤)

وثانى المهام التى يواجهها المخطط - ونحن على هذا المستوى من التعميم - هى تحديد أنجح السبل والوسائل لتحقيق الأهداف التى تحددت وفقا للأولويات ، وتبدو هنا أهمية التحليل العلمى الذى سبقت الإشارة إليه ، وعلى وجه الخصوص فإن التحليل الكمية (١) والتنبؤ الاقتصادى (٢) والتحليل الاقتصادى لها أهمية كبرى فى هذا المجال .

فأما التحليل الكمية فتبدو أهميته فى أضيقه على المتغيرات مضمونا يمكن قياسه ، ويسهل بذلك تناولها بالدراسة والتحليل . بل ان أهمية هذا التحليل الكمية تبدو قبل مرحلة التحليل الاقتصادى . فمثلا فى مرحلة التعرف على الوضع القائم وتحديد الوضع المرغوب فيه ، لاشك أن وضع المسألة فى شكل كمي يعطى معنى محددا لحجم الفجوة التى أشرنا إليها .

وأما التنبؤ الاقتصادى فيعتبر من أهم الخطوات اللازمة للتخطيط . ومثال ذلك التنبؤ بما يلحق المتغيرات الخارجية النمو (٣) ، أى التى تحدد خارج العلاقات الاقتصادية (الهيكلية) ، مثل عنصر السكان ، أو التطور الفنى ، أو حتى احتمال قيام حرب - وأثر ذلك على المتغيرات الداخلية النمو (٤) ، أى التى تتحدد داخل العلاقات الاقتصادية ، مثل إنتاج أرقام الإنتاج ، والاستهلاك ، ومستوى الدخل . . . الخ .

وأخيرا فإن التحليل الاقتصادى يأتي دوره حين يدرس المخطط أثر التغير فى أحد المتغيرات الداخلية النمو على بقية المتغيرات ، أو يبحث

Quantitative Analysis.

Economic Forecasting.

Exogenous variables.

Endogenous.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

كيفية تفاعل قرارات الوحدات الاقتصادية المختلفة كرد فعل للتغيرات الاقتصادية . ويندرج تحت هذا النوع من التحليل الكثير من أنواع العلاقات التي يتحتم على المخطط الالمام بها . ومن أمثلة ذلك : العلاقات الفنية مثل دالة الانتاج ، وحجم المعجل ... الخ . كذلك يدخل في هذا الجزء من التحليل المعادلات السلوكية^(١) ، مثل دالة الاستهلاك ، والميل الحدى للاستهلاك ، والميل الحدى للاستيراد ... الخ . ويتم في نطاق هذا النوع من التحليل بناء نماذج رياضية تبين علاقات الترابط بين أجزاء النظام الاقتصادي . ويمكن تلخيص استخدام المعادلات والنماذج في هذه المرحلة في تسكين المخطط من عقد مقارنة بين الآثار - التي تترتب على تنفيذ سياسة معينة - بالنسبة للأهداف البديلة ، أو عقد مقارنة بين الآثار التي تترتب على تنفيذ السياسات البديلة .

وأخيرا تأتى مرحلة اختيار البرنامج ، ويتم هذا بعد القيام بحسابات^(٢) وتقييمات^(٣) للجهد المبذول والعائد المنتظر ، وذلك بالنسبة لكل البرامج البديلة . ولكننا يجب ألا نتصور أن عملية الاختيار هذه تتم دائما على أساس الناتج الصافى ، أى على أساس الفرق بين العائد الكلى المتوقع والجهد المبذول ، ويرجع ذلك الى عدة أسباب منها :

١ - ان بعض البرامج في المراحل الأولى للتخطيط تكون له أولوية مطلقة ، بمعنى أن يكون هدفا قوميا لا يصح اخضاعه حسابيا نتيجة المقارنة بين الجهد والعائد بالمعنى الاقتصادي الضيق . ومن

Behavioral Equations.

(١)

Calculations.

(٢)

Evaluations.

(٣)

أمثلة ذلك إنشاء صناعة أساسية لازمة للدفاع القومي ، أو ضرورة
لوضع أسس الاكتفاء الذاتي لمقاومة حصار اقتصادي حال أو مرتقب .

٢ - أن عملية اختيار البرامج في المراحل الأولى للتطور السياسي
والاقتصادي تتم عادة بواسطة السلطات المسؤولة عن توجيه المجتمع
وتطويره . وهذه السلطات ذات طبيعة سياسية ، وليس من المحتم أن
يكون أعضاؤها اقتصاديين متخصصين .

٣ - وأخيرا قد يكون السبب راجعا الى الاقتصاديين أنفسهم .
ذلك أنه حتى بعد قيامهم بالتوقعات والتحليل الكمي والاقتصادي .
الخ ، قد يدون تشككا في صحة النتائج أو صدق التوقعات ، أو في
سلامة التحليل ، الأمر الذي يبرر تجاهل قراراتهم والاعتماد على
الأحكام الشخصية الى حد ما (١) .

١ - اختيار الأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها
٢ - تحديد النطاقات والوسائل لتحقيق الأهداف التي تم اختيارها
٣ - مراقبة النتائج والتقييم
٤ - اختيار البرنامج

الباب الثاني

دواعي الأخذ بأسلوب التخطيط

لعل أول ما يتبادر الى الذهن هو التساؤل عن الدواعي التي من أجلها لجأت الكثير من المجتمعات الاقتصادية الى اتباع أسلوب التخطيط لحل مشكلاتها الاقتصادية . وللإجابة على هذا التساؤل نقوم بعرض سريع لفحوى المشكلة الاقتصادية كما واجهها الانسان منذ القدم ، ثم نوضح كيف قام بحل هذه المشكلة تاريخيا باستخدام وسيلة أو أخرى ، مع اظهار أوجه القصور التي أدت في النهاية الى تبني هذا الأسلوب .

الدواعي التي من أجلها لجأت الكثير من المجتمعات الاقتصادية الى اتباع أسلوب التخطيط لحل مشكلاتها الاقتصادية

الفصل الأول

الحاجة إلى جهاز للتنسيق (١)

يربط بين أفراد أى مجتمع رباط من العلاقات والنظم ، التى تلتج كل مجتمع بطريقته الخاصة فى خلقها وتنسيقها وضمان استمرارها ، أساسها هو تقسيم العمل بين أفرادها ، مع ضمان قيام كل فرد بدوره المنوط به ، الأمر الذى يضمن للمجتمع البقاء الاقتصادى . واختلاف المجتمعات - وخاصة المجتمعات الحديثة - فى الدرجة التى تستطيع بها أن توفر لأفرادها الأساس المادى ، الذى يضمن لهم الاستقرار والتقدم ، لا يرجع بالدرجة الأولى الى اختلاف ما تملكه هذه المجتمعات وتسيطر عليه من قاعدة مادية من الموارد المتاحة ، وإنما يرجع أساسا الى ايجاد الصيغة الملائمة التى تحقق التعاون المنظم بين أفرادها (٢) .

ومما يلفت النظر على مر العصور - وهو أمر بالغ الأهمية لموضوعنا - أن الفرد فى أى مجتمع ، حتى فى الصورة البدائية من التعاون العائلى ، كان يقوم بدوره لا بدافع الغريزة كما تفعل مجنوعات النمل وبعض الأنواع غير الآدمية من الكائنات ، ولكن عن طريق التأثير عليه باستخدام القوانين القبلية والتقاليد .

الفرد فى أى مجتمع
يتمتع بحقوقه
ويؤدي واجباته
وفقا للقوانين
القبلية والتقاليد

(١) Coordinating Mechanism

(٢) R. Heilborner, *The Making of Economic Society*, (Prentice-Hall

N.J., 1963) P. 9.

بدأت الحاجة إذا منذ بدأت المجتمعات الإنسانية الى جهاز يضمن
أن تشكل قرارات الأفراد كلا منسقا ، يضمن للمجتمع حلا لمسألتين
هامتين هما قوام استثماره الاقتصادي : المسألة الأولى هي كيف يضع
المجتمع لنفسه نظاما لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لاستمرار بقائه .
والمسألة الثانية هي كيف ينظم طريقة توزيع الناتج بين أفرادها على نحو
يسمح بمزيد من الإنتاج في المستقبل .

١ - مشكلة الإنتاج :

قد يبدو للوهلة الأولى أن مشكلة الإنتاج هي بالضرورة مشكلة
فنية وتكنولوجية بحتة ، تتلخص في بذل الجهد لاستخدام الموارد بحرص
economizing ، وتجنب تبديدها ، واستخدام الجهد الاجتماعي
بأقصى فاعلية ممكنة . وفي الحقيقة أن هذا المضمون يشكل بالنسبة
لأى مجتمع واجبا بالغ الأهمية ، غير أنه لا يمثل جوهر المشكلة . ذلك
أن أى مجتمع ، وقبل أن يشغله مجرد التفكير في استخدام موارده في
العملية الإنتاجية بالحرص اللازم ، عليه أولا أن يحشد الطاقات ذاتها
اللازمة لعملية الإنتاج . فالمشكلة الرئيسية هي اكتشاف الصيغة اللازمة
للمؤسسات الاجتماعية social institutions التي تمكن من تعبئة
الطاقة الإنسانية لأهداف الإنتاج .

ولست هذه دائما مسألة سهلة . فقد مرت على البشرية فترات
فشلت فيها فشلا ذريعا في تحقيق هذا الهدف . ففي الثلاثينات من هذا
القرن وقعت الدول الصناعية المتقدمة موقف العجز التام أمام أحداث
الأزمة العالمية ، وخرج ما يقرب من ٢٥٪ من قوتها العاملة من صفوف
العمالة الى جيوش البطالة . ورغم استعداد هؤلاء جميعا ، ورغبتهم

الملحة في العمل ، ورغم توفر المصانع الخالية من الأيدي العاملة ،
الا أن انهيارا رهيبا في المؤسسات الاجتماعية وقف حائلا دون استمرار
العملية الانتاجية بما ترتب على ذلك من ضياع كامل لحوالي ثلث الناتج
القومي في هذه الدول (١) .

والدول الفقيرة ليست أسعد حظا ، حتى في الأوقات العادية ،
بالنسبة لتوفير الظروف اللازمة لعملية الانتاج ؛ إذ توجد بها مشكلة البطالة
بشكل بالغ الجسامه كالمرض المزمن . وليست البطالة هنا أيضا
مفروضة على هذه الدول بسبب قسوة الطبيعة وندرة الموارد ؛ فهناك
الكثير مما يمكن عمله ، ولكن المشكلة الأساسية هي انعدام المؤسسات
الاجتماعية التي تضع هذه القوة العاطلة على طريق الانتاج .

★ الخلاصة ، ان مشكلة الانتاج ليست فقط - وربما ليست بالدرجة
الأولى - مشكلة صراع ضد ظاهرة الندرة ؛ فعلى هذه الظاهرة تتوقف
فقط السرعة التي يستطيع بها مجتمع ما أن يسير نحو التقدم ، والمستوى
المادى الذى يمكنه تحقيقه بذل جهد معين . ولكن التعبئة اللازمة
للمجهود الانتاجى نفسه هي التحدى الكبير الذى على مؤسساته
الاجتماعية أن تواجهه . ويترب على نجاح أو فشل هذه المؤسسات
الاجتماعية حجم المجهود الانسانى الذى يمكن حشده فى مواجهة
الطبيعة .

٢ - مشكلة التوزيع :

كذلك يشكل التوزيع مشكلة بالنسبة للكثير من المجتمعات ، لأن
جواز التوزيع في معظمها لا يؤدي الوظيفة التي يجب - في أى مجتمع -

(١) J. Schumpeter, *Business Cycles*, (McGraw Hill, New York),
Vol. II, PP. 906—1050.

أن يؤديها • ذلك أن ما يحصل عليه الفرد يجب أن يحقق مسألتين
بديهيتين : الأولى أن يتمكن الفرد من تناول غذاء يحتوى على السرعات
الحرارية اللازمة لتوليد الطاقة المتواضعة التى يخلقها الجسم البشرى •
وهذه البديهية يمكن اعتبارها بمثابة الشوط الضرورى (١) ، ولكنها
ليست شرطاً كافياً لكفاءة جهاز التوزيع • أما المسألة الثانية فهى أن
يمكن جهاز التوزيع الأفراد من الحصول ، لقاء مساهمهم فى الإنتاج ،
على ما يكفى لأغراضهم وحملهم على الاستمرار فى القيام بدور فى العملية
الإنتاجية •

وعجز جهاز التوزيع فى مجتمع ما لا يترتب عليه بالضرورة الانهيار
الاقتصادى الكامل • فقد يستمر المجتمع فى أداء مهماته رغم الانحرافات
الكبيرة فى نظام التوزيع • غير أنه من الممكن أن يؤدي عجز جهاز
التوزيع الى توقف الجهاز الإنتاجى كله فى بعض الحالات • ولنأخذ
على سبيل المثال ما تم فى أول أيام الثورة الروسية ؛ فقد تحولت المصانع
الى نوع من « الكوميون » أو المصانع الجماعية ، حيث تساوت الأجور
التى يتقاضاها الفنيون مع أجور المديرين ، مع أجور حراس الأبواب
وعمال النظافة • الخ • • • والنتيجة المنطقية التى تبعت ذلك هى ارتفاع
نسبة الغياب والتخلف عن العمل من جانب الفنيين والمهندسين ممن لا غنى
عنهم للعملية الإنتاجية فى هذه المصانع ، وما ترتب على ذلك من انهيار
— أو شبه انهيار — للإنتاج الصناعى • ولم تتجاوز روسيا السوفيتية
مصاعب هذه الفترة الا بالعودة الى نظام اختلاف الأجور

wage differential

٧

☆

خلاصة ، ان التوزيع مظهر من مظاهر المشكلة الاقتصادية . فاذا أراد المجتمع أن يضمن استمرار وتجدد مقوماته المادية فانه لا يكفي أن يوزع انتاجه على الأفراد على نحو يسمح فقط بتوليد الطاقة الإنسانية اللازمة للقيام بالدور المرسوم لكل فرد ، وانما يجب فضلا عن ذلك أن يكون التوزيع على نحو يحافظ على الرغبة الإنسانية في القيام بهذا الدور .

المحافظة على الرغبة الإنسانية في القيام بعملها
الانتاجي باقصى ما عليه

الفصل الثاني

أجهزة التنسيق تاريخيا

رأينا أن المجتمع — أى مجتمع — وظيفته ضمان البقاء لأفراده عن طريق حل مشكلتي الانتاج والتوزيع * وبمنظرة عبر التاريخ الطويل يستطيع الباحث أن يستخلص أن المجتمعات المختلفة قد استطاعت حل هاتين المشكلتين عن طريق اللجوء الى أحد ثلاثة أشكال من أجهزة التنسيق^(١) : التقاليد ، واستخدام السلطة ، وقوى السوق أو جهاز الشمن *

١ - التقاليد :

وهي من أقدم الوسائل التي استخدمت في حل مشكلتي الانتاج والتوزيع * والتقاليد هي أنماط من السلوك المقبول جماعيا ، تستمد أساس وجودها من الماضي البعيد ، وتتسم بجمود مكتسب من عملية تجربة وخطأ تاريخية ، ويضمن استمرارها حماية قوية من المعتقدات ، والعرف ، وعقوبة المجتمع *

وقد قامت التقاليد بدور هام في حل مشكلة الانتاج ومشكلة التوزيع * أما بالنسبة للانتاج ، فقد استطاعت بعض المجتمعات أن تضمن

G. Grossman. *Economic Systems*, (Prentice-Hall, (New-Jersey, (1) 1967). PP. 13—15 ; R. Heilbroner, *Op. Cit.*, PP. 10—17.

أداء المهام الضرورية لاستمرارها عن طريق نقل الوظائف والمهن التى يقوم بها الآباء الى الأبناء ، أى أن حلقات الوراثة تضمن استمرار المهارات وانتقالها من جيل الى جيل^(١) . وليس الأمر قاصرا على العصور القديمة ، فقد قامت التقاليد بدور هام فى توجيه عملية الانتاج فى المجتمعات الغربية حتى القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، حيث ظل توزيع المهن المختلفة فى المجتمع عن طريق الوراثة . بل ان التقاليد لا زالت اليوم فى بعض المجتمعات تقوم بنفس الدور ؛ ففى الهند مثلا - والى عهد قريب جدا - كان الشخص يولد منتسبا الى طائفة^(٢) معينة ، يلتزم بمهنته بحكم الانتماء الى هذه الطائفة بالميلاد .

غير أنه مما يلفت النظر ، ان التقاليد لا زال لها فى المجتمعات العصرية دور فى الانتاج . ويصدق هذا على مجتمع كالولايات المتحدة ؛ ويمكن ملاحظة ذلك فى سلوك الأبناء - أحيانا - طريق الآباء فى التعليم والوظائف ، وفى رفض أبناء الطبقة المتوسطة أحيانا الالتحاق بأعمال الورش والمصانع ، حتى لو كانت أجورها مغرية .

هذا عن دور التقاليد فى حل مشكلة الانتاج . أما عن دورها فى حل مشكلة التوزيع ، فان المجتمعات البدائية تلجأ اليها فى هذا الصدد^(٣) .

(١) ففى مصر القديمة مثلا ، كان كل فرد محكوم بمبدأ دينى مقتضاه اتباع مهنة والده ، وكان مجرد تغييرها الى مهنة أخرى يعتبر ارتكابا لجريمة تدنيس المعتقدات الدينية ^{Sacrilege} .

(٢) Caste

(٣) كان يعطى رب القبيلة (قبائل بوشمن) فى صحراء كالاهارى فى جنوب أفريقيا معظم الصيد ، ويتبقى لباقي الأسرة الأجزاء النافهة ، أو أن يعطى للمرأة جزء يسير من الناتج الاجتماعى ، وغير ذلك من الأمثلة فى المجتمعات التى تحكمها التقاليد .



يل ان للتقاليد دور فى التوزيع حتى فى مجتمع كالولايات المتحدة *
ويتضح هذا مما تتبعه هذه المجتمعات من اعطاء « البقشيش » فى بعض
المهن دون غيرها ، وفى تخصيص بعض المخصصات للقصر ، وفى منح
مكافآت على أساس طول مدة الخدمة ، وفى التفرقة بين أجر الرجل
والمرأة فى نفس الأعمال ، وغير ذلك من بقايا النظم الاجتماعية التى تتبع
التقاليد .

والآن ، اذا أردنا أن نقيم التقاليد فى أداء هذا الدور المزدوج ،
فالتا نلاحظ أن التقاليد لها ميزة هامة هى سهولة التنبؤ^(١) بالنتائج ،
كما أنها مثلت فى تلك المجتمعات القوة الدافعة وعنصر الاستقرار ، حيث
ضمنت استمرار المجتمع فى أداء المهام المختلفة كل يوم كما كانت تتم
دائما * غير أن عيبها الجسيم هو أن الحل الذى تقدمه التقاليد لمشكلة
الانتاج والتوزيع هو حل « استاتيكي » ؛ بمعنى أن المجتمع الذى
يسلك طريق التقاليد - وحده - لحل مشاكله الاقتصادية انما يفعل
ذلك على حساب التقدم * فاستمرار تعلقه بهذه الوسيلة يضع على
نفسه قيда ، ويضع على نفسه فرصا ضخمة للحركة نحو التقدم الاقتصادي
والاجتماعي .

٢ - استخدام السلطة :

يعتبر استخدام السلطة المجردة الوسيلة الثانية التى عرفتها
المجتمعات تاريخيا * ومضمونها هو فرض سلطان الحاكم أو الدولة
لتحقيق سيطرة اقتصادية تمكن من حل مشكلتي الانتاج والتوزيع *
وفى العادة نجد أن مثل هذه الوسيلة قد طبقت تاريخيا على مجتمعات

تسودها مبادئ التقاليد^(١) . ولكننا نرى أيضا استخدام السلطة بدرجات متفاوتة في المجتمعات المعاصرة ؛ وأخف الأنواع هو تدخل الدولة في ضرورة جباية الضرائب التي هي في جوهرها استحواذ السلطة على جزء من دخول الأفراد المقيام بأهداف تحقق « المصلحة العامة » . وقد يزداد التدخل في صورة أحداث تغييرات جذرية في تنظيم الإنتاج والتوزيع كما تم في كل من الاتحاد السوفيتي والعيون الشعبية . بل انه حتى في المجتمعات الغربية ، بدا أحيانا من الضروري استخدام السلطة والتدخل في المجرى العادي للحياة الاقتصادية لاحداث تغيير حيوى في تنظيم الإنتاج (مثل قيام الولايات المتحدة في أعقاب الأزمة العالمية بما يسمى السياسة الجديدة)^(٢) . أو قد تتدخل الدولة لاقامة مشروعات ضخمة للرى في بعض المناطق تؤدي الى تغييرات هائلة في الحياة الاقتصادية ، أو أن تستخدم حصيلة الضرائب لانشاء شبكات من الطرق من شأنها أن تربط بين أجزاء متخلفة من رقعتها الجغرافية ، وبين الأجزاء النابضة اقتصاديا . . . كل هذه الصور من تدخل الدولة — باستخدام السلطة — من شأنها أن تؤثر على تنظيم انتاج في المناطق المختلفة ، وعلى توزيع الدخول بين طبقات المجتمع .

إذا انتقلنا الآن الى تقييم استخدام السلطة فاننا نلاحظ ابتداء انه بينما رأينا أن التقاليد من شأنها أن تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، نظرا لما تصمم به المجتمع من جمود ، فإن استخدام السلطة

(١) ففي مصر القديمة استطاع الفرعون أن يعبئ قوة اقتصادية هائلة ليبنى الاهرامات والطرق ، والمعابد ، ونفس الشيء نراه في الصين القديمة وبناء السور العظيم ، وفي روما القديمة واقامة الطرق والمشروعات العامة .

لحل المشكلة الاقتصادية لا يتصف بهذا القصور^(١) ، ولا يؤدي الى نفس النتيجة . بل انه على العكس يعتبر أنجح الوسائل التى يمكن أن يلجأ اليها المجتمع لاجداث تغيير اقتصادى أو مواجهة ظروف غير عادية .

ففى أوقات الأزمات الشديدة ، كالحروب والمجاعات ، قد يكون استخدام السلطة هو الوسيلة الوحيدة التى تمكن المجتمع من تنظيم وتعبئة قواه وخاصة البشرية . وفى المجتمعات العصرية الحديثة تلجأ السلطات الى فرض الأحكام العرفية اذا حدثت كارثة طبيعية كزلزال أو فيضان ، وتجند القوى البشرية اللازمة لمواجهة الكارثة ، ويتم الاستيلاء المؤقت على ممتلكات الأفراد اللازمة فى عملية مواجهة هذه الكارثة . بل قد يصل الأمر فى كثير من الأحيان الى تحديد الكميات التى يسمح لكل فرد - او أسرة - باستهلاكها^(٢) .

ويجب أن نلاحظ بوضوح أنه ليس من الممكن أن نجد مجتمعاً فى العصر الحديث يخلو من مظاهر استخدام السلطة فى حياته الاقتصادية . واذا كان صحيحاً أن استخدام السلطة فى اطار استخدام الديمقراطية السياسية فى بعض المجتمعات يختلف عن استخدامها فى مجتمع يخلو من هذا الاطار ، فان الواقع انه اختلاف فى الوسيلة ، وليس اختلافاً فى طبيعة الهدف : ففى الحالتين يؤدي استخدام السلطة الى توجيه الجهود الاقتصادية الى أهداف يتم اختيارها بواسطة السلطة العليا ، وفى كلا الحالتين يؤثر التدخل باستخدام السلطة على هيكل الانتاج والتوزيع ،

(١) على أن استخدام السلطة المجردة له أنواع أخرى من القصور تتصل باعتبارات « الكفاءة » كما سنرى فيما بعد .

(٢) وسنرى فيما بعد أن هذه الجوانب تشكل أوجه قصور فى الوسيلة التالية وهى جهاز السوق .

تسودها مبادئ التقاليد^(١) . ولكننا نرى أيضا استخدام السلطة بدرجات متفاوتة في المجتمعات المعاصرة ؛ وأخف الأنواع هو تدخل الدولة في صورة جباية الضرائب التي هي في جوهرها استحواذ السلطة على جزء من دخول الأفراد للقيام بأهداف تحقق « المصلحة العامة » . وقد يزداد التدخل في صورة أحداث تغييرات جذرية في تنظيم الانتاج والتوزيع كما تم في كل من الاتحاد السوفيتي والعمين الشعبية . بل انه حتى في المجتمعات الغربية ، بدا أحيانا من الضروري استخدام السلطة والتدخل في المجرى العادي للحياة الاقتصادية لاحداث تغيير حيوى في تنظيم الانتاج (مثل قيام الولايات المتحدة في أعقاب الأزمة العالمية بما يسمى السياسة الجديدة)^(٢) . أو قد تتدخل الدولة لاقامة مشروعات ضخمة للرى في بعض المناطق تؤدي الى تغييرات هائلة في الحياة الاقتصادية ، أو أن تستخدم حصيلة الضرائب لانشاء شبكات من الطرق من شأنها أن تربط بين أجزاء متخلفة من رقعتها الجغرافية ، وبين الأجزاء النابضة اقتصاديا ... كل هذه الصور من تدخل الدولة — باستخدام السلطة — من شأنها أن تؤثر على تنظيم انتاج في المناطق المختلفة ، وعلى توزيع الدخول بين طبقات المجتمع .

إذا انتقلنا الآن الى تقييم استخدام السلطة فاننا نلاحظ ابتداء انه بينما رأينا أن التقاليد من شأنها أن تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعى ، نظرا لما تصم به المجتمع من جمود ، فان استخدام السلطة

(١) ففي مصر القديمة استطاع الفرعون أن يعبئ قوة اقتصادية رهية لىبنى الاهرامات والطرق ، والمعابد ، ونفس الشيء نراه في الصين القديمة وبناء السور العظيم ، وفي روما القديمة واقامة الطرق والمشروعات العامة .

لحل المشكلة الاقتصادية لا يتصف بهذا القصور^(١) ، ولا يؤدي الى نفس النتيجة . بل انه على العكس يعتبر أنجح الوسائل التي يمكن أن يلجأ اليها المجتمع لاحداث تغيير اقتصادى أو مواجهة ظروف غير عادية . ففي أوقات الأزمات الشديدة ، كالحروب والمجاعات ، قد يكون استخدام السلطة هو الوسيلة الوحيدة التي تمكن المجتمع من تنظيم وتعبئة قواه وخاصة البشرية . وفي المجتمعات العصرية الحديثة تلجأ السلطات الى فرض الأحكام العرفية اذا حدثت كارثة طبيعية كزلازل أو فيضان ، وتجند القوى البشرية اللازمة لمواجهة الكارثة ، ويتم الاستيلاء المؤقت على مستلكات الأفراد اللازمة في عملية مواجهة هذه الكارثة . بل قد يصل الأمر في كثير من الأحيان الى تحديد الكميات التي يسمح لكل فرد - أو أسرة - باستهلاكها^(٢) .

ويجب أن نلاحظ بوضوح أنه ليس من الممكن أن نجد مجتمعا في العصر الحديث يخلو من مظاهر استخدام السلطة في حياته الاقتصادية . واذا كان صحيحا أن استخدام السلطة في اطار استخدام الديمقراطية السياسية في بعض المجتمعات يختلف عن استخدامها في مجتمع يخلو من هذا الاطار ، فان الواقع انه اختلاف في الوسيلة ، وليس اختلافا في طبيعة الهدف : ففي الحالتين يؤدي استخدام السلطة الى توجيه الجهود الاقتصادية الى أهداف يتم اختيارها بواسطة السلطة العليا ، وفي كلا الحالتين يؤثر التدخل باستخدام السلطة على هيكل الانتاج والتوزيع ،

(١) على أن استخدام السلطة المجردة له أنواع أخرى من القصور تتصل باعتبارات « الكفاءة » كما سنرى فيما بعد .

(٢) وسنرى فيما بعد أن هذه الجوانب تشكل أوجه قصور في الوسيلة التالية وهي جهاز السوق .

ويحل محل هيكليهما القديم هيكلا جديدا ، مصمما عند - ومفروضا
من - القمة .

٢ - قوى السوق أو ميكانيكية الثمن :

رأينا أنه في الحالتين السابقتين يتم التوصل الى حلول لمشكلتي
الانتاج والتوزيع عن طريق اتباع الأفراد لسلوك معين ، تفرضه في الحالة
الأولى التقاليد ، ويترتب على عدم التمسك به عقوبة دينية أو اجتماعية ،
يفرضه في الحالة الثانية السلطة القائمة ، ويترتب على المخالفة الوقوع
تحت طائلة القانون .

أما في الحالة التي نحن بصدددها الآن فلا يقوم سلطان التقاليد
ولا سلطان الدولة الا بدور ثانوي في توجيه النشاط الاقتصادي للمجتمع ،
ورغم ذلك يحكم تصرفات الأفراد نمط^(٢) معين يلتزمون به في سلوكهم
العادي ويؤدي التزامهم به الى التوصل الى حلول تحقق للمجتمع
أهدافه وغاياته . هذا النمط السلوكي هو ما تواضع الاقتصاديون على
تسميته بـ « قوى السوق » .

ولن نتعرض هنا لنشأة هذا النظام تاريخيا^(٢) ، ولكن نكتفي
بسردها بعض خصائصه ، ثم نستعرض ما ينسب اليه من مزايا ، وما يشوبه
من قصور .

Pattern

(٢) انظر في ذلك :

H. Pirenne, *Medieval Cities.*, (Princeton, 1925) especially PP.
3—35 ; —, *Economic and Social History of Medieval Europe.* (Harcourt
Erace), New York 1929 ; —, *Mohamed and Charlemagne.* (Norton
and Co., 1939) ; C. Cipolla, *Money, Prices, and Civilization in The Medi-
terranean World.* (Princeton University Press, 1956) ; Cambridge Econo-
mic History, Vol. III.

الباب الثالث

خصائص جهاز المثلث

أول ما يتبادر الى الذهن هو التساؤل : من الذى يقوم بتحديد حاجات المجتمع ؟ ولم يكن هذا السؤال يثير أية مشكلة فى ظل جهازى التنسيق السابق الاشارة اليهما ؛ حيث كانت حاجات تلك المجتمعات يحددها اما العرف والتقاليد ، واما السلطة المهيمنة . أما الآن فان تحديدها يأخذ بعدا جديدا ، اذ أصبحت حاجات المجتمع ككل تشكل من حاجات أفراد الذين يملكون الوسيلة المادية للدخول فى السوق ؛ أى أن حاجات المجتمع أصبحت تترجم مما يطلبه أفرادها فعلا .

وجوهر هذا النمط الجديد من انماط السلوك هو محاولة كل فرد اتباع ما يحقق مصلحته الذاتية ؛ اذ أصبح مبدأ ال « تعظيم »^(١) مقترنا بهذا السلوك . ومع انتشار هذا النمط السلوكى أصبح فى الامكان توجيه الاستخدام الاجتماعى لطاقت الأفراد فى مختلف الأنشطة عن طريق زيادة أو انقاص المقابل الذى يمكنهم الحصول عليه فى كل منها .

وتبدو حرية الوحدات الاقتصادية — منتجين أو مستهلكين — فى

اتخاذ أى قرار يتعلق بكيفية الانتاج ، أو حجم الانتاج أو نوعه ، أو نوع الاستهلاك أو حجمه • ولا يوجد أى قيد على هذه الحرية الا مبدأ « التعظيم » الذى سبقت الإشارة اليه • وبذلك فان اتخاذ القرار من جانب الوحدة الاقتصادية يتم فى ضوء « المعدل الذى يمكن بمقتضاه الحصول على البدائل » ، أو الثمن « بالمعنى العام » (١) •

وقد قلنا ان حاجات المجتمع تشكل من حاجات أفرادها التى تترجم الى طلب فى السوق • والنتيجة أن ما يطلبه الأفراد فعلا يحدث أثره على الأثمن بالتغير ، ويصبح هذا التغير فى الأثمان هو المؤشر الذى يهتدى به الجهاز الانتاجى • وبهذه الطريقة يضع نظام السوق « المستهلك » فى مركز بالغ الأهمية ، اذ على رغبته وقدرته على الشراء يتوقف هيكل الطلب الذى يواجهه المنتجون • بعبارة أخرى ، يعتبر المستهلك فى هذا النظام صاحب الكلمة النهائية فى صياغة أنماط النشاط الاقتصادى ، فهو « سيد مطلق » للعمليات الاقتصادية ، لا باعتباره فردا ، ولكن باعتباره عضوا فى مجموعة ، يستطيع جماعيا أن يوجه وأن يسيطر على الجهود الانتاجية •

(١) سنتمرض لهذه الاصطلاحات باسهاب عند الإشارة الى نموذج

- (١) - وضع المبدأ في إطار «السيد المستهلك»
 (٢) - دورة في اجراء الحساب الرشيد وتوسيعه في مسائل الرفاهية الاقتصادية
 (٣) - تصفية الادانة في التوزيع للموارد وفي توزيع الناتج بين افراد المجتمع

الفصل الثالث

مزايا جهاز الثمن • الثمن المزدوج

ويتلخص أهم ما قيل عن مزايا جهاز الثمن في ثلاثة نقاط رئيسية :
 يتعلق أولها بالمبدأ الذي أشرنا اليه فيما سبق ، وهو وضع المستهلك في منزلة « السيد » المطلق • أما المزية الثانية فتتعلق بدور الثمن المزدوج :
 أولاً في اجراء الحساب الاقتصادي الرشيد^(١) ، وثانياً كوسيلة من وسائل الرقابة والتوجيه^(٢) • أما ثالث المزايا فيتعلق بتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد^(٣) وفي توزيع الناتج بين أفراد المجتمع • وناقش على التوالي هذه المزايا الثلاثة ، ثم نوضح بعد ذلك أوجه القصور •

المبحث الأول

مبدأ سيادة المستهلك

المقصود بسيادة المستهلك أنه هو الذي يحدد أهداف المجتمع الاقتصادية ، وأن توجيه الانتاج وتوزيع الموارد بين الاستخدامات

Rational Calculations

(١)

Control and guidance.

(٢)

Allocation of resources.

(٣)

'Consumer's Sovereignty.

(٤)

المختلفة يتم عن طريق ما يفصح عنه المستهلكون في مجموعهم من قرارات اقتصادية تترجم في شكل طلب تعززه القوة الشرائية . كذلك فإن سيادة المستهلك تنسحب على اتخاذ القرارات التي تحدد معدل تراكم رأس المال ، باعتبار هذا المعدل متوقف على قرارات المستهلك للاختيار بين الاستهلاك الحاضر والاستهلاك المؤجل ، أى القرارات التي تتعلق بتوزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار .

وبهذا المعنى يختلف المبدأ عن مجرد « حرية المستهلك » ، التي تعنى حرته في الاختيار من بين ما هو متوفر في السوق فعلا من السلع والخدمات ، بمعنى ألا توضع على المستهلك أية قيود تحول بينه وبين استهلاك ما يشاء من السلع المنتجة فعلا في حدود دخله . هذا المعنى (حرية المستهلك) لا يتنافى مع وجود سلطة مركزية تحدد ما يجب أن ينتج ، ولا يتنافى مع تحديد الدولة للكمية التي تطرح فعلا في الأسواق للتوزيع بين المستهلكين بالأثمان التي تسود في السوق (١) .

ولهذا فإن مبدأ سيادة المستهلك يقتضى حتما انتفاء وجود أى سلطة مركزية تؤثر في الانتاج وتوزيع الموارد ، حتى لو كان تحقيق السلطة لهذا الهدف يتم عن طريق استخدام «الأثمان» . ومن هنا وضع المبدأ بين المزايا الرئيسية التي تنسب الى جهاز الثمن أو «ميكانيكية السوق» ، على اعتبار أن مطابقة انجازات المجتمع الاقتصادية لتفضيلات المستهلك هي المعيار السليم للحكم على أداء النظام الاقتصادي (٢) . والحجة التي تقال في جانب هذا المبدأ تستند أساسا الى حرية الفرد وفكرة العدالة ،

(١) والشئ الذي تنتفى معه هذه الحرية هو تحديد السلطات للكمية التي يستهلكها كل مستهلك (البطاقات) .

(٢) F. A. Hayek, (ed.) Collectivist Economic Planning, (London 1965) 5th ed., PP. 217—220.

وكلا الاعتبارين يقتضى أن يترك للأفراد الحرية فى توجيه الانتاج على النحو الذى يحقق رغباتهم فى الاستهلاك . وأقوى ضمان لتحقيق هذه الرغبات . هو أن يوجه المجتمع ابتداء الى انتاج ما يرغب أفرادہ فى انتاجه من السلع والخدمات . وآلا توضع أية قيود على ابداء هذه الرغبات . ولا على ما تؤدي اليه من تخصيص الموارد فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة . وليست هناك صعوبة فى استخلاص رغبات الأفراد . ذلك أن قرارات الاستهلاك . التى تترجم فى السوق فى شكل طلب على السلع المختلفة . يمكن اعتبارها نوعا من التصويت ؛ إذ أن الانطلاق على سلع معينة يمكن أن يشبه بعملية انتخاب يصوت فيها المستهلكون لانتاج هذه السلعة^(١) . أى أنه - فى رأى هؤلاء - تقوم النقود مقام تذاكر الانتخاب^(٢) . وب نفس المنطق يترك للمستهلك حرية المناضلة بين الاستهلاك الحاضر والاستهلاك المؤجل .

المبحث الثمان

دور الثمن فى إجراء الحساب الرشيد ، والرقابة والتوجيه

ينصرف تقييمنا لجهاز الثمن هنا الى وجهين ، الأول هو أهمية جهاز الثمن للحساب الرشيد فى النشاط الاقتصادى ، والثانى هو أهمية جهاز الثمن كوسيلة من وسائل الرقابة والتوجيه .

F. A. Hayek, Op. Cit. II, 218.

(١)

(٢) وسنرى بعد قليل أوجه ضعف هذه الحجة .

(أ) بالنسبة للحساب الرشيد :

نبدأ أولاً بتحديد معنى الرشادة^(١) وكيفية قياسها • وكقاعدة عامة ، يتصف التصرف الانساني بالرشادة اذا كان قد صمم بدقة بقصد « تعظيم » تحقيق هدف معين اذا كان هناك هدف واحد ؛ واذا كان هناك أكثر من هدف ، فان التصرف يعتبر رشيدا اذا كان من شأنه أن يؤدي الى التنسيق بين تحقيق الأهداف بحيث أن صافي المحقق من هذه الأهداف يصل الى أقصى^(٢) •

كذلك يمكننا أن نعرف التصرف الرشيد بأنه التصرف الذي يتصف بأقصى كفاءة ؛ فالكفاءة هي العلاقة بين « الجهد » المبذول لتحقيق الهدف « والعائد » الذي نحصل عليه من بذل هذا الجهد • وعلى ذلك فان التصرف الرشيد هو الذي يحقق أدنى معدل $\frac{\text{العائد}}{\text{الجهد}}$ أو أقصى معدل $\frac{\text{العائد}}{\text{الجهد}}$

ومن أهم العقبات لاجراء الحساب الرشيد صعوبة اعطاء « أوزان » لكل « البدائل » المأخوذة في الاعتبار ، ثم اتخاذ قرار باختيار أحدها باعتباره أكبرها قيمة • وجوهر هذه العقبة هو وجود عدد كبير من المتغيرات التي يجب ادخالها في الاعتبار حين اعطاء أوزان لهذه البدائل ، ثم الاستقرار على بديل بعينه • ومما لا شك فيه أن أى فرد يجد نفسه عاجزا عن الاسام - والاحتفاظ في ذهنه - بكل هذه المتغيرات ، عند اجراء المقارنة بين البدائل •

(١) Rationality

(٢) R. Dahl and C. Lindblom : Politics(, Economics and Welfare, (

(Harper, New York, 1963), P. 38.

على أن هذه الصعوبة يمكن التخفيف من حدتها إذا توفرت بعض الظروف :

١ - إذا أمكن التعبير على نحو دقيق ، وفي شكل ج « كمى » ، عن القيم الصافية (أى زيادة العائد على الجهد) .

٢ - إذا أمكن وضع هذه « التعبيرات » « الكمية » عن البدائل المختلفة فى شكل يمكن من إجراء المقارنة بينها .

إذا أمكن توفير هذه الظروف ، فإنه يصبح من السهل أن ترتب to rank البدائل المختلفة تبعا للقيمة المعطاة لكل بديل ، واختيار البديل ذو القيمة الكبرى .

ويمكن القول أن هناك ظرفا معيننا يمكن أن تتحقق فيه هذه الأمور على وجه التقريب ، وذلك هو نظام السوق . ذلك أنه فى ظل هذا النظام توجد أولا عملية تقييم « كمى » شاملة عن طريق الأثمان ، ثم أن الأثمان تعبر - بشكل أو آخر - عن القيم البديلة المضاعة عند الحد ، أى تعبر - بالنسبة لكل بديل - عن الجهد الحقيقى المبذول للحصول على ذلك البديل .

(ب) بالنسبة للرقابة والتوجيه :

تتوفر الرقابة فى هذا النظام على مستويات متعددة ، فالقائمون بالانتاج من ناحية ، والمستهلكون من ناحية أخرى ، يقوم كل منهما بنوع من الرقابة المفيدة فى هذا النظام :

١ - فالقائمون بالانتاج يمارسون نوعا من التوجيه على أصحاب العناصر ، فعن طريق دفع الأجور والريع والفائدة يستطيعون تحريك

أصحاب العناصر وادخالهم في اطار العملية الانتاجية ، وتخصيص العناصر على النحو والنمط المرغوب .

٢ - المستهلكون وأصحاب العناصر يمارسون بدورهم نوعا من سلطة الرقابة على القائمين بالانتاج . كل طائفة تستطيع أن تجس انفاقها ، أو تحجز خدماتها عن فرع انتاجي معين اذا خالف القائمون به القواعد التي تحكم نظام السوق . ويعدل بذلك المخالفون سلوكهم .

٣ - القائمون بالانتاج يمارسون نوعا من الرقابة على بعضهم البعض ، ويتحقق هذا النوع من الرقابة نتيجة لوسيلتين هامتين :

(أ) تغير الأثمان حتى يتحقق الثمن الذي يتم بمقتضاه تطهير السوق ؛ أى الذى تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة .

(ب) كون هذا الثمن يقترب في النهاية - أو يتساوى - مع النفقة الحدية ، مما يحول دون لجوء بعض المنتجين الى اتباع سياسة سعرية مخالفة ، وذلك عن طريق حرية الدخول في السوق من جانب منتجين آخرين .

المبحث الثالث

اعتبارات الكفاءة في الانتاج والتوزيع

نتعرض هنا لأهم ما ينسب الى نظام السوق أو جهاز الثمن من خصائص ، وهى قدرته على توزيع الموارد على نحو يحقق أكفأ استخدام ، وقدرته على توزيع الناتج بين الأفراد على نحو يحقق أقصى اشباع .

بعبارة أخرى ان نظام السوق أو جهاز الشن يمكن النظام الاقتصادى من الوصول الى ما يسمى الوضع الأمثل^(١) فى مجال الانتاج وفى مجال التوزيع .

تحقيق الكفاءة فى مجال الانتاج :

ولايضاح هذه الفكرة نستعين ببعض الفروض المبسطة^(٢) ، نلجأ اليها لصعوبة تصوير الفكرة عن طريق الرسم لأكثر من متغيرين . ولكن يجب أن يكون واضحاً أن التحليل الذى نعرضه هنا ينطبق على الأوضاع التى يكون لدينا فيها أكثر من هذا العدد من المتغيرات . وفروض التحليل تتلخص فيما يلى :

١ - ان النظام الاقتصادى موضع البحث ينتج سلعتين فقط ، هما السلعة س والسلعة ص .

٢ - ان عناصر الانتاج المتوفرة فى هذا الاقتصاد عنصران ، وهما العمل ل ورأس المال ك ، وأن كمية كل منهما ثابتة .

٣ - ان هذا الاقتصاد يتكون من شخصين اثنين فقط ، وهما الشخص أ والشخص ب .

وبالاستعانة بالتحليل الحدى^(٣) نستطيع أن نصل الى تحديد قيم المتغيرات التى تحقق الوضع الأمثل ، وذلك ما نفعله فيما يلى :

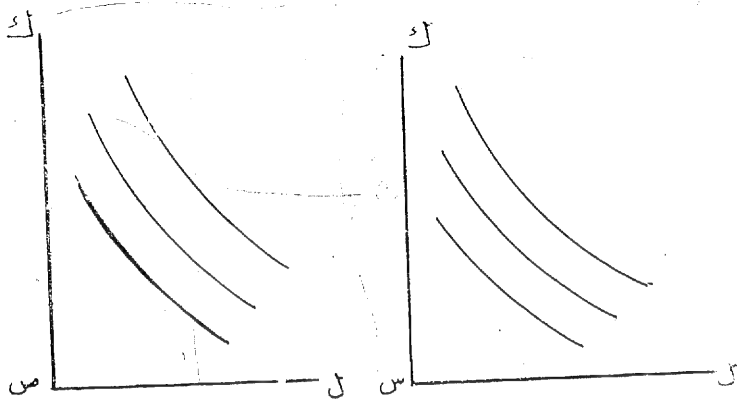
فالشكلان (١) ، (٢) يمثلان منحنى الانتاج المتكافئ^(٤) لكل من

(١) Optimum.

(٢) F. Bator, "The Simple Analytics of Welfare Maximization", A.E.R., March 1957.

(٣) Marginal analysis

(٤) Isoquants



شكل (٢٠١)

السلعتين حيث يقاس عنصر العمل على المحور الأفقي ، ويقاس عنصر رأس المال على المحور الرأسى . ويمثل كل منحنى من المنحنيات كمية محددة من السلعة موضع البحث يمكن انتاجها بأى « توليفة »^(١) من عناصر الانتاج . ويمثل ميل كل منحنى عند أى نقطة فيه معدل الاحلال الحدى^(٢) بين العنصرين فى انتاج السلعة عند هذه النقطة .

ومتقضى قواعد التحليل الحدى أن أكفاً استخدام لعناصر الانتاج يتحقق حين يتساوى معدل الاحلال الحدى بين هذه العناصر فى استخداماتها المختلفة . ففى مثالنا هذا ، يتحقق أكفاً استخدام لعنصرى العمل ورأس المال إذا تساوى معدل الاحلال الحدى بين العنصرين فى انتاج السلعة من مع معدل الاحلال الحدى لهما فى انتاج السلعة ص .

فاذا صنعنا من دالتى انتاج السلعتين س ، ص ما يسمى صندوق ادجورث^(٣) ، وكانت أبعاده هى كمية العمل وكمية رأس المال - التى

Combination

Marginal Rate of Substitution

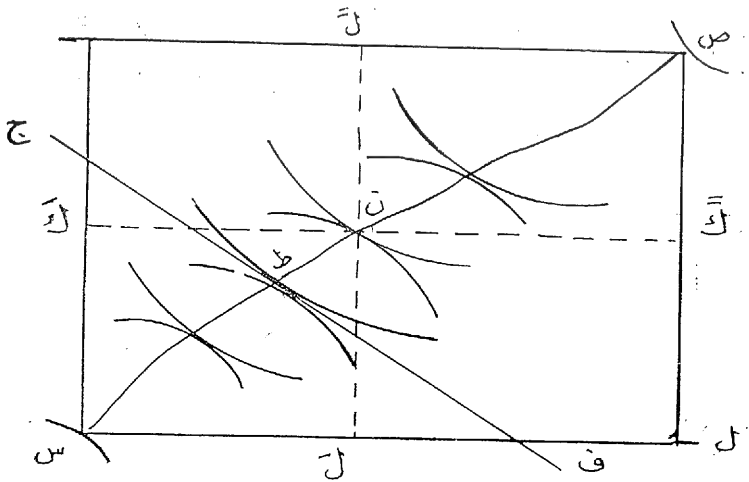
Edgeworth Box Diagram

(١)

(٢)

(٣)

افترضنا ثباتها - فانا نحصل على الشكل (٣) ، حيث تمثل أى نقطة داخل الصندوق عددا من المتغيرات : كمية العمل التى تستخدم فى انتاج السلعة س ، والتى تستخدم فى انتاج السلعة ص ؛ كمية رأس المال التى تستخدم فى انتاج السلعة س ، والتى تستخدم فى انتاج السلعة ص ؛ ثم كمية المنتج من كل من السلعتين .



شكل (٣)

وتتلخص مشكلة كفاءة الانتاج^(١) فى البحث عن الوضع الذى لا يمكن بالانتقال منه زيادة انتاج السلعة س الا عن طريق انقاص انتاج السلعة ص ، أو العكس . ويسمى هذا وضع « تاريتو الأمثل »^(٢) . ونظرة الى شكل (٣) توضح أن هذا التعريف لكفاءة الانتاج يتحقق على الخط الذى يجمع نقط التماس بين منحنيات الانتاج المتكافئة للسلعتين س ، ص . وان هذه النقط هى التى يتساوى عندها معدل الاحلال الحدى لاستخدام العناصر فى انتاج كل من السلعتين .

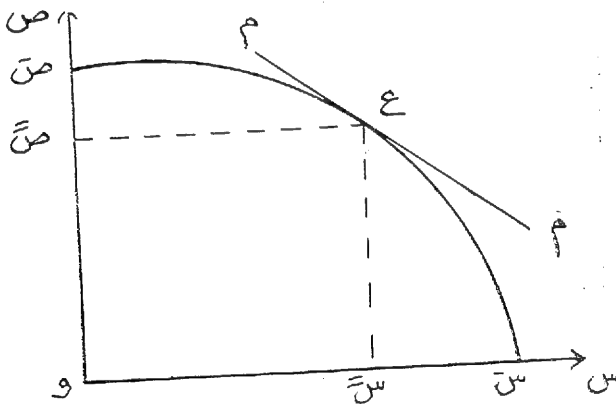
Production efficiency

(١)

Pareto Optimum

(٢)

ونتقل الآن خطوة أخرى • ذلك أن كل نقطة على هذا الخط الذي يصل نقط التماس - والمسمى خط التعاقد (١) - تمثل تشكيلة من إنتاج السلعتين • كل تشكيلة تمثل الحد الأقصى (٢) الذي يمكن إنتاجه من سلعة ما مع إنتاج حجم معين من السلعة الأخرى • وبتتبع هذه النقط يمكننا أن نحصل على الاحتمالات المختلفة للحد الأقصى الذي يمكن الحصول عليه من إنتاج السلعتين بالاستخدام الكامل لعنصرى الإنتاج • وهذا ما يوضحه الشكل (٤) •



شكل (٤)

ويوضح المحور الأفقى من هذا الشكل كمية الناتج من السلعة (س) ، بينما يوضح المحور الرأسى كمية الناتج من السلعة (ص) • فإذا استخدمت كمية العناصر المتاحة - كلها - فى إنتاج السلعة (س) دون غيرها فإنا نحصل ، من النقطة ص ، فى شكل (٣) ، على الكمية و س من السلعة (س) - فى شكل (٤) - ولا شيء من السلعة (ص) •

وبالعكس إذا استخدمنا كل العناصر في إنتاج السلعة (ص) دون غيرها فاننا نحصل ، من النقطة س ، شكل (٣) ، على الكمية وص من السلعة (ص) - في شكل (٤) - ولا شيء من السلعة (س) أما إذا استخدمت بعض العناصر في إنتاج السلعة (س) والباقي في إنتاج السلعة (ص) ، فإن لدينا احتمالات عديدة تمثلها النقط المختلفة على خط التعاقد - شكل (٣) - وتترجم الى امكانيات مختلفة على المنحنى في شكل (٤) ، ويسمى هذا المنحنى « منحنى الامكانيات الانتاجية » (١) . فمثلا باستخدام الكمية س ل من عنصر العمل ، والكمية س ل من عنصر رأس المال - شكل (٣) - في إنتاج السلعة (س) ، واستخدام الكمية ص ل من عنصر العمل والكمية ص ل من عنصر رأس المال في إنتاج السلعة (ص) ، فاننا نصل على خط التعاقد الى النقطة ن ، والتي تمثل الحد الأقصى الذي يمكن انتاجه من السلعتين (س) و (ص) ، وهو المترجم على الشكل (٤) بالنقطة ع على منحنى امكانيات الانتاج ، التي تمثل الكمية و س والكمية و ص من السلعتين على التوالي .

ويسمى ميل منحنى الامكانيات الانتاجية (٢) ، عند أى نقطة عليه ، عن معدل التحويل الحدى (٢) بين السلعتين ، حيث يوضح هذا المعدل كمية السلعة (س) التي يمكن انتاجها بتحويل قدر معين من العناصر عن إنتاج السلعة (ص) . أو بعبارة أخرى ، كم وحدة من السلعة (ص) يلزم التضحية بانتاجها من أجل انتاج وحدة واحدة من السلعة (س) ، أو العكس . فالخط م م في شكل (٤) يعبر ميله عن معدل التحويل الحدى عند انتاج التشكيلة ع من السلعتين (٣) .

Production Possibility Curve

(١)

Marginal Rate of Transformation

(٢)

(٣) ويتضمن في نفس الوقت المحافظة على التساوى بين معدلات

الإحلال الحدى للعناصر في استخداماتها المختلفة

111

لم تتعرض حتى الآن صراحة لدور قوى السوق في هذا التحليل، ولكن المنطق الذي يستند اليه واضح؛ ذلك أن هناك ارتباطا بين هذا التحليل وبين بعض المتغيرات التي تسمى هنا أثمان عناصر الإنتاج. فما ذكرناه حتى الآن يتعرض ضمنا لما فعله عن سلوك المشروع. ومبدأ تحقيق أقصى ربح^(١). مقتضى هذا المبدأ هنا أن يسلك المنتجون سلوكا معينا وهم يواجهون أثمانا للعناصر تعتبر بالنسبة اليهم من المعطيات؛ اذ يكتفون استخدامهم للعناصر حتى يتساوى معدل الاحلال الحدى في استخداماتها المختلفة مع معدل أثمانها. فعند النقطة ط مثلا شكل (٣) يتساوى معدل الاحلال الحدى بين عنصرى العمل ورأس المال، في انتاج كل من السلعة (س) والسلعة (ص)، مع معدل الأجر $\frac{\text{الأجر}}{\text{الفائدة}}$ الذى يمثله الخط ج ف فى نفس الشكل.

الخلاصة أن نظام السوق أو جهاز الثمن يمكن النظام الاقتصادى، عن طريق سلوك المشروع وفقا لقواعد التحليل الحدى، من الوصول الى نقط الوضع الأمثل؛ أى نقط الكفاءة فى الانتاج.

تحقيق الكفاءة فى مجال التوزيع :

نتنقل الآن من كفاءة الانتاج الى كفاءة التبادل^(٢). ونبدأ التحليل من نقطة - أى نقطة - على منحني الامكانيات الانتاجية، الذى نعيد رسمه - شكل (٥) - حيث تمثل هذه النقطة، ولتكن النقطة هـ - كمية معينة من كل من السلعتين (س) و (ص). فاذا أردنا أن نبين طريقة توزيع هذا الناتج بين الشخصين ١، ب، فالتنا ببدأ بتوضيح « دالة

(١) Profit Maximization

(٢) Exchange Efficiency

تفضيل « كل منهما بين السلعتين ، باستخدام منحنيات السواء^(١) المألوفة ، وقياس على المحور الأفقى كمية السلعة (س) ، وعلى المحور الرأسى كمية السلعة (ص) . ويمثل كل منحنى سواء من هذه المنحنيات مستوى معيناً للاشباع يحصل عليه الشخص من استهلاك السلعتين بتجميعات^(٢) أو نسب مختلفة . ومثل ميل كل منحنى - عند أى نقطة فيه - معدل الاحلال الحدى الشخصى^(٣) بين السلعتين ، بالنسبة للشخص موضع البحث .

ويعتبر توزيع السلعتين بين الشخصين محققاً ما يسمى كفاءة التبادل اذا تساوى معدل الاحلال الحدى للسلعتين بالنسبة للشخصين . فاذا صنعنا من دالتى تفضيل الشخصين ا ، ب ما يسمى صندوق ادجورث ، وكافت أبعاده هى كمية السلعة (س) وكمية السلعة (ص) ، التى تمثلها النقطة هـ على منحنى الامكانيات الانتاجية ، فانه يمكن وضع هذا الصندوق تحت منحنى الامكانيات - وتحت النقطة هـ بالذات - كما يوضح الشكل (٥) :

وتمثل أى نقطة داخل الصندوق عدداً من المتغيرات ، وهى على وجه التحديد : كمية السلعة (س) التى يحصل عليها الشخص ا ، والتى يحصل عليها الشخص ب ؛ كمية السلعة (ص) التى يحصل عليها الشخص ا ، والتى يحصل عليها الشخص ب ؛ ثم مستوى اشباع كل من الشخصين ا ، ب من استهلاك السلعتين .

Indifference Curves

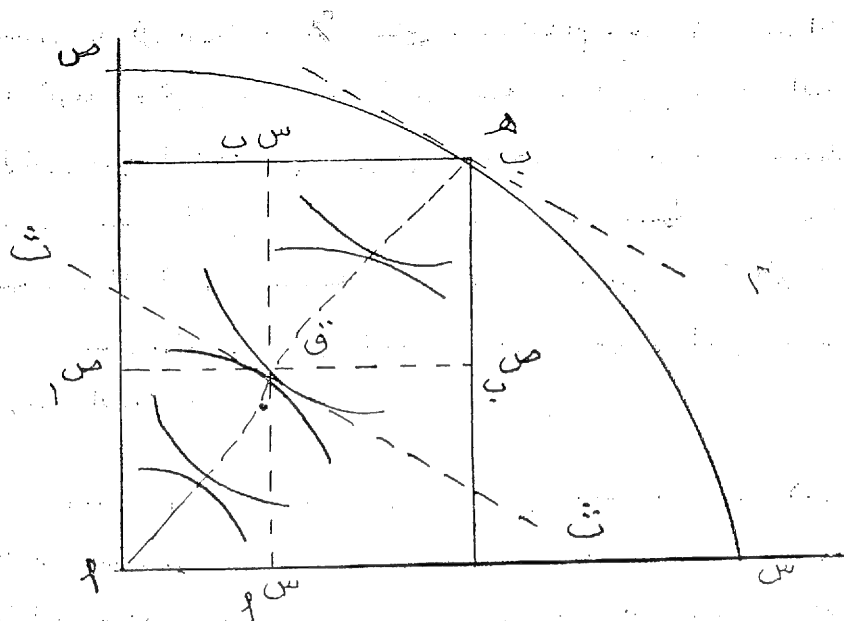
(١)

Combinations

(٢)

Subjective Rate of Substitution

(٣)



شكل (٥)

وتتلخص مشكلة كفاءة التبادل في البحث عن الوضع الذي لا يمكن بالانتقال منه زيادة مستوى اشباع الشخص أ الا عن طريق تخفيض مستوى اشباع الشخص الآخر • ويسمى هذا « الوضع الأمثل » • ونظرة على الشكل (٥) توضح أن هذا التعريف يتحقق على الخط الذي يجمع نقط التماس بين منحنيات السواء للشخصين أ ، ب • وهذه هي النقط التي يتساوى عندها معدل الاحلال الحدى (الشخصي) في استهلاك السلعتين •

ومرة أخرى نجد أن هناك ارتباطا بين هذا التحليل ، ومن بعض المتغيرات التي تسمى أثمان السلع • ذلك أن ماذكرناه حتى الآن يتعارض ضمنا لما نعلمه عن سلوك المستهلك ومبدأ تحقيق أقصى

اشباع^(١) ، ومقتضى هذا المبدأ أن يسلك المستهلكون سلوكا معيناً وهم يواجهون أثمانا للسلع تعتبر بالنسبة لهم من المعطيات ، اذ يكتفون استهلاكهم للسلع حتى يتساوى معدل الاحلال الحدى الشخصى بين السلع المختلفة مع معدلات أثمانها . فعند النقطة ق مثلاً شكل (٥) يتساوى معدل الاحلال الحدى الشخصى مع معدل $\frac{\text{ثمن السلعة ب}}{\text{ثمن السلعة ص}}$ الذى يمثل ميل الخط ث ث فى نفس الشكل .

الخلاصة أن نظام السوق أو جهاز الثمن يمكن النظام الاقتصادى عن طريق سلوك المستهلك وفقاً لقواعد التحليل الحدى ، من الوصول الى نقط الوضع الأمثل ، أى نقط الكفاءة فى التوزيع .

التوافق بين نوعى الكفاءة :

لو أن كلا من نوعى الكفاءة التى تعرضنا لهما يتحقق على نحو منفصل ، دون أى ضمان لتحقيقه مع النوع الآخر ، لظل اعتبار جهاز الثمن (أو نظام السوق الحر) مؤدياً الى الكفاءة المرجوة موضع شك كبير . ولكن أنصار جهاز الثمن لن يجدوا صعوبة فى ايجاد التوافق بين نوعى الكفاءة كنتيجة حتمية ، ذلك أن التحليل السابق يؤدى الى أن يتساوى ميل منحنى الامكانيات الانتاجية عند نقطة الانتاج الكلى (الفعلية) مع ميل خط الثمن (ث ث فى مثالنا شكل (٥)) . ذلك أنه اذا كان معدل الأثمان بين السلعتين هو مثلاً $\frac{١}{١٠}$ ، فانه من غير المعقول أن يكون معدل التحويل الحدى مختلفاً عن $١٠ : ١$. بعبارة أخرى إن المنتجين لن ينتجوا التشكيلة هـ من السلعتين (س) و (ص) اذا كان معدل أثمان السلعتين مختلفاً عن معدل التحويل الحدى بينهما ، والذى

الفصل الرابع

قصور جهاز الثمن

تناولنا حتى الآن أهم ما قيل من المزايا التي تنسب الى جهاز الثمن كأداة للتنسيق بين القرارات الاقتصادية • وتلخصت المزايا كما رأينا في اعطاء مركز السيادة للمستهلك (الذي هو الهدف النهائي من النشاط الاقتصادي) • ثم هناك أهمية الثمن بالنسبة لاجراء الحساب الاقتصادي ، وبالنسبة لدوره في الرقابة والتوجيه • وأخيرا تعرضنا لدور الثمن في تحقيق الكفاءة في الانتاج ، والكفاءة في التوزيع ۞

وننتقل الآن الى مناقشة أوجه القصور • وسنرى أن بعض هذه الأوجه تتمثل في مناقشة فاحصة للمزايا ، بينما تتمثل أوجه القصور الأخرى في أمور يجمع الكل - حتى القائلون بالمزايا - على أنها من عيوب جهاز الثمن • ونبدأ أولا بعرض أوجه النقد التقليدية ، وهي ما يسلم به حتى أنصار السوق الحرة ، ثم نتولى بعد ذلك مناقشة ما عرضناه من مزايا وما اذا كانت الحقيقة على هذا النحو الذي يصوره أنصار الحرية الاقتصادية وعدم التدخل من قبل السلطات في طريقة عمل جهاز السوق •

المبحث الرابع

أوجه القصور التقليدية

من المساوئ المسلم بها لجهاز الثمن التقليدى ما يعرف بالتكلفة الخارجية، أو ما يسمى أحيانا الوفورات الخارجية السلبية External Diseconomies. ذلك أن التقسيم الذى ينتج عن نظام السوق، والذى يأخذ فى الاعتبار - كما أشرنا - النفقة الحدية، أو القيم المضاعفة عند الحد، لا يأخذ فى الحسبان ما يمكن أن يؤدى اليه النشاط الاقتصادى موضع البحث من نفقات اضافية تتجاوز النفقة الخاصة، والتي لا يتحملها القائم بالنشاط ذاته، وانما يتحملها الغير، أو المجتمع ككل. مع أنه لو أدخلت هذه النفقات فى الاعتبار لكأت النتيجة تقييما مختلفا كل الاختلاف عما توصل اليه نظام السوق. أى أن الركوز الى تقسيم السوق وحده فى هذا الخصوص يؤدى الى understimation أى الى تقدير النفقات بأقل من حقيقتها، بما يترتب على ذلك فى الواقع من تبديد للموارد^(١).

كما يعتبر ارتفاع التكاليف سببا من الأسباب الرئيسية التى تدعو الى جماعية بعض السلع والخدمات، كالدفاع القومى مثلا. فسواء اُرغِب الأفراد فى هذا النوع أم لم يرغبوا فإن اللجوء الى قوى السوق لتحديد ما يرغب الأفراد فى تحقيقه منها أمر عديم الفاعلية. ومثل هذا يصدق على كثير من الخدمات الجماعية كالتعليم والصحة، كما يصدق

(١) See also, F. M. Bator : The Anatomy of Market Failure, Q.J.E.

1958; J. M. Buchanan & W.C. Stubblebine : Externality, Economica 1962.

على سلع الاستهلاك الجماعى كالحدايق العامة والطرق ... الخ فى كل هذه الحالات التى تكون فيها السلعة أو الخدمة بعيدة عن تناول الفرد عن طريق السوق ليس أمامه الا أحد أمرين :

اما أن يتفق مثلا مع مجموعة من الأفراد على شراء أو انتاج هذا النوع جماعيا ؛ ولكن لم تكن هذه المجموعة تشمل « كل المجتمع » فان المنفعة تظل أيضا عالية • وهنا — أو اذا كان الكثيرون من غير المشتركين يستطيعون التمتع بها مجانا — يكون الحل الوحيد هو الاحتمال الآخر ، وهو أن تقوم السلطة المركزية بانتاج هذا النوع من السلع والخدمات • وبالإضافة الى هذا فان الدولة لا تستطيع هنا استخدام جهاز الثمن لتقديم هذه السلع والخدمات • بل انه فى حالة الكثير من السلع والخدمات الجماعية ليس من المعقول أن تكون القدرة على دفع المقابل هى الأساس فى الحكم على شدة الحاجة اليها • ومثال ذلك خدمة التعليم أو الخدمة الطبية •

كما أن عملية تعبئة الموارد قد لا يسعف فى تحقيقها جهاز الثمن فى حالات تحتاج فيها الى تحقيق تجاوب كبير لتحقيق هدف سريع • فالقوات المسلحة مثلا فى أوقات الحروب لا يمكن تعبئتها بهذا الجهاز لأن العائد الذى يوفره جهاز الثمن يكون غير مناسب أو غير كاف ، وتحقيق هدف التعبئة فى هذه الظروف قد يقتضى دفع أجور ومرتبات تصل فى مجموعها الى ما يزيد على الدخل القومى للدولة المحاربة •

وفضلا عن ذلك فان جهاز الثمن — ولو أنه يمكن النظر اليه كوسيلة ذات كفاءة عالية فى توزيع الموارد — الا أنه لا يمكن استخدامه فى كثير من الحالات • ذلك أن المستوى الذى يجب أن يصل اليه الثمن فى بعض الأحيان قد يكون غير مرغوب فيه اذا أخذت فى الاعتبار

مسائل أخرى غير الكفاءة . فإذا كان هناك مثلاً ندرة كبيرة في نوع من أنواع العمل الذي يتطلب خبرات عالية ، فإن الثمن الذي يمثل حقيقة هذه الندرة لابد وأن يكون غاية في الارتفاع بصورة قد لا تكون مقبولة اجتماعياً ؛ لما يترتب عليه من أثر سىء على توزيع الدخل (١) .

في كل هذه الحالات ، فإن النفقة الحقيقية للقيام بهذه الخدمات لا يتم تقديرها عن طريق الأثمان السائدة في السوق ، بل أنه في الواقع لا يوجد لهذه الخدمات أثمان بالمعنى المتواضع عليه للثمن ، ورغم ذلك فإن المقتضيات العملية تحتم اتخاذ قرارات بشأنها . وليست هناك قاعدة ما يمكن القول بتطبيقها عند اتخاذ هذا النوع من القرارات ، غير أن هناك بعض الطرق المحاسبية التي يمكن الاستفادة منها في هذا الخصوص ، لما تهيه من قياس العائد الحقيقي والجهد الحقيقي في مثل هذه الحالات . وسنتعرض لهذه النقطة فيما بعد خلال عملية

التخطيط

المبحث الخامس

نظرة ناقدة للمزايا

ونركز في هذه النظرة الفاحصة على أهم نقطتين أثارتا بصدد مزايا جهاز الثمن : النقطة الأولى تتعلق بسيادة المستهلك ، أما الثانية فتتعلق باعتبارات الكفاءة في الإنتاج والتوزيع .

نظرة على سيادة المستهلك

فأما بالنسبة لسيادة المستهلك ، فقد رأينا أن أنصار المبدأ يرون أن مطابقة انجازات المجتمع الاقتصادية لتفضيلات المستهلكين هي المعيار الوحيد السليم للحكم على أداء^(١) النظام الاقتصادي . وبصرف النظر عما يمكن اثارته حول الصعوبات العملية التي تكتنف استخلاص تفضيل المجتمع ككل ، من تفضيلات أفراد^(٢) ، الا أن المبدأ ذاته قد تعرض للكثير من النقد ، واثارت بشأنه كثير من الشكوك التي تضع كثيرا من التحفظات على فاعليته وأهميته العملية .

وأول ما يثار في معارضة مبدأ سيادة المستهلك يتعلق بسوء توزيع الدخل ، الأمر الذي لا ينكره أنصار المبدأ . فإذا كان الأمر كذلك فإنا لا يمكننا أن نجرد^(٣) من هذا العامل دون أن نرتكب خطأ فاحشا^(٤) ؛ ذلك أن حجة « تذاكر الانتخاب »^(٥) تصبح في هذه الحالة حجة هزيلة ، إذ لا تصبح للنقود في يد الأفراد نفس الوظيفة التي تؤديها تذاكر الانتخاب . ذلك أنه يصبح في مقدور بعض الأفراد أن يكون لتصويتهم وزن أكبر بكثير من الوزن المعطى لتصويت غيرهم . ولهذا إذا أردنا أن نسلم بهذا التشبيه ، فإن على الدولة أن تتدخل لاعادة توزيع « تذاكر الانتخاب » في يد الأفراد . أما بدون هذا التدخل فإنه يصبح من غير الممكن أن يكون لأصحاب الدخل المنخفضة أي دور في توجيه

Performance

K. Arrow, *Social Choice and Individual Values*, New York, (٢)

1951.

Abstract

(٣)

(٤) أنظر :

K. Wicksell, *Lectures on Political Economy*, (Routledge and Kegan Paul, London 1934), Vol. I, P. 77.

(٥) أنظر صفحة ٤٤ .

• الإنتاج، نظراً لأن نماذج الإنتاج تشكل وفقاً لغالبية الاتفاق الاستهلاكي. ومن ثم فإن أذواق الفئات ذات الدخل المنخفض لا تساهم في توجيه الإنتاج.

وبالإضافة الى هذه الملاحظة العامة - الهامة - فان المبدأ ذاته يمكن مناقشته على المستويات التالية : ي

(أ) بالنسبة لقدرة المستهلك على المفاضلة والتقدير :

من الأمور الجديرة بالملاحظة أن المستهلك ليست لديه القدرة دائما على اختيار أفضل الطرق التي تؤدي الى رفاهية المجتمع^(١) . ويرجع هذا اما لنقص في المعرفة^(٢) التي لديه عن البدائل ، واما لقصور في التجربة^(٣) . هذا فضلا عن أن المستهلك يتصرف بالتسرع والتأثر بالمغريات ، وقد ينزع أحيانا الى التصرف غير الرشيد .

ثم ان تطلعات المستهلك وقيمه المختلفة هي في حد ذاتها متغيرات ،
تشكل تبعا للهيكال الاقتصادي والاجتماعي . ولذلك فانه من غير
المعقول أن نستخدم للحكم على أداء الجهاز الاتجاعي معيارا هو في ذاته
من صنع الجهاز الذي نبغى تقييمه^(٤) . وكذلك يرى البعض^(٥) ان من حق
المجتمع ، خاصة وهو يرفض الانصياع أو الاستجابة لتفضيلات مدمنى

M. Dobb : *On Economic Theory and Socialism*, (Routledge and (1)

Kegan Paul, London 1965), 2nd ed., P. 72.

Knowledge. (2)

Experience (3)

(٤) ويبدو هذا بوضوح في حالات تغيير الموديل ، وفي حالات الاعلان عن سلع جديدة . فالواضح في هذه الحالات هو شيء يخالف ما يقول به المبدأ : شيء يمكن تسميته مبدأ « سيادة المنتج » .

Paul Baran (٥) أمثال

المخدرات وأمثالهم ، أن يهذب ويطور ويتجاهل - إذا لزم الأمر -
الرغبات غير الرشيدة^(١) لأفراده .

ولم يقتصر الأمر - في مهاجمة المبدأ - على الكتاب الاشتراكيين .
فقد انضم جالبريث الى القائلين بأن المستهلك غير موفق في تحليله ولو
أنه يعزو هذا القصور الى ارتفاع مستوى المعيشة^(٢) ؛ ذلك أنه
باستخدام فكرة تناقص المنفعة الحدية وتطبيقها على دخول الأفراد ،
يرى جالبريث ان ارتفاع الدخل الحقيقي يؤدي الى أن تصبح أنماط
الاستهلاك للفرد خاضعة للتأثير الخارجى والايجاء ، وليس لرغبة ذاتية
أو مقارنة موضوعية . كذلك يركز هذا الكاتب على سوء توزيع
الاستهلاك من السلع الخاصة والسلع الجماعية ، ويعزو الاقبال على
السلع الخاصة ، والاهمال الذريع للسلع الجماعية الى أثر الاعلان^(٣) في
حياة المستهلك .

(ب) بالنسبة لوجود اعتبارات أهم من سيادة المستهلك :

هناك نوعان من الاعتبارات ، يجبذان وجوب سلب المستهلك جزءا
من هذه السيادة . هذان الاعتباران يتصلان بالمفاضلة بين الاستهلاك
والادخار من ناحية ، ومتطلبات التنمية من ناحية أخرى .

١ - فبالنسبة لقرارات المفاضلة بين الاستهلاك والادخار ، يعارض

Irrational

(١)

عن المجتمع الأمريكى فى كتابه
The Affluent Society

Galbraith

(٢) ويتكلم

Dobb ويتفق هذا مع ملاحظة

advertisement

(٣)

عن تأثير المستهلك بالمغريات .

كثير من الاقتصاديين^(١) في الاعتماد على سيادة المستهلك • فيرى ييجو مثلاً ألا يترك هذا القرار الحاسم لرغبات الأفراد ، نظراً لما يترتب على هذا القرار من رخاء أو تعاسة الأجيال القادمة (صفحة ٢٥) • ويرى أن للإنسان في هذا الصدد « خاصية تلسكوبية معينة »^(٢) ؛ إذ يرى الأشباع المستقبل على نحو متناقص كلما بعدت السنوات • والنتيجة المنطقية ان المستهلك لا يخطأ الاحتياط الكافي للمستقبل • ولهذا فان رفاهية الأجيال القادمة يجب ألا تترك تحت رحمة المستهلك لمجرد أن نضفى عليه صفة السيادة •

٢ - أما بالنسبة لاعتبارات التنمية فهناك الكثير مما يجب التركيز عليه في هذا الصدد • ولكن يبدو للأسف أن هذه الاعتبارات قد اختفت من معظم المناقشات التي احتدمت بشأن سيادة المستهلك • بل لقد ساهم في هذا حتى بعض الكتاب الاشتراكيون ، مع أن اعتبارات التنمية يجب أن تكون أهم ما يؤخذ في الاعتبار في ظل هذا النوع من النظم^(٣) •

ذلك أنه اذا كانت قرارات الاستثمار هي الأساس الأول في عملية التنمية ، فان كثيراً من القرارات الخاصة بهذا المتغير الهام يجب ألا تترك لرغبات الأفراد بدعوة التمسك بسيادة المستهلك • هذا فضلاً عن أن كثيراً من الاعتبارات الهامة المتصلة بالاستثمار وحجمه وتوزيعه • الخ - مما له أبلغ الأثر على مسار التنمية - يستحيل أن تدخل في حسابات القرارات الفردية التي لا تربط بينها أية علاقة •

Rosenstein Rodan ; Higgins ; Rostow ; Pigou... etc.

Defective Telescopic Faculty

M. Dobb, Op. Cit., PP. 74—81.

(١) أمثال

(٢)

(٣)

فعلاقة التكامل^(١) مثلا بين الاستثمارات ، أو ما يسمى في نظرية التوازن بالوفورات الخارجية ، تقتضى ونحن بصدد عملية التنمية^(٢) ، أن قيام أى نوع من التغيرات الاقتصادية يتوقف على توقع حدوث بعض التغيرات في مجال آخر . وتبدو هذه الظاهرة بوضوح في الدول المتخلفة ، حيث لا تقوم أحيانا صناعة رئيسية معينة في منطقة ما بسبب انعدام وسائل النقل وغير ذلك من التسهيلات في هذه المنطقة . ومن ناحية أخرى فإن وسائل النقل وغيرها من التسهيلات لا تقوم في هذه المنطقة بسبب عدم وجود أى صناعة رئيسية . وهكذا يتضح أن كثيرا من الأنشطة اللازمة لعملية التنمية تعجز عن الظهور الى حيز الوجود في ظل القرارات الجزئية للأفراد ، باستخدام قوى السوق وحدها ، أى المستندة الى سيادة المستهلك . وبعبارة أخرى ، فإن طريقة أو ميكانيكية اتخاذ القرارات قد يكون لها الدور الحاسم في تحديد شكل التنمية واتجاهات التطور . وقد سلم كثير من الاقتصاديين — على اختلاف نزعاتهم — بأن على الدولة أن تتخذ القرار النهائى في هذا الشأن^(٣) ، ثيابة عن الأفراد في مجموعهم .

كذلك فإن قرار توزيع الاستثمارات بين فروع الانتاج المختلفة يتوقف عليه مسار النمو الذى يتخذه الاقتصاد في مجموعه ، ومعدل

Complementarity

(١)

(٢) لفهم أعمق لفكرة الوفورات الخارجية في كل من نظرية التوازن ، ونظرية التصنيع ، أنظر

T. Scitovsky, Two Concepts of External Economies, J.P.E., April 1954.

Rigou, P. 131—33 ; Lange. *Economic Theory of Socialism* (٣)

P. 85 ; R.L. Hall, *The Economic System in a Socialist State*, London 1937, P. 125 ; P.N. Rosenstein Rodan, "Notes on the Theory of The Big Push", Center for International Studies, MIT 1957 ; W.W. Rostow. *The Take-off into Self -Sustained Growth*, E. J. 1956.

ذلك النمو . وهذا يجب أن يحول دون ترك هذا القرار الهام خاضعا لقرارات جزئية يتخذها الأفراد في معزل عن الصورة الكلية للاقتصاد في مجموعه .

وأخيرا ، وقبل ذلك كله ، فإن الاستناد الى تفضيلات الأفراد فيما يختص بالقرارات المتعلقة بالتنمية ، يقدم أساسا واهيا للتحليل كله . ذلك أن حاجات المستهلك ، وهو في الواقع ليس كائنا منعزلا ، تعتبر في ذاتها ناتجا اجتماعيا ، إذ يدخل في خلق هذه الحاجات ، وفي تشكيلها ، السلع التي تدخل في تجربة المستهلك من ناحية ، والأنماط والقيم الاجتماعية التي يعيش في كنفها من ناحية أخرى . ومعنى ذلك ، أن السياسة الاقتصادية التي ترسم شكل التطور والتنمية - والتي يرى أنصار سيادة المستهلك تأسيسها على تفضيلات الأفراد - تؤثر بالضرورة في شكل الحاجات الانسانية ، وتؤدي بالتالى الى تغير مستمر في انماط الاستهلاك . ولما كانت هذه الأنماط هى التي تعبر (دون غيرها) عن تفضيلات أفراد المجتمع ، فإن معنى ذلك أن كثيرا من الحاجات الانسانية يشكلها في الواقع الجهاز الانتاجى الذى وجد لانتاج ما يشبع هذه الحاجات (١) .

نظرة على اعتبارات الكفاءة

وينظرة فاحصة على التحليل الذى عرضناه ، والخاص بالكفاءة في مجال الانتاج وفي مجال التوزيع ، يتضح لنا أنه لا يعطينا وسيلة

(١) A. Cairncross, *Introduction to Economics*, (1st ed., London 1944).

P. 213.

لاختيار « الوضع الأمثل »^(١) ، وإنما يطرح أماننا في الواقع مشكلة عويصة ، وهى كيفية الاختيار بين عدة نقط ، كلها يصدق عليها وصف « وضع أمثل » . فضلا عن ذلك ، فإن التحليل لا يتعرض لغير الكفاءة الساكنة ، أو كفاءة توزيع الموارد في الوضع الاستاتيكي ، دون الاهتمام بما يجب أن تتعرض له الموارد من زيادة ونمو . وتتناول فيما يلى هاتين النقطتين |

(أ) تعدد الأوضاع التى ينطبق عليها تعريف الوضع الأمثل :

أهم ما يثار ضد التحليل ، هو عدم كفايته - بذاته - لتحديد وضع معين بالذات ، وعدم احتوائه على وسيلة خاصة للاختيار من بين عدة أوضاع . فقد لاحظنا أن تعريف الوضع الأمثل ، سواء فى مجال الانتاج أو مجال التبادل ، ينطبق على عدد كبير من النقط التى يجمعها خط التعاقد . وهنا يثور التساؤل عن كيفية اختيار الاقتصاد موضع البحث - ذاتيا - بين هذه النقط |

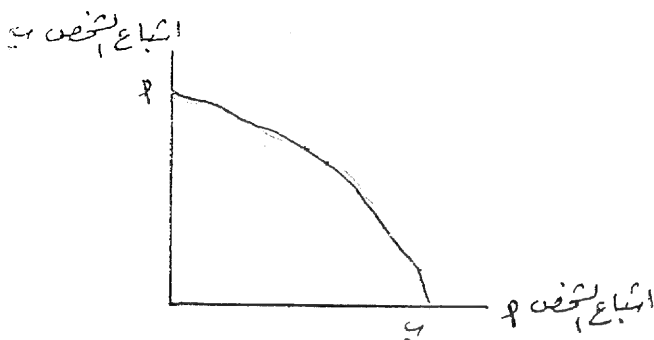
وتكمن الاجابة على هذا التساؤل فى طبيعة المركز الذى يعطيه نظام السوق للمستهلك | فالمفروض أن قرارات المستهلكين - أو الشخصين ا ، ب فى مثالنا - هى التى توجه موارد المجتمع الى أوجه الانتاج التى يريانها ، وهى التى تحدد بالضبط أين يستقر المجتمع على منحى الامكانيات الانتاجية | ومن الواضح أن قرارات كل من الشخصين فى هذا الصدد هى قرارات خاصة بالاتفاق على سلع الاستهلاك ، وأن كلا منهما ينفق دخله على السلعتين تبعا لدالة تفضيله بينهما ، وأن أى تغير فى نمط الاستهلاك لأى منهما من شأنه أن يترتب عليه اختلاف

«الوضع» أو النقطة التي يستقر عندها المجتمع على منحني امکانيات.
الاتاجية •

ورغم بساطة هذه الاجابة الا أنها في الواقع مشوبة بعيب أساسي •
ذلك أن الوضع الذي يستقر عنده المجتمع وفقا لهذا التحليل تتحكم
في تحديده في الواقع اعتبارات تخرج بنا من مجال الاقتصاد التقريري^(١)
الى مجال الاقتصاد التقديري^(٢) ، على النحو الذي سنراه حالا •

لنعد الآن الى الكمية من السلعتين التي تمثلها النقطة هـ شكل (٥).
لنتبين ، باستخدام صندوق التبادل المرتبط بهذه الكمية ، المستويات
المختلفة لاشباع كل من الشخصين ا ، ب • ولا تختلف طريقة توضيح هذه
العلاقة عن طريقة استخلاص منحني امكانيات الاتاج : ذلك أننا
نستخلص مستويات الاشباع الممكنة - للشخصين - من خط التعاقد
في صندوق ادجورث الخاص بتبادل الكمية هـ من السلعتين : فكل
نقطة على خط التعاقد تعطينا مستوى معيناً من الاشباع لكل من
الشخصين ، يمثل الحد الأقصى الذي يحصل عليه الشخص ا من
استهلاكه قدرًا معيناً من السلعتين (س) و (ص) عند حصول الشخص
ب على اشباع معين من استهلاكه للجزء المتبقى من التشكيلة هـ من
السلعتين • وبتتبع النقط المختلفة على خط التعاقد الخاص بالتشكيلة هـ
وتوزيعاتها المختلفة بين الشخصين ا ، ب - يمكننا الحصول على منحني
يمثل امكانيات الاشباع المختلفة بالنسبة للشخصين ، كما في الشكل (٦) •

فالنقطة (ب) مثلاً في الطرف الأيمن من قمة الصندوق شكل (٥)
تمثل حصول الشخص ا على كل الكمية هـ من السلعتين ، وحصول

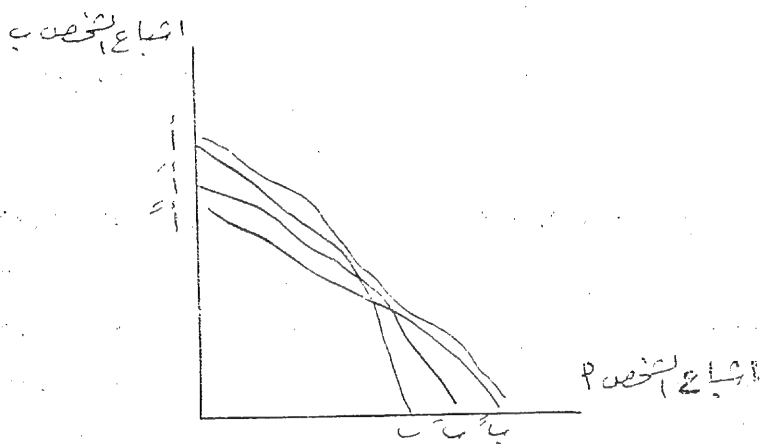


شكل (٦)

الشخص ب على صفر من هذه الكمية • وبالتالي فإن النقطة (ب) شكل (٥) تمثل بالنسبة للشخص ب صفرا من الاشباع ، وتمثل بالنسبة للشخص ا مستوى عاليا من الاشباع • وترجم هذه النقطة الى النقطة ب على المحور الأفقى شكل (٦) • وكذلك فإن النقطة (ا) فى الضرف الأيسر من قاعدة الصندوق شكل (٥) تمثل حصول الشخص ب على كل الكمية التى تمثلها التشكيلة هـ من السلعتين ، وحصول الشخص ا على صفر من هذه الكمية • وبالتالي فإن النقطة (ا) شكل (٥) تمثل بالنسبة للشخص ا صفرا من الاشباع ، وتمثل بالنسبة للشخص ب مستوى عاليا من الاشباع • وترجم هذه النقطة الى النقطة (ا) على المحور الرأسى شكل (٦) • وبقراءة جميع النقط على خط التعاقد فى شكل (٥) يمكننا أن نحصل على جميع مستويات الاشباع الممكنة بالنسبة للشخصين ، والمتمثلة فى النقط التى يضمها المنحنى ا ب شكل (٦) •

هذا المنحنى ا ب يجمع نقطا مختلفة ، كل نقطة منها تقابلها نقطة على « خط التعاقد » فى صندوق التبادل ، أى تقترن بتوزيع معين من التوزيعات الممكنة للتشكيلة هـ من السلعتين (س) و (ص) • وبعبارة أخرى أن المنحنى ا ب كله شكل (٦) ما هو الا ترجمة للنقطة هـ على منحنى الامكانيات ، شكل (٥) ، فى توزيعاتها المختلفة بين الشخصين •

ويمكنه أن يقرر اذن أن كل نقطة على منحنى الامكانيات يمكن أن
تترجم بنفس الطريقة الى منحنى مماثل للمنحنى ا ب . فاذا أجرينا هذه
الترجمة لكل النقط التي يضمها منحنى الامكانيات فاننا نحصل على
مجموعة من المنحنيات كما في الشكل (٧) .



شكل (٧)

وللاجابة على التساؤل الذي سبق اثارته يخرج تحليلنا عند هذه
النقطة الى مجال «تقديري» ، ذلك أن الرد المطروح في الأدب الاقتصادي
يتلخص في أن المجتمع موضع البحث يمكنه أن يستخلص من تفضيلات
أفراده دالة جماعية أسماها الاقتصاديون « دالة الرفاهة الاجتماعية »^(١) .
ورغم أن هذه فكرة نظرية مجردة يستحيل التوصل الى بنائها عمليا^(٢) ،

Social Welfare function

(١)

(٢) تعتبر دالة الرفاهة الاجتماعية دالة في رفاهة كل فرد في
المجتمع . انظر

A. Bergson, "On The Concept of Social Welfare," Q.J.E., May 1954.

وقد أورد K. Arrow هجوما على الفكرة ، وصعوبة بناء مثل هذه الدالة ،
حتى في أبسط صورة للمجتمع : حين يكون أفراده لا يتجاوزون شخصين
أثنين . وحين تكون البدائل المطروحة للاختيار لا تتجاوز ثلاثة بدائل .

K. Arrow, Social Choice... Op. Cit.. انظر

الا أن بعض الاقتصاديين^(١) استند إليها بشكل أساسى لتوضيح طريقة الوصول الى حل محدد ، أو نقطة بعينها من نقط الوضع الأمثل يقف عندها الاقتصاد على منحنى امكانياته الإنتاجية .

وحتى تتبع هذا التحليل يلزم أولاً أن نرسم ما يسمى « المنحنى الغلافى »^(٢) لمنحنيات الاشباع فى شكل (٧) . ومضمون المنحنى الغلافى أنه المنحنى الذى يمس المنحنيات التى يغلفها ، كل منها فى نقطة واحدة ؛ أو هو فى الواقع مجموعة من النقط المأخوذة من هذه المنحنيات ، كل نقطة من منحنى^(٣) . ففى حالة المنحنى الغلافى لمنحنيات الاشباع ، يضم نقطة من كل خط اشباع ، يقابلها على « خط التعاقد » النقطة التى يتساوى عندها « معدل الاحلال الحدى الشخصى » مع معدل التحويل الحدى ، أى هى النقطة الوحيدة فى كل « صندوق تبادل » التى تحقق ما سميناه « المعيار أو الشرط الكلى للكفاءة »^(٤) .

بقيت الآن الخطوة الأخيرة فى التحليل ، وهى بحث كيف يستقر الاقتصاد على نقطة من نقط الوضع الأمثل — فى الانتاج والتوزيع . هنا نحتاج الى «دالة الرفاهة الاجتماعية»^(٥) وبإضافة هذه الدالة — التى يمثلها عدة منحنيات كل منها يعبر عن مستوى مختلف للرفاهة — الى المنحنى الغلافى ، فإن المجتمع يعتبر قد حقق أقصى رفاهة حين يمس المنحنى الغلافى أعلى منحنى يمكن الوصول اليه من منحنيات دالة

F. Bator, "The Simple Analytics—" Op. Cit.

(١)

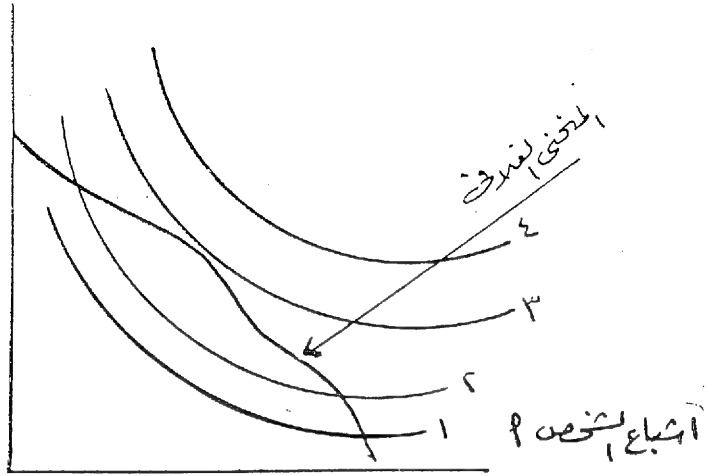
Envelope Curve

(٢)

(٣) وهو نفس الفكرة التى يمثلها منحنى النفقة المتوسطة فى الأجل الطويل ، اذ هو المنحنى الغلافى لمنتجات النفقة المتوسطة فى الأجل القصير .

(٤) أنظر صفحة ٥٧ — ٥٨ .

المشايخ



شكل (٨)

الرفاهية الاجتماعية - مثلاً المنحنى (٣) في الشكل (٨) • هذه النقطة - وهي من النقط التي تتوفر فيها « الشرط الكلى للكفاءة » ، هي التي تحدد في النهاية أين يستقر المجتمع على منحنى امكانيات الانتاج •

هذا هو مجمل القصور في هذه النقطة التي تعد بحق من أهم المزايا التي تسبب الى جهاز الثمن ؛ أي تحقيق اعتبارات الكفاءة • فقد رأينا من التحليل السابق أنه لم ينجح في اعطائنا حلاً محدداً ، وانما أعطانا مجالاً^(١) يصعب في خلاله عملية الاختبار • وحين أعوزنا تحديد « الوضع الأمثل » من بين أوضاع مثلى متعددة كان اللجوء الى القيم والأحكام الشخصية الى غير ذلك مما يكتنف مجال « الاقتصاد التقديرى » ، فكانت الاستعانة بفكرة دالة الرفاهية الاجتماعية ، التي

لا تقل غموضاً عن فكرة « منحى السواء للجماعة »^(١) ، كلاهما يعتبر أمراً خيالياً — وهذا مسلم به حتى من بعض من عالجوا الفكرة^(٢) — ولا يسعف كثيراً في أى ضرورة عملية • فقد رأينا أن متغيرات « دالة الرفاهة الاجتماعية » هى اشباعات الأفراد ، وهذه مسألة غير قابلة للقياس • وفضلاً عن ذلك ، فإن هذه الاشباعات لا يمكن الافصاح عنها بشكل سابق^(٣) ، وإنما يتم الافصاح عنها — وعن جزء منها فقط — بشكل لاحق^(٤) • وبذلك فإن شكل دالة الرفاهة الاجتماعية ذاتها لا يمكن تحديده على نحو موضوعى مسبق^(٥) •

(ب) الكفاءة الساكنة (١) والكفاءة المتحركة (٧) :

رأينا أن التحليل الذى عرضناه لاعتبارات الكفاءة يستند أساساً الى ما يعرف فى النظرية الاقتصادية بالتحليل الحدى ؛ ومقتضى هذا النوع من التحليل أن انتقال وحدات العناصر الى أن تتساوى معدلات الإحلال الحدية بيها فى الاستخدامات المختلفة ، يؤدى الى تحقيق أقصى كفاءة ، أى يؤدى الى إنتاج التشكيلة التى تحقق أقصى رفاهة — بالمعنى الذى تحدده فكرة الوضع الأمثل — فى حدود الموارد المتاحة •

(١) أول محاولة من هذا النوع T. Scitovsky, "A Reconsideration of The Theory of Tarrits", R.E.S., IX, 1941/1942, PP. 89-110.

(٢) ومن أهم ما كتب P. Samuelson, "Social Indifference Curves", Q.J.E., 1956, PP. 1—22.

ex-ante (٣)

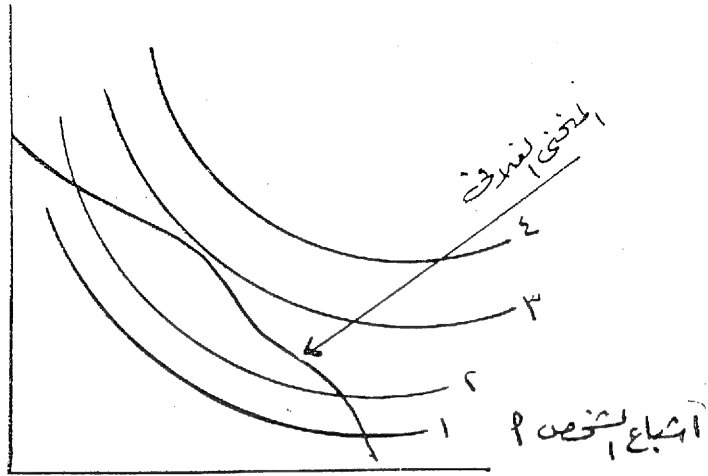
ex-poste (٤)

(٥) J. Drewnowsky, A Dual Preference System, in W.A. Leeman (ed.), *Capitalism, Market Socialism, and Central Planning* (New York) 1963.

Static Efficiency (٦)

Dynamic Efficiency (٧)

اشباع الشخص بـ



شكل (٨)

الرفاهة الاجتماعية - مثلاً المنحنى (٣) في الشكل (٨) • هذه النقطة - وهي من النقط التي يتوفر فيها « الشرط الكلى للكفاءة » ، هي التي تحدد في النهاية أين يستقر المجتمع على منحنى امكانيات الانتاج •

هذا هو مجمل القصور في هذه النقطة التي تعد بحق من أهم المزايا التي تنسب الى جهاز الثمن ؛ أي تحقيق اعتبارات الكفاءة • فقد رأينا من التحليل السابق أنه لم ينجح في اعطائنا حلاً محدداً ، وانما أعطانا مجالاً^(١) يصعب في خلاله عملية الاختبار • وحين أعوزنا تحديد « الوضع الأمثل » من بين أوضاع مثلى متعددة كان اللجوء الى القيم والأحكام الشخصية الى غير ذلك مما يكتنف مجال « الاقتصاد التقديرى » ، فكانت الاستعانة بفكرة دالة الرفاهة الاجتماعية ، التي

لا تقل غموضاً عن فكرة « منحى السواء للجماعة »^(١) ، كلاهما يعتبر أمراً خيالياً — وهذا مسلم به حتى من بعض من عالجوا الفكرة^(٢) — ولا يسهف كثيراً في أى ضرورة عملية • فقد رأينا أن متغيرات « دالة الرفاهة الاجتماعية » هى اشباعات الأفراد ، وهذه مسألة غير قابلة للقياس • وفضلاً عن ذلك ، فإن هذه الاشباعات لا يمكن الإفصاح عنها بشكل سابق^(٣) ، وإنما يتم الإفصاح عنها — وعن جزء منها فقط — بشكل لاحق^(٤) • وبذلك فإن شكل دالة الرفاهة الاجتماعية ذاتها لا يمكن تحديده على نحو موضوعى مسبق^(٥) •

(ب) الكفاءة الساكنة (٦) والكفاءة المتحركة (٧) :

رأينا أن التحليل الذى عرضناه لاعتبارات الكفاءة يستند أساساً الى ما يعرف فى النظرية الاقتصادية بالتحليل الحدى ؛ ومقتضى هذا النوع من التحليل أن انتقال وحدات العناصر الى أن تتساوى معدلات الإحلال الحدية بيها فى الاستخدامات المختلفة ، يؤدى الى تحقيق أقصى كفاءة ، أى يؤدى الى إنتاج التشكيلة التى تحقق أقصى رفاهة — بالمعنى الذى تحدده فكرة الوضع الأمثل — فى حدود الموارد المتاحة •

(١) أول محاولة من هذا النوع T. Scitovsky, "A Reconsideration of The Theory of Tarrits", R.E.S., IX, 1941/1942, PP. 89-110.

(٢) ومن أهم ما كتب P. Samuelson, "Social Indifference Curves", Q.J.E., 1956, PP. 1—22.

ex-ante (٣)

ex-poste (٤)

(٥) J. Drewnowsky, A Dual Preference System, in W.A. Leeman (ed.), *Capitalism, Market Socialism, and Central Planning* (New York) 1963.

Static Efficiency (٦)

Dynamic Efficiency (٧)

ولكن ما لا يجب أن يغيب عن البال ، أن القول بأن التغييرات الحدية عنصر مهم في تحقيق الكفاءة ، ينصرف الى نوع منها فقط وهو الكفاءة الساكنة * أي كفاءة توزيع الموارد في الوضع الاستاتيكي ؛ أي كفاءة توزيع الموارد المتاحة في لحظة زمنية معينة * غير أن هناك نوعاً آخر من الكفاءة أعم وأشمل ، هو الكفاءة المتحركة ؛ أي الكفاءة عبر الزمن * ومضمون هذا النوع من الكفاءة هو زيادة فعالية استخدام كل الوحدات المختلفة من العنصر (أو العناصر) وما يعترئها من زيادة أو نمو * هذا النوع من الكفاءة هو ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار في ظروف التنمية * أما مجرد زيادة كفاءة الوحدات الحدية ، بنقلها من استخدام الى آخر ، فإن أثره على متوسط الكفاءة بالنسبة للوحدات كلها لا يكاد يذكر (١) .

ومن عبارات شومبيتر في هذا الصدد ، أن النظام الاقتصادي الذي يحاول في كل لحظة زمنية أن يحافظ على شرط الكفاءة الساكنة ، قد ينتهي به الأمر في المدى الطويل أن يكون أسوأ حالاً (٢) من نظام آخر لا يحاول أن يحقق هذا الشرط في أية لحظة زمنية ، ذلك أن عدم اهتمام النظام الأخير بهذا المفهوم للكفاءة قد يكون عاملاً في تحقيق سرعة النمو (٣) .

الخلاصة أن المشكلة الأساسية تتلخص في الاستخدام الديناميكي للموارد والتغير الهيكلي في الاقتصاد ، وليست فقط مسألة استخدام أمثل للموارد عند الحد at the margin * وبعبارة أخرى تتلخص المشكلة

M. Dobb, Op. Cit., PP. 79—80.

(١)

Inferior

(٢)

J. Schumpeter, *Capitalism, Socialism, and Democracy*, (New York 1942) P. 83.

(٣)

أساسا في دفع حدود الانتاج $frontiers$ الى الخارج ، وليس في مجرد محاولة الوصول الى حدود معينة للانتاج $given\ frontiers$

(جـ) مناقشة دالة الانتاج المستخدمة في التحليل :

ويلاحظ أخيرا أن دالة الانتاج التي اعتمدنا عليها في التحليل السابق هي دالة الانتاج التقليدية ، التي تصور في شكل منحنيات الانتاج المتكافئة التي تتغير على كل نقطة منها « تجميعية » أو « توليفية » العناصر ؛ وبعبارة أخرى تلك المنحنيات التي يمثل الانتقال من نقطة الى نقطة أخرى عليها عملية احلال مستمرة | $continuous\ substitution$ بين العناصر المستخدمة ، وان الاحلال يتم بمجرد أن تتغير العلاقة بين أثمان العناصر * فضلا عن ذلك فان معدل الاحلال ذاته في تغير مستمر *

غير أن التطور في أدوات التحليل في الوقت الحالي أدى الى استخدام دالة انتاج من نوع آخر ، ذات خصائص مختلفة أهمها أنها تستخدم معاملات فنية ينسب ثابتة $fixed\ proportions$ ، بمعنى أن نسبة ما يلزم من عنصر معين الى ما يلزم من عنصر آخر لانتاج وحدة من السلعة موضع البحث ، نسبة ثابتة لا تتغير * ولا تتم في هذه الدالة عملية احلال عنصر محل عنصر آخر لمجرد تغير العلاقة بين أثمان العناصر (١) * وانما تتم الاحلال هنا بين عدد محدود من طرق الانتاج $processes$ (مع ملاحظة ما يؤدي اليه هذا من احلال بين العناصر ولكن بطريقة غير مباشر ، إذ تختلف كل طريقة عن غيرها في النسب

(١) هذا فضلا عن تميز هذه الدالة بثبات عائد النطاق ، بخلاف الدالة التقليدية .

ولكن بطريق غير مباشر اذ تختلف كل طريقة عن غيرها في النسب
الثابتة لاستخدام العناصر) •

ومن ثم ، فان قواعد الأمثلية optimization بالنسبة لهذا النوع
من دالة الانتاج لا صلة لها بالوضع الأمثل في التحليل الحدى ، اذ قد
تتغير العلاقة بين أثمان العناصر — في حدود معينة — ورغم ذلك تبقى
الطريقة process المثلى للانتاج كما كانت دون أدنى تغير ، ولا يكون
تغير الثمن هنا — أى ثمن العناصر — موجبا لتحريك الموارد وتوجيهها
على نحو يخالف تخصيصها قيل ذلك التغير^(١) • وهذا من شأنه أن يغير
قواعد الكفاءة التى سبق عرضها في التحليل الحدى المستند الى قواعد
المنافسة الكاملة • وحيث يتخذ شكل منحنى امكانيات الانتاج في حالة
هذه الدالة شكلا يختلف عن شكله في دالة الانتاج التقليدية ، اذ يتميز
المنحنى بعدة قفزات (يحددها عدد ال processes الممكنة) ، وحيث
يتخذ معدل التحويل الحدى على هذا المنحنى عددا محدودا من القيم ،
فظهر أن المنحنى يتسم بانكسارات Kinks محدودة العدد^(٢) •

(١) لعرض مبسط لفكرة ال fixed proportions أنظر :

R.J. Eckaus, "The Factor Proportions Problems in Under developed Areas", A.E.R. (Sep. 1955), PP. 239—265.

ولعرض أكثر تقدما ، مستندا الى التحليل الرياضى ، أنظر :

A.C. Chiang, *Fundamental Methods of Mathematical Economics*, (McGraw-Hill, 1967), PP. 574—645.

(٢) اللامام بالقواعد الخاصة بالكفاءة efficiency فى ظل مثل

هذه الدالة أنظر :

J.M. Montiaz, *Central Planning in Poland*. (Yale University Press, 1962) PP. 10—27.

الفصل الخامس

خلاصة تقييم جهاز الثمن

اعتمدنا حتى الآن في تحليلنا ، وفي نقدنا لقوى السوق ، على أفضل نموذج يمكن أن يتخذه هذا النظام ، وهو نموذج المنافسة الكاملة . فإذا أدخلنا في اعتبارنا افتفاء هذا النموذج عملا ، ووجود أنواع مختلفة من العوامل الاحتكارية في تنظيمات السوق أمكننا أن نكتشف بعد الشقة بين ما تحققه قوى السوق وما ترغب الجماعة في تحقيقه ، اذ ليس صحيحا أنه في ظل نظام السوق الحر كما نعرفه الآن تقوم قوى ذاتية بالدور اللازم لتحقيق التشغيل الكامل مثلا ؛ وليس صحيحا أن أى انحراف عن هذا الهدف انما هو انحراف عارض لا يلبث أن يتم تصحيحه تلقائيا ؛ وليس صحيحا أن نظام السوق بوضعه الحالى يسمح للقوى الذاتية أن تحقق لكل فرد دخلا يتناسب مع درجة مساهمته في العملية الانتاجية . الخ .

وتفسير هذا القصور يرجع الى ان هذا النظام لم يعد قادرا على العمل وفقا للقواعد والمبادئ التى أرسى أسسها الاقتصاديون ؛ تلك المبادئ التى بلورها ليون فالراس في نموذج جميل من المعادلات الرياضية ، التى لم ينازع أحد في نتائجها بالنسبة لنظام السوق الحر في صورته التى تحدث عنها هؤلاء الاقتصاديون . أما وقد حدثت تغيرات جوهرية في تنظيم السوق ترتب عليها انهيار سلامة الفروض التقليدية

التي يقوم عليها التحليل وطريقة العمل في هذا النظام ، فإن النتائج المترتبة على تلك الفروض لابد أن يعترىها الكثير من الانهيار .

فقد حدث - مثلاً - تطور خطير في الخصائص الرئيسية للمشروع الفردي كما عرفه الاقتصاديون الذين صاغوا طريقة عمل نظام السوق الحر على النحو السابق . كما اعترى تنظيم السوق تغيرات أطاحت بالفروض الأساسية للتحليل . وتفصيل ذلك أنه طيلة القرن التاسع عشر - أو بالأحرى خلال معظمه - كان المشروع الفردي يتصف بصغر الحجم ، وكان النظام الاقتصادي في مجموعته تتم دراسته وتحليله على أنه مجموعة عديدة من المشروعات الصغيرة الحجم المملوكة ملكية خاصة، والتي ترتبط ببعضها من خلال تنظيم معين للسوق لا يملك فيه أى منها قوة اقتصادية ذات بال . أما الاحتكار فكان يعتبر ظاهرة شاذة خارجة عن المألوف ، يتم تصحيحها أو إزالتها ، أما عن طريق فرض القواعد التي تنظم لهذا المشروع قواعد السلوك ، أو عن طريق تفتيته إلى مشروعات صغيرة . أما الأثمان - في ظل هذا التنظيم للسوق - فكان يفترض فيها أن تتمتع بحساسية^(١) كافية لكي تتحرك في سهولة ويسر لتضمن التساوى بين العرض والطلب . الخلاصة أن سياسة ما يمكن تسميته « بالراسمالية الخاصة » كانت تركز على فرضين أساسيين هما المشروع الصغير وحساسية الأثمان في السوق .

غير أن هذين الفرضين لم يعد من الممكن التمسك بهما في عالمنا المعاصر ؛ فقد أصبحت المشروعات التي تسيطر على إنتاج العديد من السلع تتخذ شكل مؤسسات ضخمة ، وأصبح الجزء الأعظم من ذلك الإنتاج يتم تبادله باستخدام أسعار إدارية^(٢) لا تتصف بالحساسية ، بل على

العكس تتسم بالجمود النسبي • في هذا التنظيم من تنظيمات السوق - والذي أطلق عليه البعض « المنافسة الادارية »^(١) - فان ثمن السلعة، ولو أنه يتأثر الى حد ما بالطلب وبنفقة انتاجها ، الا أنه لا يتحدد بمقتضى هذين العاملين • وبعبارة أخرى ، فان الطلب يمكن أن يتغير دون أن يحدث تغير مماثل في الثمن ؛ كما قد تتغير نفقة الانتاج دون أن يحدث تغير مماثل في الثمن^(٢) • ومن ناحية أخرى فان الثمن قد يتغير نتيجة سياسة الأثمان الادارية دون أن يسبق ذلك مبررات من تغيرات الطلب أو نفقة الانتاج •

هذه التغيرات الأساسية في هيكل المشروع وفي تنظيم السوق أدت الى خلق مجموعة من المشكلات التى عجزت النظرية التقليدية عن مواجهتها • من هذه المشكلات مثلا تعذر أو استحالة المحافظة على مستوى التشغيل الكامل ، ذلك المستوى الذى يمثل الأساس النظرى لسلامة التحليل الخاص بمنحنى امكانيات الانتاج ، والوضع الأمثل • ذلك أنه في ظل النظرية وفروضها الأساسية ، فان التعديلات الحدية التى تتم تلقائيا - نتيجة لعمل أو ميكانيكية جهاز الثمن - تضمن باستمرار المحافظة على الطلب الكلى عند المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل والقضاء على أى بطالة اجبارية • فاذا حدث انحراف طارئ عن هذا المستوى فان انخفاضاً حتمياً في مستويات الاجور والأسعار من شأنه

(١) ويطلق عليها البعض تسميات أخرى، مثل المنافسة الاحتكارية،

أو احتكار القلة .. الخ

G. C. Means "The Problems and Prospects of Collective Capitalism, Journal of Economic Issues, March 1969, pp. 18—31. أنظر :

(٢) أنظر : P. Sweezy, "Demand under Conditions of Oligopoly", in A.E.A., Readings in Price Theory, ch. 20.

أن يؤدي إلى استعادة التوازن عن طريق زيادة القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية (١) .

أما في ظل الوضع المعاصر لنظام السوق بتنظيمه الحالي فإن مستويات الأجور والأثمان لا تتمتع بالحماسية الكافية اللازمة للسماح لعملية التصحيح الكلاسيكية هذه أن تأخذ مجراها . ونتيجة لذلك فإن قصور الطلب الكلى - بدلا من التأثير على مستويات الأجور والأثمان بالانخفاض بما يحقق زيادة الطلب - يؤدي بالعكس إلى انخفاض في مستوى الدخل النقدي بدرجة تفسد الأثر المحدود للزيادة في القيمة الحقيقية للرصيد النقدي .

ومن المشكلات أيضا - التي خلقتها التغيرات السالفة الذكر ما يتعلق بتخصيص الموارد . فوفقا للنظرية في شكلها القديم فإن تحقيق أكفأ استخدام للموارد يتم كما رأينا في التحليل الحدى وفقا لقواعد السلوك التى يتصف بها المشروع ، والتي تستند إلى مبدأ السعى لتحقيق « أقصى ربح » . وتعمل قواعد المنافسة التقليدية على الاحتفاظ بعلاقة معقولة بين مستوى الأسعار من جهة ، ومستوى النفقات من جهة أخرى . وأن « اليد الخفية » كفيلة بتوجيه الموارد المتاحة إلى أفضل الاستخدامات ، وإلى تحقيق ما يسمى « بتوليفة أقل نفقة انتاج » . غير أن هذه الصورة من صور التحليل لا تتفق مع سلوك المشروعات كبيرة الحجم . ذلك أن سلطة الإدارة في المشروع الكبير ليست محكومة في الواقع بهذه « اليد الخفية » . فتحقيق أقصى ربح بالنسبة لهذه المشروعات كثيرا ما يؤدي إلى استخدام للموارد على نحو يختلف عن الاستخدام

(١) أنظر :

D. Patinkin, "Price Flexibility and Full Employment", in
A.E.A. Readings in Monetary Theory.

الأمثل ، بما يترتب على ذلك من وجود موارد معطلة ، ونقص في استخدام أكثر من عنصر ، بما يؤدي اليه ذلك من ضياع لجزء كبير من الناتج القومي المحتمل potential ، وعدم الوصول الى حدود « الامكانيات الانتاجية » ، وهى الحدود التى تشكل الخلفية الأساسية لاعتبارات الكفاءة كما عرفها التحليل الحدى كما رأينا سابقا .

ولتصحيح أوجه الاختلال التى لاحظنا حدوثها نتيجة لعمل نظام السوق الحر المعتمد على قرارات فردية ، يمكننا أن نحل محل دالة الرفاهة الاجتماعية - التى يفترض بناؤها من دوال تفضيل الأفراد ، رغم صعوبة هذا الافتراض - دالة تفضيل للدولة^(١) ، أو دالة تفضيل المخطط^(٢) .

وتختلف فكرة دالة تفضيل الدولة عن دالة الرفاهية الاجتماعية فى ان متغيرات الدالة الأولى كميات ملموسة يمكن قياسها ، كما أنها يتم الإفصاح عنها - بتصرفات الدولة - فى صورة كمية . ذلك أن متغيرات الدالة هى السلع والخدمات ذاتها ، وليس الاشباع كما فى دالة الرفاهة الاجتماعية . كما ان تعظيم الدالة يتضمن تعظيم حجم الناتج من السلع والخدمات ، وليس تعظيم الاشباع كما فى حالة دالة الرفاهة الاجتماعية .

وشكل دالة تفضيل الدولة لا يختلف عن الشكل العام لدالة تفضيل الأفراد ، محدبة فى اتجاه نقطة الأصل ، بما يعنيه هذا من تناقص معدل الاحلال الحدى بين السلع المختلفة . فاذا وضعنا خريطة سواء

(١) أنظر J. Drewnowsky, "A Dual Preference System", in W. A. Leeman (ed), *Capitalism, Market Socialism, and Central Planning*, (New York 1963) P. 36.

(٢) أنظر B. Ward, "The Planners Choice Variables", in G. Grossman : *Value and Plan* (University of California Press, 1961).

لدوال تفضيل الدولة على منحى الامكانيات الانتاجية ، فاننا نحصل على نقطة توازن عند تماس منحى الامكانيات مع أعلى منحى من دوال تفضيل الدولة يمكن الوصول اليه . هذه النقطة تحدد هيكل الانتاج الذى يعتبره المخطط أفضل الأشكال . ومن هذه النقطة نحدد معدل التحويل الحدى الذى يتساوى مع معدل الاحلال الحدى فى نظر المخطط . ومن معدل الاحلال الحدى عند هذه النقطة يمكننا أيضا الحصول على التقييم النسبى للسابع المختلفة فى نظر الدولة (١) .

ويسهل عملية اختيار النقطة على منحى الامكانيات فى حالة استخدام دالة تفضيل الدولة عدة اعتبارات . أولها أن شكل هذه الدالة تفصح عنه الدولة بشكل مسبق ex-ante ، أى فى خطتها الموضوعية قبل الانتاج فعلا . ثم ان منحى امكانيات الانتاج عملا سيكون من النوع الذى تعرضنا له منذ قليل فى دالة الانتاج ذات النسب المحددة . للمعاملات الفنية ، مما يعطى عددا محدودا من معدلات التحويل الحدى . بل ان الجزء فى أقصى اليمين من منحى الامكانيات ، والمتصل بالمحور الأفقى ، والجزء فى أقصى اليسار من منحى الامكانيات والمتصل بالمحور الرأسى ، كلاهما غالبا ما يخرج من عداد البدائل التى تختار الدولة من بينها لتحديد هيكل الانتاج (أى التى تتماس معها دالة تفضيل الدولة) ، وذلك لما يتضمنه كل من هذين الجزئين - فى حالة هذه الدالة بالذات - من عدم تشغيل كامل لأحد عناصر الانتاج (٢) . وبذلك تضيق شقة الاختيار ، ولا تصبح مشكلة تحديد نقطة الانتاج التى يستقر عندها المجتمع شبيهة بالاختيار من عدد لا نهائى من النقط كما هو الحال فى دالة الانتاج التقليدية . كما ان معيار الاختيار هنا معيار موضوعى لا يخرج

(١) ويمكن اعتبار هذا نوع من « أثمان الظل » أو الأثمان المحاسبية .
(٢) لفهم كامل لهذه النقطة ، انظر : R.J. Eekaus, Op. Cit...

بنا الى مجال الاشباع أو المنفعة الى غير ذلك من الاعتبارات التى تتضمنها دالة الرفاهة الاجتماعية ، والتي لا يسهل تصورها .

وقد سبق أن ناقشنا الاعتراضات التى تثار حول أهمية مبدأ سيادة المستهلك ، تلك الأهمية التى يركز عليها أنصار المبدأ باعتباره — هو وجهاز الثمن — أساس تحقيق الكفاءة على النحو الذى عرضناه فى التحليل الخاص بالوضع الأمثل .

على اننا نضيف هنا ملاحظة اضافية على قدر كبير من الأهمية ، عن صلة مبدأ سيادة المستهلك بالكفاءة ذاتها . ذلك ان جهاز الثمن وحده ، ما دام بطبيعته يعكس أثمان الندرة^(١) ، يمكن أن يحقق كفاءة توزيع الموارد دون حاجة الى سيادة المستهلك . والمقصود بأثمان الندرة ان أثمان عناصر الانتاج تعكس الندرة النسبية لها فى ضوء طلب المستهلكين وندرة الموارد ، وامكانيات التحويل الفنية^(٢) ، كما تعكس النفقة البديلة لانتاج سلعة ما ، بدلا من انتاج غيرها .

من الممكن اذا ان تتصور ان تحدد سلطة مركزية مجموعة السلع النهائية التى ترى انتاجها ، وان تطلب من المنتجين القيام بانتاج هذه المجموعة من السلع . فى هذه الحالة فان المنتجين بمواجهتهم لهذا الطلب ، وبقواعد السلوك الخاصة بهم والتى تفترضها النظرية الاقتصادية، سيقومون بتنظيم الانتاج على نحو يحقق الكفاءة فى توزيع الموارد بالمعنى الذى سبق بيانه : فلا تزال أثمان العناصر التى تتحدد فى مثل هذه الظروف هى « أثمان الندرة » . كل ما هناك أنها الآن تعكس

Scarcity prices

(١)

Possibilities of technical transformation

(٢)

الندرة النسبية للعناصر في ضوء مجموعة السلع النهائية التي تحددها السلطة المركزية^(١) .

خلاصة القول أن كفاءة جهاز الثمن بالمعنى الذي يعرضه أنصار جهاز الثمن ، ومبدأ سيادة المستهلك ، مسألتان لا يوجد بينهما ارتباط جسمى ، ولا تبدو هناك أى صعوبة منطقية أو عملية تحول دون الفصل بينهما . فتحقيق كفاءة توزيع الموارد يمكن أن يتم دون حاجة الى الاحتفاظ بمبدأ سيادة المستهلك^(٢) . ذلك أن فكرة « الندرة » وفكرة « الكفاءة » فكرتان نسيبتان : فالقول بأن الموارد نادرة ، وإن توزيعها يتصف بالكفاءة ، إنما يصدق في ضوء الاستخدامات النهائية البديلة لهذه العناصر ؛ سواء أكان المستهلكون هم الذين يحددون هذه الاستخدامات البديلة ، كما هو الحال في حالة وجود مبدأ سيادة المستهلك ، أو كانت سلطة مركزية هى التى تحدد ذلك . وفى كل هذه الأحوال يعبر جهاز الثمن عن نفقة الفرصة المضاعة لانتاج سلعة ما ، على أساس التقييم الذى يعطيه المستهلكون ، أو الذى تعطيه السلطة المركزية .

إنتهينا الى أن التنسيق بين القرارات التى تتخذها الوحدات الاقتصادية — عن طريق ما يسمى « باليد الخفية » — يعجز عن تحقيق

(١) أنظر : B. Balassa, *The Hungarian Experience in Economic Planning*, Planning (Yale University Press, 1959) Appendix A.

وهذه الحالة تتحقق في نظام السوق الحر في حالة الحروب اذا تم تنظيم الانتاج الحربى على نمط الانتاج في المشاريع الخاصة ، وتم توزيع سلع الاستهلاك عن طريق التقنين .

(٢) بل انه من الممكن أيضا أن نحفظ بمبدأ سيادة المستهلك ، ونضحي بجهاز الثمن ونحل محله التوزيع العينى للموارد . ونكون في هذه الحالة قد تجاهلنا اعتبارات الكفاءة في توزيع هذه الموارد بالمعنى السابق للكفاءة .

الكثير من الأهداف التي تهتم المجتمع ككل ، كما يترتب عليه نتائج غير مرغوب فيها تتعلق باضاعة waste أو تعطيل الموارد . ومن ثم فقد بدت الحاجة الى تدخل قوة واعية conscious في الحياة الاقتصادية . ولهذا لجأت الدول في العصر الحديث - على اختلاف نزعاتها السياسية - الى أنواع من التدخل لتصحيح قوى السوق . ويأخذ هذا التدخل صورا تتدرج من مجرد التوجيه البسيط لبعض أوجه النشاط ، الى تخطيط النشاط الاقتصادي بشكل عام (خلو من تخطيط التفاصيل) ، الى ما يسمى التخطيط الشامل .

ويحدد درجة التدخل أو شكل التخطيط هذا كثير من الاعتبارات والعوامل التي تختلف من دولة الى أخرى . كما أن هذه العوامل ذاتها ليست واضحة الحدود جامدة ، بل أنها تتغير في خلال عملية التنسية^(١) . ومن أمثلة هذه العوامل : مدى انحراف نتائج قوى السوق المجردة أو الظليقة عن الأهداف المرجوة ؛ ودرجة الاختلال التي تترتب على ترك الاقتصاد دون رقابة جدية ؛ ودرجة التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في الاقتصاد موضع البحث .

كذلك فإن هذه العوامل ذاتها تؤثر في المنهج أو الأسلوب الذي يستحسن اتباعه في عملية التخطيط نفسها . ذلك أن الدرجة التي تشكل بها التقاليد والمؤسسات الاجتماعية والأنماط الثقافية عقبة في سبيل التطور والتقدم ، تؤثر قطعاً على المنهج الأمثل . فإذا كان مثلاً الهيكل الفكري والاجتماعي القائم في مجتمع ما معناه في عدائه للإصلاحات التي ترمى الى التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وكانت السلطة في نفس

A.H. Hanson, *The Process of Planning* (Oxford University Press 1966), P. 10. (١)

الوقت في أيد قادرة على أحداث مثل هذه التغيرات ، فقد يكون أفضل منهج في هذه الظروف هو القيام بهجوم واسع على جبهة عريضة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية البالية لأحداث التغير الجذري العصري اللازم لأي تطور حقيقي . وهذا يتطلب منهج التخطيط الشامل (١) .

وهنا يشور تساؤل هام عما اذا كان هذا التخطيط يتضمن الغاء كاملا لدور الثمن . ويمكننا أن نقسم هذا التساؤل الى جزئين :

١ - هل يعتبر استخدام أسلوب التخطيط منافيا بطبيعته لاستخدام قوى السوق ، بحيث لا يمكن استخدام أحدهما مع وجود الآخر في نظام اقتصادي واحد .

٢ - اذا لم يكن هناك تعارض منطقي بين استخدام الأسلوبين ، فما هو الدور الذي يمكن أن يقوم به الثمن في اقتصاد مخطط .

ثما عن النقطة الأولى من هذا التساؤل فيمكن الاجابة عليها دون الدخول في كثير من التفاصيل . فقد كان الاتجاه فيما مضى يعتبر أن الأسلوبين بديلان لا محل للجمع بينهما في نظام اقتصادي واحد . فالاشتراكيون ، وعلى رأسهم ستالين ، كانوا يعتبرون أن استخدام قوى السوق بجانب التخطيط يعتبر ردة رأسمالية . وكان أنصار السوق الحر يرون أن اللجوء الى أي نوع من التخطيط يهدم فكرة الحرية الاقتصادية ، بل ان ذلك يعتبر أقصر طريق الى العبودية (٢) .

(١) يجب التنبيه هنا الى أن عملية الهجوم أو الانقضاء هذه ليست أمرا من السهل أن يصل الى غايته بنجاح . وقد يكون من الأفضل في بعض الأحيان محاولة استخدام المؤسسات القائمة لأغراض جديدة بدلا من هدمها كلية ، وذلك عن طريق توجيهها وجهة جديدة ، وباستخدام حوافز تقليدية لتحقيق أهداف غير تقليدية .

F.A. Hayek, *The Road to Serfdom*, University of Chicago Press. (٢)
1944.

غير أن الاتجاه الحديث يرى أن استخدام قوى السوق وأسلوب التخطيط معا لا يعدا افتئاتا على نظام معين ، ولا انتقاصا من درجة سيادة ذلك النظام . فمن ناحية ، آمنت الاقتصادات التي تعتنق مبدأ السوق الحر ، أنه لا بد من وجود قدر من التخطيط حتى تضمن الدولة للاقتصاد معدلا معينا للنمو المطرد^(١) . ومن ناحية أخرى آمن الاشتراكيون أنه لا معنى للتعهد الذي يرى أن الاشتراكية مرادف للتخطيط ، وإن الإنتاج من أجل السوق صفة من صفات الرأسمالية وحدها . وأصبح رأى هؤلاء أن الإنتاج في ظل الاشتراكية يختلف - حقيقة - عن الإنتاج في ظل الرأسمالية ، ولكن هذا الاختلاف ليس مرده الى أن الإنتاج في ظل الاشتراكية يتجاهل مطالب السوق ، ولكن الاختلاف مرجعه الى أنه نوع آخر من الإنتاج ، لاشباع مطالب نوع آخر من الأسواق^(٢) . كذلك هناك من العبارات في كتابات الاشتراكيين ما هو أكثر وضوحا في هذا المعنى . اذ يرى أنه حتى في ظل الاشتراكية ، فإن المستهلك هو الذي يحكم في النهاية على مدى مطابقة الناتج لحاجته ، « فالمستهلك بإرادته الحرة ، ودون أى توجيه أو ضغط » ، هو الذى يجب أن يصدق أو يمتنع عن التصديق على السلع المنتجة ، وذلك بشرائها أو الامتناع عن ذلك^(٣) .

الخلاصة اذاً أن التخطيط واستخدام نوع من قوى السوق ليسا أمرين متعارضين .

T. Wilson, *Planning And Growth*, (London 1964) P. 16 ; A. (١)
Waterston, *Development Planning : Lessons of Experience*, (London 1966) P. 44.

Ota Sik, *World Marxist Review* nr./3/1965 ; M. Dobb, *Monthly* (٢)
Review, Sept. 1965, PP. 30—36.

Ota Sik, "Socialist Market Relations and Planning", in C.H. (٣)
Feinstein (ed.), *Socialism, Capitalism, and Economic Growth*, (Cambridge University Press, 1967), P. 143.

ونتقل الآن الى النقطة الثانية ، أو الجزء الثاني من التساؤل .
وهو الدور الذى يمكن أن يقوم به الشن فى الاقتصاد المخطط . وهذا
يتوقف بطبيعة الحال على منهج التخطيط المتبع ، وعلى درجة النضوج
فى الاقتصاد موضع البحث . وهذا ما نورد له الفصل التالى .

الباب الرابع

دور الثمن في الاقتصاد المخطط

يتوقف الدور الذي يقوم به الثمن في الاقتصاد المخطط على درجة التطور أو النضوج في الاقتصاد موضع البحث ، وعلى منهج التخطيط المتبع .

فإذا لم يكن التخطيط مثلاً قد تجاوز مرحلة تأمين بعض المشروعات ، والإشراف على البعض الآخر ، وإذا لم يكن القطاع الخاص قد اختفى من الاقتصاد ، أو لم يكن قد ضعف شأنه بدرجة كبيرة ، فإن الوسيلة المثلى للتخطيط تكون في الواقع هي التخطيط المالى ، وطرق التخطيط غير المباشرة ، وفي هذه الحالة يكون للثمن دور كبير في توزيع الموارد .

أما إذا كان الاقتصاد موضع البحث قد شرع في إعادة صياغة النظام الاقتصادى ، بتغييرات هيكلية أدت الى ظهور قطاع عام ضخيم ، وانزوى أو كاد دور القطاع الخاص ، فإن الخصائص المميزة للنظام الاقتصادى قد تصبح في هذه الحالة هي التوزيع العينى للموارد الأساسية ، والتحديد المركزى للأثمان . ويغلب أن يتميز التخطيط في هذه الحالة بالحماس الزائد والطموح المبالغى فيه من جانب المخطط . وفى هذه الظروف تقل أهمية جهاز الثمن لانتفاء دوره في توزيع الموارد ، وتتغلب اعتبارات التعبئة على اعتبارات الكفاءة ، اذ يرسم المخطط خطته

في ضوء فلسفة معينة مضمونها وضع نظام جديد للأولويات ، ونبد
أى خطة - بصرف النظر عن كفاءتها ومقدار توازنها - اذا لم تكن
تؤدي الى تحقيق هذه التعبئة *

وكذلك يمكن القول أنه قد تأتى بعد ذلك مرحلة يكون المخطط قد
استنفذ كل المزايا الملموسة التى يمكن اجتناؤها من التعديلات التنظيمية
فى الاقتصاد ، أو قد يصل المخطط الى اقتناع أكيد بأن هذه المزايا
أصبحت تتوقف بالدرجة الأولى على حسن التصرف فى نطاق الحدود
التى تفرضها ندرة الموارد . وهنا يجب أن يبدأ فى التركيز على كيفية
استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام^(١) ، وهذا يعيد أهمية دور
أثمان الندرة فى التخطيط . الخلاصة أنه فى مثل هذه المرحلة ، يتخذ
البحث عن وسائل وطرق استخدام الموارد المادية والبشرية شكلا
جديدا ، اذ ينحو المخطط منحى يبدو فيه الاهتمام بدور الثمن الذى
يمكن استخدامه لدفع وتوجيه الوحدات الإنتاجية نحو الاقتصاد
فى استخدام الموارد .

وأخيرا فان هناك ظاهرة تطور ملازمة فى الأغلب للمرحلة السابقة
وهى الاتجاه نحو اللامركزية . ذلك أن المركزية تقوم فى أول الأمر
بدور هام يتلخص فى فرض النظام ، وفى إعادة صياغة النظام الاقتصادى
ليصبح وسيلة مهيأة لتنفيذ أهداف التنمية والتصنيع . الخ . أما بعد
أن تتحقق الأهداف الأولى للمجتمع ، فان مساوئ المركزية تبدأ فى

(١) أنظر : D. Granik, "An Organization Model of Soviet Industrial Planning", J.P.E., April 1959, PP. 109—130 ; M. Kaiser, Reorganization of Soviet Industry and its Effect on Decision Making, in G. Grossman, (ed.) op. cit. ; J.M. Montiaz, Central Planning in Poland, (New Haven 1962) P. 1.

الظهور^(١) : من القضاء على روح المبادرة عند المستويات الدنيا ، والإضاعة والتبديد وغير ذلك مما ينتج من عملية الاتصال وتمسير المعلومات بين « المركز » والسلطات الأخرى • كل هذه المساوئ تجب - في هذه الحالة - ما تبقى من مزايا آخذة في الاضمحلال لمبدأ المركزية • وهنا يلزم وجود المؤشرات المنطقية لضمان فاعلية اللامركزية ، وهى نظام للأثمان يعبر عن الندرة الحقيقية للموارد ١٠

أشرنا الى أن اعتبارات « الكفاءة » واعتبارات « التوازن » قد يظهر اهتمام المخطط بها في مرحلة ما ، وقد يتجاهلها في مرحلة أخرى ، تبعاً لمنهج التخطيط الذى يتبعه في كل مرحلة • وناقش هنا نوعين من التخطيط على وجه الخصوص تبدو في كل منهما هاتان المسألتان بشكل واضح في ظل الدور الذى يلعبه الثمن •

١ - التخطيط عن طريق الثمن أو التخطيط السعري :

ذكرنا من قبل أن طريقة عمل جهاز الثمن في نظام السوق الحر يمكن تصورها على أنها حل « أوتوماتيكى » لمجموعة من المصادلات الرياضية • وتضم هذه المجموعة دوال طلب المستهلكين ، ودوال عرض أصحاب العناصر ، ثم دوال التحويل (الإنتاج) للمنتجين • ويصل النظام الاقتصادى الى نقطة التوازن حين لا يكون هناك أى دافع لتغيير نمط الإنتاج أو نمط الاستهلاك ؛ اذ لن يجنى المنتجون أى ميزة من تغيير هيكل الإنتاج ، ولن يجنى المستهلكون أى زيادة فى الاشباع اذا أعادوا توزيع دخولهم بين السلع المختلفة • الخلاصة أنه عند « التوازن الكلى » يتطابق الإنتاج مع رغبات المستهلكين ، كما أنه لا يمكن زيادة

انتاج سلعة الا على حساب انقاص انتاج سلعة أخرى • أى أن التوازن العام يحقق شروط الكفاءة •

وقد أشار « بارونى »^(١) الى أن نفس النتيجة يمكن أن تتحقق اذا كان لدى السلطة المركزية كل المعلومات اللازمة عن الأنواع الثلاثة من الدوال السابق الاشارة اليها • وانه فى مثل هذه الحالة يتم حل المعادلات - ليس عن طريق السوق - ولكن بواسطة جهاز التخطيط المركزى • ثم تقوم السلطة بناء على هذا الحل باتخاذ قرارات خاصة بالانتاج والأثمان • وان هذا النوع من التخطيط المركزى يمكن أن يحقق الكفاءة فى توزيع الموارد تماما مثل نموذج المنافسة الكاملة^(٢) •

غير أن الفروض التى يقوم عليها هذا النموذج للتخطيط تجعل منه طريقة بالغة التعقيد ، ولا تسمح له بأهمية عملية ممكنة • ذلك أنه يفترض أن هناك طرقا عديدة لانتاج السلعة الواحدة ، ويفترض أن أى تغير فى الأثمان النسبية للعناصر يترتب عليه تغيرات أكيدة فى نسب تجميع هذه العناصر^(٣) ، ويفترض امكان قياس النفقة الحدية فى انتاج كل سلعة • الخ • ولكن هذه التعقيدات لا يجب أن تنتهى بنا الى نبذ فكرة هذا النموذج كله • ذلك أنه بالامكان اجراء تبسيط كبير فى هذا

E. Barone, "The Ministry of Production in The Collectivist (1) State," in F. Hayek, (ed), *Collectivist...* op. cit.

(٢) ولكن نظرا لبعض الخصائص التى يختص بها التخطيط المركزى للسوق ، فان كمية الموارد المستخدمة ستكون مختلفة عنها فى حالة السوق الحر نظرا لاعتبارات « الوفورات » فى الحصول على المعلومات ، وانتفاء ذلك فى النموذج الحالى . أنظر فى ذلك :

F. Hayek, *Socialist Calculation : The Competitive Solution*, *Economica* 1940, P. 125-135.

(٣) سبق أن أشرنا الى عدم جدوى هذا الفرض •

التعقيد كما فعل T.C. Koopman بدراسة امكانية استخدام برنامج خطي^(١) في التخطيط ، و انتهى الى أن لامركزية اتخاذ قرارات الانتاج تسهل مهمة توجيه الاقتصاد في ظل نموذج للتخطيط من هذا النوع •

بل اننا نستطيع أن نذهب أبعد من ذلك خطوة في اتجاه تبسيط تعقيدات النموذج السعري للتخطيط ، وذلك باعطاء السلطة المركزية للتخطيط سلطة اتخاذ قرارات تحديد قائمة السلع التي يتم انتاجها — ليس على أساس دوال طلب المستهلكين ، ولكن — على أساس دالة تفضيل الدولة • كما تتخذ قرارات تحديد أثمان لسلع الاستهلاك تحقق التساوى بين العرض والطلب^(٢) •

والآن نأتى الى مناقشة مدى تحقق كفاءة توزيع الموارد في ظل التخطيط باستخدام الثمن • وقد أشرنا من قبل الى أن تحقيق « التوازن الكلى » يتضمن تحقيق هذه الكفاءة ؛ إذ أن « التوازن الكلى » معناه أن توزيع الموارد بين الأهداف المختلفة قد تم على نحو « أمثل » • وفى ظل التخطيط باستخدام الثمن تتحقق الشروط اللازمة «للتوازن الكلى» • ذلك أن استخدام أثمان الندرة يجعل الاختيار الرشيد بين وسائل الانتاج البديلة أمرا ممكنا ؛ إذ يؤدي ذلك الى اختيار وضع فريد للتوازن يمكن تحقيقه •

الخلاصة أنه فضلا عن عدم وجود أى تعارض بين استخدام الثمن وبين التخطيط بوجه عام ، فإن استخدامه فى نموذج التخطيط السعري يتضمن تحقيق التوازن الكلى ، أى الكفاءة فى توزيع الموارد •

T.C. Koopman, "Efficient Allocation of Resources," Econo- (١)
metrica 1951, PP. 455-65.

B. Balassa, op. cit., PP. 46—48

(٢) انظر :

٢ - التخطيط العيني ودور الثمن :

يمكن توضيح أهمية الثمن في التخطيط العيني من خلال عرضنا لطبيعة هذا النوع من التخطيط ، والذي يعتبر النموذج السوفيتي من أبرز أمثلة^(١) ، حيث تترجم أهداف الخطة الرئيسية الى كميات عينية يطلب من الوحدات الاقتصادية تحقيقها * ولا يقتصر التحديد العيني على الكميات التي يجب انتاجها من السلع المختلفة ، وانما ينسحب أيضا على الموارد التي يسمح للوحدات الاقتصادية باستخدامها لتحقيق هذه الأهداف * بل ان طريقة التأليف بين عناصر الانتاج المختلفة تخضع أيضا للتحديد على أساس معاملات فنية ثابتة^(٢) * ونتيجة لهذا التحديد من قبل السلطات العليا قد تظهر اختناقات في بعض الموارد ، وقد يظهر فائض في البعض الآخر ، مما يقتضى بالضرورة اجراء تعديل في الأهداف ، أو تغيير في طريقة الانتاج التي يتم على أساسها الحساب * وبالنسبة لتعديل الأهداف الانتاجية ، يتم ذلك اما بطريقة التقريبات المتتالية^(٣) أو باستخدام نظام الموازين الاقتصادية *

مما تقدم ، يتضح أن نوعا من التوازن يتحقق في ظل التخطيط العيني ، الا أنه في الواقع توازن جزئي يحققه استخدام الموازين الاقتصادية ، حيث تقارن امكانيات انتاج السلعة ، أو امكانيات توفر العنصر ، بالاستخدامات للاستهلاك النهائي أو في انتاج السلع الأخرى * أما التوازن الكلي ، بمعنى المطابقة لتوزيع أمثل^(٤) للموارد ، فأمر بعيد

(١) A. Nove, *The Soviet Economy* (New York, 1961), ch. 7

(٢) ويستخدم لذلك ما يسمى Norms ، انظر :

J.M. Montias, *Central Planning in Poland*, Yale University Press, 1962, PP. 3-5, 268-70.

(٣) انظر للشرح بطريقة مبسطة : W.I. Abraham, *National Income and Economic Accounting*, (Prentice-Hall, 1969), PP. 155-158.

أما القارئ المتخصص فيستطيع الاطلاع على عرض رياضي ممتاز في : J.M. Montias, Op. Cit, Appendix A. PP. 335-348.

(٤) بمعنى الكفاءة الساكنة ، انظر ما سبق عن ذلك .

التحقيق • ذلك أنه يوجد عدد لا نهائى من نقط التوازن الممكن فى التخطيط العينى ، كلها أوضاع توازن احصائى • غير أن هناك وضعاً واحداً من هذه الأوضاع هو الذى يمثل التوازن الكلى أو الوضع الأمثل • وهذه نقطة اختلاف هامة بين التخطيط العينى والتخطيط السبرى^(١) •

فى ضوء هذا التعريف المبسط بمضمون التخطيط العينى ، قد يتصور ابتداء انعدام أهمية الثمن كلية ، بحيث لا يصبح له فى ظل هذا النوع من التخطيط أى دور • غير أن النظرة الدقيقة الى هذا النموذج توضح أن المسألة ليست بهذه البساطة الظاهرية • ذلك أنه حتى اذا افترضنا بعض الفروض المقيدة restrictive فى نموذج التخطيط العينى ، كأن تكون التجارة الخارجية لا وجود لها فى الاقتصاد موضع البحث ، وأن يكون توزيع قائمة السلع النهائية يتم عن طريق البطاقات^(٢) • فإن هناك حاجة أكيدة الى قاسم مشترك من أجل اجراء عملية الحساب accounting بسبب التنوع الكبير فى السلع المنتجة^(٣) ، وذلك رغم عدم قيام الثمن بأى دور فى تخصيص الموارد •

E. Balassa, op. cit., ch. 3

(١)

(٢) هذا طبعاً بجانب المظهرين الأساسيين للتخطيط العينى : وهما مركزية اتخاذ قرارات الانتاج ، ومركزية اتخاذ قرارات توزيع الموارد : وكلاهما يتخذ فى صورة عينية •

(٣) على أنه يجب الحذر عند استخدام لفظ الثمن هنا • لأنه استخدام مضلل • ذلك أن وظيفة الثمن المحاسبى تختلف كلية عن وظيفة أثمان الندرة ؛ فبينما تستخدم الأخيرة فى عملية تخصيص الموارد : فإن الأثمان المحاسبية - فى حالتنا هذه - تستخدم بعد أن تتم فعلاً عملية التخصيص • ونتيجة لذلك ، فإن هناك قدراً كبيراً من الحرية أمام المخطط فى تحديده لهذه الأثمان ؛ فأى مجموعة منها تؤدى الغرض مع تحقيق نفس الأهداف العينية • وبتعير آخر ، يعتبر الثمن المحاسبى فى هذه الحالة متغيراً خارجياً exogenous بالنسبة للتخطيط العينى •

٢ - التخطيط العيني ودور الثمن :

يمكن توضيح أهمية الثمن في التخطيط العيني من خلال عرضنا لطبيعة هذا النوع من التخطيط ، والذي يعتبر النموذج السوفيتي من أبرز أمثلة^(١) ، حيث تترجم أهداف الخطة الرئيسية الى كميات عينية يطلب من الوحدات الاقتصادية تحقيقها • ولا يقتصر التحديد العيني على الكميات التي يجب انتاجها من السلع المختلفة ، وانما ينسحب أيضا على الموارد التي يسمح للوحدات الاقتصادية باستخدامها لتحقيق هذه الأهداف • بل ان طريقة التأليف بين عناصر الانتاج المختلفة تخضع أيضا للتحديد على أساس معاملات فنية ثابتة^(٢) • ونتيجة لهذا التحديد من قبل السلطات العليا قد تظهر اختناقات في بعض الموارد ، وقد يظهر فائض في البعض الآخر ، مما يقتضى بالضرورة اجراء تعديل في الأهداف ، أو تغيير في طريقة الانتاج التي يتم على أساسها الحساب • وبالنسبة لتعديل الأهداف الانتاجية ، يتم ذلك اما بطريقة التقريبات المتتابعة^(٣) أو باستخدام نظام الموازين الاقتصادية •

مما تقدم ، يتضح أن نوعا من التوازن يتحقق في ظل التخطيط العيني ، الا أنه في الواقع توازن جزئي يحققه استخدام الموازين الاقتصادية ، حيث تقارن امكانيات انتاج السلعة ، أو امكانيات توفر العنصر ، بالاستخدامات للاستهلاك النهائي أو في انتاج السلع الأخرى • أما التوازن الكلي ، بمعنى المطابقة لتوزيع أمثل^(٤) للموارد ، فأمر بعيد

A. Nove, *The Soviet Economy* (New York, 1961), ch. 7 (١)

(٢) ويستخدم لذلك ما يسمى Norms ، أنظر :

J.M. Montias, *Central Planning In Poland*, Yale University Press, 1962, PP. 3-5, 268-70.

(٣) أنظر للشرح بطريقة مبسطة : W.I. Abraham, *National Income and Economic Accounting*, (Prentice-Hall, 1969), PP. 155-158.

أما القارئ المتخصص فيستطيع الاطلاع على عرض رياضي ممتاز في : J.M. Montias, Op. Cit, Appendix A. PP. 335-348.

(٤) بمعنى الكفاءة الساكنة ، أنظر ما سبق عن ذلك •

التحقيق * ذلك أنه يوجد عدد لا نهائى من نقط التوازن الممكن فى التخطيط العينى ، كلها أوضاع توازن احصائى * غير أن هناك وضعاً واحداً من هذه الأوضاع هو الذى يمثل التوازن الكلى أو الوضع الأمثل * وهذه نقطة اختلاف هامة بين التخطيط العينى والتخطيط السعري^(١) .

فى ضوء هذا التعريف المبسط بمضمون التخطيط العينى ، قد يتصور ابتداء انعدام أهمية الثمن كلية ، بحيث لا يصبح له فى ظل هذا النوع من التخطيط أى دور * غير أن النظرة الدقيقة الى هذا النموذج توضح أن المسألة ليست بهذه البساطة الظاهرية * ذلك أنه حتى اذا افترضنا بعض الفروض المقيدة restrictive فى نموذج التخطيط العينى ؛ كأن تكون التجارة الخارجية لا وجود لها فى الاقتصاد موضع البحث ، وأن يكون توزيع قائمة السلع النهائية يتم عن طريق البطاقات^(٢) * فإن هناك حاجة أكيدة الى قاسم مشترك من أجل اجراء عملية الحساب accounting بسبب التنوع الكبير فى السلع المنتجة^(٣) ، وذلك رغم عدم قيام الثمن بأى دور فى تخصيص الموارد .

E. Balassa, op. cit., ch. 3

(١)

(٢) هذا طبعاً بجانب المظهرين الأساسيين للتخطيط العينى : وهما مركزية اتخاذ قرارات الانتاج ، ومركزية اتخاذ قرارات توزيع الموارد : وكلاهما يتخذ فى صورة عينية .

(٣) على أنه يجب الحذر عند استخدام لفظ الثمن هنا . لأنه استخدام مضلل . ذلك أن وظيفة الثمن المحاسبى تختلف كلية عن وظيفة ائتمان الندرة ؛ فبينما تستخدم الأخيرة فى عملية تخصيص الموارد ، فإن الائتمان المحاسبية - فى حالتنا هذه - تستخدم بعد أن تتم فعلاً عملية التخصيص . ونتيجة لذلك ، فإن هناك قدراً كبيراً من الحرية أمام المخطط فى تحديده لهذه الائتمان ؛ فإى مجموعة منها تؤدى الغرض مع تحقيق نفس الأهداف العينية . وبتعريف آخر ، يعتبر الثمن المحاسبى فى هذه الحالة متغيراً خارجياً exogenous بالنسبة للتخطيط العينى .

غير أن افتراضاتنا السابق الإشارة إليها شديدة التقييد . فإذا خففنا من حدتها واستبقينا فقط المظهرين الأساسيين من مظاهر التخطيط العيني فإن الحاجة إلى استخدامات أخرى لفكرة الثمن تبدو ملحة . ذلك أن بعض الأهداف يصعب التعبير عنها في صورة عينية^(١) . كما أن عملية إجراء الحساب التجميعي aggregation قد لا يمكن القيام بها (كاستحالة جمع أنواع مختلفة من إنتاج الصناعات الكيماوية مثلا) ما لم نلجأ إلى استخدام فكرة الثمن لأجراء هذا كله في صورة قيمة ، وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الوحدات الاقتصادية قد تعطى في الواقع قدرا من الحرية . لصعوبة التحديد المركزي لكل التفاصيل الصغيرة ، واختيار الوحدات الاقتصادية هنا من البدائل (المسموح الاختيار بينها) لا بد أن يستند إلى « نوع » من الأثمان ، سواء بالنسبة للنتاج أو بالنسبة للعناصر . بل إن عملية التقنين ذاتها قد تتم باستخدام الثمن بدلا من البطاقات . وأخيرا ، فإن قيام التجارة الخارجية في الحياة العملية يقتضى حتما احتساب الصادرات والواردات عن طريق الثمن^(٢) .

على أنه يجب أن نلاحظ هنا أن كثيرا من الاستخدامات المشار إليها يقتضى في الواقع قدرا من « الرشادة » لفكرة الثمن . وبعبارة أخرى . تتطلب أن تعكس هذه الأثمان « الندرة النسبية » . ومقتضى ذلك أن الثمن لم يعد هنا متغيرا خارجيا ، بل أصبح على العكس يؤثر إلى حد ما في اتخاذ قرارات الانتاج ، بما يستتبعه ذلك من اختلاف النتائج تبعاً لاختلاف هيكل الأثمان التي يتبناها النموذج . وهنا تتور

(١) كإنتاج مجموعة من السلع بينها ارتباط — مثل مسامير وقلاووظ وصواميل — ومع ذلك لا تجمع عينا .
(٢) أنظر في ذلك :

J. Berliner, "Soviet Foreign Economic Competition", A.E.R. (Proceedings) May 1959, PP. 33—42.

المشكلة : ذلك أنه لا يمكن في الواقع تحديد أثمان تتصف بالرشادة إلا إذا كانت هناك كفاءة في تخصيص الموارد ، كما أنه لا يمكن أن تكون هناك كفاءة في تخصيص الموارد بدون استخدام نوع من أثمان الندرة .
أى أن عملية التثمين « والتخصيص » كلاهما يحدد الآخر ١١

بعد هذا العرض الذى شمل العديد من الجوانب النظرية ، نستطيع أن نقرر أن ما تناولناه حتى الآن بالنقاش يوضح الأهمية البالغة لنوعين من المسائل التى نطلق عليها اسم النواحي الفنية * فقد رأينا أنه حتى في نظام السوق الحر ، يرى معظم المهتمين بشئون التنمية أن يعطى للدولة سلطة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار (١) . كذلك فإن القائلين بالملكية الجماعية لعناصر الإنتاج - على اختلاف نزعاتهم - يرون أن سيطرة الدولة على الاستثمار هو حجر الزاوية في النظام الاشتراكي * ومن ناحية أخرى ، رأينا أن الأثمان لها الدور الأساسى في عملية تخصيص الموارد على نحو يحقق الوضع الأمثل في ظل نظام السوق الحر ، كما أن النظام الذى يتبع أسلوب التخطيط يستطيع أن يحقق الرشادة الاقتصادية إذا اهتدى بشكل من أشكال هذه المؤشرات ١٢

الخلاصة ، أن أهم المسائل الفنية في عملية التخطيط تتعلق بقرارات الاستثمار ، وهيكल الأثمان * وتتناول فيما يلى هذين الموضوعين بشيء من التفصيل *

(١) حتى كينز ، وهو لم يكن من المهتمين بشئون التنمية ، كان يرى وجوب قيام الدولة بالدور الرئيسى في الاستثمار ، أو ما سماه socialization of investment

الكتاب الثاني
الفرارات الفنية



مكتب الاستثمار الاضافي
وزارة الانتاج كبرى معونة من
البحر - (البحر)

الفصل السادس

معامل رأس المال

يطلق هذا الاصطلاح على العلاقة بين كمية الاستثمار الاضافي، اللازمة لانتاج كمية معينة من الناتج . وقد تواضع الاقتصاديون على استخدام وحدة واحدة من الناتج ونسبتها الى عدد الوحدات اللازمة من رأس المال لانتاجها . فاذا كان ما قيمته وحدة واحدة من الناتج (جنيه أو دينار مثلاً) يلزم لانتاجه استثمار خمس وحدات (خمسة جنيهات أو دينارات) فان معامل رأس المال في هذه الحالة ، أى $\frac{\text{رأس المال}}{\text{الناتج}}$ يساوى خمسة .

ويجب هنا التفرقة بين المعامل الحدى ، والمعامل المتوسط . أما المعامل المتوسط فهو خارج قسمة $\frac{\text{رأس المال}}{\text{الناتج القومي}}$. وأما المعامل الحدى فهو خارج قسمة $\frac{\text{الزيادة في رأس المال}}{\text{الزيادة في الناتج القومي}}$ ، أو $\frac{\text{الاستثمار الصافي}}{\text{الناتج القومي الصافي}}$. وفى وضع خطط التنمية ، يستخدم عادة المعامل الحدى وليس المعامل المتوسط .

ويرجع استخدام معامل رأس المال فى خطط التنمية الى التأثير

بكتابات هارود - دومار^(١) في نظرية النمو ، وكلاهما يرجع معدل النمو الذي يحققه اقتصاد ما الى العلاقة بين معدل $\frac{\text{الدخل}}{\text{الإدخار}}$ ، ومعامل رأس المال الحدي^(٢) .

بعض التحفظات على استخدام معامل رأس المال :

أول ملاحظة في هذا الصدد هي أن معامل رأس المال يفترض وجود علاقة ثابتة لها صفة الاستقرار^(٣) بين رأس المال والنتاج . ولكن هذا الافتراض لا يمكن أن يكون صحيحا على إطلاقه ، حتى بالنسبة للاقتصاد في مجموعه ، ذلك أن معامل رأس المال بالنسبة لكل قطاع يتغير تبعا لمرحلة النمو الاقتصادي ، وأنماط الاستثمار ، والأهمية النسبية للعناصر المستخدمة مع رأس المال . الخ ، مما ينعكس بالضرورة على معامل رأس المال الكلي في الاقتصاد موضع البحث .

ثم ان تحليل « هارود - دومار » يتعلق في الواقع بالاقتصادات المتقدمة ، ومضمونه هو البحث عن المعدل الذي يجب أن ينسب به الدخل (الناتج) القومي اذا أريد له أن يضمن توليد الاستثمار الصافي اللازم لتحقيق ذلك المعدل في نمو الدخل القومي . ولكن طبيعة المشكلة تختلف من أساسها في الدول التي تخطط للتنمية ؛ فليست المسألة هنا هي

E. Domar "Expansion and Employment", A.E.R., March 1947, (١)
pp. 34—53 "The problem of Capital Formation", A.E.R. Dec. 1948,
PP. 777—94, "Economic Growth, An Econometric Approach", A.E.R.,
Papers and Proceedings, May 1962, pp. 479-495, R. Harrod, "An Essay
in Dynamic Theory, E.J., March 1939, pp. 14-33 ; Towards a Dynamic
Economics, London, 1948 ; W. Baumol, Economic Dynamics, New York,
1969, Ch. 4.

(٢) سنتطرق الى المعامل الحدي والمتوسط في الكتاب الثالث .
Stable relation

(٣)

ضمان نمو مطرد^(١) ، وانما هي أن نخلق ابتداء معدلا مرتفعا للنمو^(٢) .

وفضلا عن ذلك ، فانه من الأهمية بمكان أن تبين ما اذا كانت كل العناصر الانتاجية اللازم تعاونها مع رأس المال (والمفروض أنها تزداد بزيادته) متوفرة ومستعدة للتجاوب أم لا . ففي الاقتصاد المتقدم لا حرج في أن نفترض توفر قدر كاف من هذه العناصر ، حيث تتوفر المؤسسات والأنماط الثقافية^(٣) السياسية والاجتماعية ، وغيرها من متطلبات التنمية . وباستخدام المعامل الحدى لرأس المال في هذه الظروف نفترض توفر العناصر الأخرى . أما اذا تعلق الأمر بدولة نامية فان النوازل الانتاجية المساعدة لرأس المال يغلب ألا يتوفر منها القدر اللازم ، كما لا تتوفر المتطلبات المختلفة لعملية التنمية . في مثل هذه الظروف يصبح من غير المنطقي أن تتصور أن زيادة رأس المال هي الشرط الكافي لتحقيق معدل النمو المطلوب ، بصرف النظر عن ظروف ما عدا ذلك من العناصر . حتى لو سلمنا - جنحلا - بوجود علاقة فنية مستقرة بين رأس المال والناتج ، فان ذلك لا يبرر الاستنتاج أن رأس المال هو وحده كل ما تتطلبه الزيادة في الناتج القومي .

ومن ناحية أخرى ، فان الاهتمام « المانع »^(٤) بمعامل رأس المال يؤدي إلى المبالغة في الحاجة الى الاستثمار في الوقت الذي قد يكون في الامكان التأثير في حجم الناتج عن طريق التغيير في العناصر الأخرى . وبعبارة أخرى يمكن القول أنه لتفادي الاغراق في التفاؤل عما يمكن أن يحققه تراكم رأس المال وحده (أو لتفادي الاغراق في التشاؤم عما

Sustained growth

To initiate

Institutions

Exclusive

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

يلزم توفره من رأس المال لتحقيق معدل معين للنمو) ، يجب أن نحتاط الاحتياط الكافي في استخدام فكرة معامل رأس المال في عملية التخطيط .

ولفهم أعمق لتغير الظروف التي يمكن أن تصاحب الاضافة الى رأس المال فانه من المفيد أن نفرق بين نوعين من المعاملات : المعامل الحدى الصافى^(١) لرأس المال ، والمعامل الحدى المعدل^(٢) لرأس المال . أما المعامل الحدى الصافى فهو المعامل الذى يتم حسابه على افتراض عدم حدوث أى تغيير في ظروف العناصر الأخرى^(٣) . وأما المعامل المعدل فهو الذى ينم حسابه بعد أن ندخل في اعتبارنا ما يمكن أن يحدث في الظروف الأخرى^(٤) .

وبأخذ هذه التفرقة في الاعتبار يمكننا أن نتبين بوضوح أنه لتحقيق زيادة معينة في الدخل القومى ، فإن المعامل الحدى الصافى لرأس المال يكون عادة أكبر من المعامل الحدى المعدل . وبعبارة أخرى ، فإن رأس المال ، اللازم لتحقيق هذه الزيادة في الدخل القومى ، إذا تم حسابه على أساس المعامل الحدى الصافى ، فانه يترتب عليه تبديد في استخدام هذا العنصر اذا حدثت التغيرات في الظروف الأخرى ، كما ونوعا . ومن ناحية أخرى ، فإن رأس المال اللازم لتحقيق الهدف ، اذا تم حسابه على أساس المعامل الحدى المعدل ، فانه قد يعجز عن تحقيق الهدف اذا عجزت الظروف الأخرى عن التكيف ، كما ونوعا .

كذلك يجب أن نلاحظ أنه عند وضع خطط التنمية ، عادة ما يركز المخطط أساسا على معامل رأس المال في الاقتصاد ككل ، أى المعامل

Net marginal K/O (١)

Adjusted marginal K/O (٢)

Ceteris Paribus (٣)

H. Leibenstein : Economic Backwardness and Economic Growth (٤)
New York, 1957, p. 178.

الكلى * ولكن هذا المعامل يتوقف فى النهاية على معاملات رأس المال فى القطاعات المختلفة ؛ بمعنى أن المعامل الكلى هو فى الحقيقة متوسط لمعاملات رأس المال فى القطاعات المختلفة بعد اعطاء معامل كل قطاع وزنا يتفق مع زيادة الناتج فى كل منها * وحيث أن المعامل الكلى لرأس المال لابد أن يتأثر بكل تغير فى تركيب الناتج القومى - وبالأستثمار فى كل قطاع - فانه من الضرورى أن تتم دراسة تحليلية لمعامل رأس المال على مستوى القطاعات *

فى ضوء هذه الاعتبارات يرى بعض الاقتصاديين^(١) أنه يصبح من المرغوب فيه أن نجزئ الناتج فى كل قطاع ، فى فترة زمنية معينة ، الى الأجزاء التالية :

١ - زيادة فى ناتج القطاع ترجع الى تطبيق واستخدام وسائل انتاج أفضل فى الوحدات الانتاجية القائمة (أى الموجودة فعلا) فى القطاع ، ولنعتبر عن هذه الزيادة فى الناتج بالرمز ت (تقدم) *

٢ - زيادة فى ناتج القطاع ترجع الى تغير فى مستوى استخدام الطاقة الانتاجية نتيجة تغيرات الطلب - بالزيادة - على ناتج هذا القطاع ؛ ولنرمز لذلك الجزء بالرمز ط (طلب) *

٣ - زيادة فى ناتج القطاع ترجع الى تشغيل الوحدات الانتاجية فيه وريديات اضافية ؛ ونرمز لهذه الزيادة بالرمز و (وريدية) *

٤ - زيادة فى ناتج القطاع ترجع الى ظروف جوية مواتية ، ونرمز لهذه الزيادة بالرمز ج *

W.B. Reddaway : The Development of the Indian Economy, (١)

Homewood, 1962. pp. 207-208.

٥ - وأخيرا الزيادة في ناتج القطاع التي تترتب على افتراض العلاقة الفنية الثابتة بين الناتج ورأس المال : فإذا كان مثلا رأس المال اللازم لإقامة مصنع صلب هو ك ، وكانت العلاقة الفنية التي نفترضها بين رأس المال والناتج هي $\frac{ك}{س}$ ، فإن الزيادة في ناتج القطاع في هذه الحالة هي $\frac{ك}{س}$ هذا بالنسبة لأجزاء الزيادة في الناتج . كذلك بالنسبة إلى الاستثمار يمكن أن نجزئه إلى الأجزاء التالية :

١ - حجم رأس المال اللازم مباشرة للاستثمار وهو ك .

٢ - أى نفقات رأسمالية بقصد التوفير في استخدام عنصر العمل دون أن يترتب على ذلك أى تغير في الناتج ، ونرمز لها بالرمز م .

٣ - أى نفقات رأسمالية يقتضيها اجراء تعديلات^(١) سببها وجود فترة زمنية^(٢) بين بداية اقامة الاستثمار وبين الاكتمال النهائي ، ونرمز لها بالرمز ل .

وبناء على هذه التقسيمات فإن معامل رأس المال الفعلى يصبح مساويا للعلاقة :

$$\frac{ك + م + ل}{\frac{ك}{س} + ت + ط + و + ج}$$

فاذا أخذنا في الاعتبار فقط الحد الأول في كل من البسط والمقام وتجاهلنا الحدود الأخرى ، فانتا تنتهي في الواقع إلى معامل رأس المال غاية في البساطة . وما لم تكن التغيرات التي تحدث في الحدود الأخرى

adjustments

(١)

time lag

(٢)

(م ، ل ، ت ، ط ، و ، ج) صغيرة نسبيا بالنسبة لحجم كل من ك و $\frac{ك}{ص}$
 فان معامل رأس المال الحدى لا يمكن اعتباره مساويا فعلا (م).
 وبذلك نكون فى تجاهلنا للحدود الأخرى قد أخذنا معامل رأس المال
 على أنه — لا يعدو — العلاقة الفنية (م)، مع أن الغالب أن يختلف معامل
 رأس المال عملا عن مجرد العلاقة الفنية ، ويتوقف على حجم الحدود
 الأخرى فى المعادلة . ذلك أنه ولو أن (م ، ط ، و ، ج) قد تكون قليلة
 الأهمية نسبيا ، إلا أن (ت ، ل) لن تكون عديمة الأهمية الى هذا الحد .
 فإذا كانت الفرص كبيرة لزيادة الناتج بطرق لا تتطلب الا حجما يسيرا
 من الاستثمارات ، فان حجم (ت) لا يمكن تجاهله ، وبالتالي فان معامل
 رأس المال الفعلى يكون أقل مما لو اقتصرنا على العلاقة الفنية (م).
 وإذا كانت الاستثمارات الجديدة تستغرق وقتا طويلا من بداية انشائها
 حتى الاكتمال ، فان حجم (ل) لا يمكن تجاهله ، وبالتالي فان معامل
 رأس المال الفعلى يكون أكبر مما لو اقتصرنا على العلاقة الفنية (م).

هذه الاعتبارات تحذرنا من اعتبار معامل رأس المال ثابتا ، حتى
 على مستوى القطاع .

معامل رأس المال
 لا يكون ثابتا ، وحتى على
 مستوى القطاع

الفصل السابع

معايير الاستثمار

حفل الأدب الاقتصادي بعدد كبير من المعايير التي يرى الاقتصاديون الاهتمام بها في تخصيص أموال الاستثمار في مجال التخطيط للتنمية. والملاحظ أنه ولو أن هذه المعايير تختلف - كقاعدة عامة - في نظرة كل منها إلى المشكلة ، وفي طريقة معالجتها ، إلا أن هناك أحيانا أوجه شبه كبيرة بين بعض هذه المعايير ١٠

والواقع أن الاختلاف الذي يوجد بين بعضها يعكس خلافا جوهريا هاما ، يتلخص في تباين وجهات النظر حول الهدف الأساسي من عملية التنمية . فمن المعايير ما يتلخص هدفه من التنمية في تعظيم (١) الدخل القومي ، أو تعظيم معدل النمو . ومن المعايير ما يرى أن الهدف الذي يجب أن تحققه عملية التنمية ، - والذي يجب بالتالي أن يضمن تخصيص الاستثمارات في الخطاة تحقيقه - هو التطور في طبيعة ونوعية عناصر الإنتاج ، وخاصة ما يمكن أن يترتب على الأنماط والأشكال الفنية للاستثمارات من آثار على عنصر السكان ، والقوة العاملة ، وعلى البيئة (٢) التي تؤثر على كل منهما . ومن البديهي أن يترتب على هذا

(١)

(٢)

الاختلاف في وجهات النظر أن تختلف المعايير التي يعتنق أصحابها وجهة النظر الأولى عن المعايير التي يقدمها أصحاب وجهة النظر الثانية *

ونتناول فيما يلي بعض هذه المعايير ، ثم نناقش في النهاية طبيعة الخلاف بينها بشيء من التفصيل *

المبحث السادس

معييار العائد على رأس المال (١)

مقتضى هذا المعيار أنه يجب أن تهدف سياسة تخصيص الاستثمارات إلى تعظيم الناتج القومي ؛ وأنه لتحقيق هذا الهدف فإن قرارات اختيار نوع الاستثمارات التي توجه إليها الموارد يجب أن يركز على نوع من الأنشطة يكون فيها نصيب الوحدة من رأس المال أكبر ما يمكن من العائد ؛ أي الأنشطة ذات المعدل المرتفع للعائد على رأس المال (٢) *

وبهذا المضمون فإن المعيار الذي نحن بصدده يدعو في الواقع إلى استثمارات غير كثيفة رأس المال ، وإنما كثيفة عنصر العمل (٣) ، لأن هذه السياسة هي التي تؤدي إلى تعظيم العائد على وحدة رأس المال *

تقييم المعيار :

يرى أنصار هذا المعيار أنه أفضل المعايير للاستخدام في حالة الندرة الشديدة لعنصر رأس المال وفي حالة الوفرة في عنصر العمل * وبذلك

Capital-turnover

(١)

J.J. Polak : "Balance of Payments Problems of Countries Reconstructing with the Help of Foreign Loans" Q.J.E., Feb. 1943, pp. 208—240.

labor intensive

(٢)

فإن تطبيق هذا المعيار في الدول النامية يمكن أولاً من تحقيق أكبر زيادة ممكنة في الناتج القومي باستخدام أقل ما يمكن من رأس المال * ومن ناحية أخرى يؤدي إلى زيادة واضحة في حجم التشغيل وإلى معالجة مشكلة البطالة - الظاهرة والمقنعة - التي تمثل بالنسبة لهذه الدول مشكلة خطيرة ، وخاصة في القطاع الزراعي * كذلك يقال إن تطبيق هذا المعيار يؤدي إلى إقامة أنماط من الاستثمارات تتصف بالمرونة وذلك نظراً لقلة حجم رأس المال الثابت ، الأمر الذي يؤدي إلى تفضي صفات الجمود * وأخيراً فإن رأس المال - في هذه الاستثمارات الغير كثيفة رأس المال - يتميز بقصر الفترة التي يبقى فيها صالحاً للاستعمال مادياً^(١) ، مما يقلل من مخاطر التقادم وبطلان الاستعمال^(٢) .

ولكن هذا المعيار قد انتقده كثير من الاقتصاديين^(٣) * ويمكن تلخيص أوجه النقد فيما يلي :

أولاً - أن فرص تحقيق زيادة محسوسة في الناتج الكلي عن طريق امتصاص البطالة المقنعة في الزراعة تكاد تكون معدومة * والسبب في ذلك أننا إذا أدخلنا في الاعتبار حجم الاستثمارات التي يلزم القيام بها في حالتنا هذه ، لتحويل هؤلاء العمال من الريف إلى المراكز الصناعية الحديثة ، مثل الاسكان واقامة المدارس والمستشفيات ووسائل المواصلات والترفيه * إلى غير ذلك مما يلزم القيام به من خدمات ؛ وكذلك إذا أدخلنا في اعتبارنا الانتاج الاستهلاكي اللازم لغذائهم وكسائهم في نشاطهم الحديد - إذا أدخلنا هذا كله في الحساب فأننا نتبين أن الاستثمارات

short-lived

(١)

obsolescence

(٢)

Leibenstein ; Galenson ; Dobb ; Baran

(٣)

كثيفة العمل (غير كثيفة رأس المال) التى يجذبها هذا المعيار تؤدى الى
أمرين :

١ - انه لا يتبقى فائض محسوس ، من الزيادة فى الناتج عن هذا
الطريق ، لاستثماره من جديد . وبذلك نكون بهذا النمط الاستثمارى
قد قضينا على عملية تكوين رأس المال وخلقنا بذلك عقبة خطيرة أمام
فرص التنمية .

٢ - ان الاستثمارات ذات المعامل المنخفض لرأس المال ، أى
الكثيفة العمل ، تؤدى فى الواقع الى أن ما يخص وحدة الناتج من رأس
المال يكون أكبر مما يخصها فى حالة استخدام وسائل إنتاجية كثيفة
رأس المال ، وذلك نتيجة للاستثمارات فى الخدمات التى سبقت
الإشارة إليها .

ثانياً - ان اختيار الاستثمارات كثيفة العمل من البداية بقصد
تحقيق أكبر قدر من التشغيل من شأنه أن يحبط تحقيق هذا الهدف فى
الأجل الطويل . ذلك أنه كلما زادت نسبة ما يخصص للاستهلاك من
الناتج الكلى كلما انخفض معدل تراكم رأس المال ، وبالتالي كلما
تضاءلت احتمالات خلق فرص التشغيل فى المستقبل (١) . وبذلك فإن
ما يهدف اليه المعيار لن يتحقق فى الواقع فى الأجل الطويل .

ثالثاً - ان اختيار معيار الاستثمار الذى يجب تطبيقه أمر يتعلق
بقرار هام نتيجة المفاضلة بين زيادة مستوى الاستهلاك الحالى ، وزيادة
المستوى المحتمل للاستهلاك ، وتركيبه ومعدل نموه فى المستقبل . وتتلور
عملية التنمية فى الاختيار الثانى . فإذا كان الأمر كذلك ، فإن نقطة البدء

(١) W. Galenson & H. Leibenstein : Investment Criteria, Productivity, and Economic Development, Q.J.E. 1955.

في اختيار نمط الاستثمار الواجب اتباعه لا تصبح متعلقة بنسب العناصر المتاحة (١) . ذلك أن قرار اختيار الزيادة في المستوى الحالي للاستهلاك يقتضي اتباع نمط معين للاستثمار لا يتطلب خلق الادخار على نطاق كبير ، وهذا ما تحققه استثمارات غير كثيفة رأس المال . بينما قرار اختيار زيادة الاستهلاك ومعدل نموه في المستقبل يقتضي اختيار نمط آخر للاستثمار يقلل من معدل نمو الاستهلاك في الأجل القصير ليضمن تكويننا رأسماليا يساعد على تحقيق الهدف بالنسبة للاستهلاك في المستقبل ؛ بعبارة أخرى استثمار كثيف رأس المال . وهكذا يبدو بوضوح أن اختيار المعيار الذي يستخدمه المخطط في تخصيص الاستثمارات لا يصح أن ينبني - بصفة أساسية - على نسب العناصر المتاحة .

رابعاً - ان حجة نسب العناصر المتاحة تستند الى نظرة «ستاتيكية»؛ اذ تأخذ النسبة بين حجم رأس المال وحجم العمل في لحظة معينة . ولكن في الظروف «الديناميكية» كظروف عملية التنمية ، فان نسب العناصر تتغير حتما ، ولا يصح اتخاذ الوضع الذي نبدأ منه أساسا لاختيار أنماط الاستثمار . وكما يقول « باران » ، ان الطلب على عنصر العمل كنتيجة للخطة ذاتها يؤدي بالضرورة ، وفي فترة قصيرة قد تقل عن عمر الآلات التي يراد استخدامها ، الى أن يصبح العمل هو العنصر النادر (وهذا هو ما يحدث بالتأكيد بالنسبة للعمل الفني أو العمل المدرب) . ولا يخفى ما يؤدي اليه اكتشاف هذا النقص الطارئ أثناء الخطة بعد أن يكون قد تم فعلا الالتزام باستثمارات تحتاج الى أكثر مما هو متوفر من هذا العنصر بعد فترة معينة .

الخلاصة أن معيار العائد على رأس المال لا يستمتع بقبول عام في مجال التخطيط . فقد رأينا أنه يهمل عنصر الوقت كلية ، ويركز على الاستثمارات ذات معامل رأس المال المنخفض على أساس أنها تحقق تعظيم الناتج أو الدخل . مع أنها قد لا تحقق ذلك بالضرورة في الأجل الطويل . كما أن المعيار يركز الاهتمام على عنصر رأس المال وحده متجاهلا كثيرا من الأمور التي تتعلق بغيره من العناصر ؛ فلا يقول المعيار شيئا عن عملية احلال عنصر العمل مثلا محل عنصر رأس المال ، ومتى يجب أن تتوقف (فقد تصل الانتاجية الحدية لعنصر العمل الى الصفر مثلا ويتمبر الوضع رغم ذلك تعظيما للعائد على رأس المال) . وأخيرا فإن المعيار يهمل المزايا والفوائد التي يمكن أن تعود على الأنشطة الأخرى من استثمارات كثيفة رأس المال ولا تتحقق من استثمارات ذات معامل منخفض لرأس المال .

المبحث السابع

معيار الانتاجية الحدية الاجتماعية

يعتبر معيار « الناتج الاجتماعي » ثاني المعايير التي يمكن الاهتداء بها في مجال تخصيص الاستثمارات . ويوجد في الأدب الاقتصادي اقتراحان في هذا الصدد . أما الأول فهو المسمى بمعيار الناتج القومي الاجتماعي^(١) ، ويستند الى تقدير الآثار الأولية (المباشرة وغير المباشرة) والآثار الثانوية المترتبة في الاقتصاد القومي كله ، وسنناقش هذا في

مجال آخر • وأما الاقتراح الثانى فهو المسمى معيار « الانتاجية الحديدية الاجتماعية »^(١) ، وهذا ما تناوله هنا بشيء من التفصيل •

وجوهر معيار الانتاجية الحديدية الاجتماعية أنه فى تخصيص الموارد للاستثمار يجب أن يؤخذ فى الاعتبار الاسهام الكلى الصافى للوحدة الحديدية من الاستثمار فى الناتج القومى^(٢) • ويكون تخصيص الموارد للاستثمار على نحو يتصف بالكفاءة اذا ترتب عليه تعظيم قيمة الناتج القومى • والشرط الأساسى لتحقيق هذا التعظيم هو أن تتساوى قيمة الانتاجية الحديدية الاجتماعية لرأس المال فى استخداماته المختلفة •

ويلاحظ أنه فى تقدير الاسهام الصافى للوحدة الحديدية من الاستثمارات فى الناتج القومى ، فإن معيار الانتاجية الحديدية الاجتماعية يقتضى ما يلى :

أولاً - أن نأخذ فى الاعتبار القيمة الحالية^(٣) لتيار الناتج من هذه الاستثمارات طيلة عمر هذا الاستثمار ، كما نأخذ فى الاعتبار القيمة الحالية لتيار النفقات التى تترتب على هذا الاستثمار • فإذا كان عمر الاستثمار (ن) من السنين ، وكان تيار العائد خلال هذه الفترة هو $E_1, E_2, E_3, \dots, E_n$ فإن القيمة الحالية لهذا التيار من الجائد خلال الفترة هى :

$$\frac{E_1}{r+1} + \frac{E_2}{(r+1)^2} + \frac{E_3}{(r+1)^3} + \dots + \frac{E_n}{(r+1)^n}$$

A. Kahn, "Investment Criteria in Development Programmes" (١)
Q.J.E., Feb. 1951, PP. 38-61; H. Chenery, "The Application of Investment Criteria", Q.J.E., 1953, PP. 76-96.

A. Kahn, op. cit., p. 39 ff.

(٢)

Present value

(٣)

حيث تمثل r سعر الخصم الذى يتبناه المخطط * * ونفس الشيء يتم بالنسبة لتيار النفقات خلال عمر الاستثمار *

ثانياً - انه عند حسابنا للقيمة الحالية ، سواء بالنسبة للعائد أو النفقات ، يجب أن ندخل فى الاعتبار ، ليس فقط العائد والنفقة الخاصة ، وانما العائد والنفقة الاجتماعية * ويتمثل العائد الاجتماعى فى كل ما يعود على المجتمع - ايجابيا - من مزايا بسبب اقامة الاستثمار موضع البحث * وتمثل النفقة الاجتماعية كل ما يفرض على المجتمع - سلبيا - من تضحيات بسبب اقامة الاستثمار * ويعتبر بذلك العائد الاجتماعى أهم من - اذ يشمل - العائد الخاص * كذلك تزيد النفقة الاجتماعية عن - كما تشتمل على - النفقة الخاصة * وبعبارة أخرى فانه لتقدير القيمة الحالية لتيار الناتج والنفقات فى حسابنا للاتاجية الحدية الاجتماعية ، يجب أن نأخذ فى الاعتبار كلا من الوفورات الخارجية^(١) والتكلفة الخارجية^(٢) اللتان ترتبان على الاستثمار موضع البحث^(٣) *

ثالثاً - ان حساب الاسهام الصافى للوحدة الحدية من الاستثمار يتطلب أن نأخذ فى الاعتبار الآثار التى تترتب على استخدام العناصر الأخرى * فاذا تم سحب عنصر العمل - اللازم للاستثمار موضع البحث - من أنشطة أخرى فان نفقة « الفرصة البديلة » لهذا العنصر يجب أن تدخل فى حساب العائد والنفقة حتى نحصل على حساب سليم للاتاجية الحدية الاجتماعية * أما لو كان عنصر العمل الذى تم استخدامه فى الاستثمار موضع البحث لا يقوم - من قبل - بأى نشاط اتاجى ، فان هذا الاستخدام لا يترتب عليه احتساب أى نفقة بديلة *

External economies

(١)

External diseconomies

(٢)

See, T. Scitovsky, Two Concepts of.... op. cit.,

(٣)

تقييم المعيار:

يركز معيار الانتاجية الحدية الاجتماعية على الناتج الكلى ، اذ ينصب الاهتمام أساسا على تعظيم الناتج الذى يمكن تحقيقه من الاستثمار موضع البحث ، دون أدنى اهتمام بما يحدث للناتج المتوسط .

غير أن المعيار (1) حتى فى حدود اهتمامه بالناتج الكلى وتعظيمه ، لا يأخذ فى الاعتبار كثيرا من الظروف التى من شأنها اذا تحقق أحدها أن تؤثر فى امكان تحقيق هذا الهدف . ذلك أنه اذا جاز لنا أن نفترض فى الأجل القصير « بقاء الأشياء الأخرى على حالها » (1) ، الا أنه فى الأجل الطويل لا يجوز مثل هذا الافتراض ، لأنه غالبا ما تتغير هذه الظروف الأخرى (2) ، مما قد يؤدي الى اخفاق هذا المعيار فى تعظيم الناتج (الدخل) القومى (3) .

وفضلا عن ذلك ، فان تعظيم الناتج القومى لا يعنى بالضرورة تحقيق أى تقدم ، لأنه قد لا يؤدي الى أى زيادة فى الناتج المتوسط . بل انه غالبا ما يؤدي تطبيق معيار الانتاجية الحدية الاجتماعية الى عدم تحقيق زيادة معقولة فى الناتج المتوسط ، والسبب فى ذلك أن المعيار يتجاهل كثيرا من الآثار غير المباشرة التى تترتب على أنماط الاستثمار . بعبارة أخرى ان المعيار يتجاهل — مثلا — ما يحدث لتيار الناتج القومى ، مع أن ما يحدث لهذا الناتج (وعلى وجه التحديد ، كم من هذا الناتج

Ceteris Paribus

(1)

W. Galenson and H. Leibenstein, "Investment Criteria, Productivity, and Economic Development", Q.J.E. 1955, pp. 343-370.

(3) ولا شك أنه يوجد نوع من عدم التناسق فى هذا المعيار ؛ ذلك أنه اذا كان يأخذ فى الاعتبار تيار الناتج على مدى سنوات طويلة هي العمر المادى للاستثمار ، فانه من الغريب افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها طيلة هذه الفترة .

يعاد استثماره ، وكم منه يذهب الى الاستهلاك) ، هو العامل المؤثر في مسار التنمية في المستقبل . والنسبة التي تتم بها قسمة الناتج بين الاستهلاك من جهة ، وإعادة الاستثمار من جهة أخرى ، تتوقف على معيار الاستثمار الذي يتم تطبيقه (١) .

الخلاصة أن معيار الانتاجية الحدية الاجتماعية قد تعرض لانتقادات نوجزها فيما يلي :

١ - الاهتمام الزائد - من جانب المعيار - بانتاجية عنصر رأس المال ، وإهماله الواضح لانتاجية عنصر العمل ؛ وذلك لتركيزه على الناتج القومي وإغفاله للناتج المتوسط . هذا مع أنه من المسلم به أن انتاجية عنصر العمل هي أساس تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة ، وهو الهدف الأول من عملية التنمية .

٢ - أن المعيار يتجاهل العامل الأساسي في تحديد الطاقة الانتاجية للاقتصاد موضع البحث : ذلك أن المعيار يتركيزه الاهتمام على الناتج الكلى (الاجتماعى) ، وعدم أخذه في الاعتبار ما يحدث لهذا الناتج في الفترات الزمنية المختلفة ، يعنى - بوضوح - إغفال معدل الاستثمار (أى نسبة ما يستثمر من الناتج) ، رغم أن هذا المعدل هو العامل الأساسي في تكوين (أو تراكم) رأس المال ؛ وبالتالي في تحديد مستويات ومعدلات النمو لفترات زمنية طويلة .

٣ - أن المعيار لا يأخذ في الاعتبار التغيرات التي تحدث في عناصر

أخرى غير عنصر رأس المال ؛ فلا يأخذ في الاعتبار مثلاً نمو عنصر السكان ، أو ما يترتب على الاستثمارات من تنمية القدرات والمهارات اللازمة ... الخ . مع أن لهذه العناصر والمتغيرات أثر بالغ في تحديد مستوى ومسار النمو : يكفي مثلاً أن نشير إلى أن نمو السكان ونمو الطبقة العاملة يؤدي إلى انقاص نصيب الفرد من رأس المال ، مما يؤثر على الإنتاجية المتوسطة ، وبالتالي على نصيب الفرد من الناتج القومي ؛ أي الناتج المتوسط .

المبحث الثامن

معيار إعادة الاستثمار^(١)

يبدأ هذا المعيار من مقدمة أساسية مضمونها أن عملية التنمية تهدف أساساً إلى تحقيق أقصى ناتج متوسط . فإذا كان الأمر كذلك ، فإنه يصبح من الضروري أن تهدف سياسة الاستثمار إلى تحقيق مستوى معين للطاقة الإنتاجية للاقتصاد موضع البحث ، تسمح بتعظيم هذا الناتج المتوسط في نهاية الأفق الزمني للخطة . فإذا سلمنا بهذا ، فإنه يصبح من اليسير أن نستخلص أن أسلم^(٢) معيار للاستثمار هو ذلك الذي يترتب على تطبيقه أن يختار لكل وحدة من وحدات رأس المال نوع الاستثمار الذي يحقق لكل وحدة من عنصر العمل قدرة إنتاجية أكبر مما يحققه الاستثمار في أي بديل آخر .

Marginal Per Capita Reinvestment Quotient

(١)

W. Galenson and op. cit., p. 351

(٢)

ويمكن بلورة هذا المعيار في تسلسل منطقي على النحو التالي :

١ - إن المعيار يرى أن هدف التنمية هو تعظيم الناتج المتوسط في وقت معين في المستقبل ؛ ويتحدد ذلك الوقت بالأفق الزمني للخطة .

٢ - إن تعظيم الناتج المتوسط يتوقف بالضرورة على تعظيم انتاجية العامل .

٣ - إن تعظيم انتاجية العامل يتوقف على أمرين :

الأول : نوعية عنصر العمل ؛ وهذا يتأثر بمستوى المعرفة ، ومستوى الصحة ، واكتساب وتنمية المهارات ، والقدرة على التكيف ، والانضباط واتباع النظام ... الخ .

الثاني : نصيب العامل من رأس المال المستثمر .

٤ - إن تعظيم نصيب العامل من رأس المال المستثمر يتوقف في الأجل الضويل على عاملين :

الأول : كمية الناتج التي يعاد استثمارها - نسبة بعد أخرى - والتي تتولد ابتداء عن الناتج من الاستثمار الأول .

الثاني : حجم القوة العاملة ، والذي يتوقف بدوره على معدل الزيادة في عنصر السكان .

ولتحديد دقيق للقدر الذي يعاد استثماره من الناتج ، وحتى يتم حساب نصيب العامل من ذلك القدر ، يوضح أنصار المعيار المتغيرات التي يلزم الإلمام بها حتى تتمكن من فهم كامل لطبيعته . هذه المتغيرات هي :

أولاً - الإنتاجية الاجمالية المتوسطة (للعامل) •

ثانياً - كمية الناتج التى يستهلكها العامل ، وتقدر هذه الكمية بوحدة الأجر •

ثالثاً - القدر المخصص لاحلال وصيانة رأس المال •

رابعاً - الزيادة فى الناتج نتيجة ابتكارات لا تستخدم رأس المال ؛ أو نتيجة التحسين فى صحة العامل ، أو فى مهارته ، أو قابليته للتكيف •

خامساً - الانخفاض فى معدل المواليد وفى معدل الوفيات •

وتتحدد الكمية الاجمالية المتاحة للاستثمار بالانتاجية الاجمالية للعامل مطروحا منها استهلاك العامل على النحو السابق بيانه • فاذا طرحنا بعد ذلك نصيب العامل فى الاحلال والصيانة نحصل على الكمية الصافية المتاحة لاعادة الاستثمار فى الفترة الزمنية موضع البحث • بعد ذلك نأخذ فى الاعتبار أى زيادة فى الانتاجية تحدث نتيجة عوامل أخرى غير الاضافة الى رأس المال (مثل عوامل تنظيمية ، أو زيادة فى المهارات ... الخ ...) • ويلاحظ أن نصيب العامل من رأس المال ينخفض اذا كان معدل نمو القوة العاملة أسرع من معدل تراكم رأس المال ؛ كما يلاحظ أن معدل الزيادة فى القوة العاملة يتوقف أساسا على معدل المواليد ومعدل الوفيات •

الخلاصة أن هذه العوامل الخمسة - بجانب نمط الاستثمار ذاته - تحدد نصيب العامل من رأس المال المعاد استثماره • ويتم حساب ذلك فى الواقع ، وفقا لهذا المعيار ، بادخال رأس المال الذى بدأنا به الاستثمار فى الحساب ؛ أى أننا نضيف حجم الاستثمار الذى نبدأ به الى مجموع ما يعاد استثماره من الناتج فى السنوات التالية ، ثم نقسم

المجموع على حجم القوة العاملة في نهاية مدة الخطة . فإذا كانت هذه المتغيرات معبرا عنها بالرموز كالتالى :

$$1 = \text{الاستثمار الذى يبدأ به}$$

$$\text{اعادة امر} = \text{القدر المعاد استثماره فى السنة } r (r = 1, 2, 3, \dots, 1000)$$

$$\text{ع} = \text{القوة العاملة فى نهاية فترة الخطة} .$$

فان نصيب العامل ، وفقا لهذا المعيار هو :

$$\frac{1 + \text{إعادة } 1 + \text{إعادة } 2 + \dots + \text{إعادة } n^{(1)}}{\text{ع}^n}$$

ويتلخص المعيار فى المساواة عند الحد⁽²⁾ بين قيمة هذا الكسر بالنسبة للاستثمار فى البدائل المختلفة⁽³⁾ .

من هذا العرض السريع يتضح أن معيار اعادة الاستثمار يتطلب استثمارات لا تقطع الأجور جزءا كبيرا من الناتج فيها ، وذلك لضمان قدر معقول من الناتج لاعادة الاستثمار . وبعبارة أخرى فان المعيار يتطلب استثمارات كثيفة رأس المال وليست كثيفة عنصر العمل .

ولكن أليس معنى ذلك أن الاهتمام بالاستثمارات كثيفة رأس المال لن يوفر فرص التشغيل الكافية لعنصر العمل ؟ أو ان المعيار بهذا - وعلى خلاف معيار العائد على رأس المال ، ومعيار الانتاجية الحدية

(1) يلاحظ أن القيم فى البسط - باستثناء الحد الأول - وقيمة المقام ، كلها توقعات للخطط قبل حدوثها .

(2)

at the margin

Galenson loc. cit.

(3)

الاجتماعية - يتجاهل مشكلة كبرى في الدول المتخلفة ؛ وهى مشكلة البطالة ؟

لقد توقع واضعو المعيار هذا النوع من النقد ، وتقدموا لتأييد معيارهم بتحليل يوضح أن فرص التشغيل التى يحققها معيار اعادة الاستثمار أكبر ، فى الأجل الطويل ، مما يمكن تحقيقه باستخدام أى من المعيارين السابقين ، وذلك لتركيزهما كل الاهتمام على حل المشكلة فى الأجل القصير . ويمكن تلخيص أهم ما أورده أنصار المعيار فى نقطتين :

أولاً : ان الاستثمارات كثيفة رأس المال تحقق ميزة هامة لا تحققها الاستثمارات كثيفة العمل ؛ ذلك أن الاستثمار كثيف رأس المال يعنى عمراً أطول لرأس المال المستثمر . وهذا يعنى :

١ - انقضاء فترة طويلة دون القيام بأى احلال^(١) لرأس المال المستهلك . ويلاحظ هنا أن الاحلال وليس الاهلاك^(٢) هو المقصود هنا ؛ فالأول هو المتغير الهام الذى ينبغى أخذه فى الاعتبار فى ظروف التنمية ، أما الثانى فهو عملية محاسبية .

٢ - هذا يعنى أن متوسط نصيب العامل من الناتج المتاح لاعادة الاستثمار خلال هذه الفترة يكون أكبر ما يمكن ؛ ذلك أنه كلما طال عمر رأس المال ، كلما قلت النسبة^(٣) من الاستثمار الاجمالى التى

replacement

(١)

depreciation

(٢)

Proportion

(٣)

تذهب الى احلال ما يبلى • أى أن فرص النمو^(١) وبالتالي فرص التشغيل تكون أكبر ما يسكن •

ثانياً : ان فرص التشغيل فى الأجل الطويل تعتمد على العلاقة بين الأجور الحقيقية التى يحصل عليها العمال ، وبين رأس المال • ويمكن توضيح ذلك بالعلاقة الآتية^(٢) •

$$E_{t+1} = E_1 \left(1 + \frac{P - ew}{C} \right)^t \quad (٣)$$

حيث E_{t+1} = التشغيل فى السنة $t + 1$

E_1 = التشغيل فى السنة الأولى للاستثمار

P = ناتج الآلة الواحدة

e = عدد العمال اللازمين للآلة الواحدة

w = معدل الأجر

C = النفقة الرأسمالية للآلة •

فاذا افترضنا أن كلا من E_1, P, e تعتبر معلومة^(٤) ، فإن حجم E_{t+1} يتوقف على كل من w, C ، أى على العلاقة بينهما • وكل ما توضحه هذه المعادلة هو أنه كلما زادت كمية الناتج الذى يعاد استثماره ، كلما كان معدل تراكم رأس المال سريعاً ، وبالتالي كلما

(١) وقد عبر دومار عن هذا بالأمثلة فى مقاله :

E. Domar "Depreciation Replacement and Growth" Economic Journal, LXIII (March 1953, P. 8).

W. Galenson and op. cit., P. 351

(٢) هذه الصيغة هى فى الواقع نتيجة حل معادلة فروق .

Parameter

زادت فرص التشغيل في الأجل الطويل * وبالعكس كلما زاد نصيب الاستهلاك من الناتج الكلي ، كلما أدى ذلك الى ببطء نمو رأس المال ، وبالتالي كلما قلت فرص التشغيل *

تقييم المعيار :

أول ما يلاحظ على هذا المعيار أنه يأخذ في الاعتبار عدة عوامل لم تتناولها المعايير السابقة * ونقطة البدء في المعيار الحالي ، كما نعتقد ، هي الاهتمام بنظرية خاصة في التنمية ، مقتضاها انه حتى يتمكن اقتصاد ما من الخروج من اسار التخلف وينطلق بنجاح ، فانه يجب القيام بخطوة أولية كبيرة في زيادة الناتج ، وأن يفعل ذلك مبكرا في أولى مراحل التنمية * فاذا لم تبلغ هذه الخطوة الأولى الحد الأدنى اللازم^(١) ، فانه في أغلب الحالات لن يتمكن الاقتصاد موضع البحث من الانطلاق^(٢) بل سيعود ثانية الى المستوى المنخفض للناتج المتوسط *

ولهذا السبب فان نمو السكان المحتمل يتطلب ابتداء حجما ضخما من الزيادة في رأس المال ، يحقق الحد الأدنى اللازم من الزيادة في الناتج ، ويتولد عنها اضافات متتابة الى رأس المال في السنوات التالية ، وذلك حتى نضمن ألا يترتب على الزيادة في السكان انقاص نصيب العامل من رأس المال^(٣) *

Critical minimum effort

(١)

H. Leibenstein ; *Economic Backwardness and Economic Growth*.

(٢)

op. cit. ch. 8 ; H. Singer : "Economic" Progress in Underdeveloped Countries," *Social Research* (March 1949) pp. 5 ff.

وعبارة « سنجر » أن هذه الدول تواجه سلسلة متصلة من الحلقات المفرغة التي لا تقوى على كسرها الا

able, significant, and Substantial effort

H. Leibenstein ; *A Theory of Econ. Demographic Development*.

(٣)

Princeton University Press, 1954. Ch. Iv. V.

وفضلا عن ذلك ، فان نمو السكان يؤدي الى تخفيض معدل
رأس المال $\frac{\text{رأس المال}}{\text{العمل}}$ ، ونتيجة ذلك هي التأثير بالانخفاض على الناتج المتوسط
(المحتمل) . ومن خلال هذا الأثر الأخير ، وبالتالي من خلال الأثر على
الادخار ، يؤدي نمو السكان الى تخفيض معدل اعادة الاستثمار المترتب
على الاستثمار الأول . المطلوب اذا هو المحافظة على معدل مرتفع للادخار ،
لضمان استمرار معدل مرتفع لتراكم رأس المال .

الخلاصة أن طريقة تخصيص الاستثمارات ، أو معيار الاستثمار
الذي يتم تطبيقه ، يؤثر ، ليس فقط على الناتج الكلي ، بل يؤثر أيضا
على توزيع القوة العاملة ، وعلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأنماط
الثقافية التي تؤثر بدورها على النظرة الى حجم الأسرة ، وبالتالي حجم
السكان ، وحجم الادخار بعبارة أخرى فان تطبيق هذا المعيار
يؤدي الى خلق الظروف الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لتحقيق النمو
المستهدف .

المبحث التاسع

طبيعة الخلاف حول معايير الاستثمار

يمكننا باستعراض مختلف المعايير المعروفة في الأدب الاقتصادي أن
نستخلص أن الخلاف بينها يرجع أساسا الى سبب رئيسي هام : هو
اختلافها في المقدمات (١) التي يبدأ منها كل معيار ، واختلافها في وجهات
النظر حول الأمور التي تتصل بالأهداف ، أو بصياغتها ، أو بأهمية

عنصر الوقت * الخ * فالمسألة في الواقع ليست مجرد اختلاف في بعض الفروض^(١) التي يقوم عليها كل معيار ، وانما المسألة متصلة باختلاف أكبر من هذا بكثير ؛ اختلاف حول ما يسمى بيئة أو خلفية اتخاذ القرار الخاص بسياسة الاستثمار *

ولفهم المقصود بهذا الاصطلاح يسكن تلخيص المسائل التي تحيط بسياسة الاستثمار فيما يلي^(٢) :

أولا - الحالة Situation :

وهي ظروف الواقع ، الاقتصادية والاجتماعية ، التي يوجد الاقتصاد فيها عند وضع خطة الاستثمار * وهذا عنصر هام يدخل في الاعتبار لاستخلاص معيار الاستثمار المناسب لهذا النوع من الظروف والأوضاع *

ثانيا - بيئة أو خلفية القرار^(٣) :

اذ لا يكفي الامام بالعنصر السابق هاديا للوصول الى قرار بشأن سياسة ومعيار الاستثمار ، وانما يلزم أن نلم بما يسمى « خلفية القرار » * والمقصود بذلك هي مجموعة من العوامل التي تؤثر - على ما سنرى - في اختيار المعيار *

ورغم عدم امكان القيام بحصر شامل لكل ما يدخل في اتخاذ قرار

Assumptoins

(١)

H. Leibenstein, "Why Do we Disagree on Investment Criteric (٢)
For Development", Indian Economic Journal, Vol. V, No. 4, April 1958.
Decision environment

(٣)

الاستثمار ومعايير من عوامل ، إلا أن تعداد بعض هذه الاعتبارات يوضح بما فيه الكفاية كيف أن رجال الاقتصاد - رغم اتفاقهم بالنسبة « للحالة » - يمكن أن يصلوا الى وجهات نظر مختلفة بشأن معايير الاستثمار .

ويمكن القول بصفة عامة انه يدخل في تشكيل هذه الخلفية نوعان من الاعتبارات :

١ - نواحي اقتصادية Economic aspects ، وهي أمور تتعلق بكيفية عمل وأداء النظام الاقتصادي .

٢ - نواحي تقديرية Normative aspects ، وتشمل القيم ، والأهداف .. وغير ذلك من الأمور التي تعتمد على الأحكام الشخصية عن غايات المجتمع وأغراضه .. الخ .

والاقتصاد ليس علما من العلوم المنضبطة . ولكن حتى لو سلمنا جدلا بأنه كذلك ؛ وأنه يمكن الالمام بجميع المتغيرات اللازمة ، فإنه رغم امكان الاتفاق على النواحي الاقتصادية ، يظل الخلاف حول النواحي التقديرية . فمثلا :

إذا بحثنا عن الهدف الذي يريد المخطط تحقيقه ، فإننا نجد اختلافا في صياغة هذا الهدف . ومن أمثلة ذلك صياغة الهدف في صورة تعظيم تيار الناتج الاجمالي ، بينما يرى البعض صياغته في صورة تعظيم تيار الناتج المتوسط . وقد تتم صياغة الهدف في صورة تعظيم تيار الاستهلاك الاجمالي ، بينما يرى البعض صياغته في صورة تعظيم تيار متوسط الاستهلاك وواضح أن هذه الصياغات المختلفة تتطلب معايير مختلفة للاستثمار .

أو إذا تمت صياغة الهدف الاجتماعى فى « شكل عام » ، فإنه تشور حينئذ مشكلة تفسير هذا الهدف . فمثلا إذا كان الهدف قد تمت صياغته فى شكل تعظيم « مستوى معيشة السكان » ، فلن يكون هناك اتفاق على ترجمة هذا الهدف الى متغيرات اقتصادية ، اذ من الواضح أن احتمال اختلاف وجهات النظر كبير فى مثل هذه الأحوال .

ثم ان الاختلاف فى وجهة النظر حول عملية التنمية ذاتها من شأنه أن يردى الى اختلاف فى سياسة الاستثمار . ذلك أن هناك الكثير من النماذج الديناميكية التى يمكن صياغتها لتعبر عن عملية التنمية . فإذا بدأنا بهذا الاختلاف فى النموذج ، فأننا قد — بل غالبا ما — نصل الى معايير مختلفة للاستثمار .

وفضلا عن ذلك ، يوجد الخلاف حول دور عامل الوقت الذى يدخل فى الصورة من زوايا مختلفة . فقد ينصب البحث على استثمار يطبق مرة واحدة ولا يتكرر . وقد ينصب على سياسة خاصة بسلسلة من قرارات الاستثمار المتكررة . ولا شك أن معيار الاستثمار الذى يستقر عليه المخطط فى الحالة الأولى يختلف عن المعيار الذى يجب استخدامه فى الحالة الثانية . ويقوم عامل الوقت بدور هام فى هذا المجال ، اذ يحدد المدى الذى يجب فى نطاقه أن تدرس الآثار غير المباشرة للاستثمار . وكلما طالت الفترة موضع الاعتبار ، كلما زادت أهمية هذه الآثار غير المباشرة ، وبالتالي كلما ضعف الأساس الذى يقوم عليه بعض المعايير (كافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها) ، وقوى أساس البعض الآخر . ولكن ما هى هذه الآثار غير المباشرة التى تزداد أهميتها كلما طالت الفترة الزمنية ؟

يقصد بالآثار المباشرة للاستثمار الزيادة فى تيار الناتج فى فرع

اقتصادي معين نتيجة تخصيص الاستثمارات في هذا الفرع * ويتحدد بالآثار غير المباشرة - في مجالنا هذا^(١) - كل ما عدا ذلك من الآثار التي تترتب على هذا الاستثمار * وجوهر المشكلة هو ما اذا كان لهذه الآثار غير المباشرة أهمية بارزة بالنسبة لعملية التنمية * ويتركز أكثر الخلاف بين المعايير المختلفة للاستثمار في النظرة الى هذه الآثار غير المباشرة ، والى أى حد يجب ان تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ قرار بشأن سياسة أو معيار الاستثمار * ومن أمثلة الآثار غير المباشرة :

١ - الآثار التي تحدثها سياسة الاستثمار - في تيارات الاستثمار في الفترات التالية *

٢ - الآثار التي تترتب على الاستثمار الأول - بالنسبة للميل^(٢) المختلفة في الاقتصاد موضع البحث ؛ مثل الميل للاستهلاك ، والميل لادخار ؛ والميل للاستيراد * * الخ * *

٣ - الآثار التي تؤدي اليها سياسة الاستثمار من احداث تغيرات في الظروف المحيطة بعنصر العمل ، وتؤدي بالضرورة الى تغيرات فيما يختص بطاقة ونشاط القوة العاملة ؛ وفي درجة استجابة عنصر العمل للنظام الذي تتطلبه العملية الانتاجية ؛ وفي قابلية عنصر العمل للتنقل اقتصاديا واجتماعيا ؛ وفي الظروف المعنوية للقوة العاملة *

٤ - الآثار التي يحدثها تغير هيكل رأس المال على انتاجية عنصر

(١) يجب هنا الاحتراس من الخلط بين هذا التعريف للآثار المباشرة وغير المباشرة ؛ وتعريف آخر لهذين النوعين من الآثار قال به Tinbergen في مجال تقسيم المشروعات ، على ما سنرى .

العمل ، وذلك نتيجة لاقامة علاقات جديدة بين عنصرى الانتاج وما يترتب
على ذلك من تغير فى مهارات القوة العاملة *

هـ - وأخيرا فان سياسة الاستثمار ، وما يترتب عليها من زيادة
تراكم رأس المال ، تؤدي الى تغيرات فى الظروف الاجتماعية والأنماط
الثقافية يكون من شأنها احداث آثار ملحوظة على النواحي المتصلة
« بالكم » و « الكيف » فى عنصر السكان *

فى ضوء هذه الملاحظات عن أهمية الآثار غير المباشرة التى تترتب
على سياسة الاستثمار ، يمكن أن نتناول من جديد المعايير السابقة بإيجاز ،
وذلك فى ظل « خلفية » كل منها لاتخاذ القرار *

معييار المعائد على رأس المال :

يبدأ هذا المعيار بصياغة معينة للهدف الذى يرمى اليه فى خطة
التنمية وهو تعظيم القيمة الحالية لتيار الناتج الاجمالى * كذلك فان
المعيار ينظر الى عملية التنمية نظرة (ستاتيكية) ، ومن ثم فلا يدخل فى
حسابه ما يمكن أن يحدث فى طبيعة ونوعية عنصر العمل ؛ أو بالأحرى
يفترض أن هذه الأمور ثابتة لا يعثر عليها أى تغير *

ويقصر الأثر المترتب على سياسة الاستثمار فى هذه الحالة على
الاضافة الى رأس المال ، وما يستتبعه ذلك من اضافة الى عنصر
العمل ؛ أى أن أثر الاستثمار على العناصر « أثر كمى » ، وهذا وحده
هو المسئول عن زيادة الناتج الاجمالى * (ويمثل هذه « الخلفية » تنحصر
سياسة الاستثمار بالنسبة لهذا المعيار فى اختيار الاستراتيجية التى تؤدي
الى تخصيص الاستثمارات على نحو يؤدي الى التساوى عند الحد بين
القيم الحالية لتيار الناتج الاجمالى من الاستثمارات فى الفروع المختلفة) *

الخلاصة أنه لا يؤخذ في الاعتبار في هذه الحالة سوى الآثار
المباشرة ، كما لا يدخل في الصورة في ظل هذا المعيار أى وفورات
خارجية أو تكلفة خارجية .

معيار الانتاجية الحدية الاجتماعية :

فاذا أدخلنا في تقييم الناتج الحدى القيمة الاجتماعية وليست القيمة
الخاصة فقط ، فاننا نحصل على معيار يختلف عن السابق ، وهو معيار
الانتاجية الحدية الاجتماعية . على أن الملاحظة الهامة في هذا الخصوص ،
ونحن بصدد المقارنة بين هذه المعايير ، هى أن المعيار الأخير يختلف عن
المعيار السابق فى شىء واحد فقط : وهو مجرد الفرق بين العائد الخاص
والعائد الاجتماعى ، وبين النفقة الخاصة والنفقة الاجتماعية .

الخلاصة أن التقييم الاجتماعى للآثار التى تترتب على الاستثمار
فى ظل هذا المعيار لا يأخذ فى الاعتبار آثار سياسة الاستثمار على كل من
حجم ، وطبيعة ، ونوعية ، وميول القوة العاملة أو عنصر السكان . أى
أن المعيار الحالى لا يأخذ فى الاعتبار الآثار غير المباشرة ، وهذا ما يهتم
به المعيار التالى على ما سنرى .

معيار إعادة الاستثمار :

تختلف خلفية اتخاذ القرار الخاص بالاستثمار فى هذا المعيار اختلافا
أساسيا عن الحالات السابقة : فالهدف فى هذا النموذج قد صيغ فى
صورة تعظيم القيمة الحالية لتيار الناتج المتوسط ، وليس الناتج الاجمالى .
كما أن المعيار يستند الى نظرية خاصة فى التنمية وهى الحد الأدنى للجهد
الانمائى ^(١) اللازم ، وهى من نظريات « الدفعة القوية » ^(٢) .

وفضلا عن ذلك — وأهم — ان المعيار يبدأ من افتراض هام : ان سياسة وخطة الاستثمار في الفترة الأولى ، تؤثر في الفترات التالية على عدة متغيرات تعتبر مستقلة في نظر النماذج السابقة ؛ ومن أمثلتها :

١ — الميل للاستهلاك ، وبالتالي الميل للادخار ، في الفترات التالية : ذلك أن نمط الاستثمار الذي نبدأ به الخطة يترك أثره على هذه الميول ذات الأهمية الاستراتيجية .

٢ — حجم السكان ؛ ذلك أن أنماط الاستثمار تختلف آثارها على النظرة الى حجم الأسرة ، الأمر الذي ينعكس على عنصر السكان .

٣ — نوعية القوة العاملة ؛ وخاصة النشاط ، ومستوى المعرفة والمهارة ، واتباع النظام ... الخ .

وبادخال هذه العلاقة — علاقة الاعتماد المتبادل بين خطة وسياسة الاستثمار في الفترة الأولى ، وطبيعة العناصر في الفترات اللاحقة — فاننا نواجه وضعاً يختلف تماما عن الحالتين السابقتين : فسياسة الاستثمار في ظل هذا النوع من « خلفية اتخاذ القرار » يجب أن تستهدف معيارا للاستثمار يؤدي الى نمط زمني لنمو متوسط نصيب الفرد من رأس المال ، ونمو الكيف في عنصر السكان ، بما يضمن تعظيم القيمة الحالية لتيار الناتج المتوسط .

الخلاصة ، ان أهم ما يمكن استخلاصه مما سبق ، ان كثيرا من الخصائص المتصلة بالسكان ، والقوة العاملة ، والميول ... الخ ، هي في الواقع خصائص مكتسبة ، وليست ذاتية . وعلى هذا يمكن القول ان المعيار الأخير هو أنسب المعايير لاحداث التغييرات المطلوبة ، ولخلق الظروف الاجتماعية التي تؤدي الى تسهيل عملية التنمية .

ولكن اتخاذ هذا القرار باختيار المعيار الأخير يفترض ابتداء التسليم بأن المعيار الأخير هو أنسب المعايير لأحداث التغيرات المطلوبة ، ولخلق التغيرات المشار إليها في الخصائص والميول * الخ * أما إذا لم نسلم بهذه المقدمة ، فلا شك أن معيار الانتاجية الحدية الاجتماعية يكون مناسباً لسياسة الاستثمار *

على أنه يجب أن نلاحظ أنه قد يسلم البعض بأن التحول الاجتماعي شرط من متطلبات التنمية ، ورغم ذلك لا يرى اختيار هذا المعيار الأخيرة * ويكون هذا الموقف ممكناً - فقط - إذا كانت وجهة النظر أن هذا التحول المطلوب يمكن أن يتم مستقلاً ، ونتيجة عوامل خارجية ليست متصلة بسياسة الاستثمار * على أن تكون هذه الوسائل المباشرة من السهولة - بالإضافة الى كفاءتها وعدم ارتفاع تكاليفها - بحيث يمكن تطبيقها لأحداث التغير المطلوب *

ولكن الواقع أن الاعتقاد في كفاءة الطرق المباشرة لأحداث التغيرات المرغوبة في الميول ، والتقاليد ، وأنماط السلوك المختلفة - يشبه الاعتقاد في امكانية استخدام وسائل مباشرة لالزام الوحدات الاقتصادية على اعتناق روح التفاؤل في وقت الأزمات الاقتصادية الكبرى * ولكن في ظل الظروف الحالية للعلم والمعرفة لا يبدو ان علم النفس الاجتماعي قادر على اعطاء الأمل في عمل أى شيء في هذا الاتجاه *

الفصل الثامن

توزيع الاستثمار

يمكن أن نبحث تحت هذا النوع من القرارات الفنية عدة موضوعات؛
كتوزيع الاستثمار بين ما يمكن تسميته الاستثمار في العنصر الانساني
والاستثمار في السلع المادية؛ الخ •• وتقتصر في دراستنا هذه على
توزيع الاستثمار بين قطاعي سلع الاستهلاك و سلع الاستثمار •

توزيع الاستثمار بين قطاع سلع الاستثمار وقطاع سلع الاستهلاك

نستعين في عرض هذا الموضوع بنموذج مبسط^(١) يقسم الاقتصاد
الى قطاعين؛ قطاع ينتج سلع الاستثمار، ويسمى هنا القطاع (١)،
وقطاع ينتج سلع الاستهلاك، ونطلق عليه القطاع (٢) • ويقوم النموذج
على بعض فروض أساسية تتسم بالتبسيط الشديد، ولكنها تخدم الغاية
التي نهدف اليها من بحث هذا الموضوع • والفروض المشار اليها نوجزها
فيما يلي :

- أولاً - ان معامل رأس المال في قطاع سلع الاستثمار يساوي
معامل رأس المال في قطاع سلع الاستهلاك •
- ثانياً - ان معامل رأس المال ثابت لا يتغير بمرور الوقت •

M. Dobb : *An Essay on Economic Growth and Planning*, (١)
London 1960, 3rd ed., ch. 5.

ثالثاً - ان معامل رأس المال يساوى معامل الاستثمار ؛ بمباراة
أخرى ان معامل رأس المال المتوسط يساوى المعامل الحدى لرأس
المال .

وحتى نسط العرض التالى بقدر الامكان فاننا نلجأ الى استخدام
بعض الرموز ، وذلك حتى لا تزدهم المعادلات البسيطة اللازمة للعرض
بالكثير من الألفاظ اللغوية .

$$\text{حجم رأس المال فى القطاع المنتج لسلع الاستثمار} = \text{ك}$$

$$\text{حجم رأس المال فى القطاع المنتج لسلع الاستهلاك} = \text{ك}_1$$

$$\text{حجم رأس المال الكلى فى الاقتصاد موضع البحث ، أى :}$$

$$\boxed{\text{ك} = \text{ك}_1 + \text{ك}_2}$$

$$\text{حجم الاستثمار فى القطاع المنتج لسلع الاستثمار} = \text{أ}$$

$$\text{حجم الاستثمار فى القطاع المنتج لسلع الاستهلاك} = \text{أ}_1$$

$$\text{حجم الاستثمار الكلى فى الاقتصاد موضع البحث ، أى :}$$

$$\boxed{\text{أ} = \text{أ}_1 + \text{أ}_2}$$

$$\text{حجم الناتج فى القطاع المنتج لسلع الاستثمار} = \text{ي}$$

$$\text{حجم الناتج فى القطاع المنتج لسلع الاستهلاك} = \text{ي}_1$$

$$\text{حجم الناتج الكلى فى الاقتصاد موضع البحث ، أى :}$$

$$\boxed{\text{ي} = \text{ي}_1 + \text{ي}_2}$$

$$\text{نسبة الاستثمار المخصص للقطاع المنتج لسلع}$$

$$\text{الاستثمار ، أى : ه} = \frac{\text{أ}}{\text{ي}}$$

$$\text{معامل رأس المال فى كل من القطاعين} = \frac{\text{ك}}{\text{ي}}$$

$$\frac{1}{\Delta Y} = \text{معامل الاستثمار في كل من القطاعين}$$

وأول ما يجب الإشارة إليه هو أن طريقة توزيع الاستثمارات بين قطاعي سلع الاستثمار و سلع الاستهلاك تؤثر على مسار النمو الذي يتخذه الاقتصاد ، كما تؤثر على معدل ذلك النمو ، ويمكن في هذا المجال أن نميز بين حالات ثلاث لمسار ومعدل النمو ، يتوقف كل منها على الطريقة التي يتم بها توزيع الاستثمار .

الحالة الأولى - حالة نمو الاقتصاد بمعدل ثابت :

إذا كان المخطط يهدف الى نمو الاقتصاد بمعدل ثابت ، فانه لتحقيق ذلك يجب أن يكون النمو متناسبا في قطاعي سلع الاستهلاك و سلع الاستثمار . والشرط الأساسي الذي يضمن توافره تحقيق هذا التناسق في النمو هو أن تكون نسبة الاستثمار ، التي تخصص في الخطة ، للقطاع الذي ينتج سلع الاستثمار ، من الاستثمار الكلي ، مساوية لنسبة رأس المال في نفس القطاع الى رأس المال الكلي وقت بدء الخطة ، بعبارة أخرى أن تكون :

$$\left\{ \begin{array}{l} \frac{I}{K} = \frac{1}{a} \text{ (أ) } \\ \frac{I}{K} = \frac{1}{a} \text{ (هـ) } \end{array} \right.$$

ولتفسير ذلك فلاحظ أنه عندما تأخذ هذه القيمة $\frac{I}{K}$ ، فإن مقتضى

ذلك أن تتساوى نسبة الاستثمار في أي قطاع الى رأس المال في نفس القطاع ، مع نسبة الاستثمار في مجموعه الى رأس المال في مجموعه ، أي :

$$\frac{\text{الاستثمار المخصص للقطاع (2)}}{\text{رأس المال في القطاع (2)}} = \frac{\text{الاستثمار المخصص للقطاع (1)}}{\text{رأس المال في القطاع (1)}}$$

$$\frac{\text{الاستثمار الكلي}}{\text{رأس المال الكلي}} =$$

أو بلغة الرموز ، تكون $\frac{1}{e} = \frac{1}{e} = \frac{1}{e}$. ومقتضى ذلك

أن تصبح نسبة الاضافات الى رأس المال في القطاع (١) مساوية لنسبة الاضافات الى رأس المال في الاقتصاد في مجموعه . . وهذا من شأنه أن تظل نسبة رأس المال في القطاع (١) الى رأس المال الكلى دون تغيير . بعبارة أخرى تظل $\frac{1}{e}$ على ما كانت عليه عند بداية الخطوة .

ولما كان معامل رأس المال متساويا في كل من القطاعين ، وفي الاقتصاد كله بالضرورة ، وكان أيضا معامل رأس المال مساويا لمعامل الاستثمار ، فإن مقتضى ذلك أن نحصل من العلاقة السابقة ، (عن طريق قسمة كل من البسط والمقام على معامل الاستثمار ومعامل رأس المال ، على التوالي) على العلاقة التالية :

$$\frac{\frac{1}{\Delta} \div 1}{\frac{e}{\gamma} \div e} = \frac{\frac{1}{\Delta} \div 1}{\frac{e}{\gamma} \div e} = \frac{\frac{1}{\Delta} \div 1}{\frac{e}{\gamma} \div e}$$

$$\text{أي : } \frac{\Delta}{\gamma} = \frac{\Delta}{\gamma} = \frac{\Delta}{\gamma}$$

أي أن معدل نمو قطاع سلع الاستثمار ، يساوى معدل نمو قطاع سلع الاستهلاك ، وكلاهما يساوى معدل نمو الاقتصاد في مجموعه .

الحالة الثانية - حالة نمو الاقتصاد بمعدل متزايد :

أما إذا كان المخطط يهدف الى نمو الاقتصاد بمعدل متزايد ، فانه لتحقيق هذا المسار يجب أن يكون معدل النمو في قطاع سلع الاستثمار أكبر من معدل النمو في قطاع سلع الاستهلاك . والشرط الذى يحقق

هذا المسار هو أن تكون نسبة الاستثمار المخصص للقطاع الأول أكبر من نسبة رأس المال في نفس القطاع الى رأس المال الكلى ؛ بعبارة أخرى ، أن يأخذ المتغير ه قيمة أكبر من القيمة التي رأيناها كشرط للحالة السابقة ، وبلغة الرموز :

$$\frac{e_1}{e} < \text{ه}$$

ذلك أن مقتضى هذا أن يكون :

$$\frac{e_1}{e} < \frac{e_2}{e} \quad \text{ه} \quad \text{وكذلك أكبر من } \frac{1}{e}$$

وبالتالى ، فإن :

$$\frac{\Delta e_1}{e_1} < \frac{\Delta e_2}{e_2} \quad \text{ه} \quad \text{وكذلك أكبر من } \frac{\Delta e}{e}$$

وهذا من شأنه أن يصبح معدل النمو متزايدا *

ولكن ليس معنى ذلك أن يظل معدل النمو متزايدا الى ما لا نهاية. وللاحاطة بتفسير هذه الظاهرة يجب أن نلم بحقيقة التغير الذى يطرأ على نسبة رأس المال فى القطاع (١) الى رأس المال الكلى (أى المعدل $\frac{e_1}{e}$) خلال فترة الخطة وتطبيق الاستثمارات ، نتيجة الاضافة الى رأس المال . ذلك أنه اذا كانت الاستثمارات توزع بين القطاعين على نحو يجعل العلاقة ه أكبر من $\frac{e_1}{e}$ ، فان معنى ذلك أن نسبة الاضافة الى رأس المال فى القطاع (١) ستكون أكبر من نسبة الاضافة الى رأس المال الكلى ، بما يترتب على ذلك من ارتفاع قيمة المعدل $\frac{e_1}{e}$ ، بعد فترة من الزمن ، عن قيمة $\frac{e_1}{e}$ التى بدأنا بها *

الخلاصة أن المعدل $\frac{1}{e}$ نفسه في حالتنا هذه — وبخلاف الحالة

السابقة — لن يبقى كما كان عليه الحال عند بداية الخطة ، ذلك أن الإضافات الى رأس المال في قطاع الاستثمار بنسبة أكبر من الإضافات الى رأس المال الكلى ، ستؤدى الى ارتفاع قيمة $\frac{1}{e}$ بالتدريج ، مقتربة من النسبة التى وزعنا بها الاستثمار ؛ أى مقتربة من النسبة هـ ، حتى تصبح مساوية لها . أى أن المعدل $\frac{1}{e}$ نفسه هو الذى يأخذ في الاقتراب من هـ ويتساوى في النهاية معها . بعبارة أخرى ، فإن ارتفاع قيمة هـ عن $\frac{1}{e}$ في أول الخطة ، يجذب نحوه قيمة $\frac{1}{e}$ ذاتها حتى يتساوى المعدلان ، الأمر الذى يؤدى الى تحقيق الشرط اللازم لمعدل النمو في الحالة الأولى ؛ حالة النمو بمعدل ثابت .

يمكننا أن نقول اذا أن القيمة المرتفعة للمتغير هـ عن $\frac{1}{e}$ في أول الخطة يؤدى الى معدل نمو متزايد لفترة مؤقتة ، وذلك لما يؤدى اليه هذا من ارتفاع المعدل $\frac{1}{e}$ نفسه (١) .

الحالة الثالثة — حالة نمو الاقتصاد بمعدل متناقص :

أما اذا تم توزيع الاستثمارات بين قطاعى سلع الاستثمار و سلع الاستهلاك بحيث كانت قيمة المتغير هـ ، أى نسبة الاستثمار المخصص للقطاع الأول ، أقل من نسبة رأس المال في نفس القطاع الى رأس المال الكلى ، فإن هذا يعنى أن :

$$\frac{1}{e} > \frac{1}{e_1} \quad , \quad \text{وكذلك أقل من } \frac{1}{e_2}$$

(١)

$$\text{وبالتالى فإن } \frac{\Delta y_1}{y_1} > \frac{\Delta y_2}{y_2} \text{ ، وكذلك أقل من } \frac{\Delta y}{y}$$

وهذا يكون من شأنه أن يكون معدل النمو متناقصا •

ولكن ، وبنفس المنطق الذى عرضناه فى الحالة السابقة ، ليس معنى ذلك أن يظل معدل النمو متناقصا الى مالا نهاية • ذلك أنه اذا كانت الاستثمارات قد وزعت على نحو يجعل العلاقة هـ أقل من المعدل $\frac{1}{e}$ عند بداية الخطة ، فان مقتضى ذلك أن تصبح الاضافة الى رأس المال فى قطاع الاستثمار أقل من نسبة الاضافة الى رأس المال الكلى • ويترتب على ذلك بالضرورة أن يبدأ المعدل $\frac{1}{e}$ فى الانخفاض عن قيمته وقت بداية الخطة •

وتنتيجة ذلك ، وبنفس التفسير السابق الاشارة اليه ، أن يستمر المعدل $\frac{1}{e}$ فى الانخفاض مقتربا من النسبة التى وزعنا بها الاستثمار ، أى مقتربا من القيمة هـ ، حتى يصبح مساويا لها فى النهاية • وبعبارة أخرى فان انخفاض قيمة هـ عن $\frac{1}{e}$ فى أول الخطة يجذب نحوه هذا المعدل الأخير حتى يتساوى المعدلان ، الأمر الذى يؤدى الى تحقيق الشرط اللازم لتحقيق معدل نمو ثابت •

الخلاصة اذا ، أنه سواء بدأنا بقيمة للمتغير هـ أكبر أو أقل من المعدل $\frac{1}{e}$ فى أول الخطة ، فان معدل النمو — المتزايد فى الحالة الأولى ، والمتناقص فى الحالة الثانية — يستمر هكذا لفترة مؤقتة فقط • ذلك أن اختلاف قيمة هـ عن هذا المعدل ابتداء يجذب معه $\frac{1}{e}$

— ارتفاعا في الحالة الأولى ، وانخفاضا في الحالة الثانية — حتى يتحقق التساوى بين قيمة هـ والمعدل $\frac{1}{e}$ من جديد .

من هذا العرض السريع يمكننا أن نستخلص المبادئ التالية :

أولا — انه لكي يستطيع الاقتصاد المتخلف أن يحقق تطورا جذريا ، فانه يجب أن يقع اختيار المخطط على قيمة معينة للمتغير هـ تضمن حدوث هذا التطور :

١ — فلا تكون قيمة هـ أقل من $\frac{1}{e}$ وقت بداية الخطة ؛ لأن هذه القيمة فضلا عن انخفاضها بما لا يسمح بتحقيق التطور الهيكلي اللازم للاقتصاد موضع البحث ، فانها لا توفر الشرط الذي يضمن مجرد استمرار هذا المعدل المنخفض للنمو ؛ اذ يتناقص المعدل نفسه بمرور الوقت (١) .

٢ — ولا تكون قيمة هـ مساوية للمعدل $\frac{1}{e}$ عند بداية الخطة ، لأن ذلك لن يعنى احداث أى تغير هيكلي أساسى في هذا الاقتصاد ؛ اذ أنه يتضمن استمرار الأهمية النسبية للقطاعين كما هي عليه .

ثانيا — انه للاحتفاظ بمعدل متزايد للنمو يجب أن يتوفر لتوزيع الاستثمارات الشرطان التاليان :

(١) وحتى حين يتلاشى هذا التناقص في معدل النمو ، وتساوى قيمة $\frac{1}{e}$ مع قيمة هـ ، فان هذا التساوى ليس كافيا لتحقيق النمو المطلوب ، اذ يتحقق عند قيمة منخفضة للمعدل $\frac{1}{e}$ ، ومن ثم يكون معدل النمو — الثابت — غاية في الانخفاض .

١ - أن نبدأ بتخصيص نسبة من الاستثمارات للقطاع المنتج لسلع الاستثمار - أى قيمة هـ - تكون أكبر من $\frac{1}{e}$ كما رأينا •

٢ - أن تزداد هذه النسبة ذاتها - أى تزداد قيمة هـ ذاتها - بمرور الوقت ، وذلك حتى لا تلحق قيمة $\frac{1}{e}$ بقيمة هـ وتتساوى معها ، مما يؤدي الى ثبات معدل النمو كما رأينا •

ثالثا - انه بعد فترة من بداية الخطة وتطبيق الاستثمارات تتزايد الصعوبة على الاقتصاد موضع البحث فى أن يستمر فى دفع معدل النمو الى أعلى عن طريق الزيادة النسبية فى حجم القطاع المنتج لسلع رأس المال • وترجع هذه الصعوبة الى اعتبارين :

١ - الاعتبار الأول لا يصعب تصوره ؛ وهو أن هناك حدا أقصى نظريا لما يمكن أن تصل اليه قيمة المتغير هـ ؛ ذلك الحد الأقصى هو تخصيص كل الاستثمارات للقطاع المنتج لسلع الاستثمار • بمباراة أخرى ان الحد الأقصى النظرى هو أن تصل قيمة هـ الى واحد صحيح •

٢ - والاعتبار الآخر هو أن الحد الأقصى العملى المفروض على قيمة هـ أقل بكثير من الواحد الصحيح • والسبب فى ذلك هو ما يتطلبه التوسع فى الاستثمار من ضرورة احداث زيادة كافية فى الناتج من سلع الاستهلاك ، لسد الحاجات المتزايدة للقوة العاملة فى كل من قطاع سلع الاستهلاك وقطاع سلع الاستثمار •

الخلاصة انه لتحقيق معدل مرتفع للنمو ، فان الطريقة الوحيدة هى أن يبدأ المخطط بقيمة للمتغير هـ أكبر من $\frac{1}{e}$ • ذلك أنه فى هذه الحالة ، حتى بعد أن يكف معدل النمو عن التزايد - وحين يلحق المعدل

١/٥ بقية هـ - ويثبت ، فان الاقتصاد حينئذ سيحتفظ بهذا المعدل
المرتفع الثابت للنمو .

والآن ، وقبل أن تنهى مناقشتنا لتوزيع الاستثمارات بين قطاعي
سلع الاستهلاك و سلع الاستثمار ، نذكر كلمة موجزة عن علاقة المتغير هـ
بكل من :

١ - حجم الاستهلاك .

٢ - معدل نمو الاستهلاك .

**العلاقة بين نسبة الاستثمار المخصص لقطاع سلع الاستثمار ، وحجم
الاستهلاك :**

لما كانت زيادة معدل النمو عن طريق زيادة النسبة من الاستثمارات
المخصصة للقطاع المنتج لسلع الاستثمار ، أى عن طريق زيادة قيمة هـ ،
تضمن بالضرورة زيادة فى حجم التشغيل - فى القطاعين - بمعدل أكبر
من معدل زيادة الناتج من سلع الاستهلاك ، فان هذا يعنى حتما انخفاض
مستوى استهلاك العامل ، أو انخفاض الأجر الحقيقي للعامل (١) .

ورغم أن خطة التنمية التى تطبق هذه السياسة من سياسات
الاستثمار تكون فى الواقع على حساب انخفاض مستوى معيشة الطبقة
العاملة ، فان هذه السياسة ليست شرا كلها كما يبدو لأول وهلة ؛ ذلك
أن التوفيق بين الهدفين أمر ممكن فى الأجل الطويل : هدف النمو بمعدل

(١) ويرى دوب أن هذا الانخفاض له صفة الدوام ذلك أنه حتى بعد
أن يختفى التزايد فى معدل النمو ويبدأ التناسب فى الزيادة فى التشغيل
مع الزيادة فى إنتاج سلع الاستهلاك ، فان الزيادة فى سلع الاستهلاك لن
تغنى النقى السابق الذى حدث . أنظر Ibid p. 69

مرتفع ، وهدف رفع مستوى الأجر الحقيقي للعامل في نهاية الأفق الزمنى المخططة . وهذا يمكن تحقيقه عن طريق اتباع سياسة اقتصادية تسمح بالانخفاض في الأجر الحقيقي في أول فترات الخطة ، حتى يتمكن الاقتصاد من بناء القاعدة (الطاقة) الضرورية للانطلاق ، على أن تعمل السياسة بعد ذلك على ارتفاع متوسط استهلاك العامل (الأجر الحقيقي) عن طريق تخفيض قيمة هـ حينما يتخذ الاقتصاد مسارا للتنمية على مستوى مرتفع (١) .

ولكن يجب أن نلاحظ أنه ان صح أن ارتفاع قيمة هـ يتم على حساب انخفاض الأجر الحقيقي (متوسط استهلاك العامل) ، فإن هذا ليس مرادفا للقول بأن ارتفاع قيمة هـ يتم على حساب انخفاض الاستهلاك الاجمالي (٢) . ذلك أن حجم الاستهلاك الاجمالي سيكون حتما في ارتفاع طالما أن قيمة هـ أقل من واحد صحيح . بل انه حتى اذا بلغت هـ هذه القيمة ، فإن حجم الاستهلاك الاجمالي يبقى على حاله دون تغيير . ولن يحدث أى انخفاض في الاستهلاك الاجمالي الا اذا كان هناك استثمار سلبي (٣) في قطاع سلع الاستهلاك .

(١) ويلاحظ أنه ، لما تؤدي اليه هذه السياسة من انخفاض في معدل النمو فجأة ، رأى البعض الاستناد اليها في تفسير انخفاض معدل النمو في الاتحاد السوفيتي في الخمسينات عن معدل النمو في الثلاثينات .
أنظر في التعليق على هذا الرأي : Ibid, p. 70

(٢) بل أن دوب يرى أن ارتفاع قيمة هـ قد لا تؤدي الى أى انخفاض في الاستهلاك المتوسط للسكان : اذا كان هناك - قبل الاستثمار - فائض احتياطي من القوة العاملة بدون تشغيل .

disinvestment

(٣)

العلاقة بين نسبة الاستثمار المخصص لقطاع سلع الاستثمار ، ومعدل نمو الاستهلاك :

أما عن معدل نمو الاستهلاك ، فتختلف درجة تأثره بنسبة الاستثمارات المخصصة لقطاع سلع الاستثمار تبعا للأفق الزمني موضع الاعتبار .

ففى الأجل القصير لا يوجد خلاف فى أن الزيادة فى قيمة ه تتم حتما على حساب التوسع فى حجم الاستهلاك ، وانه كلما صغرت قيمة المتغير ه كلما أمكن تحقيق معدل نمو أكبر فى حجم الاستهلاك .

ولكن فى الأجل الطويل ، فان الطاقة الإنتاجية التى يتم خلقها فى قطاع سلع الاستثمار باستخدام قيمة مرتفعة للمتغير ه تمكن فى النهاية من تزايد الناتج فى قطاع سلع الاستهلاك بمعدل أسرع مما يمكن تحقيقه لو أن الاقتصاد اتخذ من البداية مسارا آخر ، معتمدا على قيمة أصغر للمتغير ه (١) .

على أن هناك حالة وحيدة - نظريا - لا يمكن فيها حل التعارض بين قيمة المتغير ه من جهة ، ومعدل نمو الاستهلاك (حتى فى الأجل الطويل) من جهة أخرى . تلك هى الحالة التى تساوى فيها قيمة المتغير ه واحد صحيح (٢) : أى التى تخصص فيها الاستثمارات كلها لقطاع سلع الاستثمار ، اذ لا يكون هناك مجال أصلا للكلام عن معدل نمو لقطاع الذى لم ينله أى نصيب من الاستثمارات .

(١) E. Domar, *Essays in The Theory of Economic Growth*, (New York, 1957), pp. 248—250.

(٢) M. Dobb, *op. cit.*, pp. 71-72

الفصل التاسع

إختيار الفن الإنتاجي

يدخل تحت البحث في طريقة اتخاذ هذا القرار أكثر من موضوع ؛
 اذ يتدرج الأمر من بحث إختيار الفن الإنتاجي في القطاع المنتج لسلع
 الاستهلاك ، الى بحث هذا الإختيار في القطاع المنتج لسلع الاستثمار .
 وفي هذا القطاع الأخير يمكن تجزئته البحث الى إختيار الفن الإنتاجي
 في الصناعات التي تنتج الآلات اللازمة لإنتاج سلع الاستهلاك ، وإختيار
 الفن الإنتاجي في الصناعات التي تنتج الآلات اللازمة لإنتاج الآلات
 السابقة . كذلك يتشعب البحث في إختيار الفن الإنتاجي فيشمل حالة
 وجود استيراد للآلات في قطاع سلع الاستثمار من أجل إنتاج الآلات
 اللازمة للقطاع المنتج لسلع الاستهلاك ، وحالة عدم وجود استيراد لهذه
 الآلات .

يتضح مما سبق أن البحث الكامل — دراسيا — في إختيار الفن
 الإنتاجي مسألة طويلة ، دقيقة ومتشعبة . ولكن تغطية هذه الجوانب
 كلها يتطلب أكثر مما يتسع له الوقت والمكان في مثل هذا الكتاب الذي
 يتناول أوليات التخطيط ؛ ولهذا نقصر دراستنا هنا على عرض مبسط
 لطريقة إختيار الفن الإنتاجي في القطاع المنتج لسلع الاستهلاك .

ولكن ، كيف يستساغ بحث إختيار الفن الإنتاجي في قطاع سلع
 الاستهلاك مجردا ، دون التمرض لإختيار الفن الإنتاجي في القطاع المنتج
 لسلع الاستثمار ، مع أن إختيار الفن الإنتاجي في قطاع سلع الاستثمار

لا بد أن يؤثر في اختيار الفن الاتجاعي في قطاع سلع الاستهلاك ؟ كيف
نبحث اختيار الفن الاتجاعي في القطاع الأخير ، وتتجاهل في نفس الوقت
مسألة الفن الاتجاعي في القطاع الأول الذي تتشعب بشأنه الاحتمالات
على ما ذكرنا ، والذي قد يحتوي على صناعات تنتج آلات لازمة لاتنتاج
آلات سلع الاستهلاك ، أو قد يستورد ذلك النوع من الآلات ؟ حتى
يكون مسلكنا اذن منطقيا^(١) ، لا بد أن نلجأ الى فرضين هامين ،
مضمونهما :

أولا - إن نشاط القطاع المنتج لسلع الاستثمار قاصر على صناعة
واحدة ؛ هي صناعة الآلات التي تنتج سلع الاستهلاك .

ثانيا - انه لاتنتاج هذه الآلات في القطاع المنتج لسلع الاستثمار ،
يستخدم عنصر العمل فقط ، ولا يستخدم أى آلات أخرى .

ونستعين في عرض هذا الموضوع بنموذج مبسط ، تقدم أولا
هيكله العام ثم بعض الفروض اللازمة لسلامة استخلاص النتائج . ورغم
أن بعض هذه الفروض قد يبدو بعيدا عن الواقعية ، الا أنها - كخطوة
أولى - لازمة لتفهم الحالات الأكثر تعقيدا ، التي يقترب فيها النموذج
من الواقع ، ويتعد عن التبسيط .

☆ هيكل النموذج :

يتميز هذا الهيكل للنموذج المبسط ، لبحث اختيار الفن الاتجاعي ،
في القطاع المنتج لسلع الاستهلاك وحده ، بثلاث نقاط أساسية :

(١) A.K. Sen, Choice of Techniques, (Oxford 1962), pp. 21-36

أولاً - ان الاقتصاد يتكون من جزئين ؛ جزء بدائي « متخلف » ، تسوده البطالة الظاهرة والمقنعة ، وجزء « متقدم » يشتمل على قطاعين ؛ قطاع ينتج سلع الاستثمار ، ونطلق عليه القطاع (ا) ، وقطاع ينتج سلع الاستهلاك ، ونطلق عليه القطاع (س) . واختيار الفن الاتجاعي الذى نحن بصدد بحثه يتعلق بهذا الجزء المتقدم ، وبالذات بالقطاع (س) .

ثانياً - بداية الاستثمار أصلاً تتوقف على وجود « فائض » فى ناتج الجزء « المتخلف » من الاقتصاد ابتداءً . ويتوقف حجم الطاقة الاستثمارية بعد ذلك على حجم الفائض فى قطاع الاستهلاك .

ثالثاً - عرض القوة العاملة اللازمة للجزء « المتقدم » من الاقتصاد - بقطاعيه - لانهاى المرونة عند مستوى منخفض من الأجر الحقيقى ، وذلك بسبب وجود البطالة الظاهرة والمقنعة فى الجزء المتخلف .

وحتى لا تتعقد طريقة العرض دون مبرر ، فاننا نستخدم بعض الرموز من حين لآخر ، بدلا من تكرار العبارات اللغوية ، وهذه بعض الرموز التى تناسب هذا التبسيط :

١ - الفائض المتوفر من ناتج الجزء المتخلف من الاقتصاد ، ونطلق عليه الرمز (ف م) .

٢ - معدل الأجر الحقيقى فى الاقتصاد ونطلق عليه الرمز (م) .

٣ - حجم القوة العاملة التى تستخدم فى القطاع المنتج لسلع الاستثمار ، ونطلق عليها الرمز (ل ا) .

٤ - حجم القوة العاملة التى تستخدم فى القطاع المنتج لسلع الاستهلاك ، ونطلق عليها الرمز (ل س) .

٥ - انتاجية العامل في القطاع المنتج لسلع الاستهلاك ، ونرمز لها بالرمز (ن) .

٦ - الناتج الاجمالي في القطاع المنتج لسلع الاستهلاك ، ونطلق عليه الرمز (ن ج ر) .

٧ - الأجور الاجمالية في القطاع المنتج لسلع الاستهلاك ، ونرمز لها بالرمز (ر ج ر) .

٨ - الفائض الاجمالي في قطاع الاستهلاك ، ونرمز له بالرمز (ف ر) .

٩ - درجة كثافة رأس المال في الفن الانتاجي موضع البحث ، ونرمز لها بالرمز (هـ) . أما مضمون هذه الكثافة فستعرض له بعد قليل .

الفروض التي يقوم على أساسها التحليل :

أولاً - ان انتاج الآلات في القطاع المنتج لسلع الاستثمار يتم باستخدام عنصر العمل فقط .

ثانياً - يوجد عنصران فقط من عناصر الانتاج في هذا الاقتصاد ، هما عنصرا العمل ورأس المال [الثابت] .

ثالثاً - استبعاد وجود أي احلال ؛ أي افتراض أن الآلات لا يصيها أي اهلاك .

رابعاً - انتاج الآلة في القطاع المنتج لسلع الاستثمار يستغرق « فترة زمنية » ، أما انتاج سلع الاستهلاك فلا يستغرق وقتاً يذكر .

خامسا - فترة التفريخ^(١) (بالنسبة لانتاج سلع الاستثمار)
متساوية بالنسبة لأي فن انتاجي .

سادسا - معدل الأجر الحقيقي للعامل يتساوى بالنسبة لأي فن
انتاجي .

سابعا - مجموع الأجور يستهلك كله ، ومجموع الفائض يستثمر
بأكمله^(٢) .

في ضوء هذه الفروض يمكن بحث مشكلة الاختيار بين نوعين من
الفن الانتاجي ، أحدهما كثيف رأس المال ، والآخر أقل كثافة في رأس
المال . وهنا يحسن أن نوضح المفهوم الذي نستقر عليه هنا بالنسبة
لكثافة رأس المال ، وهو الذي استقر عليه الاقتصادي ا . ك . سن

توجد تعريفات ثلاثة في الأدب الاقتصادي لكثافة رأس المال
في الفن الانتاجي . أول هذه التعريفات هو قياس المعدل $\left[\frac{\text{رأس المال}}{\text{العمل}} \right]$

وثانيها هو قياس معدل $\frac{\text{رأس المال}}{\text{الناتج الاجمالي}}$. أما التعريف الثالث فهو قياس

معدل $\frac{\text{رأس المال}}{\text{القيمة المضافة}}$. وقد التزم سن في بحث اختيار الفن الانتاجي

بهذا المفهوم لكثافة رأس المال .

وعلى وجه التحديد ، فقد حدد درجة كثافة رأس المال (أي

Gestation Period

(١) شبيه بنموذج « الأجور - الأرباح » في التنمية الذي قدمته جون

روبنسون :
أنظر : R. Irwin, *The Accumulation of Capital*, (J. Robinson, 1956).

(الرمز هـ) بأنها عدد العمال اللازمين في القطاع المنتج لسلع الاستثمار ،
 لانتاج قدر من رأس المال الثابت يكفي لتشغيل عامل واحد تشغيلاً
 كاملاً في القطاع المنتج لسلع الاستهلاك^(١) . فإذا كان هناك نوعان من
 الآلات عالجان لانتاج سلع الاستهلاك ، وكان النوع الأول من هذه
 الآلات يتطلب انتاجه تشغيل خمسة عمال في القطاع المنتج لسلع
 الاستثمار لانتاج ما يكفي لتشغيل عامل واحد تشغيلاً كاملاً في القطاع
 المنتج لسلع الاستهلاك ، بينما يتطلب انتاج النوع الثاني من الآلات
 تشغيل عشرة عمال في القطاع المنتج لسلع الاستثمار لانتاج ما يكفي
 لتشغيل عامل واحد تشغيلاً كاملاً في قطاع الاستهلاك ، فإن النوع
 الثاني (من الآلات) من الفن الانتاجي يعتبر - في رأى سن - أكبر
 كثافة من النوع الأول في رأس المال .

وننتقل الآن الى استخلاص النتائج من هذا النموذج^(٢) . وأول
 ما يلاحظ أنه وان كان حجم التشغيل في القطاع المنتج لسلع الاستثمار -
 في أى فترة زمنية - يتحدد بحجم الفائض في القطاع المنتج لسلع الاستهلاك
 في نفس الفترة ، إلا أنه في بدء الاستثمار^(٣) يتوقف حجم التشغيل في
 قطاع الاستثمار على الفائض الذي يمكن استخلاصه من الجزء المتخلف .

(١) يلاحظ أن Dobb يستخدم مقياساً مختلفاً لكثافة رأس المال :
 إذ يستخدم لذلك انتاجية العامل في القطاع (١) . فإذا كان العامل في
 القطاع (١) ينتج رأسمالاً كافياً لتشغيل عاملين في القطاع (س) ، فإن
 (هـ) في تعريف سن تساوى $\frac{1}{2}$ ، وفي طريقة دوب $P_i = 2$ أى أن (هـ)
 شى مقلوب P_i .

(٢) سنستخدم الرموز كما هي للدلالة على ما يتعلق بالفن الانتاجي
 غير كثيف رأس المال ، أما الفن الانتاجي الكثيف رأس المال فنستخدم
 له علامة مميزة ر ، هـ ، ل م وهكذا .

Initial Period t_0

(٣)

فحجم التشغيل في قطاع الاستثمار ، عند بدء الاستثمار ، أو الفترة (١) ، هو ذلك الحجم من القوة العاملة الذي يمكن تشغيله باستخدام الفائض من الجزء المتخلف ، وهذا يتوقف على معدل الأجر ؛ أي :

$$\frac{F}{r} = L_0 = L_1$$

وبالتالي فإن حجم التشغيل في قطاع الاستهلاك في الفترة (١) يتوقف على حجم التشغيل في قطاع الاستثمار في الفترة السابقة^(١) (الفترة ٠) وعلى كثافة رأس المال ؛ أي :

إذا كان الفن الانتاجي المستخدم كثيف رأس المال فإن حجم التشغيل في قطاع الاستهلاك يصبح :

$$\frac{F}{r \times h} = \frac{L_1}{h} = L_1$$

وإذا كان الفن الانتاجي المستخدم غير كثيف رأس المال ، فإن حجم التشغيل في قطاع الاستهلاك هو :

$$\frac{F}{r \times h} = \frac{L_1}{h} = L_1$$

وعلى ذلك فإن الناتج الاجمالي في قطاع الاستهلاك في الفترة (١) يمكن استخلاصه بالنسبة لكل فن انتاجي على النحو التالي :

إذا كان الفن الانتاجي المستخدم كثيف رأس المال ، فإن الناتج الاجمالي هو :

(١) من الواضح أنه لا يوجد تشغيل في قطاع الاستهلاك في الفترة (١)

$$\frac{ف \times ن}{ر \times ه} = ن ج ا$$

وإذا كان الفن الانتاجى المستخدم غير كثيف رأس المال ، فإن

الناتج الاجمالى هو :

$$\frac{ف \times ن}{ر \times ه} = ن ج ا$$

والآن ، وبمقارنة الناتج الاجمالى فى قطاع الاستهلاك لكل من نوعى

الفن الانتاجى نستطيع أن نتبين أن :

١ - الناتج الاجمالى فى حالة الفن الانتاجى الغير كثيف رأس المال

يكون أكبر من الناتج الاجمالى فى حالة الفن الانتاجى الكثيف رأس المال إذا كان :

$$\frac{ن}{ن} \text{ أكبر من } \frac{ه}{ه}$$

٢ - الناتج الاجمالى فى حالة الفن الانتاجى الغير كثيف رأس المال

يكون أقل من الناتج الاجمالى فى حالة الفن الانتاجى الكثيف رأس المال إذا كان :

$$\frac{ن}{ن} \text{ أقل من } \frac{ه}{ه}$$

أى أن النتيجة الأولى التى يمكن استخلاصها حتى الآن ، هى أن

اختيار الفن الانتاجى يتوقف على نتيجة المقارنة بين المعدلين $\frac{ن}{ه}$ ، $\frac{ه}{ن}$

والافتراض الواضح هنا أن نتيجة المقارنة تؤدى الى اختيار الفن الانتاجى

الذى يؤدى الى تعظيم الناتج الاجمالى •

غير أنه توجد نتيجة أخرى يمكن استخلاصها من هذا النموذج .
 ذلك أن تعظيم الناتج في الفترة (١) لا يعنى بالضرورة تعظيم الناتج أيضا
 في الفترات التالية ؛ فالأمر يتوقف على حجم الطاقة الانتاجية في المستقبل .
 وقد رأينا عند مناقشة معايير الاستثمار أن حجم الطاقة الانتاجية في
 الفترات اللاحقة على فترة بداية الاستثمار يتوقف على ذلك الجزء من
 الناتج الذى يعاد استثماره في كل فترة زمنية . وبلغه هذا النموذج ،
 يتوقف على القدر الذى يستخدم في كل فترة زمنية لتشغيل العمال في
 القطاع المنتج لسلع الاستثمار ؛ أى القدر المتبقى من الناتج بعد دفع
 الأجور في قطاع الاستهلاك^(١) . بعبارة أخرى ، يتوقف على الفائض
 في قطاع الاستهلاك .

ويمكن التعبير عن الفائض في قطاع الاستهلاك^(٢) في الفترة (١) :

كما يلي :

إذا كان الفن الانتاجى المستخدم كثيف رأس المال ، فإن :

$$F'_s = L'_s (N' - M) \\ = \frac{F}{M \times H} (N' - M)$$

وإذا كان الفن الانتاجى المستخدم غير كثيف رأس المال، فإن :

- (١) لاحظ أن الفرض أن الأجور كلها تنفق على الاستهلاك .
 (٢) ويلاحظ أن الأجور الإجمالى في هذا القطاع هو : $R_j =$

$$\frac{F \times M}{R \times H} = R_j$$

$$f_s = (n - m) \cdot \frac{f}{m \times h}$$

ومن هذا يمكن أن تبين ما يلي :

١ - ان الفائض المتحقق في القطاع المنتج لسلع الاستهلاك ، باستخدام الفن الانتاجي الغير كثيف رأس المال يكون أكبر من الفائض الذي يتحقق باستخدام الفن الانتاجي الكثيف رأس المال ، اذا كان :

$$\frac{n - m}{n' - m'} > \frac{h}{h'}$$

٢ - ان الفائض المتحقق في القطاع المنتج لسلع الاستهلاك ، باستخدام الفن الانتاجي الغير كثيف رأس المال ، يكون أقل من الفائض الذي يتحقق باستخدام الفن الانتاجي الكثيف رأس المال ، اذا كان :

$$\frac{n - m}{n' - m'} < \frac{h}{h'}$$

الخلاصة أنه من هذا النموذج المبسط يمكن استخلاص قاعدتين مختلفتين :

القاعدة الأولى^(١) مضمونها انها لاختيار الفن الانتاجي المناسب تقارن العلاقتين $\frac{n}{n'}$ ، $\frac{h}{h'}$ • فاذا كانت الأولى أكبر من الثانية نختار الفن الانتاجي الغير كثيف رأس المال • وبالعكس اذا كانت الثانية أكبر من الأولى فاننا نستخدم الفن الانتاجي الكثيف رأس المال •

أما القاعدة الثانية^(١) فمضمونها انه لاختيار الفن الانتاجى المناسب
نقارن العلاقتين $\frac{ن}{ن-س}$ ، $\frac{هـ}{هـ}$ * فاذا كانت الأولى أكبر من الثانية
نستخدم الفن الانتاجى الغير كثيف رأس المال * وبالعكس اذا كانت
الثانية أكبر من الأولى فاننا نستخدم الفن الانتاجى الكثيف رأس
المال *

ولكن ليس معنى ذلك أن هاتين القاعدتين لازمتان معا لاتخاذ قرار
باختيار الفن الانتاجى ؛ ذلك أن المسألة لا تحتاج الا الى قاعدة
واحدة ، تتحدد فى ضوء معيار الاستثمار الذى يرى المخطط تطبيقه ،
وهذا ما نتولى بحثه فيما يلى :

المبحث العاشر

العلاقة بين اختيار الفن الإنتاجى ومعايير الإستثمار

اذا أجرينا فى ضوء نتائج هذا النموذج مقارنة بين معايير الاستثمار
التي تمت مناقشتها فيما سبق ، فاننا نلاحظ الصلة بين معيار الاستثمار
الذى يتبناه المخطط من جهة ، وبين احدى هاتين القاعدتين من جهة
أخرى *

فبالنسبة لمعيار العائد على رأس المال ، رأينا أنه يهدف الى تعظيم
معدل قيمة الناتج السنوى للاستثمار الذى أدى الى خلق هذا الناتج *
واضح اذن أن هذا المضمون تحققه القاعدة الأولى المستخلصة من
النموذج الحالى لاختيار الفن الانتاجى ؛ أى أن اختيار « العائد على
رأس المال » معيارا للاستثمار ، يتناسق مع اتخاذ القاعدة الأولى وحدها
مناظا لاختيار الفن الانتاجى *

وبالنسبة « لمعيار الانتاجية الحديدية الاجتماعية » ، رأينا أنه يهدف الى تعظيم الانتاجية الحديدية الاجتماعية لوحدة الاستثمار • وهذا يعنى ، كما رأينا ، أن يخصم من القيمة المضافة النفقة الاجتماعية لتشغيل عنصر العمل في هذا الاستثمار ؛ وتتمثل هذه النفقة فيما ضاع على المجتمع من ناتج في أنشطة أخرى نتيجة سحب عنصر العمل من تلك الأنشطة وتشغيله في النشاط الاستثمارى موضع البحث • ولكننا لاحظنا في النموذج الحالى لاختيار الفن الانتاجى أن نفقة الفرصة المضاعة لعنصر العمل تساوى صفرا ، حيث لم يتم سحبه من أى نشاط آخر • هذا يعنى أن معيار الانتاجية الحديدية الاجتماعية يتطابق - في مجالنا هذا - مع معيار « العائد على رأس المال » ^(١) ؛ كلاهما تحققه القاعدة الأولى المستخلصة من النموذج الحالى لاختيار الفن الانتاجى • وبعبارة أخرى ، فإن اختيار الانتاجية الحديدية الاجتماعية معيارا للاستثمار يتناسق أيضا مع اعتبار القاعدة الأولى وحدها مناطا لاختيار الفن الانتاجى المناسب •

أما المعيار الأخير (إعادة الاستثمار) ^(٢) فقد رأينا أنه يهدف الى تعظيم القدر المعاد استثماره • وبلغة النموذج الحالى ، يهدف الى تعظيم الفائض في قطاع الاستهلاك • وعلى ذلك فإن مضمون هذا المعيار تحققه القاعدة الثانية المستخلصة من هذا النموذج الحالى ^(٣) •

Ibid, p. 25

(١)

(٢) أنظر أيضا في هذا المجال M. Dobb, "A Note on the So-called Degree of Capital Intensity of Investment in Under-developed Countries", *Economie Appliquee*, VII (1954) No. 3 ; reprinted in his *On Econ. Theory and Socialism* (London 1955) pp. 183—154.

(٣) فالصيغة التى قدمها Galenson & Leibenstein هي :

$$r = \frac{P - ew}{c}$$

فاذا قسمنا الحد الأيمن من المعادلة على c نحصل على

$$r = \frac{\frac{P}{c} - w}{\frac{c}{c}} = \frac{pc - w}{a. w}$$

الخلاصة ، ان الاستناد الى القاعدة الأولى أو القاعدة الثانية لاختيار الفن الاتجاعي المناسب ، يتوقف على المعيار الذى يتبناه المخطط لسياسة الاستثمار .

المبحث الحادى عشر

العلاقة بين اختيار الفن الاتجاعي ومعدل الأجر

يوحى ما قلناه عن الفن الاتجاعي حتى الآن ان الاختيار يتم تبعاً لمعيار الاستثمار الذى استقر عليه المخطط ، دون أن يلعب الأجر الذى يحصل عليه عنصر العمل أى دور . ولكن الواقع أن هذا يمثل فقط نصف الحقيقة ، ولا يمثل الحقيقة كلها . ذلك أن معدل الأجر ، وإن كان من الواضح أن المعيارين الأول والثانى من معايير الاستثمار لا يدخلانه فى الاعتبار ، إلا أنه من الواضح أيضاً أن معيار الاستثمار الذى يهدف الى تحقيق أقصى فائض ممكن ، لا بد أن يدخل عنصر الأجر فى الاعتبار . بعبارة أخرى ، إن معيار الاستثمار الذى يجذب كثافة رأس المال فى الفن الاتجاعي ، لا يقرر درجة كثافة رأس المال فى عزلة عن معدل الأجر .

ولتوضيح العلاقة بين معدل الأجر والفن الاتجاعي نتطرق أولاً الى توضيح العلاقة بين درجة كثافة رأس المال فى الفن الاتجاعي من ناحية ،

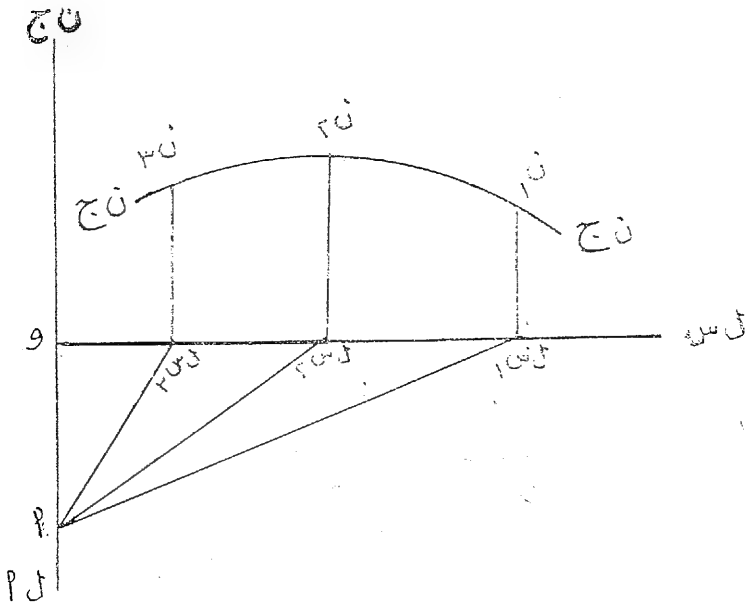
حيث : $p_c =$ انتاجية العامل $= \frac{p}{c}$

$a_w =$ قيمة نصيب العامل من رأس المال $= \frac{c}{a}$

A. Sen, op. cit., p. 26

انظر :

واتنتاجية العامل في ظل هذا الفن الاتجائى من ناحية أخرى ، باستخدام الشكل التالى (١) :



ويوضح هذا الشكل العلاقة بين المتغيرات الثلاثة التالية :

- ١ - حجم القوة العاملة في القطاع المنتج لسلع الاستثمار ، ويقاس على المحور الرأسى في الاتجاه السالب ، وهو الحجم و ١ .
- ٢ - حجم القوة العاملة في القطاع المنتج لسلع الاستهلاك ، ويقاس على المحور الأفقى . ويتوقف حجم هذه القوة العاملة على درجة كثافة رأس المال في الفن الاتجائى المستخدم . ويوضح الشكل ثلاث درجات من كثافة رأس المال - أى ثلاث قيم ل ه - في الفن الاتجائى :

أ - هـ ، أقلها كثافة في رأس المال • وتمثلها العلاقة $\frac{1}{\text{ول س}_1}$ ،

حيث حجم القوة العاملة في القطاع المنتج لسلع الاستهلاك هو ول س_1 •

ب - هـ ، وتعبر عن كثافة لرأس المال في الفن الانتاجي أكبر من كثافة رأس المال في الفن الانتاجي السابق • وتمثلها العلاقة $\frac{1}{\text{ول س}_2}$ ، حيث حجم القوة العاملة في القطاع المنتج

لسلع الاستهلاك هو ول س_2 •

ج - هـ ، وتعبر عن كثافة لرأس المال في الفن الانتاجي أكبر من كثافة رأس المال في الفن الانتاجي السابق • وتمثلها العلاقة $\frac{1}{\text{ول س}_3}$ ، حيث حجم القوة العاملة في القطاع المنتج

لسلع الاستهلاك هو ول س_3 •

٣ - الناتج الكلى في قطاع الاستهلاك ، ويقاس على المحور الرأسى في الاتجاه الموجب •

وتتناسب انتاجية العمل ، أو الناتج المتوسط^(١) ، طرديا مع درجة كثافة رأس المال في الفن الانتاجي •

أ - ففى حالة الفن الانتاجي الذى تمثله درجة كثافة رأس المال هـ ، فان انتاجية العامل هى $\frac{1 \text{ ل س}_1}{\text{ول س}_1}$

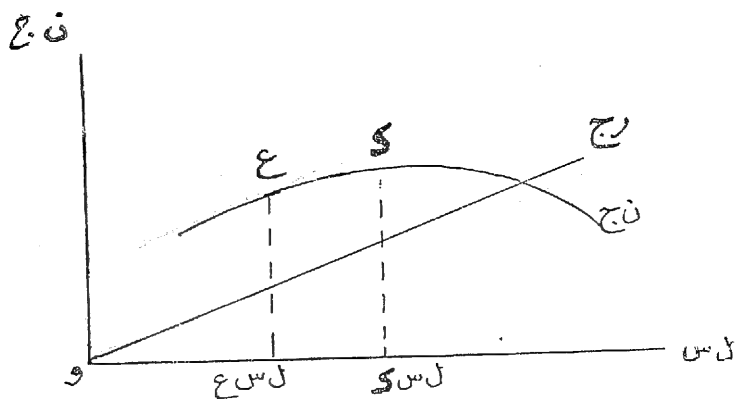
(١) أما بالنسبة للناتج الاجمالى ، فليس هناك قاعدة يمكن القول بها في هذا الصدد ، ويتوقف الأمر على اعتبارات أخرى ، غير الفن الانتاجي ودرجة كثافة رأس المال •

ب - وفي حالة الفن الانتاجي الأكثر كثافة في رأس المال ، والذي
تمثله هـ ، فان انتاجية العامل هي $\frac{٢٠ \text{ ل س}}{٢ \text{ و ل س}}$ ، وهي أكبر
من انتاجية العامل في الحالة السابقة .

ج - وفي حالة الفن الانتاجي الأكثر كثافة في رأس المال ، والذي
تمثله هـ فان انتاجية العامل هي $\frac{٢٠ \text{ ل س}}{٢ \text{ و ل س}}$ ، وهي أكبر من
انتاجية العامل في الحالة السابقة .

فاذا أوضحنا على الرسم حالات عديدة للقيمة هـ ، أمكننا أن
تحصل على عدة نقط ن_١ ، ن_٢ ، ن_٣ ، ن_٤ ، ن_٥ ، تشكل المنحنى ن ج أو
منحنى الناتج الكلى في القطاع المنتج لسلع الاستهلاك ، باستخدام
أنواع بديلة من الفن الانتاجي .

نستطيع الآن أن نتقدم خطوة ، وذلك بإضافة معدل الأجور الى
المنحنى ن ج كما في الشكل التالي (١) :

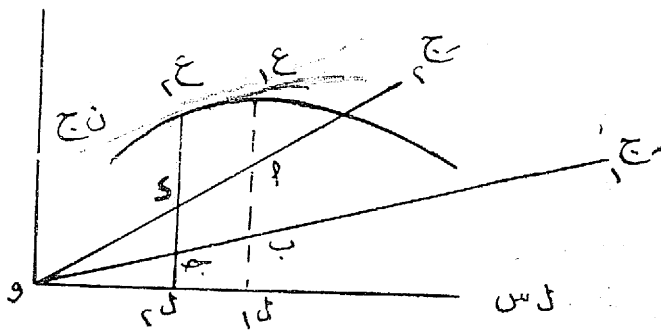


ونظرة سريعة الى هذا الشكل توضح :

١ - انه عند النقطة د على المنحنى ن ج يتحقق أقصى ناتج اجمالي، وذلك باستخدام الفن الانتاجي الذي يسمح بتشغيل الحجم و ل س د من القوة العاملة في القطاع المنتج لسلع الاستهلاك . وهذا ما يتفق مع معيار العائد على رأس المال ، ومعيار الانتاجية الحدية الاجتماعية . وهذه النتيجة تحققها القاعدة الأولى المستخلصة من النموذج الحالي .

٢ - انه عند النقطة ع على المنحنى ن ج يتحقق أقصى فائض ، وذلك باستخدام الفن الانتاجي - الأكثر كثافة في رأس المال - الذي يسمح بتشغيل الحجم و ل س ع من القوة العاملة في القطاع المنتج لسلع الاستهلاك . ذلك أنه عند النقطة ع على المنحنى ن ج يكون ميل المماس مساويا لميل خط الأجور ر ج . وهذا ما يتفق مع معيار اعادة الاستثمار ، وهي نتيجة تحققها القاعدة الثانية المستخلصة من النموذج الحالي .

والآن ننتقل الى موضوعنا الأصلي ، وهو الصلة بين درجة كثافة رأس المال في الفن الانتاجي ، ومعدل الأجور . ولتوضيح ذلك نعيد رسم الشكل السابق مع فارق واحد : هو استخدام معدلين مختلفين للأجور (١) بدلا من معدل واحد كما في الشكل السابق .



loc. cit.

(١)

ويتضح من الشكل أنه :

١ - إذا كان معدل الأجور هو الذى يمثله الخط ر ج ٣ ، فإن الاختيار يقع على الفن الانتاجى الأكثر كثافة فى رأس المال ، والذى تكون فيه انتاجية العامل مساوية $\frac{٢٤}{٢٧}$ ؛ وذلك لأن الفائض الذى

يحققه هذا الفن الانتاجى - مع معدل الأجر الذى يمثله الخط ر ج ٣ - يكون أكبر من الفائض الذى يحققه الفن الانتاجى الآخر مع نفس معدل الأجر ؛ بعبارة أخرى ان الفائض ع ٣ د يكون أكبر من الفائض ع ١ .

٢ - إذا كان معدل الأجور هو الذى يمثله الخط ر ج ١ ، فإن الاختيار يقع على الفن الانتاجى الأقل كثافة فى رأس المال ، والذى تكون فيه انتاجية العامل مساوية $\frac{١٤}{١٧}$ ، وهى أقل من $\frac{٢٤}{٢٧}$. ذلك

لأن الفائض الذى يحققه هذا الفن الانتاجى - مع معدل الأجر الذى يمثله الخط ر ج ١ - يكون أكبر من الفائض الذى يحققه الفن الانتاجى الآخر - الأكثر كثافة فى رأس المال - مع نفس معدل الأجر ؛ بعبارة أخرى ان الفائض ع ١ ب يكون أكبر من الفائض ع ٣ ج .

الخلاصة :

من عرضنا لهذا النموذج ، ومن مقارنة المعايير الثلاثة فى ضوء نتائجه يمكننا أن نستخلص النتائج التالية :

أولاً : ان كلا من معيار العائد على رأس المال ، ومعيار الانتاجية الحدية الاجتماعية وهو يهدف الى تعظيم الناتج الاجمالى ، يختار لتحقيق ذلك الفن الانتاجى ، دون أن يتأثر الاختيار بمعدل الأجر الحقيقى بشكل مباشر .

الأقل كثافة فى رأس المال

ثانيا : ان معيار اعادة الاستثمار يهدف الى اختيار الفن الانتاجي الكثيف رأس المال ، نظرا لما يسمح به ذلك من تحقيق أقصى فائض .
غير أن درجة كثافة رأس المال - في الفن الانتاجي - التي يقع عليها الاختيار في ظروف معينة ، تتأثر بمعدل الأجر الحقيقي السائد . وبعبارة أخرى ، فان انخفاض معدل الأجر الحقيقي يدفع الى اختيار درجة منخفضة نسبيا من كثافة رأس المال في الفن الانتاجي : ذلك أن ارتفاع معدل الأجر الحقيقي يدفع النقطة - على منحني الناتج الاجمالي - التي يتحقق عندها أقصى فائض ؛ أي النقطة التي يتساوى عندها ميل المماس للمنحني مع ميل خط الأجور - الى ناحية اليسار ، وهي ناحية الزيادة في كثافة رأس المال في الفن الانتاجي . وبالعكس ، فان انخفاض معدل الأجر الحقيقي يدفع هذه النقطة الى ناحية اليمين ، وهي ناحية انخفاض كثافة رأس المال في الفن الانتاجي ^(١) .

على أنه يجب التنبيه الى ما سبقت الاشارة اليه في مجال آخر ^(٢) من أن دالة الانتاج ليست دائما بالضرورة مما يسمح بأن يؤدي كل انخفاض في معدل الأجر الى تغير في نسب مزج العناصر ؛ أي الى تغير في كثافة رأس المال في الفن الانتاجي .
وهكذا تواجه الدول النامية مشكلة اختيار صعبة : هل تتبنى

(١) ولكن مما قد يحبط هذا الأثر ما يلاحظ من أن انخفاض الأجور في الدول المتخلفة يكون عادة مصطحبا بانخفاض انتاجية العامل . وبذلك فان انخفاض الأجور اذا أدى - كما يوضح هذا التعليل - الى اختيار فن انتاجي غير كثيف رأس المال ، فانه قد لا يؤدي الى تحقيق أقصى فائض .

انظر : Dobb ; "Second Thoughts on Capital Intensity of Investment",
The Review of Economic Studies, Vol. XXIV, No. 1, pp. 37-38.

(٢) في تقييم التحليل الحدي وجهاز الثمن .

طريقة انتاج غير كثيفة العمل ، لا توفر فرصا كافية للتشغيل ولكنها تؤدي رغم ذلك الى زيادة سريعة في الناتج أو الدخل القومي ، أم هل نختار وسائل انتاج أخرى كثيفة العمل ، ولكنها تحقق معدلا منخفضا في نمو الناتج القومي . وهنا يمكن القول بوجه عام ان القرار يجب أن يتوقف على الأفق الزمني للتخطيط . فإذا كان التخطيط لفترة قصيرة الأجل نسبيا ، فاننا نرى أن الطريقة الثانية هي أولى بالاتباع ، حيث تمكن من امتصاص الفائض المتراكم في هذه البلاد من اليد العاملة العاطلة ، أو المشغلة تشغيلا جزئيا . أما اذا كان التخطيط لفترة طويلة فانه من الأجدي - ومن وجهة نظر التشغيل - عدم الاعتماد على طرق الانتاج الأكثر استخداما لقوة العمل ، وانما اختيار طريقة الانتاج الأكثر مساهمة في زيادة الناتج القومي الصافي . ذلك أنه اذا كانت هناك نسبة معينة من الدخل القومي تذهب للاستثمار ، فان اختيار طريقة انتاج مؤدية الى سرعة زيادة الناتج القومي - دون نظر للتشغيل في الأجل القصير - من شأنها أن تحقق ، وفي فترة زمنية معقولة ، نموا في الدخل القومي يضمن تحقيق حجم مطلق للاستثمار من شأنه أن يسمح بخلق فرص للتشغيل أكبر بكثير مما لو لجأنا من البداية الى استخدام طريقة انتاج كثيفة في استخدام عنصر العمل .

الباب السادس هيكل الأثمان

ننتقل الآن إلى مناقشة هيكل الأثمان في الاقتصاد المخطط .
وتشمل دراستنا في هذا الجزء طبيعة الثمن في كل من التخطيط المركزي
والتخطيط اللامركزي . كما نورد في الدراسة فصلا خاصا لدور أثمان
الظل (أو الأثمان الحاسوبية) وطبيعتها . على أن نتناول قبل هذا كله
أحوار حول إمكان تحقيق الرشادة في ظل التخطيط .

الفصل العاشر

إمكانية تحقيق الرشادة في ظل التخطيط

تفصح لنا من عرضنا المختصر - في موضع سابق - لمفهوم التخطيط أنه أسلوب عمل صالح للتطبيق في ظل أى نظام اقتصادى . ذلك أننا لم نجد في التعريف الذى أوردناه ما يجعل التخطيط -خاصا بنظام دون غيره . صحيح ان مجال التطبيق يختلف من نظام الى آخر من حيث درجة الشمول ، ولكن التعريف المجرد صالح لأى نظام . ولكننا قد رأينا في نفس الوقت أهمية الحساب الاقتصادى لضمان نجاح البرامج من الناحية الاقتصادية ، نظرا لوجوب عقد مقارنات بين الأهداف البديلة ، وكذلك بين استخداماتها من الوسائل البديلة .

ويستند الحساب الاقتصادى بطبيعته الى مؤشرات موضوعية^(١) . فحساب الجهد والعائد يستند بالضرورة الى مؤشرات تمثل القيمة الحقيقية لهذا الجهد وذلك العائد . ويتلخص الجهد في هذا الصدد في جانب النفقات بالمعنى الاقتصادى ؛ وحساب الجهد هنا يضمن أن تخصص العناصر تخصيصا يضمن سلامة البرامج من الناحية الاقتصادية . فاذا كان عنصر العمل مثلا متوفرا بدرجة كبيرة ، وعنصر رأس المال هو العنصر النادر ، فإن الحساب الاقتصادى يهتدى بمؤشرات لهذه

الظروف تمثل الندرة النسبية^(١) ؛ وذلك حتى لا نفرط في استخدام العنصر النادر * والمؤشرات الموضوعية التي تمثل هذه الندرة النسبية يطلق عليها بصفة عامة أثمان عناصر الانتاج *

وهنا يثور تساؤل هام : ما هي فرص الاهتداء بهذه المؤشرات الموضوعية في ظل نظام يقوم على الملكية الجماعية لعناصر الانتاج ؟ وهل يستطيع مثل هذا النظام أن يتبع مبدأ الرشادة الاقتصادية^(٢) ؟ ورغم أن هذا السؤال يبدو اليوم أكاديميا بعد أن قامت فعلا نظم اقتصادية اشتراكية ، واستطاعت أن تحقق قدرا وافيا من هذا المبدأ - إلا أن لهذا الموضوع أهمية قصوى ، نظرا لما أدى اليه من تركيز الاهتمام على واحد من أهم المشاكل الرئيسية التي واجهها النظام الذي يملك عناصر الانتاج من جهة ، ونظرا لما انبعث عنه من استقطاب^(٣) في الفكر الاشتراكي بين أنصار المركزية واللامركزية من جهة أخرى *

وترجع بداية هذا النقاش الى عام ١٩٠٨ حين نشر « بارونى » مقالة الشهير^(٤) الذى أشار فيه الى امكانية قيام سلطة مركزية بتحديد الأهداف بدلا من السوق الحر * ولقد كان بحث بارونى علميا بحثا وليس عقائديا ، اذ أنه لم يكن ممن يميلون الى الاشتراكية * غير أن البحث قد ساهم في تأييد وجهة نظر كل من أنصار الاشتراكية وأعدائها على حد سواء ؛ اذ اعتبر كل فريق أن المقال يؤيد وجهة نظره * ويرجع هذا الازدواج

relative scarcities

(١)

Economic Rationality

(٢)

Polarization

(٣)

E. Barone, The Ministry of Production in the Collectivist State, (٤)

in F. Hayek (ed.) ; *Collectivist Economic Planning*, Op. cit., pp. 245—290.

في التفسير الى أن بارونى قد أشار الى أن جوهر المشكلة في الاشتراكية لن يختلف عنه في الرأسمالية ، وانما الحديد في النظام الأول هو أن هيئة معينة (M.O.P.) هي التي تقوم بحل المعادلات المختلفة ، حتى تتوصل الى تحديد الأهداف العديدة ، الأمر الذى يتم في النظام الرأسمالى بواسطة جهاز السوق * ولكنه أضاف أن هذه عملية صعبة - أن لم تكن مستحيلة - من الناحية العملية ، وذلك نظرا لعدد المعادلات التى يجب حلها ، خاصة وأن المعاملات الفنية فى تغير مستمر * هذا من ناحية * ولكن « بارونى » ، من ناحية أخرى ، وضع بذور ما يعرف فى النظم الاقتصادية باسم الاشتراكية اللامركزية * وذلك حين اقترح أن تقوم (M.O.P.) بعملية تجربة وخطأ فى تغيير سعر الفائدة ، حتى تتوصل الى إقامة التوازن بين الكفاءة الحديدية لرأس المال ، والتفضيل الحديدى للمستهلك * ١٧٠

وهكذا نرى أن بارونى قد قدم لكل من منكرى مبدأ الرشادة الاقتصادية فى الاشتراكية ، ومؤيديه ، سندا وحجة تلقفها كل منهما على النحو التالى :

المدرسة النمساوية الجديدة Neo-Austrian :

ويتصدر هذه المدرسة ثلاثة أسماء بارزة هي قرون ميزس ، وهايك ، وروبنز ، وتتضمن وجهة نظرهم ثلاثة أفكار رئيسية :

(أ) ضرورة الحساب الاقتصادى لنجاح أى نظام :

وتستند هذه النقطة أهميتها من وجود ظاهرة الندرة * ذلك أن السلع جميعها ، الاستهلاكية والرأسمالية ، لا يتوفر منها ما يكفى لإشباع كل الحاجات * ولا شك أن ظاهرة الندرة تجعل من المنطقى أن يكون توزيع الموارد على نحو يحقق أقصى إشباع للحاجات الانسانية ،

وهذا بدوره يقتضى بالضرورة عملية حساب رشيدة للمقارنة بالنسبة
للأنماط البديلة لتوزيع الموارد * ونظرا لأن هذه الظاهرة (الندرة)
ليست قاصرة على نظام دون غيره (ومن ثم ، نظرا لأن حسن توزيع الموارد
عملية لازمة لكل نظام اقتصادى) ، فاننا نخلص من ذلك بأن عملية
الحساب الاقتصادى ليست مسألة خاصة بشكل معين من أشكال النظم
الاقتصادية ؛ بل هى ضرورة لازمة لأى نظام ، بما فى ذلك النظام الذى
يقوم على ملكية الدولة لكل عناصر الانتاج *

(ب) الحساب الاقتصادى الرشيد يتطلب نظام السوق الحر المعتمد
على جهاز الثمن :

هذه هى النقطة الثانية فى رأى هذه المدرسة ، وقد أسهم فون ميزس
بدور كبير فى تقديمها وعرضها على بساط البحث ، الى درجة أن علماء
النظم الاقتصادية بلا استثناء (حتى الاشتراكيون منهم) يجمعون على
أنه كان له فضل تسليط الضوء على أهم مشكلة على الاطلاق تواجه
النظام الاشتراكى (١) * فيقول فون ميزس ان الحساب الاقتصادى يتطلب
وحدة للحساب ، وتعتبر النقود (رغم بعض المساوئ) خير وحدة لهذا
الغرض * ولكن امكان سلامة استخدام النقود كوحدة للقياس يتوقف
على شرط هام ، هو أن تكون السلع والموارد التى يراد حساب قيمتها
النسبية جزءا من عملية اجتماعية (٢) هى المبادلة ؛ ومضمونها نظام للأثمان
يتحدد فى السوق نتيجة لتفاعل العرض والطلب *

(١) ويقول O. Lange ان التحدى الكبير الذى تقدم به دفع
الاشتراكيين الى تقدير أهمية وجود نظام ملائم للمحاسبة الاقتصادية
للاسترشاد به فى توزيع الموارد ... وبالإحساس بوجود هذه المشكلة
بدأوا بمعالجتها بطريقة علمية - ويضيف Lange انه من المناسب
« عرفانا بالجميل أن يوضع تمثال لميزس فى مكان الشرف فى مجلس التخطيط
فى الدولة الاشتراكية » .

Social Process.

(٢)

(جـ) استحالة قيام السوق الحر وجهاز الثمن في الدولة التي تمتلك عناصر الانتاج :

هذه هي الخطوة الثالثة في أفكار هذه المدرسة • ومضمونها انه باتقاء المملية الخاصة لعناصر الانتاج ينعدم وجود السوق بالمعنى الذى أشار اليه ميزس • وبانعدام السوق يختفى جهاز الثمن ويفقد بذلك الحساب الاقتصادى الرشيد أهم ركيزة لسلامة استخدام الوحدة التى يتم بها الحساب •

الغاية

الخلاصة فى رأى المدرسة النمساوية الحديثة أن اتقاء الملكية الخاصة يعنى اتقاء السوق ، وإن اتقاء السوق يعنى اتقاء الثمن ، وإن اتقاء الثمن يعنى اتقاء الحساب الاقتصادى الرشيد • أما امكان حل المعادلات على الورق فقد رفضت هذه المدرسة التسليم به ، مستندة الى عبارة بارونى التى أشار فيها الى الاستحالة العملية لحل آلاف المعادلات • وحتى ان أمكن ذلك بالنسبة للمعادلات الخاصة برغبات المستهلكين (اذا تجاهلنا احتمال التغير فى دوال التفضيل الخاصة بهم نتيجة تغير الأذواق) ، فإنه تبقى مشكلة «كيف نتج ما يجب أن نتجه» ؛ وذلك نظرا لضرورة الاختيار بين الطرق العديدة الممكنة ، والتى يعتمد كل منها على معاملات فنية يعترىها التغير المستمر تبعا لتطور الفن الانتاجى ، الأمر الذى يقتضى التغير المستمر فى الحلول الخاصة بهذه المشكلة •

الرد على ما أثارته المدرسة السابقة :

أحدثت الآراء السابقة نوعين رئيسيين من ردود الفعل لدى المؤمنين بالملكية الجماعية لعناصر الانتاج • أما الاتجاه الأول فيتمثل فى قبول المبادئ والفروض التى بنى عليها أنصار المدرسة السابقة آراءهم ، وهى أولوية الكفاءة (الساكنة) فى توزيع الموارد ، وتقديس مبدأ سيادة

المستهلك • ولكن في نفس الوقت يرى أنصار هذا الاتجاه أن هناك بديلا ممكنا ، يمكن أن يحل محل نظام السوق الحر المعتمد على جهاز الثمن ، ويحقق نفس المبادئ التي تتأدى بها المدرسة السابقة • ويمثل هذا الاتجاه أوسكار لانجه ، وديكنسون •

أما الاتجاه الثاني ، فلا يسلم ابتداء بالمبادئ التي أسس عليها كل من أنصار المدرسة النمساوية ، وأنصار الاتجاه السابق آراءهم • ويمثل هذا الاتجاه باران ، ودوب ، وسويزي •

ويسمى الاتجاه الأول في الفكر الاقتصادي بأنصار التخطيط اللامركزي ، أو الاشتراكية اللامركزية • ويرى أن تتحدد أثمان سلع الاستهلاك في السوق ، تماما كما يحدث في ظل نظام المنافسة الكاملة في السوق الحر • وأما أثمان سلع الاستثمار فهذه في رأيهم هي جوهر عملية التخطيط ، وتتحدد بواسطة المجلس المركزي للتخطيط^(١) • الخلاصة أن لانجه يرى أن وظيفة هذا المجلس تنحصر في تحديد أثمان سلع الاستثمار •

أما الاتجاه الثاني ، الذي يعرف في الفكر الاقتصادي بالتخطيط المركزي ، أو الاشتراكية المركزية^(٢) فيرى أن النظام الاقتصادي في ظل الاشتراكية يمكن أن يهتدى في تخصيص الموارد بنوع من الأثمان

لا يتحدد بالضرورة في السوق بالمعنى التقليدي ، وإنما يضعها المخطط ،
أو يستخلصها من برامج الاستثمار ، وتسمى الأثمان المحاسبية أو أثمان
الظل .

وتناقش هيكل الأثمان عند هذين الاتجاهين على التوالي في
الفصلين القادمين .

الفصل الحادى عشر

تحديد الأمان في نموذج التخطيط اللامركزى

هذا النموذج ذو أهمية علمية وتاريخية أكثر منها عملية • وسنتعرض في مناقشته الى بحثين منفصلين شكلا ، رغم وضوح الصلة الموضوعية بينهما ، أولهما هو نموذج Taylor ، والثانى نموذج Lange •

المبحث الثانى عشر

تحديد الأمان

في نموذج Taylor (١)

تعتبر في رأينا كتابات Taylor في العشرينات من هذا القرن بداية ما يسمى الآن النموذج اللامركزى في التخطيط ، ذلك أن الأفكار التى قدمها في ذلك الوقت تعتبر — بوجه عام — كما لو كانت الأساس الذى بنى عليه Lange نموذجة الشهير (٢) • ويمكن تلخيص أفكار Taylor فيما يلى :

(١) وقد ضمن هذا النموذج كلمة ألقاها أمام « جماعة الاقتصاديين الأمريكين » عام ١٩٢٨ ، أنظر :
F. Taylor, "The Guidance of Production in a Socialist State", in Lippincot (ed.), *On The Economic Theory of Socialism*, p. 41.

(٢) هذا رغم أن نموذج Taylor نفسه نموذج مركزى •

١ - تحدد الدولة الدخل التي يحصل عليها الأفراد ، ويقوم هؤلاء بانفاق دخولهم على شراء السلع الاستهلاكية ، وبالأسعار السائدة .

٢ - أما كيف تتحدد الأثمان ، فيفرق Taylor بين السلع الاستهلاكية من جهة ، والسلع الانتاجية من جهة أخرى :

(أ) بالنسبة للسلع الاستهلاكية ، يرى أنها تتحدد بنفقات الانتاج . وتستطيع الدولة أن تغير في هذه الأثمان لتعكس التغير في نفقة انتاجها . ولما كان الأفراد كما رأينا ينفقون دخولهم على شراء هذه السلع ، فانه يمكن انقول أن أثمان السلع الاستهلاكية تتحدد - في هذا النموذج - بتفاعل الطلب عليها من جانب الأفراد ، وعرض هذه السلع من جانب الدولة .

(ب) أما بالنسبة للسلع الانتاجية ، فان الدولة تتبع طريقة التجربة والخطأ^(١) في تحديد أثمانها ، وذلك على النحو التالي :

(١) تضع الدولة ما يسمى بجداول تقدير العناصر factor valuation وتحدد الدولة هذه الأسعار بحيث تكون « بقدر ما تستطيع - أقرب الى ما تعتقد أنه التقدير الحقيقي لهذه العناصر » .

(٢) ثم تصدر الدولة أوامرها الى مديري المشروعات - المملوكة لها - ليكيفوا انتاجهم على أساس هذه الأثمان .

(٣) بعد ذلك تراقب الدولة حالة الطلب والعرض لهذه السلع

(١) وهذه هي الطريقة التي تبناها أنصار التخطيط اللامركزي .

الانتاجية لتحاول تصحيح أى اختلاف يمكن أن يحدث نتيجة وجود فائض فى الطلب على هذه السلع ، أو فائض فى العرض •

(٤) فإذا اتضح وجود فائض أو عجز ، فإن على الدولة أن تغير أثمان هذه السلع الانتاجية تغييرا من شأنه أن يؤدي الى اتجاه تصحيح الاختلال •

وتتكرر هذه العملية حتى يتم فى النهاية الوصول الى حالة توازن • هذه باختصار هى أفكار Taylor فى طريقة عمل النظام الذى تتملك فيه الدولة عناصر الانتاج • ورغم أن هذه الأفكار فى جوهرها قد اشتملت عليها مقالة Barone السابق الإشارة إليها ، إلا أن التطبيق الواضح للتجربة والخطأ فى استخلاص قيم عناصر الانتاج ، والتعبير الواضح عن الخطوات التى تسر بها هذه العملية ، جعل من آراء Taylor مساهمة كبيرة فى حل المشكلة •

ورغم ذلك فإن خطاب Taylor لم يلق الاهتمام الكافى فى الولايات المتحدة ، كما لم يعره الأوروبيون أى اهتمام^(١) •

المبحث الثالث عشر

تحديد الأثمان

فى نموذج Lange

لما كان نموذج لانجه ، فى اعتقادنا ، هو محاولة نظرية رائدة للرد على قنون ميزس ، الذى تتسم آراؤه هو الآخر بالطابع النظرى ،

(١) تماما كما أن Taylor لم يبد أى إشارة تفيد اطلاعه على كتابات Von Mises فى هذا الوقت . أنظر : C. Landauer, *European Socialism*, (University of California Press) 1959, Vol. II, p. 1646.

فقد لجأ « لانجه » الى نفس التجريد ، واستخدام نفس الوسائل التحليلية التى استخدمتها المدرسة النمساوية .

وقد أوضح « لانجه » فى هذا النموذج أنه ليس هناك ما يمنع النظام الذى تتملك فيه الدولة عناصر الإنتاج من أن يعمل to operate بنفس المبادئ الذى يعمل بها نموذج المنافسة الكاملة فى نظام السوق الحر . ذلك أن ملكية الدولة لعناصر الإنتاج ، ووجود هيئة مركزية للتخطيط ، لا يتعارض مع امكان تحقيق التوازن الاقتصادى على أساس نفس القواعد . ولييان ذلك استعرض « لانجه » شروط التوازن فى نموذج المنافسة الكاملة فى نظام السوق الحر ، ثم بين كيف يمكن أن تتوفر فى نموذج الظروف التى تجعل من نفس الشروط قواعد عمل فى النظام الذى تتملك فيه الدولة عناصر الإنتاج .

١ - الشروط الشخصية والموضوعية للتوازن

فى نموذج المنافسة الكاملة (١)

قسم لانجه شروط التوازن فى ظل المنافسة الكاملة فى نظام السوق الحر الى نوعين أساسيين ؛ شروط شخصية وشروط موضوعية .

أ - الشروط الشخصية :

عرف « لانجه » الشروط الشخصية ، بأنها الشروط التى تلزم لتحقيق التوازن بالنسبة لكل من الوحدات الاقتصادية^(٢) على انفراد :

(١) O. Lange, On the Economic Theory of Socialism, in Lippincot (ed.), Op. cit.

(٢) يلاحظ عدم الخلط بين « الوحدات الاقتصادية » والوحدات الانتاجية .

(١) فالنسبة للقطاع العائلي household sector ، فإن المبادئ التالية تحكم التصرفات الاقتصادية له على النحو التالي :

أ (بصفتهم مستهلكين : يهدف الأفراد عند شراء السلع والخدمات الى تحقيق أقصى اشباع • وباعتبار ان الدخول وأثمان السلع من «المعطيات» given بالنسبة لهم ، فإن الطلب على سلع الاستهلاك يتحدد عندما يتحقق بالنسبة لكل مستهلك العلاقة التالية :

$$\frac{م ح (ن)}{ث (ن)} = \dots\dots\dots = \frac{م ح (ص)}{ث (ص)} = \frac{م ح (س)}{ث (س)}$$

حيث تشمل :

م ح المنفعة الحدية •

س ، ص ، • • • ، ن السلع المختلفة •

ث ثمن السلعة •

ب) وبصفتهم بائعين لخدمات العناصر : يهدف الأفراد الى تنظيم دخولهم ، وذلك بتقديم خدمات العناصر الى من يعرض أعلى ثمن ، وباعتبار أثمان عناصر الانتاج من المعطيات بالنسبة لهم ، فإن عرض خدمات العناصر وتوزيعها بين الأنشطة المختلفة يتحدد بهذا التصرف •

(٢) وبالنسبة للمشروعات الانتاجية ، فإن المبادئ التالية تحكم التصرفات الاقتصادية لها ، على النحو التالي :

أ (بصفتها مشترية لخدمات عناصر الانتاج : تهدف المشروعات

الى تحقيق «توليفة»^(١) العناصر التي تحقق أقل نفقة ممكنة لكل مستوى من مستويات الإنتاج • وباعتبار أن أثمان العناصر من المعطيات بالنسبة للمشروع فإن التوازن في استخدام العناصر يتم - وبالتالي يتحدد الطلب على العناصر من قبل أى مشروع - حين تتحقق العلاقة التالية :

$$\frac{\text{ق ن ح (و)}}{\text{ث (و)}} = \dots\dots\dots = \frac{\text{ق ن ح (ب)}}{\text{ث (ب)}} = \frac{\text{ق ن ح (١)}}{\text{ث (١)}}$$

حيث تمثل :

ق ن ح قيمة الناتج الحدى للعنصر

ا، ب، ، ، ، و العناصر المختلفة

ث ثمن العنصر

(ب) وبصفتها بائعة للمنتجات من السلع : فإن المشروع يهدف الى إنتاج ذلك الحجم من الناتج الذى يحقق له أقصى ربح (أو أدنى خسارة) • ويتم التوازن بالنسبة للمشروع عندما تتحقق العلاقة :

النفقة الحدية للسلعة = الايراد الحدى للسلعة

وباعتبار أن أثمان السلع وأثمان العناصر من المعطيات بالنسبة للمشروع ، فإنه بتحقيق هذا الشرط يتحدد عرض السلع بالنسبة له •

ب - الشروط الموضوعية :

تحقق الشروط السابقة ، كما رأينا ، التوازن بالنسبة لكل وحدة اقتصادية . أما الشروط الموضوعية للتوازن فتتحقق عندما يتم التناسق (أو التنسيق) بين قرارات الوحدات الاقتصادية المختلفة . ونتيجة هذا التنسيق أن ثمننا معيناً للتوازن يتحقق - بالنسبة لكل سلعة وكل عنصر - عندما يصبح الطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي ؛ هذا هو الشرط الذي لا يتم بدونه أى تناسق بين الشروط الشخصية لكل الوحدات الاقتصادية .

هذا التوازن أساسه أن للثمن خصيصة مزدوجة :

- ١ - فهو يعتبر من المعطيات بالنسبة لكل وحدة اقتصادية .
- ٢ - ولكن « ثمن التوازن » يتحدد بالتصرفات الجماعية لكل الوحدات الاقتصادية في السوق ، وعن طريق ما يسمى التجريبات المتتالية^(١) .

فاذا بدأنا بثمن عشوائى^(٢) ، فإن الوحدات الاقتصادية المختلفة تكيف^(٣) تصرفاتها على أساس هذا الثمن ، باعتباره معلمة^(٤) ، حتى تحقق كل منها الشروط الشخصية للتوازن . فاذا حدث أن تساوى الطلب والعرض الكليان الناتجان عن تحقق هذه الشروط الشخصية ، فإن معنى ذلك أن كلا من الشروط الشخصية والشروط الموضوعية قد تحقق عند هذا الثمن العشوائى ، وأصبح هو « ثمن التوازن » .

successive trials

random

to adjust

parameter

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

أما إذا لم يتساوى العرض والطلب الكليان ، فإن معنى ذلك أن الشروط الشخصية وحدها قد تحققت ، ولكن على نحو لا يسمح « بالتنسيق » بينها بشكل يحقق أيضا الشروط الموضوعية للتوازن . ونتيجة ذلك أن يحدث - في السوق - تغير في الثمن ، بالارتفاع أو الانخفاض ، تبعا للعلاقة بين العرض والطلب . ومرة أخرى يصبح الثمن الجديد « معلنة » بالنسبة لكل الوحدات الاقتصادية ، تتصرف في ضوءه حتى تتحقق الشروط الشخصية لها عند « قيم » للمتغيرات مختلفة عن التي تحققت في الوضع السابق . ومن جديد قد لا يتساوى العرض والطلب الكليان ، فتتكرر عملية تغير الثمن ، حتى يتحقق « التوازن الكلى » عندما تتحقق الشروط الموضوعية والشروط الشخصية معا عند ثمن معين . هنا فقط تنتهى عملية التجريبات المتتابعة .

الخلاصة ، ان التوازن في ظل المنافسة الكاملة ، والذي سبق تصويره كحل لمجموعة من المعادلات الرياضية^(١) ، ما هو في الواقع الا نتيجة لعملية « تجربة وخطأ » تتم ذاتيا من خلال السوق^(٢) .

٢ - الشروط الشخصية والموضوعية للتوازن

في نموذج التخطيط اللامركزي

السؤال الآن هو ما اذا كان في الامكان اتباع طريقة مماثلة ، من التجربة والخطأ ، تضمن تكون « الثمن الرشيد » في النظام الذي تتملك فيه الدولة عناصر الانتاج .

(١) أنظر ما سبق ص ١٧٨ - ١٨١ .

(٢) وبمعبر Walras ، يتم التوازن عن طريق ما يسمى tatonnement.

وعلى هدى التقسيم السابق ، أوضح لانجه توافر نفس الشروط على النحو التالى :

أ - الشروط الشخصية :

(١) بالنسبة للقطاع العائلى ، فان المبادئ التالية تحكم التصرفات الاقتصادية له ، على النحو الآتى :

أ) بصفتهم مستهلكين ، فان شروط التوازن هنا هى نفس ما قلناه فى نموذج المنافسة الكاملة ، وذلك باعتبار أن نموذج «لانجه» يسلم ببدأ سيادة المستهلك • ولما كانت الأثمان ، والدخول ، وأذواق المستهلكين ، تعتبر جميعها من المعطيات ، فان التوازن يتحقق بتوفر العلاقات التى أشرنا إليها فى نموذج السوق الحر السابق الاشارة اليه •

ب) أما بالنسبة لخدمات العناصر ، فهنا يفرق « لانجه » بين أمرين :

أولا : بالنسبة لعنصر العمل : نظرا لأن هذا النموذج يسلم بحرية اختيار المهنة ، فان مقتضى ذلك أن نفس المتبع فى نموذج المنافسة الكاملة بالنسبة لعنصر العمل يسرى فى النموذج الحالى ؛ بمعنى أنه طالما أن الأجور من المعطيات بالنسبة للعامل ، فان تحديد عرض العمل يتم نتيجة سعى العامل لتحقيق أقصى دخل •

ثانيا : أما بالنسبة لعنصرى الارض ورأس المال : وهما العنصران اللذان يدخلان فى ملكية الدولة ، ولا يخضع عرضهما لرغبات الأفراد ؛ هنا يقرر نموذج « لانجه » أن تصدر السلطة المركزية تعليمات الى موظفيها الذين

يدخل في اختصاصهم الاشراف على ادارة هذه العناصر ،
 بأن يقدموا خدماتها الى المشروعات (المملوكة للدولة)
 القادرة على دفع المقابل الذي يحدده ال C.P.B. (١) .
 وباعتبار هذا الثمن (أو المقابل) من المعطيات بالنسبة
 للمشروعات ، فانه بهذا التصرف - وفي ضوء القاعدتين
 اللتين سنعرضهما حالا - يتحدد الطلب على هذه
 العناصر .

(٢) سلوك المشروعات : نظرا لأنها في ملكية الدولة ، وتدار
 بواسطة مديرين لا يحفزهم أى دافع شخصى ، فقد أحل « لانجه »
 قاعدتين محل دافع تحقيق أقصى ربح ، على أن يفرض على مديري
 المشروعات العمل بمقتضاها :

القاعدة الأولى :

أن يطلب من مدير كل مشروع أن يختار لكل حجم من النتائج
 « توليفة » العناصر التى تحقق أقل نفقة متوسطة (٢) . وقد رأينا أن هذا
 يتحقق في ظل المنافسة الكاملة في نظام السوق الحر ، عندما يتساوى
 معدل $\frac{\text{قيمة الناتج الحدى للعنصر}}{\text{ثمن العنصر}}$ ، وذلك بالنسبة لكل عناصر الانتاج
 المستخدمة .

(١) أما عن طريقة تحديد هذا الثمن ، فسنعرض لذلك بعد قليل .
 (٢) والذي تجب هنا ملاحظته ، هو أن صياغة هذه القاعدة على هذا
 النحو لا تعنى - وخلافا لما رأى البعض - أن ينتج المشروع عند أدنى
 نقطة على منحني النفقة المتوسطة ، ذلك أن التفسير السليم للقاعدة يعنى
 فقط أن يتم انتاج الحجم الذى يقرر المشروع انتاجه - وفقا للقاعدة الثانية -
 على أدنى نقطة ممكنة (لذلك الحجم) على منحني النفقة المتوسطة . بعبارة
 أخرى ان هذه القاعدة لا تتضمن تحديدا من جانب السلطة المركزية للكمية
 التى يجب على المشروع انتاجها ، سواء كان ذلك عن طريق تحديدها بالطاقة
 القصوى للمشروع ، أو بأى تحديد آخر .

القاعدة الثانية :

أن يفرض على مدير كل مشروع أن ينتج ذلك الحجم من الناتج الذي يتساوى عنده ثمن السلعة مع نفقتها الحدية .

وبتطبيق هاتين القاعدتين ، تتحقق في النهاية نتيجة مماثلة لما يحققه حافز الربح ، وهو كفاءة توزيع الموارد بالمعنى الاستاتيكي .

ب - الشروط الموضوعية :

رأينا أنه في ظل نموذج « لانجه » ، يستطيع المستهلك ، والعامل ، ومدير المشروع - على التوالي - تحقيق أقصى اشباع ، وأقصى دخل ، وأمثلة حجم للناتج ؛ ومن ثم أفضل توزيع للموارد الانتاجية . كل ذلك بناء على افتراض أساسى ، مضمونه ان الأثمان تعتبر معطيات بالنسبة لكل منهم . ونحن نعلم أن أثمان التوازن تتحدد بتساوى العرض والطلب (الكليين) بالنسبة لكل سلعة وكل عنصر ؛ وانه ما لم يتحقق هذا التساوى فان التناسق ينعدم بين توازن الوحدات الاقتصادية في ظل تحقيق الظروف الشخصية . كذلك رأينا أن وظيفة الثمن كمعلمة^(١) بالنسبة لكل وحدة اقتصادية على حدة ، لا يتعارض مع كون « ثمن التوازن » ذاته يتحدد نتيجة للتفاعلات الجماعية لقرارات الوحدات الاقتصادية .

هذه الوظيفة للثمن (كمعلمة) تظهر تلقائيا أو ذاتيا في نظام السوق الحر ، نتيجة للتنظيم الحر لهيكل المبادلة . أما في النموذج الذى تتملك فيه الدولة عناصر الانتاج ، فان « لانجه » يطالب بفرض هذه

الوظيفة كقاعدة محاسبية^(١) ، وذلك بأن يفرض على مديري المشروعات اعتبار الأثمان - سواء أثمان سلع الاستهلاك ، أو الأثمان التي تتحدد لعنصر العمل ، أو الأثمان المحاسبية لعناصر الإنتاج - من المعطيات ، ليس في مقدورهم التأثير عليها ؛ أو كما يقول « لانجه » ، « أن يتخذوا قراراتهم الاقتصادية على أساس أنه ليس في امكانهم التأثير عليها . حتى وإن كان ذلك يخالف الواقع في الحقيقة »^(٢) . وبذلك تكون أهم وظائف « المجلس المركزي للتخطيط » - في هذا النموذج - فرض هذه القاعدة المحاسبية ، ومراقبة المديرين لمعرفة ما إذا كانوا يتخذون قراراتهم على هذا الأساس ، وعدم التسامح بأي حال في تنفيذ هذه القاعدة^(٣) .

انتهينا من عرض شروط تحقيق التوازن في ظل نموذج التخطيط اللامركزي ، وهي - كما عرضها لانجه - نفس شروط التوازن في ظل نموذج المنافسة الكاملة في نظام السوق الحر . ومن هذا العرض يمكننا استخلاص طريقة تحديد الأثمان في هذا النموذج ، كما نختم هذا الفصل بتوضيح نقطة خلاف أساسية في مفهوم « الثمن » عند كل من لانجه وأنصار المدرسة النمساوية .

٢ - كيفية تحديد الأثمان

في نموذج التخطيط اللامركزي

رأينا كيف يتحقق التوازن - وبالتالي كيف يتحدد ثمن التوازن - بالنسبة لكل سلعة وكل عنصر ، في نموذج التخطيط اللامركزي ، بنفس الطريقة التي يتحقق بها في نموذج المنافسة الكاملة في ظل السوق الحر ،

accounting rule

(١)

O. Lange, op. cit., p. 186.

(٢)

loc. cit.

(٣)

وذلك عن طريق التجريبات المتتالية ، أو التجربة والخطأ * ونوضح فيما يلي طبيعة هذه العملية — فى ظل هذا النموذج — بالنسبة لكل من سلع الاستهلاك و سلع الاستثمار *

(أ) فبالنسبة لسلع الاستهلاك ، وبالنسبة لعنصر العمل ، تتم هذه العملية (التجربة والخطأ) تلقائياً ؛ أى تتم فى « السوق » كما هو الحال فى نموذج المنافسة الكاملة * ويرجع ذلك لبعض الفروض المشتركة التى يقوم عليها كل من هذين النموذجين ؛ وهى سيادة المستهلك وحرية اختيار المهنة *

(ب) أما بالنسبة للسلع الانتاجية (عناصر الانتاج باستثناء عنصر العمل) فىقوم « مجلس التخطيط المركزى » نفسه بوظيفة السوق : اذ يقرر ابتداء أثمانا محاسبية لهذه العناصر ، اما بطريقة عشوائية ، أو بالاهتداء بالأشمان التاريخية^(١) * فاذا تصادف أن تحقق الثمن ، الذى اختير ابتداء ، التوازن فى سوق العنصر ، فلا حاجة لأى تغير فى الثمن بعد ذلك * أما اذا انحرف الثمن الذى اختير ابتداء عن ثمن التوازن ، فان هذا الانحراف يكتشف بطريقة موضوعية ، نتيجة ظهور عجز أو فائض عينى^(٢) فى كمية العنصر موضع البحث ، ولا بد من تصحيح هذا الانحراف * ووسيلة ذلك هى أن يعيد « المجلس المركزى للتخطيط » الى رفع الثمن فى حالة حدوث العجز ، والى خفض الثمن فى حالة تحقق الفائض *

(١) المقصود بذلك الأثمان التى تكون قائمة فعلا قبل أن يبدأ تطبيق

النموذج الاشتراكى *

(٢)

وتتخذ الوحدات المعنية^(١) قراراتها بناء على هذه الأثمان المصححة • وتستمر هذه العملية من التجربة والخطأ ، حتى يصل الجهاز المركزي للتخطيط الى ثمن يحقق التساوى بين العرض والطلب^(٢) .

٤ - معنى الثمن

اللازم لأجراء الحساب الاقتصادي

رأينا أن المشكلة الاقتصادية في أى نظام تتلخص في « مشكلة الاختيار » أوجبتها ظاهرة الندرة • وقد اهتم « لانجه » ، وهو بصدد عرض هذا النموذج ، بتوضيح حقيقة هامة ، مضمونها أن حل مشكلة الاختيار هذه يتوقف على توفر ثلاثة أنواع من البيانات^(٣) أو المعلومات ، وهى :

(١) بيانات عن كمية الموارد المتاحة •

(٢) بيانات عن نظام أو سلم تفضيل بالنسبة للأفراد^(٤) •

(٣) بيانات عن المعدل الذى يتم على أساسه الحصول على البدائل^(٥) •

هذه الأنواع الثلاثة من البيانات تتوفر في نموذج « لانجه »

(١) concerned

(٢) وهكذا يصل « لانجه » الى القول « بأن التخطيط لوظيفة السوق أمر ممكن وصالح للعمل في ظل الاشتراكية ؛ وان رأى القائل بأنه يستحيل - موضوعيا - إقامة النظام الاشتراكى على الحساب الرشيد ، يفقد حجته العلمية والعملية » .

(٣) data

(٤) scale of preference

(٥) terms on which alternatives are given

بنفس الدرجة التى تتوفر بها فى نموذج السوق الحر : فبالنسبة لكمية الموارد المتاحة ، فهذه تعتبر معطاة • وبالنسبة لسلم تفضيل الأفراد فقد لاحظنا توفره فى النموذج الحالى بنفس درجة توفره فى نموذج السوق الحر • أما بالنسبة للمعدل الذى يتم على أساسه الحصول على البدائل ، فإنه يمكن استخلاصه من الامكانيات الفنية للتحويل^(١) ؛ أى من معلوماتنا عن الكمية التى يجب التضحية بها من انتاج سلعة ما ، حتى تتمكن من زيادة انتاج سلعة أخرى بكمية معينة^(٢) • فإذا كانت أثما ن عناصر الانتاج تعكس أهميتها الحقيقية نتيجة لقرارات العرض والطلب ، فإنها تكون صالحة لبيان المعدل المطلوب •

وهكذا يكون قون ميزس — كما يقول لانه — قد خلط بين معنيين مختلفين للثمن : المعنى الخاص ، وهو معدل التبادل بين سلعتين فى السوق ؛ والمعنى العام ، وهو المعدل الذى يتم الحصول على البدائل على أساسه • وهذا المعنى الثانى (أى المعنى العام) هو الذى يلزم توفره لاجراء الحساب الاقتصادى الرشيد •

انتهينا الآن من بحث أولى المحاولات العلمية التى تمت فى سبيل ايجاد طريقة عمل تسمح باجراء الحساب الاقتصادى فى النظام الذى تتملك فيه الدولة عناصر الانتاج ، ومن ثم لا تتوفر فيه مقومات السوق بالمعنى المفهوم فى نظام السوق الحر •

على أن هذا النموذج لم يحدث أن طبق عملا • بل ان « لانه »

technical possibilities of transformation

(١)

(٢) ويلاحظ — بداهة — اختلاف هذا المعدل باختلاف الكمية المنتجة فعلا من كل سلعة ؛ وبعبارة أخرى ، يختلف المعدل باختلاف النقطة التى يقف عندها المجتمع على منحى امكانيات الانتاج •

نفسه لم يحاول تطبيقه حتى في موطنه - بولندا - بعد أن تولى فيها منصباً قيادياً بارزاً في آخر أيامه * وقد استند بعض النقاد الى هذه الحقيقة ، وبنوا عليها حكمهم بفشل النموذج في أن يحتل مكاناً بين النماذج المختلفة التي طبقت في النظم المعاصرة * وقد جاء الانتقاد من أنصار السوق الحر ، ومن أنصار الاشتراكية على حد سواء * فقد علق « هايك » - وهو من أنصار السوق الحر - على هذا النموذج التنافسي للتخطيط بأنه لا يتضمن في الواقع أى قدر من التخطيط يبرر إطلاق هذه الصفة عليه ؛ إذ لا يعدو النموذج أن يكون قد أقام إطاراً منطقياً للنظام الحر^(١) * كما علق « سويزي » - وهو من مؤيدي التخطيط المركزي - بقوله إن جهاز التخطيط المركزي عند « لانجه » ليس في الواقع « جهازاً تخطيطياً على الإطلاق » وتقتصر مهمته على مجرد جهاز لتحديد « بعض » الأثمان^(٢) * .

ولكن يبدو - وهذا رأى شخصي - أن هناك كلمة حق يجب أن يقال * ذلك أن « لانجه » حين وضع أساس هذا النموذج لم يكن في الواقع يهدف الى إقامة نموذج صالح للتطبيق عملاً في إطار الاشتراكية ، وإنما كان يحاول الرد على المدرسة النمساوية بنفس المنطق الذي استخدمه أعضاؤها ، وانطلاقاً من نفس المقدمات التي بدأوا منها * ولذلك استبقي كما رأينا معظم المبادئ التي يرونها ضرورة لأداء^(٣) النظام الاقتصادي ، والتي لا تفسد في رأيه مضمون الاشتراكية * ومن ثم ، فإن « لانجه » في محاولته هذه إنما كان يضع - في رأيه ونتيجة لقبول التحدي - تمريناً عقلياً^(٤) وليس نموذجاً عملياً * .

(١) F.V. Hayek, *Collectivist Economic Planning...* op. cit., p. 218

(٢) P. Sweezy, *Socialism*, (New York, 1949), p. 233.

(٣) performance

(٤) mental exercise

الفصل الثاني عشر

تحديد الأثمان في نموذج التخطيط المركزي

١ - كلمة عامة

اتضح من عرضنا للنموذج السابق ، ومن أصل الحوار الذي سبقه وأدى إليه ، أن المشكلة الأساسية في الاقتصاد الذي تمتلك فيه الدولة عناصر الانتاج ، هي كيفية تحديد أثمان لهذه العناصر ، تسمح باستخدامها على نحو لا ينطوى على اضاءة أو تبديد (١) .

وقد يغرى هذا بالانتقال مباشرة الى عرض سريع لأحدى طرق تحديد أثمان عناصر الانتاج على نحو يتسق مع مضمون المركزية - في تخصيص الموارد وتحديد أهداف الانتاج - في النموذج المخطط ، وهي طريقة استخدام البرامج الخطية . ووجه الاغراء في هذا العرض هو أنه يمكن أن نعتبر هذا الاستخدام ، في واقع الأمر ، بمثابة القطب الآخر (٢) لنموذج لانجه في التجربة والخطأ . فقد رأينا أن طريقة عمل ذلك النموذج تتلخص في تحديد الأثمان (أثمان العناصر) من قبل السلطات العليا للتخطيط ، وتحدد الكميات المنتجة من السلع على مستوى الوحدات

(١) الواقع أن تحديد الأثمان مسألة أهم من هذا بكثير ، نظرا لتعدد الوظائف التي تؤديها . انظر في ذلك : M. Dobb, *Welfare Economics and The Economics of Socialism*, (Cambridge University Press 1969), pp. 137—138 ; ———, *Capitalism, Development, and Planning*, (Routledge 1967), pp. 230—231 ; E. Balassa, *The Hungarian*, op. cit., pp. 92—95.

polar opposite

(٢)

الاتاجية، بناء على هذه الأثمان • أى أن « الأثمان » تتحدد من أعلى ، ويتم التوصل الى « الكميات » - بناء على ذلك - عند المستويات الدنيا • أما بالنسبة لاستخدام البرامج الخطية كوسيلة لتحديد الأثمان فى الاقتصاد المخطط مركزيا ، فإن ذلك يتلخص فى تحديد السلطات العليا للكميات التى يجب انتاجها ، وبناء على هذه الكميات (وكميات العناصر) تتحدد الأثمان (وهى هنا بمعنى أثمان الظل) على مستوى الوحدات الاتاجية ، التى تضع لنفسها خطة مثلى ^(١) • أى أن الكميات تتحدد من أعلى ، ويتم التوصل الى الأثمان - بناء على ذلك - عند المستويات الدنيا • وقد أطلق على هذا النوع من التخطيط اسم « التخطيط ذو المستويين ^(٢) » •

ولكن نظرا لأن التوصل الى حل للبرامج الخطية يتطلب - بجانب أشياء أخرى - أن تكون أثمان السلع ، التى تستخدم الموارد فى انتاجها ، فى متناول من يقوم بحل هذا البرنامج الخطى (وهو الوحدة الاتاجية فى هذا النوع من التخطيط على مستويين) ، فإننا نؤجل التطرق لهذا النوع من التخطيط الى أن تتعرض بكلمة مناسبة لكيفية تحديد أثمان السلع الاستهلاكية ، وكلمة موجزة عن أثمان السلع الأخرى •

ويستند عرضنا لهذا الموضوع - هنا - الى المبادئ العامة التى

(١) optimal plan
M. Dobb, *Welfare Economics* ..., op. cit., p. 206 أنظر :

(٢) two level planning ، أنظر فى ذلك :

T. Liptak, "Two Level Planning", *Econometrica*, Jan. 1965 ; J. Kornai, *Mathematical Programming in Hungary*, in E. Malinvaud and M.O.L., *Bacharach (eds.), Activity Analysis in the Theory of Growth and Planning*, (London, 1967), pp. 211—232.

يجب أن تتوفر في نظام الأثمان الذي يجدر اتباعه في مثل هذا النظام ،
والتي يؤيدها الفهم السليم للأفكار الاقتصادية • وبعبارة أخرى ، لن
يكون البحث هنا - في هذا الجزء العام من الدراسة - مستندا إلى هذا
النموذج أو ذاك من نماذج التخطيط المركزي المعاصرة التي تختلف
تفصيلات هيكل الأثمان في كل منها اختلافا واضحا • وإنما يستمد البحث
إطاره من الأصول الكلية التي ينسحب مضمونها العام على مفهوم الأثمان
في هذا النوع من التخطيط • أما ما يحدث في اقتصاد بعينه من
الاقتصادات التي تتبع هذا النموذج ، فيترك لدراسة تفصيلية خاصة •
على أننا سنشير كلما لزم الأمر إلى بعض التطبيقات العملية •

وقبل التعرض بالتفصيل لتحديد الأثمان النسبية لسلع الاستهلاك
وسلع الإنتاج في هذا النموذج المركزي للتخطيط ، ينبغي أولا أن نلقى
شيئا من الضوء على الإطار الكلي الذي تدور في نطاقه مناقشة هذا
الموضوع ؛ ذلك أنه يمكن القول أن هناك نوعين مختلفين من علاقات
الأثمان^(١) ، لكل منها دور تؤديه :

أما النوع الأول فهو العلاقة بين مستوى أثمان السلع الاستهلاكية
من ناحية ، والأجور التي يحصل عليها القائمون بالإنتاج من ناحية
أخرى • ويؤدي هذا النوع من العلاقات - على وجه الخصوص - دورا
هاما في تحديد الدخول الشخصية الحقيقية ، وبالتالي في تحديد الطلب

J. Lipinski, "The Correct Relation Between Prices of Producers (١)
Goods and Wage Costs in a Socialist Economy, in D.C. Hague (ed.),
Price Formation in Various Economies, (New Haven, 1967), p. 107 ;
M. Dobb, *An Essay on*, op. cit., p. 77.

الكلى الفعال^(١) . والعلاقة الصحيحة بين أثمان سلع الاستهلاك وبين الأجور يجب أن تحقق التساوى بين القيمة المخططة للنتاج من هذه السلع ، وبين الأجور الكلية^(٢) . وبعبارة أخرى ، يجب أن تزيد القيمة النقدية لهذه السلع عن نفقات انتاجها بالقدر الذى يساوى مجموع الأجور فى القطاعات الأخرى فى الاقتصاد موضع البحث (مثل قطاعات انتاج سلع الاستثمار . والمواد الأولية ، والاستهلاك العام . . . الخ) .

وأما النوع الثانى من علاقات الأثمان فهو العلاقة بين أثمان السلع الانتاجية من ناحية ، وبين الأجور التى يحصل عليها المشتركون فى الانتاج من ناحية أخرى . ولهذا النوع من العلاقات تأثير كبير على بعض قرارات المخطط ، وقرارات الوحدات الانتاجية ، نظرا لما له من دور واضح فى تشكيل هيكل النفقات^(٣) .

بعد هذه الكلمة الموجزة عن المستويات العامة للأثمان تنتقل الى المشكلة الأساسية فى سياسة الأثمان فى الاقتصاد المخطط ؛ وهى تحديد الأسعار النسبية للسلع المختلفة . ونفرق على النحو السابق بين أثمان سلع الاستهلاك وأثمان السلع الانتاجية .

٢ - تحديد أثمان سلع الاستهلاك

يدخل تحت هذا المفهوم نوعان من أثمان سلع الاستهلاك ؛ هما أثمان التجزئة^(٤) ، وأثمان البيع^(٥) .

effective demand

(٢)

J. Lipinski, op. cit., p. 188 ; J. Robinson, *The Philosophy of Prices*, Collected Economic Papers, (Oxford 1960), Vol. II. p. 39.

(٣) تشمل النفقة هنا نفقات الانتاج فى جميع مراحل انتاج السلعة . ويرى Lipinski - خلافا لما نرى - ان النوع الأول من العلاقات لا يؤثر اطلاقا على توزيع الموارد (صفحة ١٠٨) .

retail prices

(٤)

selling prices

(٥)

أولاً - أثمان التجزئة :

تعتبر هنا السياسة التي تحقق التساوى بين العرض والطلب ، في سوق كل سلعة ، أصلاً سياسة يمكن اتباعها في الاقتصاد الاشتراكي المخطط . ولا يستند هذا القول الى الادعاء بأن الثمن الذي يعتمد على طلب المستهلكين هو « المعجزة » التي تحقق للمستهلك أقصى اشباع ، ولا الى المبدأ الذي يقدر سيادة المستهلك ، ولا الى غيره من المبادئ الفلسفية . وانما أساس هذا المسلك هو أن مثل هذه السياسة — اذا تمكن كل فرد من استخدام الدخل الذي تحت تصرفه في شراء ما يشاء ، دون حاجة الى سلطة تأمره بالشراء ، أو بالامتناع عن الشراء — تؤدي الى انعدام المساوىء التي تصاحب الانحراف عن قوانين العرض والطلب ، مثل قيام السوق السوداء ، أو حدوث معاملات غير مشروعة ، أو حدوث ادخار غير مرغوب فيه (لا ارادى) بسبب اختفاء السلعة من السوق . . . الخ . أى أن سياسة أثمان التجزئة على هذا النحو تؤدي كما يقول بعض الاقتصاديين الى أن يراقب النظام نفسه بنفسه^(١) .

بل أن النظام الاشتراكي أدعى الى اتباع مثل هذه السياسة لأثمان التجزئة ، دون أن يكون هناك مجال لتوفر المساوىء التي تترتب على اعمال هذه القوى (العرض والطلب) في نظام السوق الحر . ذلك أنه في نظام السوق الحر الذي يملك فيه الأفراد عناصر الانتاج ، فان هناك عاملاً ذو طبيعة تحكمية^(٢) يتدخل في توزيع الدخول ، وبالتالي في توزيع القوة الشرائية بين الأفراد . أما في ظل النظام الذي نبهته الآن ، فان القوة الشرائية التي تتوفر في أيدي الأفراد هي نتيجة توزيع معين للدخول

J. Robinson, op. cit., p. 31

arbitrary nature

(١)

(٢)

في هذا النوع من النظم ، وعلى أساس مبادئ اتفاق عليها - وارتضاها - المجتمع . أى أنه لا يوجد هنا من الظروف ما يمكن أن تؤسس عليه بعض الاعتراضات التى توجه الى ترك قوى السوق تتحكم فى بعض جوانب النظام .

الخلاصة أن أسعار التجزئة فى سوق سلع الاستهلاك يجب أن تـمـثـل فى الواقع أسعار السوق التى تحقق التساوى بين العرض والطلب . ويتم تحديد أسعار التجزئة - على نحو يهدف كما أشرنا الى تساوى القيمة النقدية لهذه السلع مع الدخول - وذلك باضافة معينة الى « ثمن البيع » . وتتمثل هذه الاضافة أساسا فى نوع من الضريبة ، التى تستخدم كوسيلة لضمان تساوى العرض - ممثلا فى الناتج المخطط - مع الطلب ، ممثلا فى القوة الشرائية التى تترتب على الدخول المخططة .

ثانيا - أثمان البيع :

يقصد بـثمن البيع ، الثمن الذى يحصل عليه المشروع (أو يحاسب على أساسه) مقابل السلعة التى يقوم بإنتاجها . وهذا الثمن يختلف عن ذلك الذى يدفعه المستهلك . فقد رأينا أن ذلك الأخير هو المسمى بـثمن التجزئة . أما ثمن البيع ، فيقل بداهة عن ثمن التجزئة بمقدار الضريبة السابق الإشارة إليها .

وقد أشرنا الى أن ما يجب التركيز عليه فى هيكل الأثمان فى الاقتصاد المخطط ، هو الاستفادة من وظيفة الثمن كعلامة ، يهتدى بها المشروع فى قرارات الإنتاج على نحو يحقق أقل الأعباء لإنتاج الحجم المعين الذى يجب عليه أن ينتجه . ونستطيع الآن أن نقرر فى اطمئنان ، أن « أثمان البيع » التى تحددها السلطات للمشروع يجب ألا تؤسس على

نقطة الانتاج الفعلية • ذلك ان أى نظام لثمن البيع ، مستندا فقط الى نقطة انتاج المشروع ، لن يؤدي الى تحقيق أى كفاءة فى استخدام الموارد ؛ اذ ان يتوفر لدى المشروع أى حافز لتخفيض نقطة الانتاج ، ما دام سيحصل على ثمن للسلعة المنتجة يغطى نفقات انتاجها ، أيا كانت الكفاءة التى يتم بها هذا الانتاج • كما أن مثل هذا الثمن سيؤدى — ييقن — الى استخدام كل الموارد المخصصة قانونا للانتاج ، دون أدنى محاولة للاقتصاد فى استخدامها^(١) •

يمكن القول اذن ، أنه فى ظل نظام لأثمان التجزئة مرتبط بقوى السوق ، أى بالعرض والطلب ، وحتى يمكن الاستفادة من مزايا هذا النظام على أكمل وجه — بمعنى أن يحقق نمط الانتاج نوعا من الانسجام مع هذه القوى — فان المنطق السليم يقتضى أن تكون أثمان البيع متناسبة^(٢) (وليست متساوية) مع أثمان التجزئة • هذا التناسب بين نوعى الأثمان ، وفى ضوء ارتباط النوع الأخير بالعرض والطلب ، من شأنه أن يؤدي الى انعكاس قوى سوق التجزئة على أثمان البيع للمشروع ، الأمر الذى يؤدي الى اتجاه الانتاج من كل سلعة — بدرجة أو بأخرى — نحو الحجم المرغوب فيه • وبذلك فانه بمحاولة المشروع الإهتمام بأثمان البيع فى مثل هذه الحالة فى تكييف انتاجه ، يكون فى الواقع قد ساعد فى إيجاد درجة من التناسق بين العرض والطلب ، فى حدود الطاقة الانتاجية التى تحت تصرفه •

(١) يؤسس النموذج السوفيتى هذا النوع من الأثمان على متوسط نقطة الانتاج فى الفرع الذى ينتمى اليه المشروع . أنظر :

G. Grossman "Industrial Prices in the USSR", A.E.R.,

(May 1959), pp. 50—64.

J. Robinson, op. cit., p. 41

الخلاصة ، ان أثمان البيع يجب أولا ألا تؤسس على نفقة انتاج المشروع ، كما يجب ، ثانيا ، أن تكون متناسبة مع أثمان التجزئة .
ونتقل الآن الى كيفية تحديد هذه الأثمان .

يمكن القول أن « أثمان البيع » للمشروع يجب أن تتحدد على أساس : نفقات الانتاج في المتوسط + هامش معين للربح .

على أن يتحدد ذلك الهامش على نحو يسمح لأقل المشروعات كفاءة بتغطية نفقاتها . ذلك أن تحديد أثمان البيع على أساس متوسط نفقة الانتاج ، وليس على أساس نفقة الانتاج الفعلية في المشروع ، يترتب عليه بالضرورة أن يحقق بعض المشروعات ربحا أو فائضا ، وهى المشروعات التى تتميز بكفاءة اتاجية أعلى من المتوسط . بينما يعانى البعض الآخر من حدوث خسائر ، وهى المشروعات التى تقل كفاءتها الاتاجية عن المتوسط . فاذا وضع هامش الربح على نحو يمكن المشروعات الأقل كفاءة من تغطية نفقاتها الفعلية ، فان هذا من شأنه ايجاد الحافز على زيادة الكفاءة اذا كان سبب انخفاضها راجعا الى أسباب تتصل بإدارة المشروع . كما يقوم هامش الربح هنا بإيجاد التناسب بين أثمان التجزئة وأثمان البيع ، فيرتفع هذا الهامش بالنسبة للسلع التى يعانى سوق التجزئة فيها من حدة الطلب ، وبالعكس ينخفض هامش الربح بالنسبة للسلع التى يتميز سوق التجزئة لها بتراخى الطلب .

وهكذا نكون قد انتهينا من عرض المبادئ التى تحكم تحديد أثمان السلع الاستهلاكية . وقد أشرنا الى أنه لا يوجد فى الواقع أى تعارض بين النظام الاشتراكى المخطط - حتى المخطط مركزيا - وبين استخدام « ثمن » يحقق التساوى بين العرض والطلب فى سوق التجزئة لسلع الاستهلاك . واذا كان الثمن - كما يقال - يمكن أن يقوم بدور

السيد الضار ، فانه يمكن أيضا تطويره ليؤدي وظيفة الخادم النافع^(١) .

٣ - تحديد أثمان السلع الانتاجية

رأينا من خلال استعراضنا لأهم المشاكل التي يواجهها أى مجتمع فى حياته الاقتصادية ، ان استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام هو الركيزة الأساسية التى يقوم عليها - كما يتضمنها - مبدأ الرشادة الاقتصادية . وقد رأينا أيضا أن بداية الحوار الاشتراكى - كما يسمى - كان حول وجود أو عدم وجود المؤشرات الموضوعية التى يهتدى بها فى تخصيص الموارد على نحو يضمن عدم الاضاعة أو التبديد .

وقد سبق أن أشرنا عند الكلام عن الاعتبارات النظرية لنظام السوق أن شرط تحقيق ما يسمى الوضع الأمثل فى الانتاج يتلخص فى أن تتحقق فى استخدام العناصر العلاقة التالية :

$$\frac{\text{ن ح (١)}}{\text{ث (١)}} = \frac{\text{ن ح (ب)}}{\text{ث (ب)}} \dots\dots \text{ويسمى شرط كفاءة الانتاج}$$

حيث تمثل :

ن ح الناتج الحدى للعنصر ا ، ب فى انتاج سلعة ما
ث ثمن العنصر

أى أن العلاقة السابقة يمكن أن توضع فى الشكل التالى :

$$\frac{\text{ن ح (١)}}{\text{ث (ب)}} = \frac{\text{ث (١)}}{\text{ن ح (ب)}}$$

على أن يصدق هذا بالنسبة لكل العناصر ، وفى انتاج السلع المختلفة .

وينظر إلى هذه العلاقة بين معدل النواتج الحدية للعنصرين ، ومعدل أثمان العنصرين ، نستطيع أن نتبين أن شرط تحقيق الوضع الأمثل هنا لا يتعدى مجرد التساوى بين المعدلات ، دون أن يتضمن هذا صراحة أو ضمنا أى شرط خاص بالطريقة التى يتم بها تامين هذه العناصر . بعبارة أخرى ، ان شرط « الوضع الأمثل للإنتاج » لا يشترط أن تكون الأثمان المستخدمة نتيجة « لعملية عامة تتحدد فيها الأثمان عموما » ؛ وما اذا كانت أثمان العناصر هذه ناتجة من تفاعل قوى السوق بالمعنى المعروف ، أم هى نتيجة حل ما يسمى « الوجه المقابل » فى برنامج خطى (١) ، أو نتيجة أى وسيلة أخرى (٢) .

فإذا انتقلنا الآن إلى الاقتصاد المخطط مركزيا ، فاننا نلاحظ دون أدنى صعوبة أن الشرط الذى تتمسك به النظرية الحدية كشرط لكفاءة الإنتاج ، يمكن أن يتوفر هنا بنفس الدرجة ؛ ذلك أن النواتج الحدية لعناصر الإنتاج فى الاقتصاد المخطط ليست بالنسبة لمدير المشروع أقل وضوحا منها فى نظام السوق الحر بالنسبة للمنظم ؛ ومن السهل إذن إيجاد معدل النواتج بالنسبة للعنصرين . أما بالنسبة لمعدل أثمان العناصر ، فان الأمر أيضا على درجة من السهولة . فالمطلوب هنا هو هذا المعدل نفسه . دون أن تؤثر الطريقة التى يتم بها تحديد كل من البسط والمقام فى هذا المعدل (أى أثمان العنصرين) ؛ حتى لو تم تحديد هذه الأثمان بطريقة تحكمية . هذا فضلا عن أنه يمكن التوصل إلى أثمان موضوعية ، كأثمان الظل ، لكل العناصر المستخدمة . ويزكى هذا الاتجاه أن أثمان الناتج النهائى لهذه العناصر ، أى أثمان السلع ، تتكون فى سوق التجزئة

dual problem

(١) أول من أثار هذه النقطة الممتازة هو موريس دوب . انظر :
M. Dobb, *Welfare Economics* ... op. cit., pp. 71—72.

على نحو يقارب الى حد كبير - ان لم يكن يماثل تماما - ما يحدث في السوق الحر *

نكتفى بهذا القدر من التحليل ، الذي يؤكد أنه ليس هناك استحالة في أن يتم توزيع الموارد (شرط كفاءة الانتاج) في الاقتصاد الذي تتملك فيه الدولة عناصر الانتاج ، على أسس تقترب من تلك التي تنادي بها المدرسة الحدية التقليدية في الاقتصاد الحر * وننتقل الى كيفية تحديد أثمان العناصر في هذا النوع من النظم الاقتصادية *

ونختار هنا للبحث موضوعين رئيسيين : الأول هو طريقة التخطيط على مستويين لتحديد أثمان عناصر الانتاج في الاقتصاد المخطط مركزيا * والموضوع الثانى هو سياسة الأثمان المحاسبية * وتتناول هنا الموضوع الأول ، أما الأثمان المحاسبية فنفردها الفصل التالى *

٤ - « التخطيط على مستويين »

لتحديد أثمان عناصر الانتاج

اكتسبت طريقة استخدام البرامج الخطية ، للوصول الى تحديد أثمان عناصر الانتاج ، في الاقتصاد المخطط مركزيا ، أهمية كبيرة منذ بدأ عدد من الاقتصاديين البارزين في العالم الاشتراكي في معالجة موضوع استخدام « أثمان الظل »^(١) في هذا النوع من التخطيط ، أمثال Kantorovich^(٢) عام ١٩٦٠ ، والاقتصادي البولندي Trzeciakowski^(٣) عام ١٩٦١ *

shadow prices

L.V. Kantorovich (Moscow 1960), English translation, *The Best* (١)

Use of Economic Resources, Pergamon Press, Oxford 1965. (٢)

W. Trzeciakowski, *The Model of Optimization of the Foreign* (٣)
Planned Economy, (Warsaw 1961)

ودون الدخول في التفاصيل الخاصة بالبرامج الخطية ذاتها^(١) ،
يمكن أن نبين باختصار الخطوات التي تتبع في هذا النوع من التخطيط
على النحو التالي :

١ - تبدأ السلطات العليا للتخطيط بأن تحدد للقطاعات المختلفة:
(أ) الكميات التي يجب إنتاجها من سلعة ما ، أو من مجموعة «مرتبطة»
من السلع (ب) الكميات المصرح بها من عناصر الإنتاج اللازمة .

٢ - تنتقل هذه المعلومات من أعلى إلى أسفل ، لتصل إلى سلطات
التخطيط على مستوى القطاع مشفوعة بتعليمات مقتضاها أن تقوم
سلطات القطاع بوضع « خطة مثلى » باستخدام البرامج الخطية ، وذلك
في حدود (أ) استخدام ما صرح به من العناصر ، (ب) تحقيق المطلوب من
السلعة أو السلع .

٣ - ويترتب على ذلك أن يتوصل كل قطاع إلى استخلاص نوع
من الأثمان لعناصر الإنتاج وهو « أثمان الظل » . ويتم عن طريق حل
ما يسمى « الوجه المقابل »^(٢) في البرنامج الخطي^(٣) للخطة المثلى التي
طلب من القطاع وضعها لنفسه .

(١) من الواضح أن استخدام هذه الطريقة في الاقتصاد المخطط
مركزيا يعتمد تماما على النتائج التي توصلت إليها أبحاث البرامج الخطية
في الدول الأخرى ، مع تطبيقهما في ظروف مميزة . أنظر عرضا متكاملا
لذلك في :

A.C. Chiang, *Fundamental Methods of Mathematical Economics*,
(McGraw-Hill, 1967), pp. 574—588, 598—610.

dual problem. (٢)

See for that any text on linear economic models, e.g., *ibid.*, (٣)
pp. 613—625 ; D.C. Vandermeulen, *Linear Economic Theory*, (Printice-Hall,
1971), pp. 61-70.

٤ - لما كانت أثمان الظل المستخلصة من حل « الوجه المقابل » في البرنامج الخطى ، تتوقف على قيمة « الدالة الهدفية » ^(١) ، وهذه بدورها تختلف باختلاف السلع المنتجة - وباختلاف أثمانها - فانه ليس هناك بداهة ما يحتم أن تكون « أثمان الظل » المستخلصة من عدة برامج خطية ، متساوية بالنسبة للقطاعات المختلفة * بعبارة أخرى ، ان أثمان الظل المستخلصة لعناصر الانتاج ، من اول توزيع للعناصر تجريه السلطة المركزية تتسم بالاختلاف ؛ أى أن أثمان الظل التى تستخلص - للعناصر - فى صناعة السيارات تختلف عن أثمان الظل (لنفس العناصر) المستخلصة من برنامج خطى فى صناعة البناء مثلا ^(٢) .

٥ - بعد ذلك تنقل السلطات الدنيا هذه المعلومات - عن أثمان الظل المستخلصة على مستوى القطاع - الى السلطات العليا * وبذلك يصبح لدى السلطات الأخيرة صورة واضحة عن هيكل أثمان الظل فى الاقتصاد ككل .

٦ - يترتب على ذلك اجراء تعديلات فى توزيع الموارد بين القطاعات : فاذا اتضح مثلا أن ثمن الظل بالنسبة لعنصر العمل المخصص للقطاع (أ) أكبر من ثمن الظل الذى استخلصه القطاع (ب) لعنصر العمل المخصص له ، فان السلطة المركزية يجب أن تجرى تعديلا فى توزيع القوة العاملة ، بحيث يزيد نصيب القطاع (أ) على حساب القطاع (ب) . وتقس الشيء بالنسبة لعنصر رأس المال ، وبالنسبة لأثمان الظل المستخلصة لأى طاقة معينة يتم توزيعها على القطاعات المختلفة * .

٧ - ونتيجة ذلك اعادة ابلاغ التوزيع الجديد للعناصر من السلطة

Objective function

(١)

J. Kornal, *Mathematical Programming ... op. cit.*, pp. 219—225

(٢)

العليا ، الى السلطات الدنيا • ثم اعادة استخلاص هذه السلطات الدنيا
الأثمان الظل على أساس التوزيع الجديد للعناصر ، وابلغ الصورة
الجديدة لهيكل أثمان الظل الى السلطة العليا ، ثم اعادة التنسيق من
أعلى واعادة الابلاغ الى السلطات الدنيا^(١) والمقصود بهذه
الخطوات المتتالية من ابلاغ المعلومات الى أسفل ، وإلى أعلى^(٢) ، هو
التوصل الى نوع من التقارب ، ان لم يكن التساوى ، بين uniformity
أثمان الظل التي تتوصل اليها القطاعات المختلفة^(٣) .

إنه هي خلاصة استخدام البرامج الخطية في طريقة التخطيط على
مستويين للتوصل الى أثمان للعناصر تتصف بالتناسق أو التقارب في
النهاية ؛ وهذا يحدث رغم أننا نبدأ من عدة برامج خطية للقطاعات
المختلفة ، مما يسبغ على هذا النوع من استخلاص أثمان الظل صفة
موضوعية • ذلك لأننا ندخل في حسابها بهذه الطريقة الظروف الموضوعية
للانتاج على المستويات الدنيا ، الأمر الذي لم يكن ليتحقق لو تمت
صياغة البرنامج الخطي عند القمة • هذه الطريقة تحقق — من ناحية
المضمون — ما نادى به الاقتصادي الروسي Kantorovich ، وما أطلق
عليه (O.O. Otsenki) اصطلاح : objectively determined valuations^(٤)

(١) الواقع أن أساس إيجاد الحل في هذا النوع من التخطيط يتوفر
في النظرة الى المشكلة على أنها تدخل في نطاق The Theory of Games ،
حيث تتمثل استراتيجية السلطة العليا في التوزيعات الممكنة للعناصر
feasible allocation ، وتتمثل استراتيجية القطاعات في أثمان الظل الممكنة
feasible shadow prices . انظر : loc. cit.

(٢) ولهذا سمي « التخطيط على مستويين » .

M. Dobb, *Welfare Economics*... op. cit., p. 207 (٣)

L.V. Kantorovich, *The Best Use of Economic Resources*... (٤)

op. cit., ch. 1, pp. 1—43 ; See Also, B. Ward, "Kantorovich on Economic
Calculations", J.P.E., Dec. 1960, pp. 545—556.

الفصل الثالث عشر

الأثمان المحاسبية

حتى يمكن أن تتوفر في الخطة صفة الأمثلة^(١) ، يجب أن يكون تحت يد المخطط مجموعة من الأثمان التي تعكس تفضيل المجتمع ، وإن كانت غالبا ما تختلف عن الأثمان السائدة في السوق . وهذا ما يطلق عليه في مجال التخطيط « الأثمان المحاسبية » ، أو - تجاوزا - أثمان الظل^(٢) .

وتؤدي هذه الأثمان وظيفة اقتصادية بالغة الأهمية . ذلك أنها بالنسبة لسلع الاستهلاك - مثلا - يجب أن تقيم علاقة منطقية بين نفقات الانتاج والتقييم النسبي الذي يعطيه المجتمع لهذه السلع . وبالنسبة للسلع الرأسمالية يجب أن يكون الثمن المحاسبي مرتبطا^(٣) بالناتج الذي تقوم هذه السلع بانتاجه في المستقبل . ذلك أن قيمة السلعة الرأسمالية لا تكمن في ذاتها ولا في منفعتها في الفترة الحالية ، وإنما تستمد تلك السلعة قيمتها من منفعتها في المستقبل طيلة عمرها الانتاجي .

(١) سنتعرض للصفات التي يجب أن تتوفر في الخطة في الجزء الثالث والأخير من هذا الكتاب .

(٢) لأن « ثمن الظل » حقيقة هو نتيجة حل « الوجه المقابل » في البرنامج الخطي كما سبق أن أشرنا .

(٣)

هذه المنفعة المستقبلية يتم اجراء خصم لها لتحديد قيمتها الحالية (١) . ومن أسباب اجراء هذا الخصم لانتاج السلع الرأسمالية ، تطبيق مبدأ تناقص المنفعة على الاستهلاك في المستقبل ؛ فاذا كان المتوقع أن ترتفع مستويات الاستهلاك بمرور الوقت ، فإن من المنطقي أن يكون تقييمنا للاستهلاك في المستقبل أقل من تقييمنا للاستهلاك الحالي (٢) . وبعبارة أخرى كلما ارتفع معدل الادخار ، وانخفض معدل الاستهلاك ، الحاليين ، كلما ارتفعت المنفعة الحدية الاجتماعية للاستهلاك الحالي ، ومن ثم كلما ارتفع معدل الخصم للنتاجية الحدية التي تتحقق في المستقبل .

الخلاصة ، أنه حين تقصر الأثمان السائدة عن التعبير عن الندرة الحقيقية ، فانه لا بد من استخدام أثمان تعكس هذه الندرة ؛ وهذا يتضمن في نفس الوقت استخدام معدل للخصم الذي يتم اجراؤه .

وتعرض هنا لكيفية تحديد أثمان الظل بالنسبة لعنصرى العمل ورأس المال .

بالنسبة لثمن الظل لعنصر العمل ، أو « أجر الظل » ، فالمفروض أن يعكس ثقة الفرصة المضاعة . فاذا كان هناك فائض كبير من القوة العاملة عاطلا ، فانه من المؤكد أن يكون ثمن الظل بالنسبة لهذا العنصر أقل من الأجر السائد في السوق . بل ان الكثير من الاقتصاديين يقول أن ثمن الظل لعنصر العمل في هذه الحالة يجب ألا يزيد على الصفر . ولكن النظرة الفاحصة لهذا الرأي توضح أنه يتضمن تبسيطا أكثر

present value

(١)

(٢) اذا كان المتوقع أن المنفعة الحدية الاجتماعية للاستهلاك سترتفع في المستقبل ، لكان من المنطقي أن يحدث العكس .

مما ينبغي • ذلك أنه إذا كان لدينا اقتصاد معين نستطيع فعلا أن نسلم بشأنه أن ثمن الظل لعنصر العمل يساوى الصفر ، فاننا في هذه الحالة يجب أن نعتبر أن الأجور المدفوعة لعنصر العمل ، في الاقتصاد ككل ، ليست من قبيل العائد الذى يتحدد ويدفع بمقتضى قواعد الانتاجية وظروف الندرة ، وانما يجب أن نعتبر ذلك نوعا من المدفوعات التحويلية^(١) • هذه المدفوعات لا يسكن الا أن تكون جزءا مقتطعا من الناتج الحقيقى لعنصر رأس المال • وبعبارة أخرى ، اذا افترضنا أن لدينا — فى الاقتصاد موضع البحث — رأس مال قدره ٥٠٠ مليون جنيه ، وأن الناتج أو الدخل القومى مقداره مائتى مليون جنيه موزعة بالتساوى بين عنصرى العمل ورأس المال ، فان استخدام الأرقام المشاهدة ، لحساب انتاجية رأس المال ، يعطينا معدلا للعائد هو ٢٠٪ فقط ، مع أن معدل العائد الاجتماعى على رأس المال هو فى الواقع ٤٠٪ •

بعبارة أخرى ، انه إذا كان لدينا ما يبرر تقديرنا لثمن الظل بالنسبة لعنصر العمل بأقل من الأجور السائدة فى السوق ، فاننا يجب فى نفس الوقت أن نستقر على معدل للانتاجية الحدية (وهو ثمن الظل) بالنسبة لرأس المال أعلى من ذلك الذى يمكن تقديره لو أننا احتسبنا الأجور المدفوعة لعنصر العمل كنفقات اقتصادية حقيقية ، وليس كمدفوعات تحويلية • فاذا نزلنا بأثمان الظل لعنصر العمل الى الصفر ، فاننا — وفى نفس الوقت — يجب أن نرفع ثمن الظل لعنصر رأس المال ليقتررب من

$$\text{معدل} \frac{\text{الناتج القومى}}{\text{رأس المال}}$$

على أن الواقع عملا ، أن « أجر الظل » بالنسبة لعنصر العمل لا يمكن أن يكون مساويا للصفر بالنسبة لكل القوة العاملة . بل انه نادرا ما يكون كذلك حتى بالنسبة لقطاع كبير من هذه القوة العاملة ، ولكنه على وجه التأكيد يمكن أن يقل عن الأجور الفعلية في بعض الأنشطة أو الصناعات . فاذا حدث ذلك فإن أى زيادة في الأجور الفعلية عن ثمن الظل يجب أن تعتبر جزءا من النتائج الحقيقية لعنصر رأس المال ؛ ومن ثم يجب - بالتالى - أن يدفعنا ذلك الى استخدام معامل للخصم يزيد عن المعدل الذى يستخلص من العائد - المشاهد - لرأس المال ؛ وقد يؤدي هذا بالضرورة الى تطبيق معدل مرتفع - جدا - للخصم في بعض الأنشطة .

وهنا نصل الى ملاحظتين محيرتين^(١) : ذلك أن مثل هذا المعدل المرتفع للخصم من شأنه أن يشكل عقبة مؤكدة في وجه اختيار نوعين من البرامج في خطة التنمية . أما النوع الأول فهي البرامج أو المشروعات التى تستغرق وقتا طويلا قبل أن تبدأ في الانتاج^(٢) ، ذلك أن فكرة الانتظار^(٣) - بالمعنى الاقتصادى - تصبح حقا مسألة مكلفة اذا كانت على أساس معدل مرتفع للخصم ، مثل ٣٠٪ مثلا . وأما النوع الثانى فهي المشروعات التى تطول حياتها الاقتصادية^(٤) ، حيث تصبح الدخول المؤجلة الى المستقبل عديمة القيمة تقريبا ، عند حساب قيمتها الحالية باستخدام مثل هذا المعدل المرتفع للخصم .

A.C. Harberger. "Techniques of Project Appraisal". in M.F. (١)
Milikan, (ed.), *National Economic Planning* (U.N. Press 1967), p. 141-42

long gestation period

(٢)

waiting

(٣)

Long lived

(٤)

أما الملاحظة الثانية ، فمضمونها أن التوازن الكامل لاقتصاد يستخدم ثمن الظل لعنصر العمل مساويا للصفر ، يقتضى أن تكون أثمان السلع والخدمات متناسبة مع ما يدخل في إنتاج هذه السلع من خدمة رأس المال . وبعبارة أخرى ، ان معدل $\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رأس المال}}$ يتجه الى التساوى فى كل الصناعات وكل القطاعات . ولا شك أن لهذه النتيجة آثارها الخطيرة بالنسبة لأسعار السلع التى تنتجها أنشطة كثيفة رأس المال ، كالكهرباء . الخ ، وهى نتيجة لا يمكن أن يقبلها أو يتحملها القائلون بفكرة ثمن الظل المساوى للصفر^(١) .

غير أنه من الممكن التوفيق بين « المنطق » (فى رفع ثمن الظل لرأس المال عن معدل العائد المشاهد) والاعتبارات العملية (التى تقتضى عدم اقامة عقبات أمام اختيار المشروعات كثيفة رأس المال) ، وذلك اذا لاحظنا - أو أخذنا فى الاعتبار - بعض الأمور ، التى نبجسها فيما يلى :

اقتراب « أجور الظل » من الأجور الفعلية أثناء عملية التنمية :

لما كانت عملية التنمية تتضمن بالضرورة التخفيف من حدة البطالة ، فإن النتيجة المنطقية أن أجور الظل لن تستمر - الى ما لا نهاية - عند مستوى يقل كثيرا عن الأجر الفعلى . هذه الحقيقة لها نتائجها الهامة بالنسبة للتحليل السابق .

ونأتى هنا بمثال يوضح هذه الأهمية : نفترض أننا نستطيع أن نأخذ ، بالنسبة لكل سنة ، المعدل $\frac{\text{دخل الظل المقدر لرأس المال}}{\text{رأس المال}}$ ،

A.C. Harberger, "Cost Benefit Analysis and Economic Growth", Economic Weekly, Annual Number, Feb. 1962, pp. 207—21

+

+

السنة	(١) الدخل القومي	(٢) نصيب العمل مقدرا بأسعار السوق	(٣) نصيب رأس المال مقدرا بأسعار السوق	(٤) أجر العمال كنسبة من أجر السوق (٢ × ٤)	(٥) نصيب العمل مقدرا بناجر العمال
١	١٠٠٠	٦٠٠	٤٠٠	%٧٠	٤٢٠
٢	١٠٦٠	٦٤٠	٤٢٠	%٧٥	٤٨٠
٣	١١٢٠	٦٨٠	٤٤٠	%٨٠	٥٣٤
٤	١١٨٠	٧٢٠	٤٦٠	%٨٤	٦٠٥
٥	١٢٥٠	٧٦٠	٤٩٠	%٨٨	٦٦٩
٦	١٣٢٠	٨٠٠	٥٢٠	%٩١	٧٢٨
٧	١٤٠٠	٨٥٠	٥٥٠	%٩٣	٧٩٠
٨	١٤٨٠	٩٠٠	٥٨٠	%٩٥	٨٥٥
٩	١٥٦٠	٩٥٠	٦١٠	%٩٧	٩٢٢
١٠	١٦٥٠	١٠٠٠	٦٥٠	%٩٩	٩٩٠

باعتباره ثمن الظل المناسب للعائد على رأس المال ، والذي يطبق في حساب الخصم لتيار العائد والنفقة في نفس السنة . ولنبداً بقياس الدخل المتوقع في أثناء مدة الخطة - عشر سنوات مثلاً - مقسماً بين عنصر العمل وعنصر رأس المال وفقاً لأسعار السوق . ولنفترض أيضاً أن الخطة تبدأ « بأجر الظل » وهو يمثل 70% من أجر السوق ، وأن يصل في نهاية العشر سنوات الى 99% من أجر السوق . وذلك على النحو المبين في الجدول السابق^(١) .

وباستخدام العمودين (٢) و (٤) ، نحصل على نصيب عنصر العمل مقدراً بأجر الظل ، كما هو موضح بالعمود رقم (٥) ؛ وبالتالي يمكن الحصول على نصيب رأس المال - مقدراً بأسعار الظل - وذلك هو الجزء المتبقى من الدخل القومي بعد خصم النصيب السابق . فإذا افترضنا أن رأس المال الكلى - في مدة السنوات العشر - من المتوقع أن يكون على نحو يحقق 10% عائد على رأس المال في السوق ، فإنه باستخدام الجدول التالي^(٢) يمكننا أن نوضح كيف يمكن اجراء عملية اعادة تقدير معدل العائد على رأس المال (أى ثمن الظل المناسب) سنوياً ، وذلك حتى تأخذ في الاعتبار التغير المنطقي في ثمن الظل بالنسبة لعنصر العمل .

وهكذا يتضح أن عملية اعادة تقدير ثمن الظل بالنسبة لرأس المال - سنة بعد أخرى - تأخذ في الحساب الاختفاء التدريجي المتوقع للفرق بين أجر الظل والأجر الفعلي ، الأمر الذي من شأنه أن يقرب ثمن الظل (معدل العائد على رأس المال) تدريجياً من سعر السوق .

A.C. Harberger, op. cit., p. 144
ibid.

(١) الجدول تحويل معدل من

(٢)

السنة	نصيب رأس المال مقننرا بأثمان الطل	رأس المال	معدل العائد على رأس المال مقننرا بأسعار السوق	معدل العائد على رأس المال بحساب ثمن التطل المقدر
١	٥٨٠	٤٠٠٠	%١٠	%١٤,٥
٢	٥٨٠	٤٢٠٠	%١٠	%١٣,٨
٣	٥٧٦	٤٤٠٠	%١٠	%١٣,٣٣
٤	٥٧٥	٤٦٠٠	..	%١٢,٥
٥	٥٨١	٤٩٠٠	..	%١١,٨
٦	٥٩٢	٥٢٠٠	..	%١١,٤
٧	٦١٠	٥٥٠٠	..	%١١,١
٨	٦٢٥	٥٨٠٠	..	%١٠,٨
٩	٦٣٨	٦١٠٠	..	%١٠,٥
١٠	٦٦٠	٦٥٠٠	%١٠	%١٠,٢

هذا التصرف من شأنه أن يوفق بين المنطق الذى سبقت الاشارة
اليه ، من جهة ، والدواعى العملية التى تتطلب اتخاذ قاعدة أقل خطورة
بالنسبة للمشروعات والأنشطة التى أثّرت بشأنها الملاحظات السابقة ،
من جهة أخرى •

غير أن نقطة الضعف فى هذا التحليل ، للأثمان المحاسبية لكل من
عنصرى العمل ورأس المال ، تكمن فى أنه يتطلب مقدما تحديد المسار
الزمنى الذى تغلق فيه الفجوة بين أثمان السوق وأثمان الظل لعنصر
العمل • هذا المسار - بداهة - لا يحتسب جزافا ، وانما هو مسئولية
كبيرة من مسئوليات سلطات التخطيط • واذا قيل مثلا - ان تحديده
يعتمد على التخمين حتما ، فانه يمكن القول - أيضا - بأن الاجراء
البديل ، وهو الذى يفترض بقاء الفجوة كما هى عليه طيلة فترة الخطأ ،
ينطوى هو الآخر على تخمين أكثر مغالاة •

انتهينا حتى الآن من مناقشة أهم المسائل المتعلقة بهيكل الأثمان ،
وبذلك نكون قد أكملنا عرض أهم القرارات الفنية التى يتخذها المخطط •
وننتقل الآن الى مناقشة منهج واجراءات التخطيط •

الكتاب الثالث
إجراءات التخطيط

الباب السابع

بعض المفاهيم المبدئية

نتنقل الآن الى دراسة منهجية لعملية التخطيط ؛ وسيكون ذلك في اطار ما يسمى بالتخطيط المركزي الشامل ، ويقصد بالتخطيط المركزي ذلك المنهج أو الأسلوب الذي تقوم بمقتضاه السلطات العليا - أساسا - بقيادة العملية التخطيطية . أما التخطيط الشامل فهو الذي يغطي جميع نواحي النشاط الاقتصادي في الاقتصاد موضع البحث .

قد يكون اذا من المناسب أن نبدأ بعرض دوافع الأخذ بالتخطيط المركزي . ثم تتبع ذلك بإيضاح المقصود بالتخطيط الشامل ، مقارنة بالتخطيط الجزئي . على أن نختم هذا الباب بالتعرض للأبعاد الزمنية في عملية التخطيط .

التخطيط المركزي هو المنهج أو الأسلوب الذي تقوم بمقتضاه السلطات العليا بقيادة العملية التخطيطية .
التخطيط الشامل هو الذي يغطي جميع نواحي النشاط الاقتصادي في الاقتصاد موضع البحث .

الفصل الرابع عشر

دوافع الأخذ بالتخطيط المركزى

يحسن أن ننبه ابتداء الى أن منهج التخطيط المركزى ، يسود عادة فى المراحل الأولى للتخطيط فى ظل النظم التى تعتنق مبدأ جماعية ملكية عناصر الإنتاج . ومع ذلك فإنه ليس فى الواقع منهجا خاصا بالاشتراكية بالذات ، وانما هو وسيلة يلجأ اليها فى اقتصاد الحرب . غير أن الصعوبات ، أو الالتباس فى تفهم هذا المبدأ يظهر حين يقوم بعض الاقتصاديين بأجراء عملية تطابق بين هذه الوسائل وبين جوهر الاشتراكية ، الى درجة تعتبر أن الأولى أمر لازم وضرورى للاشتراكية .

على أن وجهة النظر فى هذا المنهج من مناهج التخطيط لا تستند الى هذه الحجة الطارئة من حالات الضرورة ، وانما تؤسس على مجموعة من الحجج أكثر دواما واستقرارا ، يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ - حجة السرعة فى تحقيق النمو (١) :

ومضمون هذه الحجة أن التخطيط الذى يعتمد أساسا على قرارات جزئية تتخذها الوحدات الاقتصادية ، يصلح فقط لاحداث تغييرات

حدية صغيرة ، لا يظهر مفعولها الا على مدى فترات طويلة . وبالتالي فان النمو الذى يمكن أن يترتب على هذا النوع من القرارات لا بد أن يتسم بالبطء الشديد . بينما أن مركزية اتخاذ القرارات من سلطة مركزية ، وتوفر القدرة على تنفيذ هذه القرارات بما لهذه الهيئة المركزية المهيمنة من سلطة - يحقق مطالب التغير السريع ؛ وذلك نظرا لأن السلطة المركزية أقدر على اتخاذ القرارات التى تتصل بعدد كبير من المتغيرات الاقتصادية . والنتيجة الحتمية التى تترتب على هذا النوع من القرارات هو امكان تحقيق معدل نمو سريع .

٢ - حجة الحجم الأدنى اللازم للاستثمار (١) :

ومضمون هذه الحجة أن دفع عجلة الاقتصاد فى مرحلة الانطلاق ، يقتضى حجما معيناً - أو حداً أدنى - من الاستثمار ؛ أى أن فكرة « الدفعة القوية » (٢) التى يقول بها أنصار التنمية ، حتى غير المتحمسين للتخطيط ، تنطبق أيضاً - ومن باب أولى - فى حالة الاقتصاد المخطط . ولا شك أن هذا الحجم - الأدنى - اللازم يصعب تحقيقه فى البلاد النامية فى ظل نظام مخطط يعتمد بالدرجة الأولى على قرارات جزئية تتخذها الوحدات الاقتصادية استجابة لدوافع شخصية ، كما هو الحال فى نموذج التخطيط اللامركزى ، كما وضعه Lange .

Minimum magnitude argument

(١)

(٢) أنظر : محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، الكتاب الأول ، ص ٨١ - ٨٢ .
أنظر أيضاً :

H. Leibenstein, *Economic Backwardness and Economic Growth*, (J. Wiley, 1957), ch. 8.

٣ - حجة الوفورات الخارجية (١) :

ومضمون هذه الحجة أن قرارات الاستثمار تتسم بعلاقة الاعتماد المتبادل (٢) . ذلك أنه غالباً ما توجد مزايا ضخمة في إقامة سلسلة من المشروعات الاستثمارية في وقت واحد ، نظراً لما يتولد عن كل منها من وفورات خارجية (٣) . ومن الواضح أن التخطيط المركزي أقدر على تحقيق هذا التوافق الزمني ، من التخطيط اللامركزي . ونحن نرى أن هذه الحجة تتصل إلى حد كبير بالحجة السابقة ؛ إذ أن كلا منهما يفترض افتراضاً أساسياً ، وهو أن المشروعات ذات الحجم الكبير ، والتي تقوم بينها علاقة اعتماد متبادل ، تتطلب تركيز اتخاذ القرارات التي تظهرها إلى حيز الوجود .

٤ - حجة عدم القابلية للتجزئة (٤) :

وتتلخص في أن الوفورات الخارجية تتولد عن الاستثمارات الكبيرة ، وأهمها الاستثمار في رأس المال الاجتماعي . هذا النوع من الاستثمار يتميز بعدم القابلية للتجزئة ، مثل الخزانات والسدود ، ومشروعات القوى المحركة . . . الخ . ومن الواضح أن هذا النوع من الاستثمارات لا يمكن تحقيقه بالاعتماد على قرارات جزئية . ومرة أخرى نلاحظ أن مضمون هذه الحجة غير منفصل - في رأينا - عن الحجتين السابقتين .

هذه بايجاز هي الحجج التي يستند إليها منطق الأخذ بمركزية التخطيط . ولا نعتقد أن هناك خلافاً قد ثار بشأن صحة أو عدم صحة

Complementarity argument

(١)

Interdependence

(٢)

T. Scitovsky, "Two Concepts" op. cit. : أنظر في ذلك

(٣)

Indivisibility argument

(٤)

أى منها ذاتيا • بعبارة أخرى ، أن من يرى في التخطيط المركزى رأيا مخالفا لن يكون في وسعه أن يستند - في رأيه هذا - الى دحض هذه الحجج ؛ وكل ما يمكن فعله هو هدم المقدمات التى تبدأ منها ؛ بتعبير آخر ، أن يعترض على أن السرعة فى النمو ، أو الاستفادة من الوفورات الخارجية ... الخ ، هى أهداف جديرة بالتحقيق •

الفصل الخامس عشر

{ التخطيط الجزئى والتخطيط الشامل }

يقصد بالتخطيط الجزئى أى برنامج لا يتناول الاقتصاد القومى بنظرة شاملة * وبهذا التعريف ، فإن التخطيط الجزئى يشمل تخطيط مشروع بمشروع ؛ بمعنى أن تضع السلطات برامج للاستثمار فى مشروعات لا تربطها أى علاقة فنية ، كعلاقة التكامل أو الاعتماد المتبادل ، ولا تشكل فى مجموعها فكرة موحدة لسياسة اقتصادية معينة * وغالبا ما تكون هذه المشروعات متفرقة على الورق ، لا يجمعها مستند واحد (١) .

كذلك يعتبر من قبيل التخطيط الجزئى برامج الوزارات المختلفة (فى غياب التخطيط الشامل) ، حيث يتناول ذلك التخطيط جزءا واحدا من الحياة الاقتصادية ، محدودا بنطاق اختصاص تلك الوزارة * كذلك يكون التخطيط جزئيا اذا كان خاصا بقطاع واحد دون غيره ؛ كأن تضع الدولة برنامجا لتنمية الصناعة ، أو تنشيط القطاع الزراعى ، أو لبناء قطاع النقل والمواصلات .. الخ .. ولا يغير من هذه الصفة الجزئية أن تضع الدولة خطة خاصة بكل قطاع ، ولكن دون أن تجرى تنسيقا بين هذه الخطط الجزئية على أساس نظرة شاملة للاقتصاد ككل ، وعلى

(١) الا الميزانية طبعا .

اعتبار أن هذه القطاعات تمتل في مجموعها وتداخلها ذلك الاقتصاد المتكامل الأجزاء . ولا شك أن أجدى أنواع التنسيق هو التنسيق السابق^(١) ، وذلك في اطار التخطيط الشامل .

وللتخطيط الجزئى مساوىء^(٢) تتلخص في أن تقييم البرنامج - أو البرامج - لا يتم في اطار كلى يمكن السلطات من الالمام بالمعلومات اللازمة عن حجم وتركيب الاستثمارات الحالية ، والمتوقعة في خلال فترة قصيرة مستقبلية ، بما يستتبعه ذلك من عدم القيام بحصر شامل للموارد اللازمة للقيام بهذه الاستثمارات ، والاستعداد لكل الاحتمالات . كذلك لا مجال في هذا النوع من التخطيط لوضع أولويات^(٣) للمشروعات على أساس معايير اقتصادية موحدة^(٤) . كما أنه لا يسمح بتقدير امكانية تحقيق^(٥) البرنامج ككل في ضوء علاقته بمصادر التمويل ، والمواد الأولية ، والفنيين ، والمتوفر من العمال المهرة ، الى غير ذلك .

ورغم هذه المساوىء ، فقد يكون هذا النوع من التخطيط أمرا لا بد منه ، وذلك نظرا لعدم توفر العناصر اللازمة لوضع خطة كلية شاملة ؛ كانهدام الاحصاءات الدقيقة التى لا بد من توافرها لهذا الغرض ، مثل مستوى وتركيب^(٦) الناتج الكلى ، والانفاق الكلى ، والميل

ex ante

(١)

(٢) ويرى « روبنز » أنه في حالة القيام بتخطيط جزئى ، قد يكون الوضع أسوأ حالا مما لو لم يكن هناك تخطيط على الاطلاق . انظر :

L. Robbins, *Economic Planning and International Order*, p. 14

Priorities

(٣)

Uniform

(٤)

Feasibility

(٥)

Composition

(٦)

للاستهلاك ، ومرونة الطلب بالنسبة للدخل * * الخ * * وهذه المعلومات قد لا تتوافر حتى بالنسبة لبعض الدول التي لا تعتبر متخلفة * فقد واجهت فرنسا ذلك الوضع بعد الحرب مباشرة ؛ ولذلك لجأت في أول محاولاتها للتخطيط الى وضع أولويات لبعض الصناعات الرئيسية الهامة، التي اعتبر انماؤها ضروريا لاعادة بناء الاقتصاد القومي (١) *

أما التخطيط الشامل ، فهو الذى يشمل الاقتصاد القومي ككل * ويجب أن نلاحظ ابتداء أن لفظ «الشامل» - بذاته - لا يعطى هنا معنى عقائديا للتخطيط (٢) * فالشمول لا ينصرف الى أى مضمون أيديولوجى ، وانما يعنى أن التخطيط يمس كل جوانب الاقتصاد موضع البحث * وعلى ذلك ، فإن وضع خطة تشمل كلا من القطاع العام والقطاع الخاص بصرف النظر عن حجم كل منهما - يعتبر تخطيطا شاملا * وبعبارة أخرى، أن وضع القواعد الملزمة للقطاع الخاص ، وتنسيقها مع استثمارات القطاع العام فى خطة موحدة يضمن على هذه الخطة صفة الشمول (٣) * فالشرط الهام أن يكون كلا الخطتين خطة متكاملة (٤) فى اطار كلى ، يتم فى نطاقه بحث الحاجات والموارد والامكانيات المتوفرة فى الاقتصاد ككل ؛ ثم تقدر السلطات بعد ذلك نصيب كل قطاع من الموارد ، ودور كل منهما فى تحقيق الأهداف على نحو يحقق التناسق بين دور كل من

(١) United Nations, *Planning For Economic Development*, (Report of The Secretary General), New York, 1963, p. 8.

(٢) A. Waterson, *Development Planning, Lessons of Experience*, (I.B.R.D.), Baltimore, 1965, p. 67.

Comprehensiveness (٣)

Integrated (٤)

القطاعين ، وبين دور كل منهما من جهة ، وأهداف الخطة الكلية من جهة أخرى (١) .

ومزايا اتباع النظرة الشاملة تتمثل في ضمان عدم حدوث التعارض بين تحقيق الأهداف المختلفة ، وعدم حدوث آثار جانبية ونحن بصدد تحقيق هدف معين ، يكون من شأنها التأثير على تحقيق أهداف أخرى . أو حدوث اختناقات تعطل أو تفسد تحقيق بعض الأهداف .

(١) أما القول بعدم نجاح التخطيط الشامل - بشكل كامل - في ظل نظام لا تتملك فيه الدولة عناصر الإنتاج ، فهذه مسألة أخرى .

الفصل السادس عشر

الأبعاد الزمنية للتخطيط

تتخذ عملية التخطيط في اقتصاد معين أبعادا زمنية مختلفة ، نظرا لوجود عدة اعتبارات ، أو ثلاثة على وجه التحديد ، يشكل كل منها اطارا زمنيا خاصا ، يفرغ في داخله نوع معين من التخطيط .

١ - التخطيط طويل الأجل (١) :

يستغرق هذا النوع من الخطط مدة تتراوح بين ١٥ و ٣٠ سنة . وتوضح الخطة طويلة الأجل الغايات الرئيسية التي يهدف الاقتصاد موضع البحث الى تحقيقها خلال تلك الفترة ، وتحديد الاتجاهات الرئيسية للتنمية ، ووضع الحلول بعيدة المدى للمشكلات التي تعوق سيرها .

ويلاحظ أنه تجرى التفرقة عادة بين نوعين من هذه الخطط . أما النوع الأول فهو المسمى Long term planning ، ويتعلق بالخطة طويلة الأجل لقطاع بعينه دون غيره من القطاعات . أما النوع المسمى perspective planning فيتعلق بالخطة طويلة الأجل التي تشمل كل القطاعات (٢) . وهذا ما يقصد عادة بتعبير الخطة طويلة الأجل .

Long-term Planning — Perspective

(١)

K.L. Seth, *Theory and Practice of Economic Planning*,

(٢)

(Delhi, 1969), pp. 109—110

ولما كان التخطيط طويل الأجل يتضمن في الواقع «نماذج نسوية طويلة الأجل» تحتوي فقط على عدد قليل من الأهداف ، فإنه لا حاجة لأن يشتمل هذا النوع من التخطيط على أية تفاصيل أو حسابات مطولة ، بل يشتمل فقط على العموميات . ورغم ذلك فإن هذا النوع من التخطيط يؤدي مهام على درجة كبيرة من الأهمية ، مثل :

(أ) إعطاء صورة واضحة عن الأولويات ، ومن ثم فإنه يعطي الفرصة لسلطات التخطيط للتركيز على القطاعات الهامة عند وضع الخطط متوسطة الأجل .

(ب) انه يبين للمخطط مقدا ما اذا كانت هناك قطاعات معينة ، في الاقتصاد موضع البحث ، تحتاج الى متطلبات^(١) ، أو دراسة شاملة أو مسح واف^(٢) ، الى غير ذلك مما يحتاجه التخطيط متوسط الأجل بالتأكيد^(٣) .

٢ - التخطيط متوسط الأجل (٤) :

يشتمل هذا النوع من الخطط على تفصيلات أكبر بكثير من النوع السابق . وتتراوح المدة بين ثلاث وسبع سنوات . وليس من السهل هنا أن نحدد بشكل قاطع المدة المثالية لهذا النوع من الخطط ؛ فالأمر يتوقف على حالة كل دولة على حدة ، وعلى درجة التطور الاقتصادي ،

Prerequisites (١)

Survey (٢)

(٣) فقد أوضح هذا النوع من التخطيط في يوغوسلافيا - على سبيل المثال - وجود نقص خطير في فئة الفنيين كان من شأنه ، لو لم يكتشف مقدا - أن يؤدي الى اختناقات تعوق الخطة .

Medium Term Planning (٤)

وبالتالى على نوع المشروعات التى تتضمنها الخطة • على أنه بالامكان وضع بعض الضوابط فى هذا الخصوص :

(أ) فيجب مثلا أن تكون فترة الخطة متوسطة الأجل من القصر بحيث تسمح بأجراء التنبؤات والتوقعات والاسقاطات (١) بدرجة معقولة من الثقة •

(ب) كما يجب أن تكون فترة الخطة متوسطة الأجل من الطول بحيث تسمح بوضع المشروعات الهامة موضع التنفيذ • أى أنه يجب أن تغطى مدة الخطة الـ gestation period لمشروعات القوة الكهربائية ، والنقل ، وغير ذلك من المشروعات التى يستغرق اتمامها أربع أو خمس سنوات •

ذلك أنه اذا كانت فترة الخطة قصيرة أكثر من اللازم ، فانها لن تسمح بأعداد وتنفيذ المشروعات الحيوية التى يتوقف على تنفيذها نجاح تنفيذ الخطة فى غيرها من الفروع والأنشطة • واذا كانت فترة الخطة أطول مما ينبغى ، فان ذلك يقلل من فاعلية التخطيط ذاته ، لأن الأهداف فى السنوات الأخيرة من الخطة قد تصبح فى حاجة الى تعديل نتيجة تغير الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية • كما أن حسابات الخطة ذاتها قد تحتاج الى تعديل نظرا للتغير الذى يطرأ على الظروف الفنية للإنتاج • وبوجه عام يمكن القول أنه كلما طالت فترة الخطة ، كلما زادت الحاجة الى مزيد من الاحصاءات الدقيقة ، وكلما قلت درجة التأكد ، وبعبارة أخرى كلما لزمنا درجة عالية من الثقة فى التوقعات •

٣١ - التخطيط قصير الأجل (١) :

ويطلق هذا النوع من الخطط عادة على الخطة السنوية . وتبدو أهمية الخطة السنوية اذا لاحظنا أن الخطة متوسطة الأجل توضح عادة الاستثمار الاجمالي ، كما توضح توزيع ذلك الاستثمار على القطاعات المختلفة خلال سنوات الخطة . ولكن الخطة متوسطة الأجل لا تفصح عن مقدار الاستثمارات التي توضع موضع التنفيذ من سنة الى أخرى ، ولا نصيب كل سنة من سنوات الخطة في أهداف الإنتاج . ولذلك يمكن القول أن الخطة متوسطة الأجل لا تعتبر في الواقع « لصيقة الصلة بالتنفيذ » ، أو « فعالة في التنفيذ » (٢) . ومن هنا ، وحتى نجعل الخطة أكثر فعالية في هذا الخصوص ، يجب أن يتم تحديد الاستثمار وأهداف الإنتاج بالنسبة لكل سنة من سنوات الخطة . وهذا ما يتم تحقيقه بواسطة الخطة السنوية .

وتقسم الخطط القصيرة الأجل الأهداف التي تتضمنها الخطة متوسطة الأجل الى أهداف سنوية ، مجموعها في الواقع هو هدف الخطة متوسطة الأجل ذاتها . ونفس الشيء بالنسبة للاستثمارات التي تضمها الخطة متوسطة الأجل . ولكن يجب ألا تتصور أن دور الخطة السنوية قاصر على احتوائها على جزء من الكل . ذلك أنه بالإضافة الى ذلك ، يجب أن تشتمل على نظام واجراءات (٣) للتقرير عن - وتقييم ما - يتحقق من هذه الأهداف (٤) .

Short Term Planning (١)

Operative (٢)

Procedures (٣)

E.E. Hagen (ed.), *Planning Economic Development*, (Illinois (٤)

1963), p. 342

على أنه يجب أن نلاحظ أن عرض أنواع الخطط الثلاثة على هذا النحو لا يعنى بالضرورة انفصال كل منها زمنيا وبقاءها كما هى حتى نهاية المدة المحددة لها . وهناك فى هذا الصدد فكرتان جديرتان بالإشارة :

الأولى - الخطة المتحركة طويلة الأجل (١) :

ومضمونها أن تغير السلطات فى الخطة طويلة الأجل ، بحيث تتغير نقطة البداية ونقطة النهاية للخطة . وقد أخذت الهند بهذا النوع ، إذ وضعت الخطة طويلة الأجل من ١٩٥١ الى ١٩٨١ (فى خطتها الأولى) ، ثم من ١٩٥٦ الى ١٩٧١ (فى خطتها الثانية) ، ثم من ١٩٦١ الى ١٩٧١ . الخ .

الثانية - التخطيط المستمر (٢) :

وخلاصة هذا النوع ، أن تضع سلطات التخطيط سنويا ثلاثة أنواع من الخطط :

- ١ - خطة للسنة التالية مباشرة ، أى خطة سنوية لتحديد النشاط الاقتصادى فى العام التالى .
- ٢ - خطة متوسطة للسنوات الخمس (مثلا) التالية . ويتم سنويا تعديل هذه الخطة ، وذلك بإسقاط السنة التى انتهت ، وإضافة سنة أخرى فى نهاية المدة .

"Moving perspective

(١)

"Rolling" Planning

(٢)

٣ - خطة طويلة الأجل لخمس عشرة سنة أو أكثر .

والفكرة في هذا النوع من التخطيط ، هو اجراء عملية تجديد دائمة ومستمرة للخطة متوسطة الأجل ، مع بقاء عدد سنوات الخطة كما هو دون تغيير مع تقدم الخطة نحو المستقبل .

الباب الثامن

المخططات اللازمة لعملية التخطيط

يبدأ - منطقيا - الهيكل العام لعملية التخطيط باعداد المتطلبات الضرورية ، سواء من البيانات والاحصاءات اللازمة لاجراء التحليل الكمي ، أو من اعداد وتجهئة الأجهزة الحكومية ، والمؤسسات الاقتصادية المناسبة ، الى غير ذلك من الأمور المتصلة بعملية التخطيط . غير أن مناقشة هذه الأمور تخرج بنا عن حدود هذا الجزء من البحث ، والذي حددنا له ابتداءً محتوى معيناً هو بناء هيكل الخطة . هذا المسلك من جانبنا يستند الى افتراض أساسى ، مضمونه أن كل المتطلبات المادية والتنظيمية اللازمة لعمل الخطة قد توفرت لدى سلطات التخطيط ، وأن مهمتنا الآن تنحصر فى ايضاح عملها فى كيفية بناء واعداد الخطة .

كذلك فانه من الأمور الوثيقة الصلة بدراسة عملية التخطيط ، مناقشة الجوانب التى تتعلق بتنفيذ الخطة . وتحت هذا الموضوع يجب أن يتناول الباحث - مثلاً - حدود سلطات كل من الوحدات الاقتصادية المختلفة ، والهيئات العليا - أو ما يمكن تسميته بأبعاد المركزية واللامركزية^(١) - فى التخطيط ، ونظام الحوافز الذى يضمن - بقدر

(١) أنظر مثلاً : J. Tinbergen, *Centralization and Decentralization in Economic Policy*, (Amsterdam, 1954) ; M. Dobb, *Welfare Economics...* op. cit, pp. 140—147.

الامكان - قيام الوحدات الاقتصادية بأداء الدور المنوط بها * كما يتعرض الباحث هنا لصور الرقابة على الوحدات الاقتصادية ، سواء أكانت رقابة ادارية أم رقابة مصرفية * وفي ضوء هذا كله ، يجب أن يتعرض لبعض القيود Limitations التي تؤثر في عملية التنفيذ^(١) * هذا عن تنفيذ الخطة * فضلا عن ذلك ، فإن تقييم الخطة أمر لازم لاتمام المهمة المرجوة - من عملية التخطيط - على خير وجه * وهنا يجدر بحث مؤشرات النجاح التي يبتدى بها في هذا الخصوص * ولكن نظرا لاتساع الموضوعين ، التنفيذ والتقييم فقد آثرنا أن نفرّد لهما دراسة مستقلة في المستقبل القريب * أما الجزء المتبقى من هذا المجلد فنخصصه لدراسة الخطوات اللازمة لاعداد الخطة *

وفي دراستنا - في الفصول القادمة - لاعداد الخطة ، نلجأ الى استخدام الطريقة التقليدية ، وليس الى استخدام النماذج الرياضية كطريق مختصر short cut * ومرجع ذلك الى ما نعتقه من وجود الكثير من الصعوبات التي تواجه المخطط - في الدول المتخلفة - في استخدام هذه النماذج ، كندرة البيانات والأرقام أو عدم دقتها ، وقلة الخبراء في الاقتصاد القياسي الموجودين في أجهزة التخطيط^(٢) *

على أنه مما لا شك فيه ضرورة قيام التعاون بين الطريقة التقليدية والطرق الرياضية * فالأهداف طويلة الأجل التي توضع بالطريقة التقليدية

(١) أنظر Salwa A. Soliman, *Planning Under Socialism and Risk*, Doctoral Dissertation, U.S.C., 1966 ; G. Tintner and Salwa A. Soliman, "The Application of Stochastic Programming to The U.A.R. First Five Year Plan", *Kyklos*, Vol. XX 1967, Fasc. 3, pp. 749—758.

(٢) أنظر أيضا J. Kornai, *Mathematical Programming of Long Term Planning*, in E. Malinvaud and M.O. Bacharach (eds.), *Activity Analysis*, op cit., pp. 211—214

يمكن أن تستخدم كتوابت بالنسبة للبرامج الرياضية^(١) (البرنامج الخطي مثلا) • أو أن تتم مراجعة بعض الأهداف - التي تحددها الطريقة التقليدية - عن طريق النموذج الرياضي • وهذا ينطبق على وجه الخصوص بالنسبة لمشروعات الاستثمار •

وتتضمن عملية اعداد الخطة - تقليديا - ثلاثة مراحل ؛ أى أن اعداد الخطة يتم على ثلاثة مستويات • هذه المستويات هى الأطوار العام ، القطاعات ، والمشروعات • وليس معنى ذلك أن هناك انفصالا كاملا بين هذه المستويات فى التخطيط ، أو أن هناك تنابعا زمنيا بينها • بل ان التخطيط يمكن النظر اليه كعملية تتصف بالتغذية المرتدة^(٢) ، يؤثر كل مستوى منها فى المستويات الأخرى ويتأثر بها •

ونناقش فى الفصول الثلاثة التالية هذه المستويات الثلاثة للتخطيط •

انه التخطيط كماه النظر اليه كعملية مرتدة بالتغذية المرتدة .

^(١) Ibid, p. 213

^(٢) Feed-back effect.

الفصل السابع عشر

التخطيط

على مستوى الاطار العام

تتبلور عملية التخطيط على هذا المستوى في تحديد الغايات objectives والأهداف targets التي يرغب المجتمع في تحقيقها، وفي تحديد معدل النمو الذي ترى السلطات المختصة تحقيقه في الاقتصاد موضع البحث ، وفي حصر الامكانيات اللازمة لتحقيق كل من الغايات والأهداف ومعدل النمو ، وأخيرا في التأكد من تناسق الخطة على هذا المستوى ؛ بمعنى أن يكون هناك ارتباط منطقي ووثيق بين معدل النمو المستهدف ، وبين الامكانيات والموارد المتاحة .

المبحث الرابع عشر

تحديد الغايات والأهداف

يُعتبر تحديد الغايات وصياغتها في شكل واضح أول الخطوات اللازمة في اعداد الخطة . وبدون ذلك ، يتعذر على سلطات التخطيط أن تقوم بصياغة سليمة للأهداف ، واختيار سليم للمشروعات التي تضمن تحقيق هذه الأهداف .

ويستحسن أن يتم تحديد الغايات بشكل موجز ، بمعنى ألا تتعدد الغايات بشكل كبير ، وإنما يتم التركيز في كل خطة على عدد محدود

من الغايات^(١) . ويتوقف اختيار هذه الغايات على التفضيل القومى ، ومرحلة التطور والنمو التى بلغها الاقتصاد موضع البحث . ومن أنواع الغايات التى ركزت عليها الدول المختلفة ، فى فترة أو أخرى من فترات حياتها الاقتصادية : ضرورات الدفاع ، كما فعل الاتحاد السوفيتى بعد عام ١٩٣٣ ، وكما فعلت الهند بعد احتكاكها مع الصين عام ١٩٦٢ ؛ تحقيق التأمين الاجتماعى^(٢) ، وتتضمن هذه الغاية التشغيل الكامل عند أجور عادلة ، وتأمينات ضد المرض والعجز والبطالة والشيخوخة . . الخ ، وتمثل هذه الغاية الآن أهم الغايات فى خطة الاتحاد السوفيتى . كذلك فإن تنمية المناطق المتخلفة فى الدولة ، ورفع مستوى المعيشة ، يعتبر من قبيل الغايات .

بعد تحديد الغايات ، يجب أن تتحول هذه الى صورة كمية^(٣) ، وهذا هو الفرق بين الغايات والأهداف الاقتصادية فى الخطة . فإذا كانت الغاية - مثلاً - هى رفع متوسط الدخل الفردى فى الدولة ، فإن الهدف يجب أن يعطى هذه الغاية صورة كمية ؛ كأن يكون الهدف هو تحقيق زيادة فى متوسط الدخل بمعدل ٢٪ سنوياً ، أو مضاعفة الدخل القومى فى خلال عشر سنوات . . الخ .

وتؤدى الأهداف فى التخطيط وظائف هامة . فهى فى الواقع بمثابة علامات على الطريق^(٤) لمساعدة السلطات على تحديد أدوات فعالة

(١) وهناك من الخطط ما يركز على غاية واحدة . ومثال ذلك خطط تشيكوسلوفاكيا ، وفرنسا ، وبولندا ، بعد الحرب العالمية الثانية ؛ إذ كانت ترمى الى زيادة كبيرة فى انتاجية عنصر العمل .

Social Security (٢)

To be quantified (٣)

Guideposts (٤)

السياسة الاقتصادية • كما أن الأهداف تعين المخطط على تحديد الكميات اللازمة - لتحقيق الخطة - من القوة العاملة ، والمواد الأولية ، والصرف الأجنبي •• الى غير ذلك •

والأهداف ، كالأيات ، يتوقف تحديدها على الظروف الموضوعية للاقتصاد موضع البحث • غير أنه يمكن الإشارة هنا الى بعض الأمور التي تصدق في كل الظروف :

١ - أن تحقيق زيادة معينة في متوسط الدخل الحقيقي للأفراد يعتبر هدفا أساسيا في أى خطة للتنمية • ذلك أن نمو الدخل الحقيقي للفرد هو في الواقع المعيار السليم لقياس التطور ، نظرا لأن ذلك هو الأساس الذي يبنى عليه أى تحسن في مستوى المعيشة ، وهو الهدف الرئيسي من التنمية •

٢ - أن الأهداف التي تتضمنها أى خطة يجب أن تكون أهدافا واقعية يمكن تحقيقها في ظل الموارد المتاحة ، والفن الاتجاعي السائد ، والموال (١) الخاصة بالوحدات الاقتصادية المختلفة • الخ • فلا يجوز المبالغة في عدد الأهداف ، أو في حجمها ، على نحو يجعل تحقيقها متعذرا أو مستحيلا (٢) •

Propensities

(١)

(٢) وكما يقول البعض « ان المبالغة من أجل كسب الانتباه والاعجاب قد تكون ذات أثر سريع الزوال عندما ينكشف العجز عن تحقيق الوعود ، ويحل محلها خيبة أمل تؤدي الى التراخي والسلبية • بل قد يدفع ذلك الى التذمر السياسي مما يعطل جهود التنمية » • أنظر : محمود الحمصي ، التخطيط الاقتصادي : دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٤ • أنظر أيضا :

E.E. Hagen (ed.), *Planning Economic Development*, (Irwin, Homewood),

1963, p. 331.

٣ - أن بعض الأهداف قد يحتل مرتبة ثانوية بأن تتضمنه الخطة في صورة شروط جانبية^(١) ، وليس في شكل أهداف رئيسية . فمثلا تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات قد تتضمنه الخطة دون أن يكون هدفا أساسيا ، بمعنى أن ترمى الخطة الى تحقيق أهداف أخرى رئيسية ولكن في حدود ضمان تحقيق هذا الشرط الخاص بتوازن ميزان المدفوعات .

٤ - ان تعدد الأهداف يعنى بالضرورة قيام تنافس فيما بينها على الموارد المتاحة وهذه مسألة طبيعية ناتجة من ظاهرة الندرة ذاتها . كذلك فان تحقيق بعض الأهداف على اطلاقه قد يتعارض مع تحقيق البعض الآخر على اطلاقه . فمثلا اذا كان هدف زيادة الناتج القومي بنسبة معينة يتطلب استخدام أحد الوسائل الفنية - وهذه بالضرورة وسائل كثيفة رأس المال - فان النتيجة المنطقية أن تحقيق هذا الهدف ، وبهذه الوسيلة ، قد يتعارض مع تحقيق هدف آخر هو التشغيل الكامل مثلا . ولهذا فان من الضروري أن يدرك المخطط في هذه المرحلة طبيعة التنافس بين بعض الأهداف حتى يمكن التوفيق بينها . ويتم ذلك التوفيق باستخدام أوزان^(٢) لهذه الأهداف . ومن شأن هذه الوسيلة أن تنعكس على اختيار المشروعات ، كما سنرى عند دراسة تلك المرحلة .

المبحث الخامس عشر

تحديد معدل النمو



١ - حدود اختيار معدل النمو

لما كان قياس النمو الاقتصادي يتناول كميات كلية ، مثل الدخل القومي ، والاستهلاك ، والاستثمار ، والتشغيل ... الخ ، فإن تحديد معدل النمو للاقتصاد ككل يعتبر الخطوة اللازمة بعد تحديد الغايات والأهداف . وتحديد هذا المعدل محكوم بكثير من الاعتبارات المادية والنفسية ؛ بمعنى أنه لا توجد قاعدة^(١) يمكن التحدث عنها بوجه عام لتحديد معدل النمو الواجب اختياره لكل اقتصاد .

وهنا تجدر الإشارة الى ملاحظتين تتعلقان بالحدود التي يجرى في إطارها اختيار معدل النمو من قبل المخطط . الملاحظة الأولى تتعلق بالحد الأدنى المسموح به لمعدل النمو المستهدف للناتج أو الدخل القومي : وهي أن يضمن ذلك المعدل - على الأقل - عدم انخفاض متوسط الدخل الفردي عما كان عليه وقت بداية الخطة . ذلك أن بعض معدلات النمو في الدخل القومي الإجمالي قد لا يترتب عليها بالضرورة أي زيادة في متوسط الدخل إذا كان معدل نمو السكان يتساوى مع هذه المعدلات . بل إنه قد يترتب على معدل نمو الناتج أو الدخل الإجمالي المستهدف أن ينخفض متوسط الدخل ، وذلك إذا كان معدل نمو السكان يزيد على هذه المعدلات .

ويمكن إجراء صيغة تقريبية للعلاقة بين متوسط الدخل ، ومعدل نمو الدخل القومي ، ومعدل نمو السكان على النحو التالي :

$$\frac{dV}{V} = \frac{dY}{Y} - \frac{dP}{P}$$

حيث تمثل :

V : متوسط الدخل

Y : الدخل القومي الاجمالي

P : السكان

ومن ثم ، اذا كان المخطط يهدف الى تحقيق هدف معين لنمو الدخل المتوسط ، فانه يجب عليه أن يدخل في اعتباره معدل نمو السكان . بل ان المخطط يجب ألا يغفل الآثار التي تترتب على بعض سياسات التخطيط ذاتها^(١) ، بمعنى أن الاتجاهات الماضية لنمو السكان يجب ألا تكون هي المناط الوحيد لاحتساب معدلات النمو في متوسط الدخل في خلال الفترات المستقبلية . هذا عن الملاحظة الأولى .

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بثلاثة طرق - محتملة - لتحديد معدل النمو في الاقتصاد موضع البحث :

الطريقة الأولى : أن نجعل ضروريات واحتياجات الدولة^(٢) تحدد هذا المعدل . ولكن لما كانت « الاحتياجات » في الدول النامية مسألة غير محدودة ، فان هذه الطريقة لا تقدم في الواقع أى حل عملي ؛ بمعنى

(١) كتحسن الأحوال الصحية وأثره على معدل الوفيات ... الخ
Country's requirements

(٢)

أن معدل النمو الذى يتحدد على هذا الأساس سيكون مغاليا في الارتفاع
مستحيل التحقيق •

الطريقة الثانية : أن يحدد معدل النمو على ضوء ما تسمح به
الموارد المتاحة • ورغم أن هذه الطريقة تبدو جذابة ومغرية ، إلا أنها
لن تحقق في الواقع إلا معدلا منخفضا جدا للنمو ، غالبا ما يقل كثيرا عن
معدل نمو السكان (١) •

الطريقة الثالثة : هي أن نختار معدلا للنمو بين الحدين السابقين ؛
أى أعلى من المعدل الذى يتم حسابه على أساس الموارد الموجودة فقط ،
على ألا يزيد كثيرا ويقترب من المعدل المرتفع ارتفاعا مغالى فيه ، والذى
يتم حسابه في ضوء احتياجات الدولة ، نظرا لما يترتب على ذلك من
آثار بالغة الخطر (٢) •

٢ - تحديد المعدل المستهدف

وننتقل الآن الى طريقة التحديد الفعلى لمعدل النمو • ويتوقف
المعدل الممكن التحقيق على حجم ومعدل تراكم رأس المال من جهة ،
ومعامل رأس المال من جهة أخرى • ويمكن للتبسيط صياغة هذه
العلاقة على النحو التالى :

(١) مثلا ، لم يزد معدل النمو في خطة المايو على ٨,٨ ٪ ، وهذا هو
المعدل الذى تم حسابه بهذه الطريقة الثانية •

(٢) مثل حدوث ضغوط تضخمية ، كما حدث في خطة مراكش
الخمسية الأولى ؛ إذ تحدد معدل النمو السنوى بمقدار ٦,٢ ٪ ، بينما
لم يكن متوسط معدل النمو في السنوات الثمانية السابقة على الخطة
يتجاوز ١,٥ ٪ •

$$\frac{dY}{Y} = \frac{I}{Yg}$$

(1)

$$dy = \frac{dk}{g}$$

حيث تمثل $dk = I$ الاستثمار

$g = \frac{dY}{dk}$ = المعامل الحدى لرأس المال

Y = الناتج أو الدخل القومى

ويتضح من هذه الصيغة أنه إذا اعتبرنا معامل رأس المال من المعطيات ، فإن معدل النمو يزداد كلما ارتفع معدل الاستثمار • وإذا اعتبرنا معدل الاستثمار من المعطيات ، فإن معدل النمو يبطئ كلما كبر حجم معامل رأس المال •

وقد سبق أن تعرضنا - فى الكتاب الثانى - لمعامل رأس المال ، والتخفظات بشأن استخدامه⁽¹⁾ • وقد أكدنا وجوب أخذ العلاقة بين الناتج القومى وتراكم رأس المال بشئ من الحذر • وتؤكد هنا أن المقصود فى حساب معدل النمو هو المعامل الحدى لرأس المال • كذلك يجب أن نلاحظ أن معامل رأس المال قد اتصف بدرجة معقولة من الاستقرار بمرور الوقت فى كثير من الدول ، ومن ثم فانه يمكن - وبدرجة مقبولة من التقريب - أن يستخلص من التجارب السابقة للاقتصاد موضع البحث • غير أن المعامل الحدى يبدو أقل استقرارا من المعامل المتوسط ، ذلك أن هذا الأخير لا يعتبره التغير الا ببطء شديد ، إذ

(1) أنظر الفصل السادس •

يجسد قرارات متخذة على فترات طويلة سابقة * أما المعامل الحدى لرأس المال فيعكس قرارات سنة واحدة ، ومن ثم فإن احتمالات التقلب فى قيمته كبيرة ، حتى اذا كان المعامل المتوسط لرأس المال على درجة من الاستقرار^(١) * هذا عن معامل رأس المال *

أما التكوين (أو التراكم) الرأسمالى فيتحدد أساسا بمستوى الادخار^(٢) * ولما كان حجم معامل رأس المال المستخدم فى حساب معدل النمو يتحدد بصورة رئيسية نتيجة للفن الانتاجى^(٣) ، فان سياسة التخطيط للتنمية تركز أساسا على رفع الميل للادخار * وهنا مسألة جديرة بالانتباه : ذلك أنه عند مستوى الطاقة القصوى للجهاز الانتاجى ، فان التكوين الرأسمالى يمكن زيادته - فقط - بزيادة الادخار كنسبة من الناتج القومى * أما عند مستوى أقل من الطاقة القصوى ، فان الزيادة فى التكوين الرأسمالى يمكن أن تصاحب الزيادة فى الناتج دون حاجة لأن يمثل الادخار نسبة أكبر من الناتج القومى * وبعبارة أخرى ، يمكن القول بأن الزيادة فى التكوين الرأسمالى تتطلب زيادة فى الميل المتوسط للادخار^(٤) فى حالة التشغيل الكامل للطاقة الانتاجية *

(١) ويتم حساب المعامل الحدى عادة باستخدام احصاءات عن الناتج القومى الاجمالى، والتكوين الرأسمالى لفترات طويلة سابقة. وهنا تبدو أهمية السلاسل الزمنية لمدد طويلة ، وضرورتها لاستبعاد أى احتمال لتقلب مفاجئ فى قيم المتغيرات موضع الاعتبار . فاذا كان لدينا سلاسل زمنية عن الناتج القومى والتراكم الرأسمالى لمدة تتراوح بين ثمانية الى عشر سنوات ، فانه يمكن بقسمة التكوين الرأسمالى خلال تلك الفترة على الزيادة فى الناتج الاجمالى خلال نفس المدة ، أن نحصل على تقدير تقريبي للمعامل الحدى لرأس المال . انظر :

B. Van Arkadie and C. Frank, op. cit., pp. 298—301

- (٢) سنتعرض للادخار الحكومى والادخار الشخصى بعد قليل .
(٣) وسنرى فى الفصل التالى كيف يمكن - الى حد ما - التأثير فى حجم معامل رأس المال الكلى .
(٤) عن طريق تغير الميل الحدى للادخار طبعا .

نأما في حالة وجود طاقة معطلة ، فإن التكوين الرأسمالى قد يتحقق من مجرد الزيادة فى الناتج ، حتى لو بقى الميل المتوسط للادخار على ما هو عليه .

المبحث السادس عشر

حصر الامكانيات اللازمة

لتحقيق معدل النمو المستهدف

بعد الانتهاء من تحديد الغايات والأهداف ، وتحديد معدل النمو المستهدف ، ينتقل المخطط الى بحث الوسائل التى فى حوزة الاقتصاد لتحقيق الهدف . وتتلخص الامكانيات هنا فى الموارد المتاحة - كما ونوعا - والسياسات الاقتصادية التى يمكن استخدامها لتحقيق الغرض .

أما عن الموارد ، فتعرض هنا للعلاقة بين معدل النمو ، وعنصرين من أهم العناصر التى يلزم حشدها وتوجيهها لتحقيق الغاية (١) . وأما عن السياسات ، فلا شك أن مجرد وجود الموارد لا يعتبر الأمر الحاسم بالنسبة لعملية التنمية والتخطيط . اذ لابد من أن يتم حشد وتوجيه هذه الموارد بتهيئة الظروف الملائمة . وهذه هى مهمة السياسات

(١) ونبّه هنا بصفة خاصة الى أهمية عنصر التنظيم والادارة ، الذى قد يمثل حجر الزاوية فى نجاح الخطة أو عدمه . ذلك أنه لابد من التعرف أولا على نواحي القوة والضعف فى الأجهزة الادارية وطبقة المديرين ، وذلك للاسناد بمدى قدرة هذه الأجهزة والفئات على تقديم خدماتها لعملية التنمية فى اطار الخطة . وقد يرجع الى هذا العنصر - بالدرجة الأولى - نجاح أو فشل تحقيق الأهداف الموضوعه .

الاقتصادية ، التي يجب تنسيقها حتى لا يبطل مفعول أحدها مفعول سياسة أخرى (١) .

١ - الفائض الاقتصادي (٢)

تعتبر فكرة الفائض الاقتصادي إحدى إسهامات « بول باران » في نظرية التخطيط . ومضمونها أن عملية التغير الجذري المرجوة لهيكل الاقتصاد تتطلب بالضرورة أن يزيد الناتج القومي عن حاجات الاستهلاك (القومي) . ويطلق على هذه الزيادة اسم الفائض الاقتصادي . ويميز باران في هذا الصدد بين أنواع ثلاثة من الفائض :

(أ) الفائض الفعلي (٣) :

وهو الفرق بين الإنتاج الفعلي والاستهلاك الفعلي . أى أن الفائض الفعلي يعتبر مرادفاً للإدخار .

(ب) الفائض الكامن أو المحتمل (٤) :

وهو الفرق بين ما يمكن إنتاجه تحت ظروف طبيعية وفنية معينة ، وما يمكن اعتباره (٥) استهلاكاً ضرورياً . ويرى باران أنه في ظل النظم التي تؤمن بالحرية الاقتصادية بالمعنى الذي يقول به أنصار السوق الحر ، يكون الفائض الكامن (٦) أكبر بكثير من الفائض الفعلي لأسباب متعددة :

(١) المقصود بالسياسات في هذا الصدد ، سياسة الائتمان ، سياسة الاستهلاك ، السياسة الضريبية ، سياسة الميزانية ، السياسة النقدية ، السياسة الجمركية ... الخ .

(٢) P. Baran, *The Political Economy of Growth*, (Monthly Review, (٢)

1957), ch. 2.

Actual Surplus

(٣)

Potential Surplus

(٤)

Might be Considered

(٥)

١ - وجود استهلاك غير ضرورى أو مظهرى^(١) للطبقات العليا

للمجتمع *

٢ - الانتاج الضائع على المجتمع بسبب وجود فئات غير منتجة ،

(كالخدم والحشم) *

٣ - الانتاج الضائع على المجتمع بسبب عدم تنظيم العملية

الاتاجية بشكل رشيد ، أى لعدم تخطيط الانتاج *

ويخلص « باران » الى أن الفائض الكامن فى الدول المتخلفة ، وإن

لم يكن كبيرا فى حجمه المطلق - نظرا لانخفاض الانتاجية وصغر حجم

الدخل - الا أنه يمثل نسبة كبيرة من الدخل القومى تسمح ، اذا

أحسن استخدامها ، بتحقيق معدلات النمو المطلوبة * وعلى ذلك فإن

تعبئة^(٢) هذا الفائض هو أول مبدأ استراتيجى لعملية التخطيط | *

وتتم تعبئة هذا الفائض باتباع سياسة رشيدة للاستهلاك ، وسياسة

سليمة للضرائب * ويعتبر وضع سياسة للاستهلاك أولى الخطوات التى

يجب على المخطط اتخاذها لتعبئة الموارد المحلية ، وذلك لاتصالها الوثيق

بسياسة الاستثمار * ذلك أن أى زيادة فى الجزء - من الدخل القومى -

الذى يخصص للاستثمار يعنى بداهة انتقاص من الجزء الذى يذهب

للاستهلاك^(٣) * ومقتضى هذا أن على الدول النامية ، التى تبدأ أولى

خطوات التخطيط ، أن تحدد الاستهلاك القومى عند حد معقول يسمح

بزيادة الادخار - من المعدل المنخفض الذى تتميز به هذه الدول -

Conspicuous
mobilization

(١)

(٢)

(٣) سنرى فيما بعد أن هناك حدودا لهذا الانتقاص .

الى المعدل الذى يسمح بتغطية جزء كبير من التمويل اللازم لعملية التخطيط . « فليس هناك بديل ، فى سبيل التنمية ، عن الارتفاع الاجبارى فى ذلك الجزء من الدخل القومى الذى يحتجز عن الاستهلاك ويخصص للاستثمار^(١) » وأى تخفيض فى حجم الاستهلاك - غير الضرورى - يعنى زيادة فى حجم الفائض المخصص للاستثمار^(٢) . هذه السياسة للحد من الاستهلاك^(٣) هى أولى متطلبات تكوين المدخرات المحلية . فاذا اقترن ذلك بسياسة سليمة لمؤسسات الادخار ، فان تعبئة هذه المدخرات تمثل جزءا لا يستهان به من موارد التمويل . وقد تمكن الاتحاد السوفيتى واليابان من تحقيق الانطلاق دون الاستعانة بغير المدخرات المحلية .

أما عن السياسة الضريبية فيجب أن تؤدى فى الدول النامية وظيفة هامة هى تعبئة الفائض المحتمل ، وذلك باقامة هذه السياسة بعد بحث دقيق عن المصادر المختلفة لهذا الفائض .^(٢)

وتنتيجة هاتين السياستين - الاستهلاك والضرائب - يتمكن المخطط من الوقوف على ما فى استطاعة الاقتصاد موضع البحث من تديره من ادخار شخصى وادخار حكومى . ويمثل الادخار الحكومى حصيلة

(١) G. Myrdal, *Economic Theory and Underdeveloped Regions*,

P. 82

(٢) C. Bettelheim, *Studies in The Theory of Planning*, (New York,

1959), p. 438.

(٣) على أن هذا الحد من الاستهلاك يجب أن يراعى فيه أن تتساوى أعباء الطبقات المختلفة من السكان ؛ أى أن يقع عبء تخفيض الاستهلاك بالتساوى على جميع القطاعات . هذا هو ما يمكن حقيقة تسميته بسياسة الاستهلاك الرشيدة ، التى تنقص سياسات التخطيط فى الدول النامية كما قال جالبريث . انظر :

M.L. Seth, op. cit., p. 137

الضرائب مطروحا منها النفقات الجارية للدولة • وبجمع هذين النوعين من الادخار يمكننا أن نصوغ العلاقة بينهما من جهة ، ومعدل النمو من جهة أخرى • ذلك انه اذا كان الاستثمار في هذه الحالة متمثلا في هذين المتغيرين فقط ، أى :

$$I = S_P + S_G$$

حيث تمثل :

الادخار الشخصى : S_P

الادخار الحكومى : S_G

فانه باحلال هذه العلاقة فى المعادلة (١) نحصل على :

$$(٢) \quad \frac{dY}{Y} = \frac{S_P + S_G}{g Y}$$

أى أن معدل النمو يمكن التحكم فيه وزيادته بزيادة أحد هذين المتغيرين •

٢ - حساب معدل النمو الممكن

فى ضوء الموارد المحلية

بعد تعبئة الموارد المحلية على النحو السابق ، يتم حساب معدل النمو الذى يمكن تحقيقه باستخدام هذه الموارد • وقد سبق أن أشرنا الى أن معدل النمو يتم حسابه باستخدام كل من معامل رأس المال ، ومعدل التكوين الرأسمالى ؛ أى النسبة من الناتج القومى التى تخصص للاستثمار • وفى مثالنا الحالى يتحصل معدل التكوين الرأسمالى فى معدل الادخار (على أن يكون مفهوما أن ذلك يشمل الادخار الاختيارى والادخار الحكومى) • فإذا كان لدينا مثلا :

٣٠٠٠ مليون

٪٦

٤

الناتج القومي في سنة بداية الخطة

معدل الادخار

معامل رأس المال

فاننا نحصل على النتائج التالية :

الزيادة في الناتج القومي	معامل رأس المال	حجم الادخار = حجم الاستثمار	معدل التكوين الرأسمالى	الناتج القومي
٣٠	٤	١٢٠	٪٦	٢٠٠٠

وبذلك يكون معدل النمو في هذه الحالة = ٠,١٥
أى ١,٥ ٪

ولا يمكن في ظل هذه القيم الحالية للمتغيرات المختلفة أن تتحقق زيادة في الناتج القومي تتجاوز هذا المعدل . فاذا أردنا مثلا أن نحقق زيادة في الناتج القومي مقدارها ٤٠ مليون ، أى معدلا للنمو يساوى ٢ ٪ ، فلا بد أن نحدث تغييرا في معدل التراكم أو التكوين الرأسمالى (أو أن نؤثر في حجم معامل رأس المال على ما سترى في الفصل التالى) . ويمكن ايضا ح ذلك فيما يلى :

الزيادة في الناتج القومي	معامل رأس المال	حجم الادخار = الاستثمار	معدل التراكم	الناتج
٤٠	٤	١٦٠	٪٨	٢٠٠٠ : اما
٤٠	٣	١٢٠	٪٦	٢٠٠٠ : أو

وفى كلا الحالتين يكون معدل النمو مساويا ٢ ٪

تنتقل بعد هذا الى مقارنة معدل النمو الذى يمكن تحقيقه بالموارد المحلية ، بمعدل النمو الذى تم اختياره من قبل المخطط^(١) . فاذا لم يكن من الممكن تحقيق معدل النمو الذى حددته الخطة فى حدود هذه الموارد ، ولم يكن من الممكن ضغط الاستهلاك الشخصى ، والاتفاق الحكومى الجارى ، الى أكثر مما وصل اليه ، فلا يكون أمام المخطط الا أحد حلول ثلاثة :

١ - تخفيض معدل النمو الذى حددته الخطة ، الى الحد الذى يمكن للاقتصاد القومى من تحقيقه .

أو ٢ - تخفيض معامل رأس المال (الكلى) المستخدم ، على ما سنرى فى تخطيط القطاعات .

أو ٣ - اللجوء الى التمويل الخارجى .

٣ - التمويل الخارجى

يقصد بالتمويل الخارجى ، القروض الخارجية . ويصبح هذا الطريق ضروريا اذا كان من المتعذر لسبب أو لآخر أن تقوم السلطات المختصة بتخفيض معدل النمو حتى يتناسق مع الموارد المحلية المتاحة .

(١) وقد سلمنا ابتداء بأن معدل النمو الذى يتم اختياره يزيد على معدل نمو السكان . فاذا كانت الخطة تهدف الى زيادة متوسط الدخل الفردى بنسبة ٢٪ سنويا ، وكان معدل نمو السكان هو ١,٥٪ ، فان الناتج أو الدخل القومى يجب أن ينمو بمعدل ٣,٥٪ سنويا . فاذا استخدمنا معامل رأس المال فى المثال ، وهو ٤ ، فان معدل التكوين الرأسمالى (الادخار بنوعيه فى مثالنا) الذى يلزم لتحقيق هذا الهدف هو ١٤٪ . ويمكننا الآن أن نتصور ضخامة العبء اذا كان نمو السكان يتم بمعدل ٢٪ ، وكانت الزيادة المستهدفة فى نمو متوسط الدخل هي ٣٪ ؛ فان هذا يتطلب أن يكون معدل التكوين الرأسمالى مساويا ٢٠٪ من الدخل أو الناتج القومى .

ولا شك في فائدة وأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التمويل الخارجي إذا كان هذا السبيل متيسرا ، ولم يكن من شأنه إلحاق أضرار سياسية أو اقتصادية بالاقتصاد موضع البحث . ذلك انه إذا كان من الممكن مثلا أن تمثل القروض الخارجية ما بين خمسة وعشرة في المائة من الدخل القومي ، فإن هذا يخفف العبء على الادخار المحلي بدرجة كبيرة^(١) .

ولكن يجب أن نلاحظ أن القروض الأجنبية تمثل عبئا على الدخل القومي والادخار المحلي في المستقبل . ذلك انه ما لم تضمن الدولة نمو الدخل القومي، ومعدل الادخار، بما يضمن سداد القروض والفوائد، فإن الاقتراض الخارجي قد يتحول الى كارثة محققة . ولهذا يجب التأكد من أن القروض الخارجية تستخدم في استثمارات جادة ، وليس في الانفاق على استثمارات مظهرية .

وبإضافة التمويل الخارجي الى مصادر التمويل المحلي ، نحصل على علاقة معدل النمو بها جميعا على النحو التالي :

$$I = S_P + S_G + F$$

حيث تمثل F التمويل الخارجي . وبذلك فإن معدل النمو في الناتج أو الدخل القومي يصبح مساويا :

$$\frac{dY}{Y} = \frac{S_P + S_G + F}{g \cdot Y}$$

(١) تشير تقارير وزارة التخطيط في مصر أنه قد اعتمد على المصادر الخارجية في تمويل ٢٧,٦٪ من اجمالي الاستثمار في الخطة الخمسية الأولى .. أنظر : محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثاني ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ٥٤ .

وهذا يجرنا الى اعتبار آخر يجب أن يدخل في الحساب ونحن على مستوى الإطار العام للخطوة ؛ وهو العلاقة بين ميزان المدفوعات ومعدل نمو الناتج القومي * ذلك انه بإدخال التمويل الخارجى بين المصادر ، يصبح لدينا مصدرين اثنين للمصرف الأجنبى لتمويل الواردات ، وهما حصيلة الصادرات من ناحية والقروض الخارجية من ناحية أخرى^(١) . ويمكن اذاً أن نصوغ العلاقة بين ميزان المدفوعات ومعدل النمو على النحو التالى :

$$M = E + F$$

حيث تمثل : M قيمة الواردات

E قيمة الصادرات

F القروض الخارجية

ولما كانت زيادة الدخل القومى سيصاحبها زيادة أكيدة فى قيمة الواردات ، ممثلة فى

$$dM = b_m dY$$

حيث تمثل b_m الميل الحدى للاستيراد ، فان العلاقة بين معدل النمو وهذه المتغيرات يمكن صياغتها على النحو التالى :

$$b_m dY = dE + dF$$

أى أن :

$$(٤) \quad \frac{dY}{Y} = \frac{dE + dF}{b_m \cdot Y}$$

(١) هناك مصدر آخر محتمل هو السحب من احتياطي الصرف الأجنبى .

أى أن معدل نمو الناتج القومى يتوقف على معدل الزيادة فى كل من الصادرات والقروض الخارجية ، ثم على الميل الحدى للاستيراد . لا شك إذاً أن تخفيض الميل الحدى للاستيراد يساعد على زيادة معدل نمو الدخل القومى . فإذا كانت سياسة تشجيع الصادرات قد استنفدت كل إمكانياتها ، وكان حجم القروض الأجنبية قد تحدد بشكل نهائى بحيث لا يمكن سياسياً أو اقتصادياً التوسع فيه ، فإن الملجأ الوحيد لزيادة معدل نمو الدخل القومى هو تخفيض الميل الحدى للاستيراد . فإذا تعذر هذا أيضاً ، فقد يكون السبيل الوحيد - خاصة وقد افترضنا ابتداء استحالة تخفيض معدل النمو لأى سبب - هو اللجوء الى احتياطى الصرف الأجنبى (١) .

٤ - العلاقة بين معدل النمو

وحجم القوة العاملة المدربة (٢)

اتمهينا حتى الآن من مناقشة العلاقة بين معدل النمو وأحد العناصر الهامة ، وهو عنصر رأس المال . وقد تطرقنا خلال ذلك الى مناقشة فكرة الفائض الاقتصادى وعلاقته بالنمو ، كما تعرضنا للعلاقة بين معدل النمو وميزان المدفوعات .

ونناقش الآن العلاقة بين معدل النمو وعنصر هام آخر ، وهو القوة العاملة المدربة أو الماهرة (٣) ، والتي قد تشكل اختناقات خطيرة

(١) غير أن هذه السياسة ليس من الممكن اتباعها الى ما لا نهاية ؛ إذ تشكل خطراً كبيراً يتمثل فى نزوب هذا المورد الاحتياطى الهام لدى الاقتصاد موضع البحث .

Skilled labor, See B. Van Arkadie., op. cit., p. 300—310

(٢)

(٣) أما القوة العاملة أو عنصر العمل الغير مدرب فلا نظن أنها تمثل مشكلة فى الدول المتخلفة . ومن ثم فإن مناقشتها - فى هذا المجال - لا تمثل فى رأينا أى مساهمة فعلية فى توضيح العلاقات المختلفة بمعدل النمو .

تتعلق تحقيق الأهداف الموضوعية في الخطة • ذلك أن هناك علاقة أكيدة يجب أن تؤخذ في الاعتبار ونحن على مستوى الاطار العام ؛ وهي العلاقة بين معدل النمو ودرجة توفر هذا العنصر • ويقتضى بحث هذه العلاقة أن نوضح كلا من عرض وطلب هذا العنصر ، أو بالأحرى الزيادة في كل منهما •

وتتوقف الزيادة في عرض عنصر العمل الماهر أو المدرب على أمرين : (١) ما يقدمه الجهاز التعليمي للاقتصاد سنويا من خبرات ، (٢) وما يستطيع الاقتصاد موضع البحث الحصول عليه من خبرات أجنبية ؛ أى :

$$(٥) \quad dW_s = H_e + M_w$$

حيث تمثل :

dW_s الزيادة في عرض القوة العاملة المدربة

H_e ما يقدمه الجهاز التعليمي للاقتصاد من خبرات

M_w استيراد العمل المدرب من الخارج

وتتوقف الزيادة في الطلب على عنصر العمل الماهر على أمرين :

(١) العلاقة بين زيادة وحدة واحدة من الناتج أو الدخل القومى من جهة ، وما تؤدى اليه هذه الوحدة من زيادة الحاجة الى القوة العاملة

المدربة ، من جهة أخرى • (٢) المعدل أو العلاقة بين (ناتج الجهاز

التعليمى + استيراد القوة العاملة المدربة) من جهة ، وحجم الناتج

القومى من جهة أخرى • ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى :

$$(٦) \quad dW_d = b_w dY$$

حيث تمثل :

dW_d الزيادة في الطلب على هذا العنصر •

b_w الزيادة في الحاجة الى هذا العنصر ، المترتبة على زيادة وحدة

واحدة من الناتج أو الدخل القومى •

وباستخدام العلاقتين (٥) و (٦) ، فإننا نحصل على العلاقة:

التالية (١) :

$$\frac{dY}{Y} = \frac{H_e + M_w}{b_w Y}$$

أى أن معدل نمو الناتج القومى يتوقف ، كما ألاحظنا سابقا ، على :

١- الزيادة في القوة العاملة المدربة اللازمة لانتاج وحدة من

الناتج أو الدخل القومي ♦

٢ - على المعدل :

ناتج الجهاز التعليمي من الخبرات + استيراد عنصر العمل المدرب

حجیم الناتج المقومی

$$dW_s = dW_d \quad (1)$$

$$H_e + M_w = b_w dY$$

$$\frac{dW}{b_w} = dY = \frac{H_e + M_w}{b_w}$$

$$\frac{dY}{Y} = \frac{H_e}{b_w} + \frac{M_w}{Y}$$

المبحث السابع عشر

تناسق الخطة

على مستوى الاطار العام

يتضح من كل ما سبق أن اختيار معدل النمو المناسب ، للاقتصاد موضع البحث ، مسألة ذات أولوية خاصة . لذلك يجب أن تحظى هذه الخطوة باهتمام كبير من قبل كل من السلطات السياسية والتخطيطية . ذلك أن معدلات النمو التي يتم اختيارها قد يصعب - أولا - تحقيقها في ظل العلاقات الاقتصادية القائمة ، والتي سبق عرضها في هذا الفصل . ثم أنها قد تتعارض مع تحقيق أهداف اجتماعية أخرى . وأخيرا ، قد تتطلب استثمارات تخرج عن الحدود الاقتصادية الممكنة ، والخاصة بالاقتصاد موضع البحث . هذه الأنواع من عدم التناسق يجب على المخطط أن يتنبه لها ويعمل - على هذا المستوى - على تفاديها .

(١) - فمثلا بالنسبة لتناسق معدل النمو المستهدف مع معدل الاستثمار ، يجب على المخطط أن يتأكد من ذلك باستخدام العلاقة التي أشرنا إليها بين حجم معامل رأس المال ، ومعدل الاستثمار ، ومعدل النمو (١) . كذلك بالنسبة لوجود التناسق بين معدل النمو المستهدف ، وكل من الادخار الشخصي ، والادخار الحكومي ، والتمويل الخارجي ، يمكن

للمخطط التأكد من ذلك باستخدام العلاقة بين $\frac{\text{حجم الادخار الشخصي}}{\text{الدخل القومي}}$ ،

$\frac{\text{حجم الادخار الحكومي}}{\text{الدخل القومي}}$ ، $\frac{\text{حجم التمويل الخارجي}}{\text{الدخل القومي}}$ ، الخ (١) .

ولا توجد هناك صعوبة في حساب هذه المعدلات . فبالنسبة للادخار الشخصي يمكن أن يتم حساب المعدل باستخدام احصاءات عن فترات زمنية سابقة (٢) ، وذلك باستخدام القواعد المناسبة من قواعد الاقتصاد القياسي (٣) . وبالنسبة للادخار الحكومي فالأمر أيضا على درجة من السهولة ، إذ يمكن تقريره عن طريق اسقاط (٤) الدخل الحكومي من الضريبة ، والنفقات الحكومية الجارية ، عن فترات سابقة . فبالنسبة لتقدير الاتفاق الحكومي لا يحتاج الأمر الى كبير عناء نظرا لأنه يتحدد باعتبارات الميزانية ، ويمكن بسهولة عمل كل التعديلات (٥) اللازمة . أما عن حصيلة الضريبة ، فهي مسألة ليست تحت السيطرة الحكومية الكاملة : فتحديد سعر الضرائب المختلفة لا يكفي للقيام بتقدير الحصيلة ، لأن المسألة تتوقف على عدد كبير من الاعتبارات (٦) . أما بالنسبة للتمويل الخارجي ، فغالبا ما يكون هذا الجزء قروضا أجنبية تم تحديدها

(١) أنظر ص ٢٤٩

(٢) مع الحذر عند اسقاط هذه المعدلات عن الفترة الماضية الى المستقبل نظرا لاختلاف الميل الحدى للادخار عن الميل المتوسط .

(٣) أنظر مثلا : G. Tintner, *Econometrics*, (J. Wiley and Sons, 1952).

36—69 ;

T. Haavelmo, "Methods of Measuring The Marginal Propensity to Consume", *Journal of the American Statistical Association*, Vol. 42, March 1947, pp. 105—122

Projection (٤)

adjustments (٥)

(٦) مثل توزيع الدخول ، ومعدل نمو دخول القطاعات المختلفة ، ومعدل نمو الواردات المفروضة عليها رسوم جمركية . الخ .

مباشرة بين الحكومات المعنية ؛ أى يكون من السهل حساب المعدل المطلوب حسابه ١١ فإذا اكتشف المخطط وجود عدم تناسق بين معدل النمو المستهدف وكل أو بعض المعدلات السابق الإشارة إليها ، فإن أمام المخطط أن يتصرف بتعديل الهدف ان أمكن ، أو بتغيير السياسات المختلفة المتعلقة بهذه المعدلات ، كسياسة الادخار ، أو السياسة الضريبية ... الخ .

(٢٠)

أما بالنسبة لامكان حدوث تعارض بين معدل النمو وما يترتب على هذا المعدل من سياسة تخصيص الاستثمارات من جهة ، وبين تحقيق أهداف اجتماعية معينة ، من جهة أخرى ١٢ فأمر يقتضى غاية الحذر . ومن هنا تبدو الحاجة الى استشارة الخبراء المتخصصة قبل الاقدام على تبني معدل النمو . فمثلا قد يتطلب اختيار معدل معين للنمو تخصيص حجم معين من الاستثمارات يتطلب تحقيقه نوعا من الضريبة التنازلية ^(١) . ولكن هذا النوع من السياسة قد يتعارض مع هدف اجتماعي هو العدالة في توزيع الدخل . كذلك فإن تحقيق معدل معين للنمو قد يقتضى التركيز على خلق فئة من القوة العاملة المدربة تدريبا عاليا . ولكن هذه السياسة قد تؤدي الى تخفيض الانفاق - ومن ثم تقليل الاهتمام - بالتعليم العام كهدف اجتماعي ١٣ كل هذه الأمور يجب أن تكون واضحة في ذهن المخطط على هذا المستوى ، بحيث لا يترتب على سياسة ما أية آثار جانبية غير مرغوبة لم تكن في حسبانها .

(٢١)

وأما عن الحدود الاقتصادية للاستثمارات ، فقد سبق أن أشرنا الى الحد الأدنى اللازم للنمو ، والحد الأدنى لبعض الاستثمارات ، والذي تفرضه اعتبارات الكفاءة وعدم القابلية للتجزئة . غير أن الحدود التي

وباستخدام العلاقتين (٥) و (٦) ، فانتا نحصل على العلاقة

التالية (١) :

$$\frac{dY}{Y} = \frac{H_e + M_w}{b_w Y}$$

أى أن معدل نمو الناتج القومى يتوقف ، كما ألمحنا سابقا ، على :

١ - الزيادة فى القوة العاملة المدربة اللازمة لانتاج وحدة من

الناتج أو الدخل القومى *

٢ - على المعدل :

ناتج الجهاز التعليمى من الخبرات + استيراد عنصر العمل المدرب

حجم الناتج القومى



$$dW_s = dW_d$$

(١)

$$H_e + M_w = b_w dY$$

$$\frac{dW}{b_w} = dY = \frac{H_e + M_w}{b_w}$$

$$\frac{dY}{Y} = \frac{H_e + M_w}{b_w Y}$$

$$\frac{dY}{Y} = \frac{H_e + M_w}{b_w Y}$$

$$\frac{dY}{Y} = \frac{H_e + M_w}{b_w Y}$$

المبحث السابع عشر

تناسق الخططة

على مستوى الاطار العام

يتضح من كل ما سبق أن اختيار معدل النمو المناسب ، للاقتصاد موضع البحث ، مسألة ذات أولوية خاصة . لذلك يجب أن تحظى هذه الخطوة باهتمام كبير من قبل كل من السلطات السياسية والتخطيطية . ذلك أن معدلات النمو التي يتم اختيارها قد يصعب - أولا - تحقيقها في ظل العلاقات الاقتصادية القائمة ، والتي سبق عرضها في هذا الفصل . ثم أنها قد تتعارض مع تحقيق أهداف اجتماعية أخرى . وأخيرا ، قد تتطلب استثمارات تخرج عن الحدود الاقتصادية الممكنة ، والخاصة بالاقتصاد موضع البحث . هذه الأنواع من عدم التناسق يجب على المخطط أن يتنبه لها ويعمل - على هذا المستوى - على تفاديها .

(١) - فمثلا بالنسبة لتناسق معدل النمو المستهدف مع معدل الاستثمار ، يجب على المخطط أن يتأكد من ذلك باستخدام العلاقة التي أشرنا إليها بين حجم معامل رأس المال ، ومعدل الاستثمار ، ومعدل النمو (١) . كذلك بالنسبة لوجود التناسق بين معدل النمو المستهدف ، وكل من الادخار الشخصي ، والادخار الحكومي ، والتمويل الخارجي ، يمكن

(١) انظر ص ٢٤٣

المخطط التأكد من ذلك باستخدام العلاقة بين $\frac{\text{حجم الادخار الشخصي}}{\text{الدخل القومي}}$ ، $\frac{\text{حجم الادخار الحكومي}}{\text{الدخل القومي}}$ ، $\frac{\text{حجم التمويل الخارجي}}{\text{الدخل القومي}}$ الخ (١) .

ولا توجد هناك صعوبة في حساب هذه المعدلات * فبالنسبة للادخار الشخصي يمكن أن يتم حساب المعدل باستخدام احصاءات عن فترات زمنية سابقة (٢) ، وذلك باستخدام القواعد المناسبة من قواعد الاقتصاد القياسي (٣) . وبالنسبة للادخار الحكومي فالأمر أيضا على درجة من السهولة ، إذ يمكن تقريره عن طريق اسقاط (٤) الدخل الحكومي من الضريبة . والنفقات الحكومية الجارية ، عن فترات سابقة * فبالنسبة لتقدير الاتفاق الحكومي لا يحتاج الأمر الى كبير عناء نظرا لأنه يتحدد باعتبارات الميزانية ، ويمكن بسهولة عمل كل التعديلات (٥) اللازمة . أما عن حصيلة الضريبة ، فهي مسألة ليست تحت السيطرة الحكومية الكاملة : فتحدد سعر الضرائب المختلفة لا يكفي للقيام بتقدير الحصيلة ، لأن المسألة تتوقف على عدد كبير من الاعتبارات (٦) . أما بالنسبة للتمويل الخارجي ، فعالبا ما يكون هذا الجزء قروضا أجنبية تم تحديدها

(١) أنظر ص ٢٤٩

(٢) مع الحذر عند اسقاط هذه المعدلات عن الفترة الماضية الى المستقبل نظرا لاختلاف الميل الحدي للادخار عن الميل المتوسط .

(٣) أنظر مثلا : G. Tintner, *Econometrics*, (J. Wiley and Sons, 1952).

36—69 ;

T. Haavelmo, "Methods of Measuring The Marginal Propensity to Consume", *Journal of the American Statistical Association*, Vol. 42, March 1947, pp. 105—122

Projection

(٤)

adjustments

(٥)

(٦) مثل توزيع الدخل ، ومعدل نمو دخول القطاعات المختلفة ،

ومعدل نمو الواردات المفروضة عليها رسوم جمركية . الخ .

مباشرة بين الحكومات المعنية ؛ أى يكون من السهل حساب المعدل المطلوب حسابه أ فإذا اكتشف المخطط وجود عدم تناسق بين معدل النمو المستهدف وكل أو بعض المعدلات السابق الإشارة إليها ، فإن أمام المخطط أن يتصرف بتعديل الهدف إن أمكن ، أو بتغيير السياسات المختلفة المتعلقة بهذه المعدلات ، كسياسة الادخار ، أو السياسة الضريبية ... الخ .

أما بالنسبة لامكان حدوث تعارض بين معدل النمو وما يترتب على هذا المعدل من سياسة تخصيص الاستثمارات من جهة ، وبين تحقيق أهداف اجتماعية معينة ، من جهة أخرى أ فأمر يقتضى غاية الحذر . ومن هنا تبدو الحاجة الى استشارة الخبراء المتخصصة قبل الاقدام على تبني معدل النمو . فمثلا قد يتطلب اختيار معدل معين للنمو تخصيص حجم معين من الاستثمارات يتطلب تحقيقه نوعا من الضريبة التنازلية ^(١) . ولكن هذا النوع من السياسة قد يتعارض مع هدف اجتماعى هو العدالة فى توزيع الدخل . كذلك فإن تحقيق معدل معين للنمو قد يقتضى التركيز على خلق فئة من القوة العاملة المدربة تدريباً عالياً . ولكن هذه السياسة قد تؤدى الى تخفيض الانفاق - ومن ثم تقليل الاهتمام - بالتعليم العام كهدف اجتماعى أ كل هذه الأمور يجب أن تكون واضحة فى ذهن المخطط على هذا المستوى ، بحيث لا يترتب على سياسة ما أية آثار جانبية غير مرغوبة لم تكن فى حسابه .

وأما عن الحدود الاقتصادية للاستثمارات ، فقد سبق أن أشرنا الى الحد الأدنى اللازم للنمو ، والحد الأدنى لبعض الاستثمارات ، والذي تفرضه اعتبارات الكفاءة وعدم القابلية للتجزئة . غير أن الحدود التى

نقصدها هذه المرة من نوع آخر ، وتشكل حدودا قصوى ينبغي عدم تجاوزها .

فهناك أولا ما يمكن تسميته الحد الأقصى العملي ^(١) . والمقصود بوصف « العملي » هو استبعاد فكرة الحد الأقصى « النظرى » أو المطلق ، والذي يقصد به معدل تراكم رأس المال الذى يتناول ذلك الجزء من الناتج أو الدخل القومى الذى يزيد عن حد معين لمستوى المعيشة ، هو حد الكفاف . أما الحد الأقصى العملي ، الذى نحن بصددده ، فيحدده المخطط عن طريق الامام بدرجة تقبل المجتمع الآن لضغط الاستهلاك والتكشف ، مقابل التمتع فى المستقبل بمستوى معيشة أعلى . والمخطط فى هذه الحالة محكوم بقدرته على حسن الادراك فى اصداره هذه الأحكام الشخصية ^(٢) . هذا هو أحد الحدود القصوى للاستثمارات ، ولكن ليس هناك ما يضمن نجاح كل الاستثمارات اذا وقع تراكم رأس المال الخاص بها فى هذه الحدود .

ذلك أن هناك حدا أقصى — أهم — لمعدل الاستثمار الذى يمكن تحقيقه بنجاح ، وهو أن يكون هذا المعدل متناسقا مع ما يسمى قدرة الاقتصاد على الاستيعاب ^(٣) . وتتوقف هذه القدرة على كثير من العوامل مثل توفر عنصر العمل المدرب ودرجة كفاءته ، وتوفر المهارات الفنية والادارية ، وكفاءة وقدرة جهاز الادارة العامة ، وكفاءة الجهاز الضريبى وفعاليتيه ، وقابلية الجهاز التعليمى لتغذية الاقتصاد بالخبرات والكفاءات ،

Practical maximum

U.N., Programming Techniques For Economic Development, (٢)

Report By a Group of Experts, Bangkok, 1960, pp. 9—10

Absorptive Capacity

(١)

(٣)

إلى غير ذلك من العوامل * ولا شك أن هذا كله يضع حداً على حجم الاستثمارات التي يمكن نجاحها * وليس معنى هذا أن هذه القدرة على الاستيعاب ثابتة لا تتغير ؛ ذلك أنه يمكن توسيع هذه الطاقة بالاستثمار في التعليم ، والتدريب المهني ، وبرامج إدارة الأعمال * الخ * ولكن مما لا شك فيه أن هذه الطاقة أو القدرة على الاستيعاب تشكل قيداً على حجم ومعدل الاستثمارات التي يمكن إقامتها بنجاح في الأجل القصير (١) *

B. Horvat, "The Optimum Rate Of Investment," Economic (١)
Journal," December 1958

الفصل الثامن عشر

التخطيط

على مستوى القطاع

بعد الانتهاء من وضع الاطار العام للخطة ، أو التخطيط على مستوى الاطار العام ، تأتي مهمة توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة . ويتم التمييز بين القطاعات لهذا الغرض على أسس متعددة : فقد يبدأ المخطط بالتمييز بين القطاعات التي تنتج السلع ؛ وتسمى القطاعات السلعية ، وتلك التي تنتج الخدمات . كذلك فانه من المألوف أن يتم التمييز داخل القطاعات السلعية ذاتها بين الوحدات الانتاجية على أساس طبيعة الانتاج ؛ كأن يميز بين قطاع الزراعة ، وقطاع الصناعات التحويلية ، وقطاع التعدين . . الخ .

ومدى تقسيم الاقتصاد القومي الى قطاعات في مرحلة التخطيط ، يتوقف على درجة توفر الاحصاءات عن نشاط هذه القطاعات . والواقع أنه كلما كان التقسيم في هذه المرحلة في أضيق نطاق ؛ أى كلما كان منحصرا في عدد صغير من القطاعات ، كلما أمكن استخدام أسلوب مبسط للتخطيط . ويزداد أسلوب التخطيط تعقيدا كلما زاد عدد القطاعات .

وأبسط تقسيم يناسب الدول التي لا تتوفر لديها الاحصاءات

الكافية هو تقسيم الاقتصاد القومى الى ما يسمى القطاعات الرئيسية^(١)،
وبحيث يتوفر فى النموذج الشروط التالية^(٢) :

١ - أن يكون النموذج كاملا^(٣) ؛ أى يشمل جميع القطاعات التى
يتكون منها الاقتصاد القومى . فعلى سبيل المثال ، يعتبر النموذج
الذى يقسم الاقتصاد القومى الى قطاعين ، قطاع زراعى وقطاع صناعى ،
نموذجا غير كامل لا يصلح للتخطيط . ولكى يكون نموذج القطاعين
كاملا ، يجب أن يقسم الاقتصاد الى قطاع الزراعة ، وقطاع ما عدا
الزراعة .

٢ - أن يكون النموذج واقعيا ومتناسقا^(٤) ؛ فلا يركز النموذج
مثلا على العلاقات الثانوية ويهمل العلاقات الهامة ، كأن يهتم بمرونة
الطلب السعرية ويهمل مرونة الطلب الدخلية . ولا يفترض مثلا زيادة
فى حجم الاستهلاك لا يمكن تحقيقها فى حدود الموارد المتاحة . ونظرا
لأن هذه المسائل دقيقة ومتشابكة ، فإن اعداد مثل هذا النموذج يقتضى
الاستعانة بخبراء فى التحليل الرياضى والقياسى والتحليل الاقتصادى ،
لضمان شرط التناسق والواقعية .

وتخطيط القطاعات يتضمن القيام بتغييرات أساسية ، الهدف منها
زيادة الناتج ، وإزالة حالات عدم التوازن التى يمكن أن ينطوى عليها
- أو يسفر عنها - هيكل الإنتاج ، ان لم تتخذ الاحتياطات الكافية
لذلك أثناء عملية التخطيط . بعبارة أخرى ، ان زيادة الطاقة الإنتاجية

main-sectors model

U.N., *Programming Techniques*, op. cit., p. 20

complete

Realistic and internally consistent

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

لكل قطاع يجب أن تتم في ضوء الحاجة النسبية ، أى شدة الطلب النسبية على منتجات ذلك القطاع . ولذلك فإن الهدف الأساسى فى عملية التخطيط على مستوى القطاع يجب أن يتلخص فى إيجاد التوازن بين ناتج كل قطاع والمطلوب منه . وانعدام هذا التوازن بين العرض والطلب من شأنه أن يؤدى الى اختناقات^(١) تؤدى الى عدم استقرار مستوى الأثمان ، أو اضافة أعباء جديدة على ميزان المدفوعات ، الى غير ذلك من الآثار غير الحميدة .

ويشمل الاستهلاك قطاعا هاما من قطاعات الاقتصاد القومى ، اذ يمثل جزءا كبيرا من مجموع الطلب النهائى . ومن أجل ذلك ، فإن على المخطط أن يولى حسابات قطاع الاستهلاك اهتمامه البالغ اذا كان يبغي الاطمئنان بدرجة معقولة على نجاح الخطة .

ويتأثر الاستهلاك الخاص بعدة عوامل ، تدخل فى دراسة ما يسمى « النظرية الماكرو اقتصادية »^(٢) . وأهم هذه العوامل هو تزايد الدخل وتزايد السكان . ولما كان هذان العاملان يعتريهما تغير كبير خلال فترة الخطة ، فإن على المخطط الامام منذ البداية بالمعلومات والبيانات اللازمة لاجراء الحسابات والتوقعات عن حجم الطلب الاستهلاكى فى كل سنة من سنوات الخطة ، وذلك حتى يتخذ من الخطوات ما يضمن ايجاد التساوى بين هذا الطلب وعرض السلع .

زيادة الدخل تؤدى الى زيادة طلب الأفراد على السلع المختلفة . ولكن زيادة الطلب نتيجة زيادة الدخل تتفاوت من سلعة الى أخرى ،

نظرا لاختلاف المرونة الدخلية باختلاف السلع • ولهذا يجب أن يأخذ المخطط في الاعتبار مرونة الطلب الدخلية بالنسبة لنتائج كل قطاع • وهذه المرونة تستخلص من دراسة ميزانية الأسرة^(١) ، أو السلاسل الزمنية^(٢) ، باستخدام الطرق الإحصائية • وكذلك فإن تزايد السكان يترتب عليه زيادة في حجم الطلب على السلع المختلفة ؛ ويفترض هنا أن التزايد في الطلب يتناسب مع الزيادة في السكان •

يمكن إذا ، بناء على ما تقدم ، إجراء حسابات تتسم بدرجة معقولة من الثقة عن حجم الطلب على استهلاك السلع المختلفة ، باستخدام العلاقة :

$$C_t^x = C_0^x (1 + \sigma)^t (1 + re)$$

حيث تمثل :

C_t : الاستهلاك في السنة t من السلعة \times

C_0 : الاستهلاك في سنة الأساس ، أى قبل بداية الخطة مباشرة

σ : معدل نمو السكان

r : معدل نمو الدخل المتوسط

e : مرونة الطلب الدخلية

وخلاصة هذه العلاقة ، أن نبدأ بحجم الاستهلاك من سلعة معينة في سنة الأساس ، ثم نضرب هذا في معامل يمثل نمو السكان خلال مدة الخطة $(1 + \sigma)^t$ ثم نضرب مرة أخرى في معامل يمثل نمو متوسط الدخل مع أخذ المرونة الدخلية في الاعتبار $(1 + re)$ ، فإذا طبقنا هذا على السلع

المبحث الثامن عشر

حساب معدل نمو القطاع

مناقشة كيفية حساب معدل النمو للقطاعات المختلفة ، نفترض نموذجاً بسيطاً يقسم الاقتصاد القومي الى قطاعين ؛ هما قطاع سلع الاستهلاك ، وقطاع سلع الاستثمار • ونفترض بشأن هذا النموذج فرضين للتبسيط :

١ - ان كل قطاع ينتج مستلزمات الإنتاج الخاصة به • ورغم أن هذا الفرض غير واقعي ، الا أنه يعطينا من بحث علاقة التشابك^(١) بين القطاعين ، وذلك دون أن يخل بسلامة النتائج المستخلصة • وبذلك نستطيع أن نسلم بأن مجموع الناتج للقطاعين يكون مساوياً للناتج القومي •

٢ - ان معدل الادخار يساوي معدل تراكم رأس المال • وتتلخص المتغيرات التي نحتاج اليها لتحديد معدل نمو القطاعين ، في متغيرين اثنين :

- (أ) معدل النمو المستهدف للناتج القومي •
- (ب) الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك •

ذلك أنه لتحقيق التوازن بين العرض والطلب لمنتجات كل من قطاعي الاستهلاك والاستثمار، فإن قيمة عرض السلع الاستهلاكية يجب أن تساوى ما ينفق على الاستهلاك من الدخل القومي، وكذلك فإن عرض السلع الاستثمارية يجب أن يكون مساويا للتكوين الرأسمالي، الذي افترضنا أنه مساو للادخار.

فإذا افترضنا أن نسبة $\frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل}}$ ثابتة وتساوى ٠,٨، وبالتالي نسبة $\frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل}}$ تساوى ٠,٢، فإن مقتضى ما سبق بيانه أن تكون هناك علاقة ثابتة بين الإنتاج في قطاع سلع الاستهلاك والإنتاج في قطاع السلع الاستثمار، وهى ٤ : ١. وتبقى هذه العلاقة بين إنتاج القطاعين ثابتة ما دامت العلاقة بين الاستهلاك والادخار هى ٠,٨ : ٠,٢. ومعنى ذلك أن معدل نمو قطاع الاستهلاك يكون مساويا لمعدل نمو قطاع الاستثمار، وأن كلا المعدلين يكون مساويا لمعدل نمو الناتج أو الدخل القومي.

ولاثبات ذلك، نلاحظ ابتداءً أن معدل نمو القطاع الذى يضمن تحقيق التوازن بين عرض وطلب ناتج القطاع، يتحدد باستخدام متغيرين؛ هما: (١) معدل نمو الناتج أو الدخل القومي، (٢) مرونة الطلب الداخلية على منتجات ذلك القطاع. وبعبارة أخرى، فإن:

$$\text{معدل نمو قطاع الاستهلاك} = \text{مرونة الطلب الداخلية} \times \text{معدل نمو الناتج أو الدخل القومي}$$

$$\frac{\Delta Y}{Y} \times \left(\frac{\Delta Y}{Y} \times \frac{\Delta S}{S} \right) =$$

$$\frac{\Delta Y}{Y} \times \frac{Y}{S} \times \frac{\Delta S}{\Delta Y} =$$

$$= \text{الميل الحدى للاستهلاك} \times$$

$$\frac{1}{\text{الميل المتوسط للاستهلاك}} \times \text{معدل نمو الدخل أو الناتج القومي}$$

ففى مثالنا ، يكون معدل نمو قطاع الاستهلاك مساويا :

$$0,8 \times \frac{1}{0,8} \times \text{معدل نمو الدخل القومي} \cdot \text{أى أن معدل نمو قطاع الاستهلاك}$$

فى هذه الحالة هو نفسه معدل نمو الناتج أو الدخل القومي . وكذلك الحال بالنسبة لقطاع سلع الاستثمار ، حيث يتم حساب معدل نموه بنفس الطريقة . ففى مثالنا يصبح معدل نمو قطاع الاستثمار مساويا

$$0,2 \times \frac{1}{0,2} \times \text{معدل نمو الناتج أو الدخل القومي} \cdot$$

أى أن معدل نمو قطاع الاستهلاك هو نفسه معدل نمو قطاع الاستثمار ، وكلاهما مساو لمعدل نمو الناتج القومي (١) .

أما إذا افترضنا أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل ليست ثابتة ، فانه فى هذه الحالة سيختلف معدل نمو قطاع الاستهلاك عن معدل نمو الدخل القومي . ونتيجة هذا الاختلاف أن تصبح العلاقة بين معدل نمو قطاع الاستثمار ومعدل نمو الدخل القومي — هى الأخرى — متغيرة . ويتضح هذا بداهة من الفرض الذى بدأنا به ، وهو أن معدل التراكم أو التكوين الرأسمالى يساوى معدل الادخار . ومقتضى كون العلاقة بين الاستهلاك والدخل (أو بين الادخار والدخل) متغيرة ، أن

(١) قارن ذلك بما سبق من نتائج باستخدام نموذج Dobb فى توزيع الاستثمارات ، الفصل الثامن .

يختلف الميل الحدى عن الميل المتوسط * فإذا افترضنا أن الميل الحدى للاستهلاك هو ٠,٦ ، وأن الميل المتوسط هو ٠,٨ ، وأن الزيادة المستهدفة في الناتج أو الدخل القومى هى ٥٪ ، فإن حساب معدلات النمو للقطاعات ، باستخدام الصيغ السابق استخدامها ، تعطى النتائج التالية :

$$\text{معدل نمو قطاع الاستهلاك : } ٠,٦ \times \frac{1}{0,8} \times ٥\% = ٣,٧٥\%$$

$$\text{معدل نمو قطاع الاستثمار : } ٠,٤ \times \frac{1}{0,2} \times ٥\% = ١٠\%$$

أى أن معدل نمو قطاع الاستثمار أكبر من معدل نمو الناتج أو الدخل القومى ، وكذلك أكبر من معدل نمو قطاع الاستهلاك^(١) .

المبحث التاسع عشر

توزيع الاستثمار بين القطاعات

بعد تحديد معدل النمو لكل قطاع ، تأتى خطوة توزيع الاستثمارات بينهما * ويتحدد حجم الاستثمار اللازم فى كل قطاع ، لتحقيق معدل النمو الذى تحدد فى الخطوة التى عرضت فى المبحث السابق ، بمجرد أن نعرف أمرين :

(أ) مقدار الزيادة المستهدفة فى الطاقة الانتاجية لكل قطاع .

(ب) معامل رأس المال فى كل قطاع .

وحاصل ضرب الزيادة المستهدفة فى الطاقة الانتاجية فى معامل رأس

(١). قارن أيضا بنتائج استخدام نموذج Dobb فى الفصل الثامن .

المال في القطاع ، يعطينا حجم الاستثمار اللازم تخصيصه لذلك القطاع .

فاذا افترضنا مثلا أن البيانات اللازمة في سنة الأساس هي كما يلي :

$$\text{حجم الناتج القومي} = 4000 \text{ مليون}$$

$$\text{حجم قطاع الاستهلاك} = 3200 \text{ »}$$

$$\text{حجم قطاع الاستثمار} = 800 \text{ »}$$

$$\text{معدل نمو الناتج القومي} = 5\%$$

$$\text{معدل نمو قطاع الاستهلاك} = \text{معدل نمو قطاع الاستثمار}$$

$$\text{معامل رأس المال في قطاع الاستهلاك} = 3,5$$

$$\text{معامل رأس المال في قطاع الاستثمار} = 6$$

فان توزيع الاستثمارات بين القطاعين يتحدد كالآتي :

١ - قطاع الاستهلاك :

$$(أ) \text{ الزيادة المستهدفة في الطاقة الانتاجية} = 3200 \times 0,05 = 160$$

$$(ب) \text{ الاستثمارات اللازمة لتحقيق هذه الزيادة} = 160 \times 3,5 = 560$$

٢ - قطاع الاستثمار :

$$(أ) \text{ الزيادة المستهدفة في الطاقة الانتاجية} = 800 \times 0,05 = 40$$

$$(ب) \text{ الاستثمارات اللازمة لتحقيق هذه الزيادة} = 40 \times 6 = 240$$

$$\text{أي أن مجموع الاستثمارات اللازمة في القطاعين} = 560 + 240 = 800$$

وهو مجموع الاستثمار الكلي . ونستطيع أن نتابع نفس الخطوات الى أي عدد من السنين . فمثلا نستطيع أن نصل الى أن حجم

الاستثمارات الكلية في السنة التالية يبلغ ٨٤٠ ، وان توزيعها بين قطاع
سلع الاستهلاك وقطاع سلع الاستثمار يتم على أساس :

$$\text{قطاع الاستهلاك} : ٣٣٦٠ \times ٠,٥ \times ٣,٥ = ٥٨٨$$

$$\text{قطاع الاستثمار} : ٨٤٠ \times ٠,٥ \times ٦ = ٢٥٢$$

(١) ٨٤٠

تأثير معامل رأس المال بتوزيع الاستثمارات

سبق أن أشرنا الى أنه اذا كان حجم رأس المال ، الذي يوجد
تحت تصرف الاقتصاد موضع البحث ، يقصر عن تحقيق معدل النمو
المطلوب باستخدام معامل معين لرأس المال ، فان أمام المخطط - اذا
كانت موارد التمويل الخارجى قد استنفدت ، ولم يكن فى وسعه
تخفيض معدل النمو - أن يلجأ الى محاولة تخفيض معامل رأس المال
الكلى ، وذلك بأن يوزع الاستثمارات على أنشطة تتميز بصغر معامل
رأس المال (٢) . هذا المسلك من شأنه أن يؤثر على معامل رأس المال
الكلى - بالانخفاض - فى الاقتصاد موضع البحث (٣) . ذلك أنه اذا
كان لدينا معامل رأس المال فى الاقتصاد القومى يساوى ٤ مثلاً ، فاننا
نعلم أن هذا المعامل الكلى قد تم حسابه من قيم معاملات عديدة لأنشطة
مختلفة ، بعضها أكبر وبعضها أقل من ٤ . فاذا كانت الزيادة فى الناتج
أو الدخل القومى ، محسوبة على أساس المعامل ٤ وحجم معين من
الاستثمارات ، قاصرة عن الزيادة المرجوة ، فمن البديهي أننا يمكن أن

(١) انظر : محمد محمود الامام ، المرجع السابق ذكره ، ص ٥٣ - ٦٠

(٢) يلاحظ أن التوزيع على أنشطة تتميز بانخفاض معامل رأس
المال لا يمكن أن يتخذ هكذا على اطلاقه ؛ فاولويات الخطة ذاتها تشكل
قيدا على حرية التوزيع على هذا النوع من الأنشطة .

(٣) المرجع السابق ، ص ٥٤ .

نقترب من تحقيق الزيادة المرجوة في الناتج القومي اذا أمكن استخدام معامل كلى أصغر من ٤ * وعلى ذلك فان توزيع الاستثمارات بحيث تنال الأنشطة ذات المعامل المنخفض نصيبا أكبر ، يؤدي الى تحقيق زيادة أكبر في الناتج القومي ، باستخدام نفس الحجم من الاستثمارات *

فمثلا ، اذا كان لدينا قطاعان في اقتصاد ما ، وكان معامل رأس المال يساوى ٨ في أحدهما ، ويساوى ٢ في القطاع الآخر ، ولنفرض أنه يراد توزيع ٨٠ ألف جنيه من الاستثمارات بين القطاعين * ان أحد التوزيعات الممكنة هو قسمة الاستثمار بالتساوى بين القطاعين * وهنا تصبح الزيادة في الناتج القومي المترتبة على هذا التوزيع هي :

$$* \text{ ٢٥ ألف} = \left(\frac{1}{4} \times 40 \right) + \left(\frac{1}{8} \times 40 \right)$$

أى أن معامل رأس المال الكلى في هذه الحالة يساوى $\frac{4}{3}$ ، ٣,٣ ولكن أحد التوزيعات الممكنة أيضا هو أن ينال لقطاع ذو المعامل المرتفع ربع الاستثمارات فقط ، أما ثلاثة أرباع الاستثمارات فيذهب الى القطاع ذي المعامل المنخفض * وفي هذه الحالة تصبح الزيادة في الناتج القومي المترتبة على هذا التوزيع هي :

$$* \text{ ٣٣,٥ ألف} = \left(\frac{1}{4} \times 60 \right) + \left(\frac{1}{8} \times 20 \right)$$

$$\text{أى أن معامل رأس المال الكلى في هذه الحالة يساوى } \frac{80}{33,5} = 2,46$$

المبحث العشرون

اختبار تناسق تخطيط القطاعات

تجرى عملية اختبار التناسق بين تخطيط القطاعات المختلفة باستخدام إحدى وسائل عدة ، نختار منها استخدام أسلوب المستخدم - المنتج .

ويشكل هذا النوع من التحليل أحد أنواع التحليل الكمي للعلاقات التي تقوم بين الوحدات الإنتاجية . ومضمون هذا التحليل لا يتعدى الحقيقة الأساسية التي تتلخص في أن الوحدات الإنتاجية لا تستطيع ممارسة عملها إلا عن طريق التعاون المتبادل بينها وبين غيرها من الوحدات التي ترتبط معها برباط متصل بعملية الإنتاج . وقد عمم هذا الأسلوب فأصبح ينطبق على علاقات الصناعات ، وعلاقات القطاعات ، وأصبح اصطلاح اقتصاديات التشابك^(١) هو التعبير العام الذي يصدق على هذا النوع من التحليل الكمي .

ومقتضى علاقة التشابك بين القطاعات المختلفة أن أثر زيادة الإنتاج في أحد القطاعات ينعكس على ما يتطلبه هذا القطاع من القطاعات الأخرى . وهذا يترتب عليه بالضرورة ، إذا أريد تحقيق هدف الإنتاج في القطاع الأول ، زيادة الإنتاج في تلك القطاعات حتى تواجه طلب القطاع الأول . ولكن زيادة الإنتاج في أى قطاع آخر يتطلب بالتالى زيادة الطاقة الإنتاجية في كثير من القطاعات التي ترتبط به بعلاقة تشابك . وهكذا تبدو هذه العلاقة الدائرية بين القطاعات

H. Chenery and P. Clark, *Interindustry Economics*, (Wiley, (١)
New York, 1959)

المختلفة * وتفرق في هذا الصدد بين نوعين من هذه العلاقات : النوع الأول يتمثل في علاقات التشابك بين القطاعات لتبادل المنتجات بقصد استخدامها في الإنتاج الجارى . أما النوع الثانى فيتمثل في العلاقات بين القطاعات في تبادلها المنتجات ، لا بقصد الإنتاج الجارى ، ولكن بقصد توسيع الطاقة الانتاجية . ويهنا هنا في اختبار التناسق في تخطيط القطاعات النوع الأول من العلاقات *

وتتحدد مقادير المستخدم في أى قطاع بمستوى الفن الانتاجى السائد في القطاع ، أى بالطريقة التى يتم بموجبها تركيب أو مزج العناصر الداخلة في إنتاج السلعة التى ينتجها القطاع . ويفترض في بناء جداول المدخلات والمخرجات ثبات هذا الفن الانتاجى . كذلك يفترض فيها أن دالة الإنتاج تتميز بثبات عائد النطاق^(١) .

ولتوضيح علاقة التشابك من هذا النوع ، نفترض أن لدينا ثلاثة قطاعات ، وان الجدول التالى يوضح العلاقة بينهما في عمليات الإنتاج الجارى *

(١) وهنا تجدر الإشارة الى أن هذه الفروض قد تلقى ظللا من الشك حول جدوى استخدام بيانات جداول المستخدم - المنتج والمبنية على الماضى ، في استخلاص نتائج عن فترات طويلة مستقبلية ، أو عن انطباقها على أحجام من ناتج القطاع تختلف عن الأحجام التى استخلصت منها هذه البيانات (وسنرى كيفية استخلاصها) . الا أنه يمكن القول أنه لا حرج في هذا الاستخدام اذا كان لفترات مستقبلية معقولة ، خمس سنوات مثلا ، ولأحجام من الناتج لا تختلف كثيرا عن تلك التى استخلصت منها هذه البيانات .

قطاعات مستخدمة	قطاعات منتجة	أ	ب	ج	مجموع	طلب نهائي	ناتج كلي
	أ	٦٠	٤٠	٢٥	١٢٥	١٧٥	٣٠٠
	ب	٣٠	٨٠	٥٠	١٦٠	٤٠	٢٠٠
	ج	١٥	٣٠	٧٥	١٢٠	١٣٠	٢٥٠
	مجموع (١)	١٠٥	١٥٠	١٥٠			

ويوضح هذا الجدول ، أن القطاع أ يستخدم ما قيمته ٦٠ من انتاج نفسه فى عملية الانتاج ؛ وان القطاع ب يستخدم ما قيمته ٤٠ من انتاج القطاع أ فى عملية الانتاج ؛ وان القطاع ج يستخدم ما قيمته ٢٥ من انتاج القطاع أ فى عملية الانتاج ؛ وان الطلب النهائى على منتجات القطاع أ هو ١٧٥ ؛ وان الانتاج الكلى للقطاع أ هو ٣٠٠ . وهكذا بالنسبة للأرقام المصنوفة أفقيا .

وكذلك يدل الجدول على أن القطاع أ يستخدم ما قيمته ٦٠ من انتاج نفسه ؛ ويستخدم ما قيمته ٣٠ من انتاج القطاع ب ؛ ويستخدم ما قيمته ١٥ من انتاج القطاع ج ؛ وان مجموع استخدامات القطاع أ تساوى ١٠٥ . وهكذا بالنسبة للأرقام المصنوفة رأسيا .

ومن الأرقام الظاهرة فى الجدول ، يتم حساب معاملات المستخدم — المنتج . هذه المعاملات هى النسبة بين المستخدم ونتاج كل قطاع ، أى :

(١) يلاحظ أننا جردنا فى هذا المثال ، للتبسيط ، من قيمة الواردات . وعوائد عوامل الانتاج ... الخ .

ج	ب	1	مستخدمة منتجة
٢٥	٤٠	٦٠	أ
٢٥٠	٢٠٠	٢٠٠	
٥٠	٨٠	٣٠	ب
٢٥٠	٢٠٠	٣٠٠	
٧٥	٣٠	١٥	ج
٢٥٠	٢٠٠	٣٠٠	

وتوضع النتيجة النهائية لهذه النسب في الصورة التالية ، المسماة
مصنوفة المعاملات الفنية :

٠,١	٠,٢	٠,٢
٠,٢	٠,٤	٠,١
٠,٣	٠,١٥	٠,٥

هذه هي الصيغة التي توضع فيها جداول المستخدم - المنتج *
وباستخدام هذه الوسيلة ، يمكن اجراء عملية مراجعة على تخطيط
القطاعات ، حتى يضمن المخطط ، بدرجة قريبة من الكمال ، عدم
حدوث اختناقات في بعض القطاعات ، لا لسبب يرجع الى نفس هذه
القطاعات ، ولكن لأسباب تتعلق بحجم النشاط في قطاعات أخرى
يجب - حتى يكون هناك تناسق في الخطة - أن تتوسع بدرجة معينة ،
قد يفوت على المخطط التنبه لها من أول الأمر *

ذلك انه بمعرفة حجم الطلب النهائي من كل قطاع ، ومصفوفة المعاملات الفنية ، فإن المخطط يستطيع أن يتحقق من أن حجم الناتج المخطط في كل قطاع ، يضمن التناسق بين انتاج القطاعات من جهة ، واحتياجاتها من بعضها البعض من جهة أخرى ، كذلك باستخدام نفس المعلومات يمكن للمخطط أن يقف على التغير اللازم إجراؤه في خطة الناتج من القطاعات المختلفة ، اذا حدث تغير ، مثلاً ، في حجم الطلب النهائي في أحد أو بعض القطاعات (١) .

فإذا كان الطلب النهائي من القطاعات المختلفة يسكن تصويره « بالخط الموجه (٢) » (Y) وكانت مصفوفة المعاملات الفنية المستخدمة في انتاج القطاعات هي [A] ، وكان حجم الناتج الكلى في القطاعات المختلفة ممثلاً بالخط الموجه (X) ، فإن حساب الناتج الكلى للقطاعات المختلفة يمكن استخلاصه من الصيغة :

$$X = [I - A]^{-1} Y \quad (٢)$$

(١) للإمام بقواعد جداول المستخدم - المنتج ، وطرق وقواعد « الجبر الخطى » اللازمة لاستخلاص النتائج ، أنظر :

A.C. Chiang, *Fundamental Methods of Mathematical Economics*,
op. cit. pp. 108—117

Vector

(٢)

(٣) فمثلاً اذا كان لدينا ثلاث قطاعات هي أ ، ب ، ج . وكانت مصفوفة « المعاملات الفنية » في هذه القطاعات هي : (أى المصفوفة [A]) .

$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{8}$	القطاع أ	
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$		القطاع ب
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{4}$		

فان المصفوفة [I-A] تساوى :

$\frac{1}{2}$ -	$\frac{1}{3}$ -	$\frac{7}{8}$		
$\frac{1}{4}$ -	$\frac{5}{6}$	$\frac{5}{6}$ -		
$\frac{3}{4}$	$\frac{1}{6}$ -	$\frac{3}{4}$ -		

حيث تمثل $[I - A]^{-1}$ مقلوب inverse مصفوفة تتكون

وبحساب مقلوب هذه المصفوفة نحصل على : $[I - A]^{-1} =$

$$\begin{vmatrix} 1 & 1 & 2 \\ 22 & 57 & 1\frac{1}{2} \\ 28 & 28 & 1 \\ 27 & 11 & 1 \\ 14 & 14 & 1 \end{vmatrix}$$

فإذا كان الطلب النهائي من القطاعات الثلاثة أي Vector Y

10
28
24

فان الناتج الكلي للقطاعات الثلاثة يمكن استخلاصه كالآتي :

$$\begin{vmatrix} 14 & + & 28 & + & 20 \\ 16\frac{1}{2} & + & 57 & + & 10 \\ 27 & + & 22 & + & 10 \end{vmatrix} = \begin{vmatrix} 10 & 1 \\ 28 & 1 \\ 14 & 1 \end{vmatrix} \begin{vmatrix} 1 & 1 & 2 \\ 22 & 57 & 1\frac{1}{2} \\ 28 & 28 & 1 \\ 27 & 11 & 1 \\ 14 & 14 & 1 \end{vmatrix}$$

$$\begin{vmatrix} 62 \\ 88\frac{1}{2} \\ 59 \end{vmatrix} =$$

كذلك يمكن بعد الحصول على المصفوفة $[I - A]^{-1}$ أن نكتشف ما يجب أن يحدث من تغيير في انتاج كل قطاع نتيجة تغير في الطلب النهائي على بعض القطاعات . فإذا تغير الطلب النهائي في مثالنا فأصبح كالآتي :

$$\begin{vmatrix} 11 \\ 28 \\ 14 \end{vmatrix}$$

فان التغير في انتاج القطاعات الثلاثة يمكن حسابه بنفس الصيغة ..

من طرح مصفوفة المعاملات الفنية من مصفوفة الوحدة *

وواضح أن التغير في الطلب هو :

١
صفر
صفر

إذا التغير في ناتج القطاعات الثلاثة يساوى :

٢		١		١	١	٢
				٣٣	٥٧	
١/٢	=	صفر		٢٨	٢٨	١/٢
				٢٧	١١	
١		صفر		١٤	١٤	١

أى أن زيادة مقدارها وحدة واحدة في الطلب النهائى على انتاج القطاع الأول وحده يترتب عليها وجوب تحقيق زيادة في انتاج القطاعات الثلاثة على النحو المبين .

الفصل التاسع عشر

التخطيط

على مستوى المشروع

لما كانت الموارد المخصصة لا تكفى لتنفيذ كل المشروعات الممكنة لتحقيق^(١) التى يمكن أن تساهم فى تحقيق الأهداف الموضوعة ، فإنه يصبح من الضروري أن يبحث المخطط فى الأهمية النسبية لهذه المشروعات فى ضوء ما يستقر عليه من معايير . ويتم ذلك قبل القيام باختيار المشروعات - من بين المشروعات التى تثبت سلامتها فنيا واقتصاديا^(٢) ، وفى حدود الموارد المخصصة للاستثمار - لتشملها الخطة .

وتتطلب عملية الاختيار وضع قواعد معينة لتقويم المشروعات المطروحة للبحث . وقد حفل الأدب الاقتصادى بالعديد من هذه القواعد والمعايير . فهناك معيار النقد الأجنبى ، الذى يركز على طبيعة السلعة التى ينتجها المشروع وأثر ذلك على ميزان المدفوعات^(٣) . وهناك معيار

(١)

feasible

(٢) المفروض أن جميع المشروعات المطروحة للاختيار من بينها قد تمت دراستها فنيا ، وثبت جدواها ، كما تمت دراسة مختلف النواحي الاقتصادية بشأنها . والباقى فقط فى هذه المرحلة هو ترتيب أفضلية هذه المشروعات بالنسبة لبعضها البعض .

J. Polak, "Balance of Payments Problems.., op. cit

(٣)

معدل $\frac{\text{المنافع}}{\text{النفقات}}$ التي تتعلق بالمشروع موضع البحث^(١) ، مع تفصيل
 بخصوص أنواع المنافع التي يجب أن يشملها ، وأنواع النفقات التي
 يجب أن ندخلها . وهناك معيار الأثر الاجتماعي الذي يترتب في الاقتصاد
 القومي نتيجة إقامة المشروع^(٢) . وهناك معيار « الفائض » والذي يركز
 على ما يسمى « فائض المستهلك » — على مستوى الاقتصاد كله — الذي
 تؤدي إقامة المشروع إلى خلقه^(٣) . وهناك معيار « فترة الاجتناء » أو
 ما يسمى أحيانا معامل فعالية رأس المال^(٤) . وسنتحدث بالتفصيل
 عن اثنين من هذه المعايير : هما فترة الاجتناء ، والأثر الاجتماعي . ولكن
 قبل ذلك نتعرض لفكرة سريعة عن المعايير الأخرى .

ويقتضى تقييم المشروعات — من حيث المبدأ — تحديد كل من

O. Eckstein, *Water Resource Development : The Economics of* (١)
Project Evaluation, (Harvard University Press, Cambridge, 1958) ; ———,
 "Investment Criteria For Economic Development and the Theory of
 Intertemporal Welfare Economics," Q.J.E., 1957 ; S.V. Ciriacy-Wantrup,
 "Benefit-Cost Analysis and Public Resource Development", in Smith and
 Castle (eds.), *Economics and Public Policy in Water Resource Develop-*
ment, (Ames, 1964).

J. Tinbergen, *The Design of Development*, (Baltimore, 1958), (٢)
 pp. 33—34 ; ———, *Economic Policy, Principles and Design*, (Ames-
 terdam, 1956), pp. 178—182.

G. Tintner, *The Econometrics of Development and Planning*, (٣)
 (First Draft, 1964), pp. 500—505 ; Abdel Fattah Kandeel, *The Surplus*
Approach for Project Appraisal, Doctoral Dissertation, U.S.C. 1966 ;
 G. Tintner and Abdel Fattah Kandeel, "Economic Appraisal of The Aswan
 High Dam," in *Festschrift fur Walter Georg Waffenschmidt Zur Vollen-*
dung des 85. Lebensjahres, (Verlag Anton Hain, Meisenheim am Glan,
 1971), pp. 180—190

Recoupment Period

(٤)

Coefficient of effectiveness

(٥)

الآثار المباشرة وغير المباشرة للمشروعات ، وذلك بالنسبة لكافة الأهداف .
الأنه من الناحية العملية ، يتركز التقييم على الآثار المباشرة ، نظرا لأنها
تدخل في حدود امكان القياس الكمي ، وهو ما يسهل عملية المقارنة .
وهذا لا ينفي أن بعض آثار المشروعات ، وان تعذر قياسها كميًا ، يجب أن
تؤخذ في الاعتبار ، وذلك بأن تعطى لها قيم نسبية بحسب الاجتهاد
الشخصي ، أو الأحكام الشخصية . ولكن أسلوب التقدير الكمي له
أهمية كبيرة بشأن اتخاذ قرارات ضم تلك المشروعات التي تكون
آثارها القابلة للقياس الكمي ذات أهمية كبيرة بالنسبة لاعتبارات التنمية .

وبعد تقييم المشروعات - وفقا للمعيار أو المعايير التي استقر
المخطط على تبنيها - ترتب المشروعات تنازليا من حيث الأفضلية .
بعبارة أخرى ، يوضع في رأس القائمة المشروع الذي يتمتع بالأفضلية
المطلقة بالنسبة لكل المشروعات البديلة ، ثم يليه في الترتيب المشروع التالي
له من حيث الأفضلية ، وهكذا . حتى نصل الى نهاية القائمة ، حيث
يوضع أقل المشروعات من ناحية التقييم . ويبدأ المخطط بالاختيار من
رأس القائمة ، آخذين في الاعتبار الموارد التي تلزم لكل مشروع .
ويتابع عملية الاختيار حتى يصل الى النقطة التي تنفذ عندها
الموارد المخصصة . وبهذه الطريقة ، نضمن عدم اختيار مشروع أقل
أهمية ، قبل اختيار المشروعات الأكثر منه أهمية .

المبحث الحادى والعشرون

١١ كلمة عامة عن بعض المعايير (١٨)

يتحصل معيار النقد الأجنبى فى تقسيم المشروعات ، من حيث طبيعة الناتج ، الى ثلاثة أنواع : النوع الأول هو المشروعات التى تنتج سلعا تحل محل الواردات • والنوع الثانى هو المشروعات التى تنتج سلعا للاستهلاك تحل محل سلع كانت تستهلك محليا ، أو سلعا للتصدير تحل محل سلع كانت تصدر • أما النوع الثالث فهو المشروعات التى تنتج سلعا للاستهلاك المحلى لسد حاجة طلب جديد نشأ بسبب زيادة الدخول أثناء عملية التنمية •

وواضح أن أثر النوع الأول من المشروعات على ميزان المدفوعات ، أثر ايجابى ، وأن النوع الثالث ذو أثر سلبى ، أما النوع الثانى فأثره محايد • ولذلك يرى يولاك وجوب التركيز على النوع الأول من المشروعات بقدر الامكان ، والاقبال من النوع الثالث بقدر الامكان • ووجهة النظر هى أنه اذا استثمرت القروض الأجنبية لانتاج سلع تستهلك محليا ، وانعدم وجود فائض - من انتاج هذا النوع من المشروعات - للتصدير ، تكون النتيجة أثارا سلبية على ميزان المدفوعات •

الخلاصة أن معيار النقد الأجنبى يجذب النوع الأول من المشروعات •

أما معيار معدل $\frac{\text{المنافع}}{\text{النفقات}}$ ، فان احدى صورته تتلخص فى مقارنة الفرق (المطلق) بين المنافع والنفقات فى كل مشروع ، وترتيب المشروعات تبعا لذلك • غير أن نتيجة اتباع هذه الصيغة من صور المعيار

هى محاسبة المشروعات الكبيرة الحجم ، وإهمال المشروعات ذات الحجم الأصغر .

ولذلك فإن الصيغة الأكثر شيوعاً لهذا المعيار ، هى مقارنة المعدل نفسه بالنسبة لكل مشروع . وحصول مشروع معين على القيمة الأكبر لهذا المعدل - بين المشروعات الأخرى - يبرر وضعه فى مرتبة الأفضلية ، مما لم تكن هناك ، للمشروعات الأخرى ، مزايا غير مادية ، تجب الميزة التى يتمتع بها المشروع بـ كبر معدل $\frac{\text{المنافع}}{\text{التنفقات}}$ ، كأثر المشروعات الأخرى على توزيع الدخل مثلاً ، أو غير ذلك من الآثار المرغوبة اجتماعياً .

ولتصور صيغة هذا المعيار ، نستخدم بعض الرموز ، حيث تمثل :

B : المنافع المادية للمشروع .

O : نفقات التشغيل ، والإحلال .

K : رأس المال الثابت المستثمر فى المشروع .

C : النفقات السنوية بما فى ذلك الفائدة على رأس المال .

i : سعر الفائدة .

T : الفترة المقدرة لاستهلاك رأس المال .

وبذلك فإن القيمة الحالية للمنافع تساوى :

$$\sum_{i=1}^T \frac{B}{(1+i)^t}$$

والقيمة الحالية للنفقات الاجمالية تساوى :

$$\sum_{i=1}^T \frac{O}{(1+i)^t} + K$$

وبذلك يكون المعدل المقصود هو :

$$\sum_{i=1}^T \frac{B}{(1+i)^t} \left[\sum_{i=1}^T \frac{O}{(1+i)^t} + K \right]^{-1}$$

فاذا أردنا أن نحصل على المعدل على أساس سنوى ، نقسم كلا من البسط والمقام على :

$$\sum_{i=1}^T \frac{1}{(1+i)^t}$$

وبذلك نحصل على المعدل :

$$\frac{B}{C} = \frac{B}{O + K \left[\sum_{i=1}^T \frac{1}{(1+i)^t} \right]^{-1}}$$

فاذا أمكن وضع α_{it} لتمثل

$$\left[\sum_{i=1}^T \frac{1}{(1+i)^t} \right]^{-1}$$

فان معدل المنافع - النفقات يمكن كتابته فى الصيغة التالية :

$$\frac{B}{C} = \frac{B}{O + K \alpha_{it}}$$

حيث تمثل α_{it} نصيب الوحدة - المستثمرة فى رأس المال الثابت - من الفائدة ومن اهلاك رأس المال ، على أساس سنوى .

ورغم الشعبية التى يتمتع بها هذا المعيار فى مجال تنمية الموارد المائية ، كمشاريع السدود والخزانات .. الخ ، الا أن تطبيق المعيار

مشوب بكثير من العقبات والغوض ، وخاصة في تحديد مضمون كل
من C ، B (١) .

أما عن اختيار « فائض المستهلك » كميّار لاختيار المشروعات
على هذا المستوى من التخطيط ، فيتلخص في إجراء عملية مطابقة
to identify بين المشروع موضع البحث ، وبين ما يسمى shift parameter
يمكن ادماجه في دالة العرض لاحدى - أو بعض - السلع
المتعلقة بإنتاج المشروع . ويمكن عن طريق ذلك تحديد درجة انخفاض
دالة العرض - أى انتقالها الى اليمين - نتيجة لإقامة المشروع . وقد
يقتضى الأمر اتخاذ نفس الإجراء بالنسبة لدالة الطلب ، إذا كان من المتوقع
أن ينتقل منحني الطلب أيضا الى اليمين ، كنتيجة لزيادة الدخل المترتبة
على الاتفاق الاستثمارى . وبإجراء عملية تقدير لدالتى العرض والطلب ،
قبل وبعد انتقالها ، يتم حساب المنطقة المحصورة بينهما فى الحالتين
بإستخدام وسيلة التكامل (٢) :

$$\int_{a_0}^{x_0} f(q) dq - \int_a^{x_0} g(q) dq$$

حيث

$$a \geq 0$$

• دالة الطلب $f(q)$

• دالة العرض $g(q)$

• كمية التوازن x_0

(١) أنظر للكاتب فى نقد هذا المقيار :

Abdel Fattah Kandeel, *The Surplus Approach*—, op. cit., pp. 42—55.

integration

(٢)

وبطرح نتيجة حساب التكامل قبل انتقال الدوال من النتيجة بعد انتقالهما نحصل على قيمة الفائض التى تترتب على المشروع • ويتم بعد ذلك مقارنة قيمة هذا الفائض بنفقات المشروع •

وننتقل الآن الى دراسة تفصيلية لمعيارى : الأثر الاجتماعى أو معيار Tinbergen ، وفترة الاجتناء أو معامل فعالية رأس المال المستثمر •

المبحث الثانى والعشرون

معيار الأثر الاجتماعى

ويتلخص معيار Tinbergen فى أن أول ما يجب القيام به لعملية التقييم هو أن نحصر - بالنسبة لكل مشروع - نوعين من الآثار التى تترتب على انشاءه : وهى الآثار الرئيسية ، والآثار الثانوية • ويقسم تنبرجن الآثار الرئيسية - بدورها - الى قسمين : الآثار المباشرة ، والآثار غير المباشرة (١) •

أما الآثار الرئيسية المباشرة direct primary ، فهى النتائج التى تتحقق داخل القطاع الذى ينتمى اليه المشروع • وأما الآثار الرئيسية غير المباشرة indirect primary فهى النتائج التى تتحقق فى قطاع يرتبط بالقطاع الأول ارتباطاً رأسياً ، أى توجد بينهما علاقة تكنولوجية ، بمعنى أن يكون أحد القطاعين يغذى الآخر فى العملية الانتاجية • هذا عن الآثار الرئيسية بنوعها ، أما الآثار الثانوية فتتصرف الى ما عدا ذلك من الآثار •

J. Tinbergen, *Econ. Policy*. op. cit., pp. 178—181

(١)

فمثلاً ، اذا افترضنا أن الهدف الذى ينبغى اجراء التقييم على أساس مساهمة المشروع فى تحقيقه هو زيادة الدخل القومى ، وكان المشروع موضع البحث هو مشروع سماد ، فان الآثار الرئيسية المباشرة تتلخص فى الزيادة فى الدخل التى تتحقق داخل نطاق صناعة الأسمدة • أما الآثار الرئيسية غير المباشرة فتتمثل فى الزيادة فى الدخل التى تتحقق فى قطاع الزراعة باعتباره يتصل بالقطاع السابق اتصالاً رأسياً • أما الآثار الثانوية فهى ما عدا ذلك من الدخل التى تتحقق فى الاقتصاد القومى كله نتيجة اقامة المشروع •

يتضح من هذا أن عملية التقييم ليست بالبساطة التى تبدو لأول وهلة • ولعل أفضل أسلوب لهذا التقييم هو التحليل الاقتصادى القياسى ، حيث يمكن بصورة منضبطة كماً تقدير كافة العلاقات بين المشروع من جهة ، والاقتصاد القومى فى مجموعه • غير أن مثل هذه النماذج تكون غالباً كثيرة التعقيد ، ويصعب استخدامها فى كثير من البلاد التى لا تتوفر فيها معلومات احصائية وافية عن كل المتغيرات المتصلة بالموضوع •

ولهذا ، يلجأ من الناحية العملية الى اجراءات تعطى صورة تقريبية للنتائج • ففى المثال السابق ، وهو حصر آثار المشروع بالنسبة للدخل القومى ، يمكن التوصل الى تقرير الآثار الرئيسية المباشرة بمعرفة الناتج الكلى للمشروع ونفقات العمليات الجارية • أما الآثار الرئيسية غير المباشرة فتستخلص من معرفة الزيادة فى الدخل القومى التى تتحقق ، أولاً فى الصناعات التى توفر المادة الأولية للمشروع ، ثانياً فى الصناعات التى تستخدم الانتاج المنتظر للمشروع • وأخيراً فان الآثار الثانوية يمكن تقديرها باستخدام فكرة المضاعف ، وتطبيقها على أنواع الدخل الاضافية المختلفة التى ينتظر تحقيقها من المشروع • وبجمع هذه النتائج المختلفة يمكن الوصول الى نتيجة تقريبية للآثار الثانوية للمشروع •

١ - المعيار الذي يتم على أساسه تقدير الآثار (١)

يتم اشتقاق هذا المعيار ، أو المعايير ، من الأهداف التي تحددها خطة التنمية ، والتي يتم التعبير عنها - كما أسلفنا - في الإطار العام للخطة ، بالنسبة للدخل القومي ، أو حجم التوظيف ، أو حصيلة الصرف الأجنبي ، أو تحسين مستوى الثقافة أو الصحة ... الخ .

فإذا كانت الأهداف الموضوعة للاقتصاد القومي هي :

١ - تحقيق زيادة معينة في الدخل القومي مقدارها A

٢ - تحقيق زيادة في حجم التشغيل مقدارها B

٣ - تحقيق زيادة في حصيلة الصرف الأجنبي مقدارها C

وكان أمام المخطط ثلاثة مشروعات ، (١) ، (٢) ، (٣) .

فإن على المخطط أن يقوم بتقدير مساهمة كل من هذه المشروعات الثلاثة في كل من الأهداف A ، B ، C . وتسجل هذه المساهمات للمشروعات الثلاثة ، في الأهداف الثلاثة ، فنحصل على الصورة التالية :

$$c_1 \quad b_1 \quad a_1 = \text{مساهمات المشروع (١)}$$

$$c_2 \quad b_2 \quad a_2 = \text{مساهمات المشروع (٢)}$$

$$c_3 \quad b_3 \quad a_3 = \text{مساهمات المشروع (٣)}$$

٢ - تحديد الأوزان النسبية للأهداف (١)

بجانب تحديد مساهمة كل مشروع في الأهداف المختلفة ، يحتاج المخطط الى اعطاء هذه الأهداف أوزانا نسبية ، وذلك في ضوء درجة أهمية كل هدف . وهذه مسألة تخضع للأحكام الشخصية للمخطط ، لأنها تنطوي على أهمية كل هدف بالنسبة للأهداف الأخرى . وهذه مسألة تختلف فيها وجهات النظر . وتبدو أهمية هذه الأوزان النسبية في المقارنة بين المشروعات - على ما سنرى بعد قليل - إذا لا حظنا ان بعض المشروعات قد يكون له أثر كبير بالنسبة للهدف الأول ، ولكن مساهمته في الهدف الثاني لا تكاد تذكر ، بينما ان البعض الآخر من المشروعات على عكس الأول تماما . كيف اذا يمكن اجراء المقارنة بينهما ؟ فلابد ان أساس صالح للمقارنة نلجأ الى استخدام هذه الأوزان النسبية (ويمكن أن نستخلص بداهة أن فكرة الأوزان النسبية للأهداف لا محل لها اذا لم يكن هناك غير هدف واحد) . ولنفرض أن المخطط قد استقر على اعطاء الأوزان التالية للأهداف :

- T لكل زيادة وحدة واحدة في الدخل القومي
- U لكل زيادة وحدة واحدة في حجم التشغيل
- V لكل زيادة وحدة واحدة في الصرف الأجنبي

يمكننا اذن بعد ذلك أن نحدد القيمة الكلية لمساهمة كل المشروعات الثلاثة :

$$a_1T + b_1U + c_1V : \text{المشروع الأول}$$

$$a_2T + b_2U + c_2V : \text{المشروع الثاني}$$

$$a_3T + b_3U + c_3V : \text{المشروع الثالث}$$

(١) يجب أن يلاحظ هنا أن هذه المساهمات (أى كلا منها) يشمل الآثار الرئيسية ، والآثار الثانوية على النحو الذى سبقت الإشارة اليه .

٣ - إجراء المقارنة يحتاج الى جانب النفقات

بعد أن نحدد القيمة الكلية لمساهمة كل مشروع ، لا تتوفر بعد الصورة التي يتم على أساسها اتخاذ القرار النهائي بضم مشروع ما الى - أو استبعاده من - الخطة . ذلك أن الأمر يتطلب الالمام بمتغير آخر من المتغيرات اللازمة لعملية التقييم ، وهو النفقات النسبية للمشروعات موضع البحث .

والمقصود هنا بالنفقات هو ما يلزم للمشروع من العناصر النادرة ، مثل عنصر رأس المال أو الصرف الأجنبي (وكلاهما يعتبر عنصرا أساسيا في عملية التقييم) . فإذا كانت ظروف اقامة المشروع تحتاج الى نوع آخر من العناصر النادرة (كالعمل الماهر في نشاط معين) فإنه يجب أيضا أن ندخله في جانب النفقات لإجراء التقييم .

فإذا كان العنصران النادران هما :

١ - رأس المال K :

٢ - الصرف الأجنبي F

فإننا نحصل على الصورة التالية للمشروعات الثلاثة :

حاجة المشروع (١) من العناصر النادرة : k_1 , f_1

حاجة المشروع (٢) من العناصر النادرة : k_2 , f_2

حاجة المشروع (٣) من العناصر النادرة : k_3 , f_3

٤ - تحديد الأوزان النسبية للعناصر النادرة

بجانب تحديد احتياجات كل مشروع من العناصر النادرة، يحتاج المخطط الى اعطاء هذه العناصر أوزانا نسبية . وهذه أيضا مسألة تخضع للأحكام الشخصية ، لأنها تتطوى على تقدير حدة ندرة كل عنصر بالنسبة

للعناصر الأخرى ، وهذه مسألة تختلف باختلاف الظروف الموضوعية ووجهات النظر . وتبدو أهمية هذه الأوزان النسبية اذا لاحظنا أن بعض المشروعات قد تحتاج الى قدر كبير من عنصر رأس المال ، ولكن احتياجاته من الصرف الأجنبي يسيرة، بينما ان البعض الآخر من المشروعات على عكس البعض الأول تماما . كيف اذا يمكن اجراء المقارنة بين استخدام كل منها من هذه العناصر ؟ فلايجاد أساس مشترك لاجراء المقارنة نلجأ الى استخدام هذه الأوزان النسبية (ويمكن أن نستخلص بداهة أن فكرة الأوزان النسبية للعناصر النادرة لا محل لها اذا لم يكن هناك غير عنصر واحد نادر) . ولنفترض أنه استقر المخطط على اعطاء الأوزان التالية للعنصرين النادرين :

لـ W لكل وحدة واحدة من عنصر رأس المال .

لـ Z لكل وحدة واحدة من عنصر الصرف الأجنبي .

يمكننا اذا بعد ذلك أن نحدد القيمة الكلية لاحتياجات كل من

المشروعات الثلاثة :

المشروع الأول : $k_1W + f_1Z$

المشروع الثانى : $k_2W + f_2Z$

المشروع الثالث : $k_3W + f_3Z$

٥ - اجراء المقارنة بين المشروعات الاستثمارية

بعد عرض المبادئ الأساسية - للمعيار الذى نحن بصدد بحثه - نتقل الى استخدام هذه المبادئ فى عملية التقييم . وتتناول هنا ثلاث حالات مختلفة : حالة وجود هدف واحد وعنصر واحد نادر ؛ وحالة

تعدد الأهداف مع عنصر واحد نادر ؛ وحالة تعدد الأهداف وتعدد العناصر النادرة .

ويحسن هنا ابتداء تحديد المقصود بالعنصر النادر والعنصر غير النادر . أما العنصر غير النادر فهو الذى تتوفر منه كميات تفوق القدر الذى تتطلبه الخطة من هذا العنصر . فإذا كان عنصر العمل مثلاً متوفراً بشكل يترتب عليه بطالة ظاهرة أو مقنعة ، وبحيث أن تنفيذ مشروعات الخطة لا يمكن أن يستوعب جميع البطالة ، فإن عنصر العمل فى هذا الصدد يعتبر عنصراً غير نادر . أما العنصر النادر فهو الذى لا تتوافر منه كميات تكفى لسد حاجة الخطة . فإذا كان الموجود من رأس المال مثلاً لا يفي باحتياجات الخطة ، فإن استخدام هذا العنصر يكلف الاقتصاد القومى فى الواقع أكثر مما تستطيع أسعار السوق أن تعكسه^(١) .

الحالة الأولى - هدف واحد ، وعنصر واحد نادر :

ولا تثير هذه الحالة أدنى صعوبة فى اجراء المقارنة بين المشروعات ، إذ تتلخص المسألة فى مقارنة مساهمة كل مشروع فى الهدف منسوبة الى العنصر النادر . فإذا كان الهدف هو تحقيق زيادة معينة فى حجم التشغيل ، وكان العنصر النادر هو الصرف الأجنبى ، فانه تكون لدينا العلاقات التالية :

$$\frac{b_3}{f_3} \quad \frac{b_2}{f_2} \quad \frac{b_1}{f_1}$$

وترتب المشروعات الثلاثة بحسب قيمة الكسر فى كل منها ، بحيث نضمن أن ينال المشروع ذو القيمة النسبية الأعلى أسبقية على غيره ، ويليه

(١) ولهذا تعتبر الأوزان النسبية هنا بمثابة « أثمان محاسبية » .
انظر فى ذلك ما سبق ، الفصل الثالث عشر .

المشروع ذو القيمة التى تلى القيمة الأعلى وهكذا . فاذا تم الاختيار من هذه القائمة ، حتى تنفذ موارد الصرف الأجنبى النادرة ، فإنه يتم الحصول على أقصى تشغيل ممكن بحجم معين من الصرف الأجنبى .

الحالة الثانية - تعدد الأهداف ، وعنصر واحد نادر :

A أما اذا تعددت الأهداف فشملت تحقيق زيادة فى الدخل القومى

B وتحقيق زيادة فى حجم التشغيل

C وتحقيق زيادة فى الصرف الأجنبى

ولكن ظل هناك عنصر واحد نادر هو K ، فان عملية التقييم غالبا

ما تحتاج الى الأوزان النسبية للأهداف للأسباب التى سقت الإشارة

إليها . فاذا كان لدينا ثلاثة مشروعات ، فان مساهمة كل منها فى الأهداف

الثلاثة تتخذ أحد فرضين :

الفرض الأول : أن تكون مساهمة المشروع (١) مثلا فى كل من

الأهداف الثلاثة أكبر من مساهمة المشروع (٢) ، وأن تكون مساهمة

المشروع (٢) فى كل من الأهداف الثلاثة أكبر من مساهمة المشروع (٣) .

أى :

$$\begin{array}{ccccc} a_1 & > & a_2 & > & a_3 \\ b_1 & > & b_2 & > & b_3 \\ c_1 & > & c_2 & > & c_3 \end{array}$$

وفى هذه الحالة ، فان عملية التقييم تكون واضحة سهلة (دون حاجة

الى أوزان) فى حالة واحدة فقط ، وهى حالة $k_1 = k_2 = k_3$. ففى

هذه الحالة يفضل المشروع الأول المشروعين الآخرين ، ويفضل المشروع

الثاني على المشروع الثالث (أما اذا اختلفت قيمة k ، فالتا نحتاج الى الأوزان النسبية)^(١) *

المفرض الثاني : أن تختلف مساهمات المشروع في الأهداف الثلاثة ،

كأن يصبح :

$$a_1 > a_2 = a_3$$

$$b_1 < b_2 < b_3$$

$$c_1 = c_2 < c_3$$

في هذه الحالة ، لا يمكن الحكم بدون استخدام الصيغة التالية :

$$\frac{a_1T + b_1U + c_1V}{k_1}$$

$$k_1$$

$$\frac{a_2T + b_2U + c_2V}{k_2}$$

$$k_2$$

$$\frac{a_3T + b_3U + c_3V}{k_3}$$

$$k_3$$

ولنأخذ مثالا عدديا لمشروعين :

المشروع الأول : $a_1 = 1$ مليون جنيه

$$b_1 = 500 \text{ عامل}$$

$$c_1 = 500 \text{ ألف جنيه}$$

المشروع الثاني : $a_2 = 800$ ألف جنيه

$$b_2 = 1 \text{ ألف عامل}$$

$$c_2 = 100 \text{ ألف جنيه}$$

فاذا حددت السلطات الأوزان النسبية بحيث أن :

تحقيق زيادة في الدخل القومي مقدارها 1 مليون جنيه ،

(١) يمكن تصور حالة أخرى ، هي حالة $k_3 > k_2 > k_1$

تعادل تحقيق زيادة في التشغيل مقدارها ٥٥٠ عامل (خمسمائة عامل) ،

تعادل تحقيق زيادة في الصرف الأجنبي مقدارها ٣٠٠ ألف جنيه .
(وبلغة الأوزان النسبية تكون $T = ١$ ، $U = ٣٠٠٠$ ، $V = ٥$)

فان مساهمة المشروعين تصبح - في حساب التقييم - كالآتي :

$$\text{مساهمة المشروع (١)} = ١ + ١ + ٢٠٥ = ٢٠٧$$

$$\text{مساهمة المشروع (٢)} = ٠.٨ + ٢ + ٠.٥ = ٣.٣$$

وباعتبار أن عنصر رأس المال هو العنصر الوحيد النادر ، فان المقارنة بين المشروعين تكون مقارنة بين كسرين :

$$\frac{٣,٣}{k_2}$$

،

$$\frac{٤,٥}{k_1}$$

فإذا كان رأس المال اللازم للمشروع الأول = ٣ مليون .

وكان رأس المال اللازم للمشروع الثاني = ١٣ مليون .

فان نتيجة المقارنة تضع المشروع الثاني قبل المشروع الأول في القائمة .

الحالة الثالثة - تعدد الأهداف ، وتعدد العناصر النادرة :

تناولنا فيما سبق حالة تعدد الأهداف ، وبيننا أن الأمر يعالج عن طريق اعطاء هذه الأهداف المتباينة قيما نسبية ، تؤدي في النهاية الى تحديد قيمة (متجانسة) كلية لمساهمة المشروع لمقارنتها بغيره من

المشروعات • والأمر بالنسبة لتعدد العناصر النادرة يعالج على نحو مماثل •

فإذا كانت المشروعات تستخدم أكثر من عنصر نادر واحد ، مثل الصرف الأجنبي ، بالإضافة الى عنصر رأس المال ، فإن عملية التقييم يجب أن تستخدم أوزانا نسبية لهذين العنصرين — بالإضافة الى الأوزان النسبية للأهداف المتعددة كما سبق أن أوضحنا — وبذلك فإن صيغة المقارنة بين المشروعات تكون بالشكل التالي :

$$\frac{a_1T+b_1U+c_1V}{k_1W+f_1Z} \quad \text{و} \quad \frac{a_2T+b_2U+c_2V}{k_2W+f_2Z} \quad \text{و} \quad \frac{a_3T+b_3U+c_3V}{k_3W+f_3Z}$$

ولنأخذ مثالا عدديا لمشروعين :

المشروع الأول : $a_1 = 1$ مليون

$b_1 = 500$ عامل

$c_1 = 500$ ألف جنيه

$k_1 = 3$ مليون جنيه

$f_1 = 100$ ألف جنيه

المشروع الثانى : $a_2 = 800$ ألف جنيه

$b_2 = 1$ ألف عامل

$c_2 = 100$ ألف جنيه

$k_2 = 13$ مليون جنيه

$f_2 = 200$ ألف جنيه

فإذا حددت السلطات الأوزان النسبية للأهداف كما فى المثال السابق وحددت الأوزان النسبية لعنصرى رأس المال والصرف الأجنبي بحيث أن :

استخدام مليون جنيه من رأس المال يعادل استخدام ٢٥٠ ألف.
 من الصرف الأجنبي *

(وبلغة الأوزان النسبية : $W = 1$ ، $Z = 4$)
 في هذه الحالة تكون :

$$\text{مساهمة المشروع (١)} = 1 + 1 + 20 = 22$$

$$\text{نفقات المشروع (١)} = 2 + 40 = 42$$

$$\text{مساهمة المشروع (٢)} = 80 + 2 + 33 = 113$$

$$\text{نفقات المشروع (٢)} = 31 + 80 = 111$$

وبذلك تكون مقارنة المشروعين هي مقارنة بين كسرين :

$$\frac{3,3}{2,1}$$

,

$$\frac{4,5}{2,4}$$

ونتيجة المقارنة هي وضع المشروع الأول قبل الثاني في القائمة *

المبحث الثالث والعشرون

معيار فترة الاجتناء

١ - نبذة تاريخية

نظراً لما يصاحب عبارة « عائد رأس المال » من حساسية واضحة في الفكر الاشتراكي ، فقد أحجم الاقتصاديون في الدول الاشتراكية لمدة طويلة عن الكتابة عن أهمية تحديد مقابل لاستخدام هذا العنصر ، وذلك رغم اقتناعهم الأكيد بأن تجاهل اتخاذ مؤشر موضوعي لتحديد هذا المقابل - للاهتمام به في توزيع هذا العنصر على الأنشطة المختلفة - قد أدى الى كثير من التبييد والاضاعة في استخدامه (١) .

ولكن ابتداء من الثلاثينات ، بدأ الاقتصاديون في الاتحاد السوفيتي في معالجة هذه المسألة ، وبطريقة علمية رائعة لا تتعارض مع الفكر الاشتراكي في نظرية القيمة ، وظهرت مقالات هامة لبعض الاقتصاديين في هذا المضمار ، أمثال Novozhilov (٢) .

(١) الوقوف على تفاصيل ممتعة عن موقف المهندسين السوفيت من هذه المشكلة ، ثم موقف الاقتصاديين ، انظر : G. Grossman, "Scarce Capital and Soviet Doctrine", Q.J.E., August 1953, pp. 311-43

(٢) V.V. Novozhilov, "Methods of Finding the Input Minimum in a Socialist Economy," (Leningrad Kalinin Polytechnic Institute Papers. 1946, No. I, pp. 322-327), cited in G. Grossman, op. cit, p. 327 n. : —. "Methods of Commesuring the Economic Effectiveness of Variants in Planning and Project Making, (Papers of the Leningrad Industrial Institute, 1939, No. 4), cited in G. Grossman, Capital Intensity : A Problem in Soviet Planning, Unpublished Doctoral Dissertation, Harvard University, 1952.

٤. Strumilin (١) (٢) * أخلاصة هذه النظرة هي تحقيق أقل ما يمكن Minimize من النفقات الجارية باستخدام رأس المال خلال مدة الخطة ، في ظل فرضين هامين : أن حجم رأس المال المخصص للاستثمارات تحدده السلطات العليا ؛ وأن حجم الناتج المستهدف من استثمار رأس المال محدد كذلك .

في ضوء هذين الفرضين ، استخدم Novozhilov فكرة أسماها « معامل فعالية » رأس المال المستثمر Coefficient of effectiveness ويعرف هذا المعامل بأنه مقدار الاقتصاد (الوفرة) الذي يحدث في النفقات الجارية لانتاج حجم معين من الناتج ، نتيجة استخدام رأس المال ، منسوباً الى رأس المال . فإذا كانت النفقات الجارية لانتاج حجم معين من الناتج — قبل استخدام رأس المال الإضافي وبعده — هي على التوالي C_1 ، C_2 ، وكان حجم رأس المال المستخدم في الانتاج ، قبل الاستثمار الإضافي وبعده ، هو على التوالي K_1 ، K_2 ، فإن معامل فعالية رأس المال هو مضمون الصيغة التالية (٣) :

$$\frac{C_1 - C_2}{K_2 - K_1}$$

ويتلخص المنطق وراء هذه الفكرة في مقارنة اسهام رأس المال

(١) S. Strumilin, "The Time Factor in Investment Projects," (Bulletin of the Academy of Sciences of the U.S.S.R., Division of Economics and Law), 1946, No. 3, pp. 193—216, English Translation, in International Economic Papers, 1951, No. 1

(٢) ولو أن الطريقة التي عالج بها كل منهما هذه المشكلة تختلف عن الأخرى .

(٣) وسنرى هذا المعامل تفصيلاً فيما بعد .

— في الناتج — في الاستشارات المختلفة ؛ ويقاس هذا الاسهام بمقدار الوفرة أو التخفيض في نفقات الانتاج ، فلو أن النفقات تتمثل في عنصر العمل فقط ، لكان معامل فعالية رأس المال معبرا عن الزيادة في انتاجية عنصر العمل (١) .

والواقع أن Novozhilov هنا قد استطاع بقدره وبراعة فائقة أن يتحدث عن نوع من العائد على عنصر رأس المال ، دون أن يصطدم بمقبات مذهبية ، وذلك باستخدام فكرة العلاقة العكسية inverse relation ، أو العلاقة غير المباشرة ، ومقتضى هذه العلاقة ، أن التخفيض أو الوفرة في نفقة الانتاج الجارية ، والذي يتحقق في المشروع موضع البحث نتيجة لاستخدام حجم معين من رأس المال الاضافي ، لا بد أن يقابلها ارتفاع في نفقة الانتاج الجارية في مشروع آخر ، نظرا لحرمان ذلك المشروع من وسيلة انتاج أفضل . هذه النفقات الاضافية التي تترتب في أنشطة أخرى ، نتيجة لاستخدام وحدة من رأس المال في المشروع موضع البحث ، هو ما أطلق عليه Novozhilov اسم inversely related input ، أو نفقات انتاج غير مباشرة . ويمكن أن ننظر الى هذه النفقات من وجهة نظر مختلفة ، على أنها النفقات الاضافية التي كان لا بد أن يتحملها المشروع موضع البحث ، في انتاج نفس الحجم من الناتج ، لو أنه لم يستخدم هذا القدر من رأس المال (٢) .

الخلاصة أن بحث Novozhilov عن مؤشر موضوعي لتقييم عنصر رأس المال ، دون أن يتعارض مع نظرية العمل في القيمة ، قد أدى به

M. Dobb, op. cit., p. 205

(١)

G. Grossman, op. cit., p. 329

(٢)

الى استخدام فكرة معينة ، أقرب تصوير لها أنها تقيس الزيادة في انتاجية العمل ؛ كما أنها يمكن أن تمثل نوعاً من ال Opportunity cost .
كل ما هنالك أن القيمة المضاعة تتشـل في صورة نفقات اضافية غير مباشرة^(١) ، بدلا من التضحية بانتاج ما .

غير أن البحث الجدى عن قواعد لأولوية الاستثمارات والمشروعات قد بدأ حوالى عام ١٩٥٣ ، واستمر النقاش — الذى ساهم فيه كثير من الاقتصاديين^(٢) — لعدة سنوات .

وفي عام ١٩٥٨ اكتسبت الفكرة التى نادى بها هؤلاء الاقتصاديون صفة شبه رسمية ، حيث انعقد فى موسكو مؤتمر خاص^(٣) لبحث هذه

ibid, p. 330

(١)

A. Katzenelenbogen, "Problems of the Methodology of Determining the Economic Effectiveness of New Techniques," English translation in *Problems of Economics*, Vol. 11, No. 5, (September 1959), pp. 68—72 ; V. Cherniavski, "An Attempt to Define the Efficiency of Capital Investment in the Iron and Steel Industry," English translation from *Voprosy Ekonomiki*, No. 7, (1959) in *Problems of Economics*, Vol. 11, No. 7, (November 1959), pp. 18—22 ; T. Khachaturov, "Methodological Questions Determining the Economic Effectiveness of Capital Investment," *Planovoe Khoziaistvo*, No. 8, (1959), English translation in *Problems of Economics*, Vol. 11, No. 8, (January 1960), pp. 17—21 ; V. Petrov, "Effectiveness of Capital Investment in the Transport Industry in the U.S.S.R," English translation in *Problems of Economics*, Vol. I, No. 3, (July 1958), pp. 51—58.

All Union Scientific and Technical Conference on Problems of Determining The Economic Effectiveness of Capital Investment, (٣)

أنظر فى ذلك :

"Les Methodes Actuelles Sovietique de Planification," Economie de Democraties Populaires, *Cahier de L'institute de Science Economique Applique*, Serie G., No. 7, (Paris 1958).

المشكلة • و انتهى المؤتمر الى أن تبني^(١) — مع بعض التحفظات — المعيار المسمى « فترة الاجتناء » كمعيار أساسى • وسرى أنه صيغة من صيغ « معامل فعالية رأس المال » •

٢ — كيفية تطبيق المعيار

صيغة فترة الاجتناء :

يمكن تعريف فترة الاجتناء بأنها « الفترة التى يصبح خلالها عائد الاستثمار مساويا فى القيمة لرأس المال المستثمر during which the investment pays for itself ؛ على أن يؤخذ عائد الاستثمار هنا بمعنى « الوفرة » أو التخفيض فى « نفقات انتاج حجم معين من الناتج » • فإذا كان لدينا بديلان two alternatives من الاستثمار ، (مشروعات) ، وكان حجم رأس المال اللازم للاستثمار فى كل منهما هو K_1 ، K_2 ، وكانت النفقات الجارية (لانتاج ذلك الحجم من الناتج) فى المشروعات هـى ، على التوالى ، C_1 ، C_2 ، فإن فترة الاجتناء يتم حسابها على النحو التالى :

$$T = \frac{K_1 - K_2}{C_2 - C_1} \quad (T \text{ هـى عدد السنوات})$$

أى أن الافتراض الأساسى — المنطقى — هنا هو : ان النفقات

(١) أنظر :

“Standard Methodology for Determining the Economic Effectiveness of Capital Investments and New Technology in the National Economy of the U.S.S.R.,” *Planovoe Khoziaistvo*, No. 3, (1960), English translation in *Problems of Economics*, Vol. III, No. 6, (October 1960), pp. 11—17

وقد اعتمدت هذه الصيغة بموافقة مجلس مختص هو : Scientific Council on Problems of the Economic Effectiveness of Capital Investments and New Technology.

الجارية لانتاج حجم معين من الناتج ، تقل كلما كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا ، أى :

$$K_1 > K_2 \quad \text{إذا كان} \quad C_2 > C_1$$

بعد حساب الفترة T ، تتم مقارنتها بفترة معيارية T_0 Standard أو (Normative T_0) ، تحددها السلطات ، وتختلف باختلاف الفرع الاقتصادى ، أو النشاط الذى ينتمى إليه المشروع . ولكى يجتاز الاستثمار (أو المشروع) هذا الاختبار ، يجب أن تتحقق العلاقة :

$$T \leq T_0$$

أى أن تكون فترة الاجتناء للمشروع ذى رأس المال الأكبر (المشروع (١) فى مثالنا) تساوى أو تقل عن فترة الاجتناء المعيارية للفرع الذى ينتمى إليه المشروع (١) .
صفة معامل فعالية رأس المال :

سبق أن أشرنا الى استخدام Novozhilov لما أسماه معامل فعالية رأس المال . وقد رأينا أن مضمونه يتلخص فى « مقدار الوفرة فى النفقات الجارية منسوبا الى رأس المال » الذى أدى استخدامه الى تحقق هذا الوفرة . وباستخدام نفس الرموز التى تم استخدامها فى التعبير عن فترة الاجتناء ، يكون معامل فعالية رأس المال هو :

- (١) أى يتوقف الاختيار بين المشروعين على ما إذا كانت $T \geq T_0$ وعلى ذلك فإن المشروع (٢) يتم اختياره إذا كانت $T > T_0$ ويتم اختيار المشروع (١) إذا كانت $T < T_0$ وفى الواقع يكون المشروعان على نفس المستوى إذا كانت $T = T_0$ انظر فى عرض مماثل :

A. Bergson, *The Economics of Soviet Planning*, (Yale University Press, 1964) pp. 250—256.

$$E = \frac{C_2 - C_1}{K_1 - K_2}$$

ونظرة الى هذه الصيغة ، توضح أنه لا يتعدى في الواقع كونه مقلوب فترة الاجتناء ، أى أن $E = \frac{1}{T}$. واستخدام هذه الصيغة لاختيار المشروعات أو الحكم على جدوى الاستثمارات ، يتطلب مقارنة E التى تم حسابها ، بمعامل معيارى E_0 Standard (or Normative) ، تحددته السلطات المختصة ، ويختلف باختلاف الفرع الاتجائى الذى تنسب اليه المشروعات التى يتم الاختيار من بينها .

ولكى يجتاز مشروع معين هذا الاختبار ، يجب أن تتحقق العلاقة التالية :

$$E \geq E_0$$

ولنأخذ الآن مثالا عدديا :

حددت السلطات - في الاتحاد السوفيتى - لقطاع صناعة الآلات machine building المعامل (المعيارى) فعالية رأس المال ، $E_0 = 2.0$ (أى فترة الاجتناء المعيارية $T_0 = 5$ سنوات) . فإذا كان لدينا مشروعان قيد البحث :

المشروع الأول : $K_1 = 20$ ألف

$C_1 = 18$ ألف

المشروع الثانى : $K_2 = 30$ ألف

$C_2 = 15.5$ ألف

فان فترة الاجتناء للمشروع (٢) =

$$\{ \text{سنوات} = \frac{10}{2.5} = \frac{20 - 30}{15.5 - 18} = T$$

$$0.25 = \frac{1}{4} = \frac{1}{T} = E \quad \text{أو معامل الفعالية}$$

وبذلك فإن الاستثمار الأكبر في المشروع (٢) يجتاز هذا الاختبار .
(يلاحظ أن عدم اجتياز المشروع (٢) لهذا الاختبار يعنى أن
الاستثمار في المشروع (١) هو الذى يجب اتباعه) .

صيغة خاصة (للمعيار) لمقارنة أكثر من مشروعين :

من السهل أن نلاحظ أن الصيغة السابقة للمعيار - سواء بالنسبة
لصيغة فترة الاجتناء ، أو بالنسبة لصيغة معامل فعالية رأس المال -
تناسب فى حالة مقارنة مشروعين بدليلين ، ولكنها تحتاج الى عمل
اضافى (١) فى حالة بحث عدد كبير من المشروعات ، وخاصة اذا أريد
ترتيب المشروعات تنازليا للاختيار من بينها .

وقد تنبه واضعو المعيار للحاجة الى صيغة تناسب المقارنة بين عدة
مشروعات ، فقدموا صيغة أخرى مناسبة فى مثل هذه الحالات ، وهى
(احدى الصيغتين التاليتين (٢)) :

$$1 - \text{ إما أن نستخدم : } K_i + T_0 \quad C_i = \text{minim.}$$

$$2 - \text{ أو أن نستخدم : } C_i + E_0 \quad K_i = \text{minim.}$$

(١) بمعنى اجراء المقارنة بين كل مشروعين اثنين ، ثم مقارنة المشروع
الذى يجتاز الاختبار مع مشروع ثالث ، ثم مقارنة الذى يجتاز الاختبار
مع مشروع رابع .. وهكذا .. ويلاحظ هنا عدم اللبس ، بين أولوية
المشروع طبقا للخطوات التى أشرنا اليها ، وبين حجم T التى تستخلص
من كل مقارنة . بعبارة أخرى ، ان أحجام T التى نحصل عليها من كل
مقارنة لا تصلح للمقارنة مع بعضها لوضع أولوية المشروعات المختلفة .

ibid ; and T. Khachaturov, "Methodological Questions., op. cit., (٢)

ولنأخذ الآن مثالا عدديا :

إذا كان لدينا ثلاثة مشروعات فى صناعة الآلات ($T_0 = 5$ سنوات ، $E_0 = 0,2$) .

المشروع الأول : $K_1 = 3$ آلاف

$C_1 = 1,5$ آلاف

المشروع الثانى : $K_2 = 5$ آلاف

$C_2 = 1,1$ آلاف

المشروع الثالث : $K_3 = 4$ آلاف

$C_3 = 1,2$ آلاف

المشروع الرابع : $K_4 = 5,5$ آلاف

$C_4 = 0,8$ آلاف

وبخلاصة استخدام الصيغة الأولى لمقارنة المشروعات الأربعة هى :

الأول : $3 + 5(1,5) = 10,5$

الثانى : $5 + 5(1,1) = 10,5$

الثالث : $4 + 5(1,2) = 10$

الرابع : $5,5 + 5(0,8) = 9,5$

أى أن المشروع الرابع هو أفضل المشروعات ، يليه الثالث ، ثم يأتى المشروعان الأول والثانى على نفس المستوى فى نهاية القائمة .

واستخدام الصيغة الثانية تنتهى بنا الى نفس النتيجة ، حيث :

المشروع الأول : $3 + 1,5\left(\frac{1}{5}\right) = 2,1$

المشروع الثانى : $5 + 1,1\left(\frac{1}{5}\right) = 2,1$

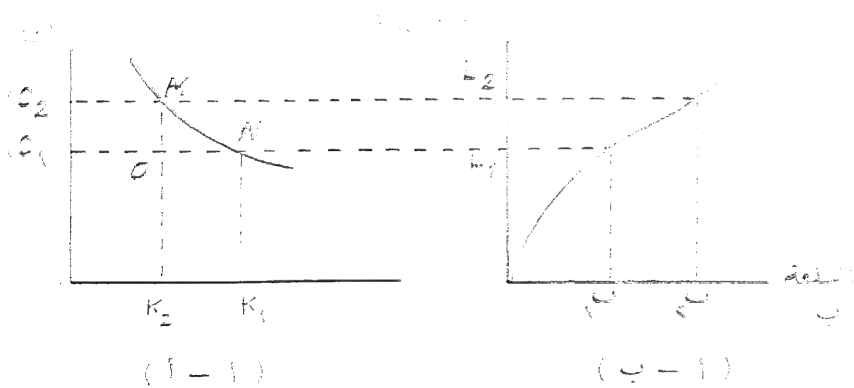
المشروع الثالث : $4 + 1,2\left(\frac{1}{5}\right) = 2$

المشروع الرابع : $5,5 + 0,8\left(\frac{1}{5}\right) = 1,9$

٢ = بعض العلاقات المتعلقة بفترة الاجتناء

ب المضمون الاقتصادي لـ «فترة الاجتناء» :

سبق أن أشرنا إلى أن المعنى الحقيقي للوغر في المنقبات الجارية ،
 هو $(C_2 - C_1)$ ، هو أنه بمثابة العائد الذي يحققه الاستثمار الإضافي ،
 هو $(K_2 - K_1)$ ، ولكن هذا العائد يمكن النظر إليه من زاوية أخرى ،
 إذا لاحظنا أن الوغر في استخدام المدخلات الجارية ، نتيجة استخدام
 رأس المال ، يمكن توجيهه إلى إنتاج سلعة أخرى أن يعبر عنه
 باعتباره الناتج الإضافي ، من هذه السلعة الأخرى ، منسوبا إلى رأس
 المال المستثمر في المشروع الأول موضع البحث ^(١) ، هذه النظرة
 الجديدة إلى مضمون فترة الاجتناء ، تقترب بهذا المعيار كثيرا من المعيار
 الكينزي « الكفاءة الحدية لرأس المال » ، وذلك كما يتضح من
 التحليل التالي :



فالشكل (١ - أ) يبين الاستثمار في المشروع موضع البحث ، حيث
 يقاس الاتفاق الكلي على رأس المال على المحور الأفقي ، ويقاس

الاتفاق الكلى على عناصر النفقة الجارية على المحور الرأسى * وتمثل النقطة N الاتفاق الكلى K_1, C_1 ، لاتاج حجم معين من السلعة أ * وتمثل النقطة M حجبا آخر من الاتفاق الكلى K_2, C_2 ، لاتاج نفس الحجم من السلعة أ ؛ هذه النقطة N تتضمن زيادة فى الاتفاق على رأس المال (مقداره ON) ، وتخفيضاً فى النفقات الجارية (مقداره OM) - عن النقطة M ^(١) * فإذا تناولنا تغيرات صغيرة نسبياً ، فإنه يمكن اعتبار المعدل $\frac{OM}{ON}$ هو ميل المنحنى عند النقطة N ، وهو متوسط نصيب وحدة رأس المال الإضافى من التخفيض فى النفقة الجارية * أى هو معامل فعالية رأس المال كما تمت صياغته ، وهو أيضاً مقلوب فترة الاجتناء .

فإذا اختيرت وحدات رأس المال ، ووحدات العناصر الجارية ، على نحو يجعل العلاقة بين أثمانها تساوى واحد صحيح ، فإنه فى هذه الحالة يمكن التعبير عن معامل فعالية رأس المال باعتباره معدل الاحلال الحدى العينى ، باستخدام نفس الشكل * فإذا أضفنا الآن الشكل (١ - ب) ، فإن هذا يعنى أن الوفرة فى النفقات الجارية OM ، يساوى $I_2 - I_1$ فى الشكل الأخير ، (حيث يمثل الشكل منحنى الناتج الكلى لسلعة أخرى) ، هى السلعة ب ، حيث تمثل I_1 العنصر المتغير . ويوضح الشكل ، أنه بتخفيض استخدام العناصر الجارية بمقدار $I_2 - I_1$ فى اتاج السلعة أ ، يمكن زيادة اتاج سلعة أخرى ب بمقدار يساوى ب ٣ ب ١ ، مقاساً على المحور الأفقى فى الشكل (١ - ب) * .

(١) أى أن المنحنى يشبه منحنى الانتاج المتكافئ *isoquant* ، ولكن مع اختلاف أساسى . ذلك أن ميل منحنى الانتاج المتكافئ يعبر عن معدل الاحلال الحدى (العينى) بين العنصرين ؛ أما ميل المنحنى فى الشكل (١ - أ) فيعبر عن معدل الاحلال الحدى بين الاتفاق على العنصرين .

الخلاصة ، أنه بهذه النظرة الى معامل فعالية رأس المال (أو الى فترة الاجتناء) كمعيار للاستثمارات واختيار المشروعات ، يمكن أن نعتبر $C_2 - C_1$ بمثابة العائد على الاستثمار الاضافى $K_1 - K_2$ ، عائد فى صورة ناتج اضافى يتحقق فى نشاط آخر .

ب - العلاقة النظرية بين « فترة الاجتناء » ومعدل العائد على رأس المال :

أول ما يجب أن يلاحظ على تحليلنا السابق لفترة الاجتناء ، أن الاستثمار الاضافى $(K_1 - K_2)$ لن يقتصر أثره على تخفيض النفقات الجارية فى سنة واحدة ، بل سيستمر هذا التخفيض سنويا . أى أن الناتج الاضافى فى الشكل (١ - ب) لا يصور لنا الا جزءا من تيار الناتج . فاذا كان الأمر كذلك ، فاننا نكون بحاجة الى الاجراء التقليدى لحساب القيمة الحالية لهذا التيار من التخفيض فى النفقات .

وأسلوب الحساب الذى نعينه ، بما وراءه من منطق الرشادة الاقتصادية ، يتطلب أن تتم التسوية بين تيار العائد ، وبين النفقات الرأسمالية التى أدت الى هذا العائد . وتطبيق هذا المبدأ فى مجال فترة الاجتناء يعنى أن يتم خصم التيار السنوى للوفر فى النفقات الجارية ، ليتساوى مع القيمة $(K_1 - K_2)$ ، أى أن تتحقق العلاقة :

$$(K_1 - K_2) = \frac{C_2 - C_1}{1 + r} + \frac{C_2 - C_1}{(1 + r)^2} + \dots + \frac{C_2 - C_1}{(1 + r)^n}$$

$$= \frac{C_2 - C_1}{r} \left[1 - \left(\frac{1}{1 + r} \right)^n \right]$$

وباستخلاص قيمة r نحصل على :

$$r = \frac{C_2 - C_1}{K_1 - K_2} \left[1 - \left(\frac{1}{1 + r} \right)^n \right]$$

أى :

$$r = E \left[1 - \left(\frac{1}{1+r} \right)^n \right] \\ = E - E \left(\frac{1}{1+r} \right)^n$$

ويتضح من هذه الصيغة الأخيرة ، أن معامل فعالية رأس المال يصبح مساويا لمعدل العائد على رأس المال (التقليدى) اذا كان عمر الاستثمار لا نهائى . أما فى الحالة العادية التى يكون فيها عمر رأس المال محدودا finite ، فإن معدل العائد على رأس المال r يعبر فقط بطريقة تقريبية عن معامل فعالية رأس المال .

الخلاصة ، أن فترة الاجتناء كميّار للحكم على الاستثمار فى مشروع ما ، لا تختلف - من حيث الطبيعة - عن معدل العائد على رأس المال ، أو معدل العائد على النفقات كما قال به I. Fisher ، أو الكفاءة الحدية لرأس المال كما قال بها كينز . ويرجع الاختلاف فى الاصطلاحات - أساسا - الى اعتبارات عقائدية أو مذهبية^(١) .

بعض الاصطلاحات المستخدمة

Absorbtive capacity	الطاقة الاستيعابية (قدرة الاقتصاد على الاستيعاب)
Accounting price	ثمن محاسبي
Accounting rule	قاعدة محاسبية
Allocation of resources	تخصيص الموارد
Assumptions	فروض
Capital / Output ratio	معامل رأس المال
Adjusted marginal Capital Output ratio	المعامل الحدى المعدل لرأس المال
Net marginal Capital Output ratio	المعامل الحدى الصافى لرأس المال
Central Planning Board	المجلس المركزى للتخطيط
Choice of technique	اختيار الفن الانتاجى
Coefficient of effectiveness	معامل فعالية (رأس المال)
Comprehensiveness	صفة الشمول
Conditions :	شروط
Subjective conditions	شروط شخصية
Objective conditions	شروط موضوعية
Consumer's sovereignty	سيادة المستهلك
Control and guidance	الرقابة والتوجيه
Criteria :	معايير
Capital-turnover criterion	معيار العائد على رأس المال
Grand efficiency criterion	المعيار (الشرط) الكلى للكفاءة
Investment criteria	معايير الاستثمار
Marginal per-capita reinvestment quotient criterion	معيار اعادة الاستثمار

معيار الانتاجية الحدية الاجتماعية-Marginal social product-
vity criterion

Critical minimum effort	الحد الأدنى للجهد الانمائى
Decision environment	خلفية القرار
Defective telescopic faculty	خاصية تلسكوبية معيبة
Depreciation	اهلاك
Dual problem	الوجه المقابل
Efficiency :	كفاءة
Dynamic efficiency	كفاءة متحركة
Exchange efficiency	كفاءة التبادل
Production efficiency	كفاءة الانتاج
Static efficiency	كفاءة ساكنة
Evaluations	تقييمات
Factor evaluation tables	جداول تقدير العناصر
Feasibility	امكانية تحقيق
Feasible allocations	التوزيعات الممكنة للعناصر
Forecasting, economic	التنبؤ الاقتصادى
Formula	قاعدة « وصفة »
Function :	دالة
Objective function	دالة هدفية
Planner's function	دالة المخطط
Social welfare function	دالة الرفاهة الاجتماعية
State preference function	دالة تفضيل الدولة
Institutions, social	مؤسسات اجتماعية
Interindustry economics	اقتصاديات التشابك
Inversely related inputs	المدخلات عكسية الارتباط (نفقات غير مباشرة)
Kinks	انكسارات
Least-cost combination	توليفة أقل نفقة ممكنة
Moving perspective	الخطوة المتحركة طويلة الأجل

Objectives	غايات
Objective indices	مؤشرات موضوعية
Obsolescence	التقادم الفني
Operative	فعالة في التنفيذ
Pareto Optimum	وضع باريتو الأمثل
Plan, integrated	خطة متكاملة
Planning :	
Centralized planning	التخطيط المركزي
Comprehensive planning	التخطيط الشامل
Decentralized planning	التخطيط اللامركزي
Detailed planning	التخطيط المفصل
Emergency planning	التخطيط للطوارئ
Functional planning	التخطيط الوظيفي
General planning	التخطيط العام
Long-term (perspective) planning	التخطيط طويل الأجل
Medium-term planning	التخطيط متوسط الأجل
Partial planning	التخطيط الجزئي
Permanent planning	التخطيط الدائم
Rolling planning	التخطيط المستمر
Short-term planning	التخطيط قصير الأجل
Structural planning	التخطيط الهيكلي
Two-level planning	التخطيط على مستويين
Polarization	استقطاب
Possibilities of technical transformation	امكانيات التحويل الفنية
Potential National Product	الناتج القومي المحتمل
Practical maximum	الحد الأقصى العملي
Predictability	سهولة التنبؤ
Premises	مقدمات
Prerequisites	متطلبات

Price :

Administrative prices	أثمان إدارية
Parametric function of price	وظيفة الثمن كمعلمة
Scarcity prices	أثمان الندرة
Shadow prices	أثمان الظل
Price flexibility	حساسية الثمن
Priorities	أولويات
Process	طريقة انتاج
Production frontiers	حدود الانتاج
Project evaluation	تقييم المشروعات
Proportions, fixed	نسب ثابتة
Rationality	رشادة
Recoupment period	فترة الاجتناء
Relative scarcity	ندرة نسبية
Replacement	احلال
Restrictive assumptions	فروض مقيدة
Scale of preference	سلم تفضيل

Socialism :

Centralized socialism	الاشتراكية المركزية
Decentralized socialism	الاشتراكية اللامركزية
Standard (Normative) E_0	معامل الفعالية المعيارى
Standard (Normative) T_0	فترة الاجتناء المعيارية
Succesive trials	تجربيات متتالية
Targets	أهداف
Technical possibilities of transformation	الامكانيات الفنية للتحويل
Trial and error	التجربة والخطا
Wage differential	نظام تفاوت الأجور

Authors' Index

- | | |
|---|--|
| Abraham, W.I., 96 | Eckaus, R.J., 78, 84 |
| Arrow, K., 63 | Eckstein, O., 281 |
| Bacharach, M.O.D., 192 | Edgeworth, F.Y., 50 |
| Balassa, B., 86, 95, 97, 191 | El-Homsi, M., 238 |
| Baran, P., 64, 111, 173, 246 | El-Imam, M.M., 271 |
| Barkai, H., 308 | Elloit, J., 28 |
| Barone, E., 94, 113, 169, 170, 172, 177 | Feinstein, C.H., 89 |
| Bator, F.M., 49, 60, 73 | Frank, C., 62, 244 |
| Baumol, W., 103 | Galbraith, K., 65, 248 |
| Bergson, A., 72, 304 | Galenson, W., 111, 112, 117-119, 122, 124, 158 |
| Berliner, J., 98 | Granik, D., 92 |
| Bettelheim, C., 248 | Grossman, G., 20, 35, 83, 92, 197, 299, 301 |
| Buchanan, J.M., 60 | Haavelmo, T., 258 |
| Cairncross, A., 68 | Hagen, E.E., 229, 238 |
| Chenery, H., 115, 273 | Hague, D.C., 193 |
| Cherniavski, V., 302 | Hall, R.L., 67 |
| Chiang, A.C., 78, 202, 277 | Hanson, A.H., 18, 87, 93 |
| Cipolla, C., 40 | Harberger, A.C., 208, 209, 211 |
| Ciriacy-Wantrup, S.V., 281 | Harrod, R., 103 |
| Clark, P., 273 | Hayek, F.A., 44., 45, 88, 94, 169, 170, 190 |
| Dahl, R., 46 | Heilbroner, R., 30, 33, 35 |
| Dickinson, H., 173 | Higgins, B., 66 |
| Dobb, M., 64-66, 76, 89, 111, 135, 140, 144-146, 158, 165, 173, 191-193, 200, 204, 233, 301 | Horvat, B., 261 |
| Domar, E., 103, 124, 146 | Kahn, A., 115 |
| Drewnowsky, J., 75, 83 | Kaiser, M., 92 |
| | Kandeel, A.M., 281, 286 |

- Kanstorovich, L.V., 201, 204
 Katzenelenbogen, A., 302
 Keynes, J.M., 99, 308, 311
 Khachaturov, T., 302, 306
 Koopman, T.C., 95
 Kornai, J., 192, 203, 234
 Landauer, C., 177
 Lange, O., 17, 42, 67, 171, 173,
 175, 177, 178, 183-186,
 188-190, 219
 Leeman, W.A., 75, 83
 Leibenstein, H., 105, 111, 112,
 177-119, 124, 125, 127,
 158, 219
 Lindblom, C., 46
 Lipinski, J., 193, 194
 Liptak, T., 192
 Malinvaud, E., 192
 Means, G.C., 81
 Milikan, M.F., 208
 Mises, Ludwig von, 170-172,
 189
 Montiaz, J.M., 78, 92, 96
 Myrdal, G., 248
 Nove, A., 96
 Novozhilov, V.V., 299, 300,
 301, 304
 Pareto, V., 51
 Patinkin, D., 82
 Petrov, V., 302
 Piogu, A.C., 66, 67
 Pirenne, H., 40
 Polak, J.J., 110, 280
 Reddaway, W.B., 106
 Robbins, L., 170, 223
 Robinson, J., 151, 194, 195,
 197, 199
 Rosenstein-Rodan, P.N., 66, 67
 Rostow, W.W., 66
 Samuelson, P., 75
 Schumpeter, J., 32, 76
 Scitovsky, T., 67, 75, 116, 220
 Sen, A. K., 148, 151, 152, 156,
 159
 Seth, K.L., 226, 248
 Shafie, M.Z., 219, 255
 Sik, Ota, 89
 Singer, H., 125
 Soliman, S.A., 234
 Strumilin, S., 300
 Stubblebine, W.C., 60
 Sweezy, P., 81, 173, 190
 Taylor, 175-177
 Tinbergen, J., 114, 130, 233,
 281, 287
 Tintner, G., 234, 258, 281
 Trzeciakowski W., 201
 Van Arkadie, B., 62, 244, 254
 Vandermeulen, D.C., 202
 Walras, L., 79, 182
 Ward, B., 83, 204
 Waterston, A., 89, 224
 Wicksell, K., 63, 72
 Wilson, T., 89

فهرس الموضوعات

أجل (الأجل) ؛	(أ)
— الطويل ، ١١٢ ، ١١٣ ،	أثمان (الأثمان) ؛
١١٧ ، ١٢٣ — ١٢٥ ، ١٤٤ ،	— الادارية ، ٨٠ ، ٨١
١٤٦	— البيع ، ١٩٤ ، ١٩٦ —
— القصير ، ١١٣ ، ١٢٣ ،	١٩٨
١٤٦ ، ١٦٦	— التجزئة ، ١٩٤ ، ١٩٨
اختكار ؛ ٨٠ ، ٨١ هـ	— السوق ، ٦٢ ، ١٩٦ ،
احتمال ؛ ٥٢ ، ٥٣	٢١١
أحكام شخصية (ال) ؛ ٢٨ ،	— الظل ، ٨٤ هـ ، ١٦٧ ،
١٢٨ ، ٢٨٢ ، ٢٩٠ ، ٢٩١	١٧٤ ، ١٩٢ ، ٢٠٠ — ٢٠٥ ،
احلال (الاحلال) ؛ ٧٧ ، ١١٣ ،	٢٠٥ هـ ، ٢٠٦ — ٢٠٩ ، ٢١١
١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٥٠ ،	— المحاسبية ، ٨٤ هـ ، ١٦٧ ،
٢٨٤	١٧٤ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ٢٠١ ،
اختلال (الاختلال) ؛ ٨٣ ، ٨٧ ،	٢٠٥ ، ٢١٣ ، ٢٩٣ هـ
٢٧٧	— الندرة ، ٨٥ ، ٩٢ ، ٩٥ ،
اختناقات (الاختناقات) ؛ ٩٦ ،	٩٧ هـ
٢٢٥ ، ٢٢٧ هـ ، ٢٥٤ ، ٢٦٤ ،	— النسبية ، ٩٤ ، ١٩٣ ،
٢٧٦	١٩٤
اختيار (الاختيار) ؛	أجر ، أجور ، (ال) ؛
— الرشيد ، ١٩٥	— الحقيقي ، ١٤٤ ، ١٤٥ ،
— الفن الاتجاي ، ١٤٧ ،	١٤٩ ، ١٥١
١٦٧	— الظل ، ٢٠٩ ، ٢١١
	نظام اختلاف ال ، ٣٣

معدل — ٢٥٧ ، ٢٤٣ ،
٢٦١ ؛

أنظر أيضا معدل

معيار ، معايير ، — ١٩ ،

١٠١ ، ١١٢ ، ١١٨ ، ١١٩ ،

١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ،

١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ،

أنظر أيضا معايير

استهلاك (الاستهلاك) ؛ ٢٥ ،

٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٥ ، ٥٦ ،

٦٥ ، ١١٣ ، ٢٤٦ ، ٢٤٦ هـ

٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٨ هـ ٢٦٠ ،

٢٦٣ — ٢٦٥ ، ٢٦٨

— الجماعي ، ٦١

— الحالي (الحاضر) ، ٤٤ ،

٤٥ ، ١١٢

— الشخصي ، ٢٥١

— المؤجل (المستقبل) ،

٤٤ ، ٤٥ ، ١١٣

المستوى المحتمل للـ ، ١١٢

أنباط — ، ٦٥ ، ٦٩

اشتراكية (الاشتراكية) ؛ ٨٩ ،

١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٣ ، ١٨٨

هـ ، ١٩٠ ، ٢١٨

— المشروعات ، ٢٣٩ ، ٢٨٠

٢٨٦ ، ٢٨٢

ادخار (الادخار) ؛ ٤٤ ، ٦٥ ،

١٢٦ ، ٢٤٧ — ٢٤٩ ، ٢٥١

هـ ، ٢٥٢

— الحكومي ، ٢٤٤ هـ

٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨

— الشخصي ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ،

٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٤٤ هـ

استاتيكي ؛ ٣٧ ، ١١٣ ، ١٣١ ،

١٨٥

وضع — ، ٦٩ ، ٧٦

استثمار ، استثمارات ، (ال) ؛

٦٦ ، ١٠٣ ، ١١٠ ، ١٢٣ ،

١٣٧ ، ١٤٥ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ،

٢٢٩ ، ٢٣٥ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧ —

٢٤٩ ، ٢٥٢ هـ ، ٢٥٩ ،

٢٦٠ ، ٢٧٠ ، ٣٠١ — ٣٠٤ ،

٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١١

أنباط — ، ١٠٣ ، ١١١ ،

١١٣ ، ١١٧ ، ١٣٣

تخصيص — ، ٦٧ ، ١٠٩ ،

١١٠ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٢٦ ،

١٣٠ ، ١٣١ ، ١٤٣ ، ٢٥٩ ؛

أنظر أيضا تخصيص ، توزيع

— الاستهلاك ، ٦٥ ، ٦٨
 — الثقافية ، ٨٧ ، ١٠٤
 ١٢٦ ، ١٧١
 — الثقافية والسياسية
 والاجتماعية ، ١٠٤
 — السلوك ، ٤١ ، ١٣٤
 أهداف (الأهداف) ، ٢٤ ، ٢٥ ،
 ٣١ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٨٧ ،
 ٨٨ هـ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧
 هـ ، ٩٨ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٦٨ ،
 ١٦٩ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ،
 ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ،
 ٢٣٨ — ٢٤٠ ، ٢٤٥ ، ٢٤٥
 هـ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٨٠ ،
 ٢٨٢ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٣ —
 ٢٩٦
 — الاتساج ، ٣١ ، ١٨٠ ،
 ١٩١
 اهلاك ، ١٢٣ ، ١٥٠ ، ٢٨٥
 — رأس المال ، ٢٨٥
 أولوية ، أولويات ، الب ، ٢٤ ،
 ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ،
 ٢٢٧ ، ٣٠٢ ، ٣٠٦

— اللامركزية ، ١٧٠ ، ١٧٣
 — المركزية ، ١٧٣
 اقتصاديات الشباب ، ٢٧٣
 أمثل (الأمثل) ، ٩٥ ، ٩٦
 الاستخدام — ، ٨٢ — ٨٣
 الوضع — ، ٤٩ ، ٥٤ ،
 ٥٦ ، ٦٩ ، ٧٣ — ٧٨ ، ٧٥ ،
 ٨١ ، ٨٥ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٩٩ ،
 ٢٠٠
 وضع باريتو الأمثل ، ٥١
 امكانيات (الامكانيات) ،
 — الاقتصادية ، ٢٤
 — الانتاجية ، ٨٣
 — التحويل الفنية ، ٨٥ ،
 ١٨٩
 انتاجية (الانتاجية) ،
 — الحدية الاجتماعية ،
 ١١٥ ، ١١٦
 — الحدية للعمل ، ١١٣
 — العمل ، ١٢٠ ، ١٣٠ ،
 ١٦٠ — ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٥
 هـ ، ١٦٧ هـ ، ٣٠١ ، ٣٠٢
 أنماط (الأنماط) ، ٣٥ ، ٤٢ ،
 ٦٨ ، ١٠٩

تیسرا دستہ لاکھ جی ،
۳۸

چہرہ نکاح لاکھ جی ،
۳۸

تیسرا نکاح لاکھ جی ،
۳۸

تیسرا نکاح لاکھ جی ،
۳۸

تیسرا نکاح لاکھ جی ،
۳۸

تیسرا نکاح لاکھ جی ،
۳۸

تیسرا نکاح لاکھ جی ،
۳۸

تیسرا نکاح لاکھ جی ،
۳۸

تیسرا نکاح لاکھ جی ،
۳۸

تیسرا نکاح لاکھ جی ،
۳۸

تیسرا نکاح لاکھ جی ،
۳۸

تیسرا نکاح لاکھ جی ،
۳۸

تیسرا نکاح لاکھ جی ،
۳۸

تیسرا نکاح لاکھ جی ،
۳۸

تیسرا نکاح لاکھ جی ،
۳۸

تیسرا نکاح لاکھ جی ،
۳۸

تیسرا نکاح لاکھ جی ،
۳۸

تیسرا نکاح لاکھ جی ،
۳۸

تیسرا نکاح لاکھ جی ،
۳۸

تیسرا نکاح لاکھ جی ،
۳۸

تیسرا نکاح لاکھ جی ،
۳۸

تیسرا نکاح لاکھ جی ،
۳۸

تیسرا نکاح لاکھ جی ،
۳۸

تیسرا نکاح لاکھ جی ،
۳۸

— الكلى ، ٩٣ . ٩٥ —

٩٧ ، ١٨٢

الجزئي ، ٩٦

تيار ؛

— العائد ، ١١٥ ، ٢١١

— الناتج ، ١١٥ ، ١١٧ ،

١١٧ هـ ، ١٢٩ ، ٣١٠

— النفقة ، ٢١١

(ث)

ثن (الشن) : ٢٣ . ٤٨ . ٥٧ ،

٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ١٨٥ ؛

أنظر أيضا أثنان

— البيع ، ١٩٦

— التوازن . ١٨١ . ١٨٥ —

١٨٧

— المحاسبي ، ٩٧ هـ

جهاز — . ٣٥ . ٤٣ — ٥٥

٤٨ . ٤٩ . ٥٧ . ٥٩ . ٦٠ —

٦٢ . ٧٤ . ٨١ . ٨٥ . ٨٦ .

٩١ . ٩٣ . ١٦٥ هـ . ١٧٢ ،

١٧٣

المعنى العام لـ . ٤٢ .

١٨٩

— الاستشار ، ١٣٥ — ١٤٦ ،

٣٦٨ هـ ، ٢٦٩

— الأمثل للسوار ، ٩٦

— الدخول ، ٣٨ ، ٦٣ ،

١٩٥

— العيني للسوار ، ٨٦ ،

٩١

— الموارد ، ٤٣ ، ٤٥ ،

٤٨ ، ٦١ ، ٩٧ هـ ، ٩٩ ،

١١٥

— الناتج ، ٣١ ، ٤٣ ، ٤٨

توقعات (التوقعات) : ٢٨ ،

١٢٢ هـ ، ٢٢٨ ، ٢٧٤

توليفة (تجميعية) ؛ ٥٠ ، ٧٧ ،

١٨٠ ، ١٨٤

— العناصر ، ٧٧ ، ١٨٠ ،

١٨٤

توازن (التوازن) ؛ ٨٢ ، ٩٣ ،

١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٨

هـ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٣ ،

١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢٦٧ ، ٢٨٦

— احصائي ، ٩٧

— الكامل ، ٢٠٩

(ج)

جدول ، جداول ؛

— المستخدم — المنتج ، ٢٧٦

٢٧٧ هـ

— تقدير العناصر ، ١٧٦

جهد (الجهد) ؛ ٢٦ ، ٢٧ ، ٣١ ،

٣٢ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ١٦٨

— الاجتساعى ، ٣١

— الحقيقى ، ٦٢

(ح)

حافز ، حوافز ، ال ؛ ٨٨ هـ ،

١٩٧ ، ٢٣٣

حرية (الحرية) ؛

— المستهلك ، ٤٤

— اختيار المهنة ، ١٨٦

— الاقتصادية ، ٥٩ ، ٨٨ ،

٢٤٦

حساب (الحساب) ؛

— الاقتصادى ، ٥٩ ، ١٦٨ ،

١٧٠ ، ١٧١ ، ١٨٨ ، ١٨٩

— الاقتصادى الرشيد ، ١٧١

١٧٢ ، ١٨٩

— التجميعى ، ٩٨

(خ)

خطة (الخطة) ؛ ٩٢ ، ١١٣ ،

١٢٢ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ،

٢٠٥ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢٤٥

هـ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ ،

٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩١

— الاستثمار ، ١٢٧ ، ١٣٣

— قصيرة الأجل ، ٢٢٩ ،

١٣٣

— المتحركة طويلة الأجل ،

٢٣٥

— متوسطة الأجل ، ٢٦ ،

٢٢٧ — ٢٣١

اعداد — ، ١٠١ ، ٢٣٤ —

٢٣٦

تناسق — ، ٢٣٦ ، ٢٧٦

مدة (فترة) — ، ١٣٩ ،

٢١٣ ، ٢٢٨ ، ٢٦٤ ، ٣٠٠

(د)

دالة ، دوال ، ال ؛

— الانتاج ، ٢٧ ، ٥٠ ، ٧٧ —

٧٨ ، ٨٤ ، ٩٣ ، ١٦٥ ، ٢٧٤

— الرفاهة الاجتماعية ، ٧٢ —

٧٥ ، ٨٣ ، ٨٥

— الثابت ، ١١١ ، ١٥٢ ،
 ٢٨٥ ، ٢٨٤
 احلال وصيانة — ، ١٢١
 الكفاءة الحديدية لـ ، ٣٠٨ ،
 ٣١١
 العائد على — ، ١١٠ ،
 ١٥٧
 المعامل الحدى لـ ، ١٠٢ ،
 ١٠٤
 المعامل المتوسط لـ ، ١٠٢
 الانتاجية الحديدية الاجتماعية
 لـ ، ١١٥
 تراكم — ، ١٠٤ ، ١١٢ ،
 ٢٤٢ — ٢٤٤ ، ٢٤٤ هـ ،
 ٢٤٥ ، ٢٤٩ ، ٢٦٧
 تعظيم العائد على وحدة —
 ١١٣ ، ١١٠
 معامل — ، ١٠١ ، ١٠٢ ،
 — ١٠٨
 معدل تراكم — ، ٢٥٠ ،
 ٢٥١ هـ ، ٢٦٠ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨
 معيار العائد على — ، ١١٠ ،
 ١١٤ ؛
 أنظر أيضا معيار

رياح (الريح) ؛ ١٨٤ ، ١٩٨

— الطلب ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٢٨٦
 — العرض ، ٩٣ ، ٢٨٦
 — الهدفية ، ٢٠٣
 — تفضيل ، ٥٥ ، ١٧٢
 — تفضيل الأفراد ، ٨٣ ،
 ١٧٢
 — تفضيل الدولة ، ٨٣ ،
 ٨٤ ، ٩٥
 — تفضيل المخطط ، ٨٣
 تعظيم — ، ٨٣
 دخل ، دخول ، الـ ؛
 — الحقيقى ، ٦٥ ، ١٣٨
 — القومى ؛
 تعظيم — ، ١٠٩ ، ١٩٥
 نمو — ، ١٠٣ ، ١٤١
 — المتوقع ، ٢١١
 — المخططة ، ١٩٦
 — النقدى ، ٨٢
 توزيع — ، ٣٨ ، ٦٢ ، ٦٣
 ٦٥ ، ١٩٥ ، ٢٥٩ ، ٢٨٤
 ديناميكية (الديناميكية) ؛
 النماذج — ، ١٢٩
 (ر)
 رأس المال ؛
 — الاجتماعى ، ٢٢٠

٢٩٧ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥

— مركزية ، ٤٤ ، ٦١ ،

٨٥ ، ٨٦ ، ٩٥ ، ١٨٣ ، ٢٠٣ ،

٢١٩

سكان (السكان) ؛ ٢٥ ، ١٠٩ ،

١١٩ ، ١٢٦ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ،

٢٤١ ، ٢٤٨ هـ ، ٢٦٤ ،

٢٦٥

نمو (زيادة) — ، ١١٩ ،

١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ٢٤٠ ،

٢٤١ ، ٢٤٢ ، ١٥١ هـ ،

٢٦٥

سوق (السوق) ؛

جهاز — ، ٣٩ هـ ، ٥٩ ،

١٧٠

قوى — ، ٣٥ ، ٥٤ ،

٦٧ ، ٨٧ — ٨٩ ، ١٩٦ ،

١٩٧ ، ٢٠٠

ميكانيكية — ، ٤٤

نظام — الحر ، ٤٧ — ٤٩ ،

٥٤ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٩ ،

٧٩ ، ٨٣ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٦٩ ،

١٧٣ ، ١٧٨ ، ١٨٦ ، ١٩٠ ،

٢٤٦ ، ٢٠٠

حافظ ال ، ١٨٥

رشادة (الرشادة) ؛ ٤٦ ، ٩٨ ،

٩٩ ، ١٦٧ ، ١٧٠

— الاقتصادية ، ٩٩ ، ١٦٩ ،

١٩٩ ، ٣١٠

رشيد (الرشيد) ؛

الاختيار — ، ٩٥

التصرف — ، ٤٦

التمن — ، ١٨٢

الحساب — ، ٤٣ ، ٤٥ ،

٤٦ — ٤٧ ، ١٨٨ هـ

رقابة (الرقابة) ؛ ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٨ ،

٥٩ ، ٨٦ ، ٢٣٤

— والتوجيه ، ٤٧ — ٤٨

رفاهة (الرفاهة) ؛ ٦٤ ، ٦٦ ،

٧٣

أقصى — ، ٧٣ ، ٧٥ ،

١٨٠

(س)

سلطة ، سلطات ، ال ؛ ٢٤ ، ٣٨ ،

٤١ ، ٥٩ ، ٨٧ ، ٩٣ ، ٩٥ ،

٩٩ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٠٣ ،

٢٣٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣٦ ،

٢٣٧ ، ٢٥١ ، ٢٥٧ ، ٢٩٥ ،

(ص)

صرف (الصرف) ؛

— الأجنبي ، ٢٩٠ — ٢٩٢ ،

٢٩٤ ، ٢٩٦ — ٢٩٨

صندوق ادجورث (التبادل) ؛

٥٠ ، ٥٥ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٣

(ض)

ضريبة ، ضرائب ، ال ؛ ٣٨ ، ١٩٦ ،

٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٨

السياسة الضريبية ، ٢٤٨ ،

٢٥٩

(ط)

طاقة (الطاقة) ؛

— الانتاجية ، ١١٨ ، ١١٩ ،

١٤٦ ، ١٥٥ ، ١٩٧ ، ٢٤٤ ،

٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣ ،

٢٧٤

— الانسانية ، ٣٤

— القصوى ، ٢٤٤

— معطلة ، ٢٤٥

مستوى استخدام —

الانتاجية ، ١٠٦

سيادة ؛ ٦٦ ، ٨٩

— المستهلك ، ٤٣ ، ٤٤ ،

٥٩ ، ٦٢ ، ٦٣ — ٦٥ ،

٦٦ — ٦٨ ، ٨٥ ، ٨٦ ،

١٧٢ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ، ١٩٥

— المنتج ، ١٦٤ هـ

سياسة (السياسة) ؛

— الأثمان فى الاقتصاد

المخطط ، ٩١ — ١٠٠ ،

١٩١ — ٢٠٥

— الاستثمار ، ١١٩ ، ١٢٧ ،

١٢٩ — ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ،

١٥٩

— الاقتصادية ، ٦٨ — ١٤٥ ،

٢٣٢ ، ٢٣٨

(ش)

شرط ، شروط ، ال ؛

— التوازن ، ١٧٨ ، ١٨٣ ،

١٨٦

— الشخصية للتوازن ،

١٧٨ ، ١٨١ — ١٨٣

— الكلى للكفاءة ، ٥٨

— الموضوعية للتوازن ،

١٧٨ ، ١٨١ — ١٨٢

(ع)

عائد (العائد) : ٢٦ ، ٢٧ ، ٤٦ ،
٤٧ ، ٦٢ ، ١٦٨ ، ٢٠٧ ،
٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٣٠٣ ، ٣١٠ ،
— الاجتماعى ، ١١٦ ، ١٣٢ ،
— الخاص ، ١١٦ ، ١٣٢ ،
— على رأس المال ، ١١٠ ،
٢١١ ، ٣٠١ ،
معيار معدل — ، ١١٠ —
١١٤

علاقة : علاقات ، ال ،

— التشابك ، ٢٦٦ ،

— فنية ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٧٢ ،

١٧٨ ، ٢٢٢ ،

عملية (العملية) ،

— التخطيط ، ٢٣٤ ،

أنظر أيضا تخطيط

— الانتاجية ، ٣١ ، ٣٣ ،

٣٦ ، ٤٨ ، ٢٤٧ ، ٢٨٧ ،

(ف)

فائض (الفائض) : ١١٢ ، ١٤٩ ،

١٥٠ — ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ،

١٥٩ ، ١٦٥ ، ١٦٥ هـ ،

١٧٧ ، ١٨٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٦ ،

٢٤٨ ، ٢٨٣ ، ٢٨٧ ،

— المستهلك : ٢٨١ ، ٢٨٦ ،

— الطلب ، ١٧٧ ،

— العرض ، ١٧٧ ،

— الاقتصادى ، ٢٤٦ ، —

٢٤٩ ، ٢٥٤ ،

— الفعلى : ٢٤٦ ،

— الكامن (المحتمل) ،

٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ،

فترة (الفترة) : ١٤١ ، ١٥٣ ،

١٦٦ ، ٢٠٥ ، ٢٢٦ ، ٢٨٤ ،

٣٠٤

— الاجتناء ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، —

٣٠٦ ، ٣٠٨ — ٣١١

— المعيارية ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ،

— التفريخ ، ١٥١ ،

— الخطة ، ١٣٩ ،

— معيارية ، ٣٠٤ ،

فن (الفن) :

— الانتاجى ، ١٤٧ ، ١٥٠ ،

١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ،

١٥٩ — ١٦٤ ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ،

٢٧٤

اختيار الفن الانتاجى ،

١٠١ ، ١٤٧ — ١٦٧

(ق)

قدرة الاقتصاد على الاستيعاب ؛

٢٦٠ ، ٢٦١

قطاع ، قطاعات ، ال ؛

— الخاص ، ٩١ ، ٢٢٤

— العام ، ٢٢٤

— سلع الاستثمار ، ١٣٥ ،

١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ،

١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ،

١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٩٤ ، ٢٦٦ ،

٢٦٧ ، ٢٧١ ،

— سلع الاستهلاك ، ١٣٥ —

١٣٨ ، ١٤٥ — ١٥٠ ، ١٥٢ ،

١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٠ — ١٦٤ ،

٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧١

تخطيط — ، ٢٥١ ، ٢٧٣ —

٢٨٠

معدل نمو — ، ٢٦٦ —

٢٦٩

قوة ، قوى ، ال ؛

— السوق ، ٦٠ ، ٧٩ ،

٨٧ — ٨٩ ، ١٩٦ ، ٢٠٠

— الشرائية ، ٤٤ ، ١٩٥ ،

١٩٦

قيمة (القيمة) ؛

— الحالية ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ،

٢٨٤ ، ٣١٠

— المضافة ، ٦٠ ، ١٥٨ ،

٢٠٩ ، ٣٠٢

(ك)

كثافة رأس المال ؛ ١٥١ ، ١٥٢

هـ ، ١٥٣ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ،

١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ؛

أنظر أيضا رأس المال

كفاءة (الكفاءة) ؛ ٣٩ هـ ، ٤٣ ،

٤٦ ، ٥٧ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٨ —

٧٨ ، ٨٥ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٥ ،

١١٥ ، ١٣٤ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ،

٢٥٩

— الانتاج ، ٤٩ — ٥٤ ،

٥٩ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠

— التبادل ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦

— التوزيع ، ٣٣ ، ٥٤ —

٥٧ ، ٥٩ ، ٨٥

— الحديدية لرأس المال ،

١٧٥ ، ٣٠٨ ، ٣١١

— الساكنة ، ٦٩ ، ٧٥ —

٧٧

— المتحركة ، ٧٥ — ٧٧

٢٦٩ — ٢٧١ ، ٢٧١ هـ ،

٢٧٢

— الفعلى ، ١٠٧ ، ١٠٨

— فعالية رأس المال ، ٢٠٦ ،

٢٨١ ، ٢٨٧ ، ٣٠٠ — ٣٠٦ ،

٣٠٩ — ٣١١

— المعيارى ، ٢٠٦ ، ٣٠٥

معدل ؛

— الادخار ، ٢٠٦ ، ٢٦٦ ،

٢٦٨

— الأجر الحقيقى ، ١٦٤ ،

١٦٥

— الأجور ، ١٥٣ ، ١٦٢ —

١٦٤

— الاحلال الحدى ، ٥٠ ،

٥١ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٧٥ ، ٨٣ ،

٨٤

— الشخصى ، ٥٥ — ٥٨ ،

٧٣

— الاستثمار ، ٢٤٣ ، ٢٥٧ ،

٢٦١ ؛

أنظر أيضا استثمار

— التحويل الحدى ، ٥٣ ،

٥٧ ، ٥٨ ، ٧٣ ، ٧٨

— توزيع الموارد ، ٦٩ ،

٧٦ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٥ ، ٩٩ ،

١٨٥

الشرط الكلى لـ ، ٧٤

(م)

مدخلات ؛ ٣٠٨

مصنوفة ؛ ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ،

٢٧٨ هـ

— المعاملات الفنية ، ٢٧٧ ،

٢٧٩

معامل (المعامل) ؛

— الاستثمار ، ١٣٦

— الحدى لرأس المال ،

١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ،

٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٤ هـ

— الفنية ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٩٦ ،

١٧٠ ، ١٧٢

المتوسط لرأس المال ،

١٠٣ ، ٢٤٤

— رأس المال ، ١٠١ ،

١٠٣ — ١٠٨ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ،

١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ هـ ،

١٤٩ — ١٥١ ، ٢٥١ هـ ،

— العائد الاجتماعي على رأس

المال ، ٢٠٧

العائد على رأس المال ،

١١٠ ، ١٣١ — ١٣٣ ، ١٥٧ ،

٣١١ ، ٣١٠

نمو قطاع الاستثمار ، ٢٦٧ ،

٢٦٧ — ٢٧٠ ؛

أنظر أيضا قطاع

— نمو قطاع الاستهلاك ،

٢٦٧ — ٢٧٠ ؛

أنظر أيضا قطاع

معجل (المعجل) ؛ ٢٧٠

معيار ، معايير ؛ ١٣٠ ، ١٣١

— إعادة الاستثمار ، ١٢٢ ،

١٢٣ ، ١٣٢ — ١٣٤ ، ١٥٨ ،

١٦٥

— الأثر الاجتماعي ، ٢٨١ ،

٢٨٧

— الاستثمار ، ١٩ ، ١٠١ ،

١١٢ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٦ ،

١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٥٥ ،

١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩

— الاتاجية الحديدية

الاجتماعية ، ١١٤ — ١١٩ ،

١٢٢ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٥٨ ،

١٦٣ ، ١٦٤

— العائد على رأس المال ،

١١٠ — ١١٤ ، ١٢٢ ، ١٦٣ ،

١٦٤

— الفائض ، ٢٨١

— الكفاءة ، ٥٨ ، ٧٣

— الناتج الاجتماعي ، ١١٤ ،

١١٤ هـ

— النقد الأجنبي ، ٢٨٠ ،

٢٨٣

— تبرجن ، ٢٨٧

— فترة الاجتناء ، ٢٨١ ،

٢٩٩ — ٣١١

منافسة (المنافسة) ؛

— الادارية ، ٨١

— الاحتكارية ، ٨١

— الكاملة ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٩٤ ،

١٧٣ ، ١٧٨ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ،

١٨٤ ، ١٨٦

منحنى ، منحنيات ؛

— الغلاف ، ٧٣

— امكانيات الاشباع ، ٧٠

— امكانيات الاتاج ، ٥٣ —

٥٥ ، ٥٧ ، ٦٩ — ٧٤ ، ٧٨ ،

٨١ ، ٨٤

أنظر أيضا آثان

— الاتساج ، ٧٩ ، ٨٤ ،

٢٦٣

— الخطة ، ٢٣٣

— الطلب ، ٤٢

— المشروع ، ٨١

— النفقات ، ١٩٤

(و)

وجه (الوجه) المقابل ؛ ٢٠٠ ،

٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ هـ

وحدات (الوحدات) ؛

— الاقتصادية ، ٢٧ ، ٤١ ،

٤٢ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٣٤ ، ١٧٨ ،

١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ٢١٨ ،

٢١٩ ، ٢٣٤ ، ٢٣٨

— الاتساج ، ٩٢ ، ١٠٦ ،

١٧٨ هـ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ،

٢٦٣ ، ٢٧٣

وفورات (الوفورات) ؛ ٩٤ هـ

— الخارجية ، ٦٧ ، ١١٦ ،

١٣٢ ، ٢٢٠ ، ٢٢١

— الخارجية السلبية ، ٦٠ ؛

أنظر أيضا التكلفة الخارجية

(ي)

يد (اليد) الخفية ؛ ٨٢ ، ٨٦

تم الايداع بدار الكتب والوثائق القومية تحت رقم ٤٣٧٤ لسنة ١٩٧٢

